مكتبة | 1687



السُّلطوية
ما يجب أن نعرفه

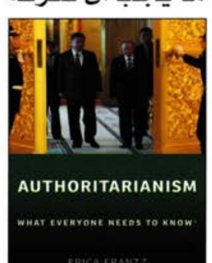


إريكا فرانتز

ترجمة: حمزة عامر



هذا الكتاب



على الرغم من التطوّرات والتنبّؤات المقترنة بنظرية الحداثة و«موجة الدمقرطة الثالثة»، لا تزال الأنظمة السلطوية تحتلّ رقعةً واسعةً من المشهد السياسي العالمي. صحيحٌ أن عدد الأنظمة الديمقراطية يفوق عدد الأنظمة السلطوية في العالم اليوم، ولكن قد تنقلب المعادلة في حال بقي العالم يسير بالمنحى نفسه. ويشكّل هذا مشكلةً للمجتمع الدولي على عدة جبهات، منها اقتران الديمقراطية بمستوياتٍ أقل من القمع، وانخفاض معدّلات الفقر، وعدد أقل من الحروب الداخلية والخارجية وغيرها من النتائج المرغوبة بما اصطلحت عليه النظريات السياسية الحديثة.

إن انتشار السلطوية وصمودها يُبرز الحاجة إلى فهم السياقات السياسية في الأنظمة السلطوية، ويشمل ذلك معرفة أهم الفاعلين داخل أضلع هذه الأنظمة، وسيناريوهات وصول هذه الأنظمة إلى السلطة، والاستراتيجيات التي تستخدمها هذه الأنظمة للبقاء، وسيناريوهات سقوط هذه الأنظمة. ويمهّد هذا الفهم، بدوره، الطريق لتطوير سياسة خارجية أكثر وعياً للتعامل مع هذه الأنظمة السلطوية، وتحليلٍ وتقييمٍ يستند إلى أسسٍ أكثر دقةً لصيرورتها في الحاضر والمستقبل.

السلطوية: ما يجب أن نعرفه، هو تفنيد للصورة النمطية في أذهاننا عن النظام السلطوي، ويهدف إلى منح القارئ فهماً أصحّ للسياسات السلطوية من خلال إجاباتٍ يسيرةٍ عن أهمّ ما يُطرح من أسئلةٍ عن السلطوية، موضحاً التطوّرات السياسية الحالية في مختلف أنحاء العالم وكيف تتّسق هذه التطوّرات مع ما نعرفه عن السلطوية المعاصرة.

الثمن: ١٠ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-222-3





الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي ـ بيروت

هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ ـ ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@arabiyanetwork.com



السُّلطوية

ما يجب أن نعرفه

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥ـ١١٣ حمرا ـ بيروت
١١٠٣٢٠٣٠ ـ لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت ـ مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١
محمول: ٠٠٩٦١٧٠٦٩٤١٥٢

الدار البيضاء ـ مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع
مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧
محمول: ٠٠٢١٢٦٠٤٣٦٨٨٤٨

تونس ـ مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٧٠٠٣٨٠٥٣
محمول: ٠٠٢١٦٢٥١٢٦٨٤٨

اسطنبول ـ مكتبة
حي الفاتح، ١٧ شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
محمول: ٠٠٩٠٥٣٦٥٩٧٥٢١٨

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

فرانتز، إريكا
السلطوية: ما يجب أن نعرفه/إريكا فرانتز؛ ترجمة حمزة عامر.
٢٢٤ص.
ببليوغرافية: ص٢١١ ـ ٢٢٤.
ISBN 978-614-431-222-3
١. السلطوية. ٢. الدكتاتورية الشخصانية.
أ. عامر، حمزة (مترجم). ب. العنوان.
321.9

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٢

السُّلطوية

ما يجب أن نعرفه

إريكا فرانتز

ترجمة

حمزة عامر



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

المحتويات

الفصل الأول: مقدّمة ١١

ما الغاية من هذا الكتاب؟ ١١

لماذا يجب أن نهتم بالسلطوية؟ ١٣

ما تحديات فهم السياسات السلطوية؟ ١٤

ماذا يعني «نظامٌ سلطوي»؟ ١٧

كيف تغيّرت صياغة مفاهيم الأنظمة السلطوية تاريخياً؟ ١٩

هل هناك فرقٌ بين الأنظمة السلطوية والدكتاتورية والأوتوقراطية؟ ٢٧

كيف يمكن أن نقول عن الحكومة إنها سلطوية إذا كانت ترعى انتخاباتٍ منتظمةً يشارك فيها أحزابٌ مختلفة؟ ٢٧

ما الفترة الزمنية التي يتناولها هذا الكتاب؟ ٢٩

لماذا يقدّم هذا الكتاب دراسة توجّهات السياسات السلطوية على دراسة أزمنتها؟ ٣٠

ما البيانات التي ارتكز عليها هذا الكتاب في قياس سلطوية الأنظمة؟ ... ٣١

ماذا ستقرؤون فيما يأتي من فصول؟ ٣١

الفصل الثاني: فهم السياسات السلطوية ٣٩

من أهم الفاعلين داخل أضلع الأنظمة السلطوية؟ ٣٩

ما الأهداف الرئيسة التي يسعى هؤلاء الفاعلون لتحقيقها؟ ٤١

ما الفرق بين الحاكم السلطوي والنظام السلطوي؟ ٤٤
ما الفرق بين النظام السلطوي والحقب السلطوية؟ ٤٧
الفصل الثالث: السلطوية حول العالم ٥٣
أين تقوم الأنظمة السلطوية في العادة؟ ٥٣
لماذا تنشأ الأنظمة السلطوية في البلدان الفقيرة أكثر من غيرها؟ ٥٦
لماذا نجدُ السلطوية في بعض البلدان الغنية؟ ٥٨
ما موجات الدمقرطة؟ ٥٩
متى حدثت موجات الدمقرطة؟ ٥٩
ما الموجات المضادة؟ ٦٠
متى حدثت الموجات المضادة؟ ٦٠
ما حال السلطوية اليوم وما ظواهر تطوّرها؟ ٦٢
الفصل الرابع: الزعامات السلطوية ٦٩
لماذا ندرسُ الحكّام السلطويين؟ ٦٩
لماذا يظهر لنا بعض الحكّام السلطويين أقوى من غيرهم؟ ٧١
ما الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الحكّام السلطويون للبقاء في السلطة؟ ٧٢
ما الشخصنة؟ ٧٥
ما علامات الشخصنة؟ ٧٧
ما التبعات السياسية للشخصنة في الأنظمة السلطوية؟ ٨١
كيف يترك الحكّام السلطة؟ ٨٤
كيف يُرجّح ترك حاكمٍ سلطوي لسلطته في هذا العصر؟ ٨٧
ماذا يحلُّ بالحكّام السلطويين بعد تركهم للسلطة؟ ٩٠

كيف يؤثّر خوف الحكّام السلطويين من العقاب في سلوكهم وهم في السلطة؟ ٩١
ماذا يحصل للأنظمة عادةً بعد ترك الحكّام السلطويين للسلطة؟ ٩٣
الفصل الخامس: أنواع الأنظمة السلطوية ٩٧
كيف تختلف الأنظمة السلطوية عن بعضها بعضاً؟ ٩٧
ما أنواع المؤسّسات السياسية التي نجدها في الأنظمة السلطوية؟ ٩٩
كيف وبماذا تختلف الأنظمة السلطوية اليوم عن نظيراتها في الماضي؟ ١٠٠
لماذا يجب أن نهتمَّ بتمييز الأنظمة السلطوية عن بعضها بعضاً؟ ١٠١
ما التصنيفات المستمرة؟ ١٠٢
ما الأنظمة «الهجينة»؟ ١٠٤
ما التصنيفات الفئوية؟ ١٠٥
ما «أفضل» تصنيف؟ ١٠٦
ما التصنيف الذي كان التركيز عليه في هذه الفصل وما السبب؟ ١٠٧
ما الدكتاتورية العسكرية؟ ١٠٨
عندما يرتدي الحاكم زيّاً عسكرياً، فهل في ذلك دلالةٌ على وجود دكتاتوريةٍ عسكرية؟ ١٠٩
ما دكتاتورية الحزب المهيمن؟ ١١٠
هل في دعم الحزب للنظام دلالةٌ على وجود دكتاتورية الحزب المهيمن؟ ١١٢
ما الدكتاتورية الشخصانية؟ ١١٣
كيف يؤثّر نوع النظام السلطوي في خوف الحكّام من العقاب بعد تركهم السلطة؟ ١١٥
ما المآلات السياسية لأنواع الأنظمة السلطوية المختلفة؟ ١١٦
ما نوع الأنظمة السلطوية الأكثر شيوعاً اليوم؟ ١٢٠

الفصل السادس: كيف تصل الأنظمة السلطوية إلى السلطة؟ ١٢٧
كيف تصل الأنظمة السلطوية إلى السلطة؟ ١٢٧
كيف يؤثّر سبيل الوصول إلى السلطة فيما يتبعه؟ ١٣٠
كيف تصل معظم الأنظمة السلطوية إلى السلطة اليوم؟ ١٣١
ما الانتكاس الديمقراطي؟ ١٣٤
هل يؤدّي الانتكاس الديمقراطي دائماً إلى ميلاد نظامٍ سلطوي؟ ١٣٥
ما الفرق بين الانتكاس الديمقراطي والتسلّط؟ ١٣٦
ما علامات التسلّط؟ ١٣٦
لماذا يجب أن نتنبّه إلى مؤشرات التسلّط؟ ١٤٠
لماذا يشهد العالم اليوم تسلّطاً متصاعداً؟ ١٤١
كيف يمهّد الخطاب الشعبوي للتسلّط؟ ١٤٢
لماذا يصبح التسلط يوماً بعد يوم نقطة الانطلاق للدكتاتورية الشخصانية؟ ١٤٦
الفصل السابع: استراتيجيات البقاء ١٤٩
ما الأدوات التي تُعين الأنظمة السلطوية على البقاء في السلطة؟ ١٤٩
ما القمع وما الغاية منه؟ ١٥٠
ما الطرائق التي تستخدمها الأنظمة السلطوية للقمع وكيف تُقاس؟ ١٥١
كيف يختلف القمع بين الأنظمة السلطوية؟ ١٥٣
ما تأثير القمع في بقاء الأنظمة السلطوية؟ ١٥٤
كيف تغيّر استخدام الأنظمة السلطوية للقمع مع مرور الوقت؟ ١٥٥
ما الاستقطاب وما الغاية منه؟ ١٥٧
ما الطرائق التي تستخدمها الأنظمة السلطوية للاستقطاب؟ ١٥٩
كيف يختلف الاستقطاب بين الأنظمة السلطوية؟ ١٦١

ما تأثير الاستقطاب في بقاء الأنظمة السلطوية؟ ١٦٤
كيف تغيّر استخدام الأنظمة السلطوية للاستقطاب مع مرور الوقت؟ ١٦٦
ما العلاقة بين الاستقطاب والقمع؟ ١٦٧
هل الأنظمة السلطوية اليوم أكثر صلابة من نظيراتها في الماضي؟ ١٦٨
الفصل الثامن: كيف تسقط الأنظمة السلطوية ١٧١
كيف تسقط الأنظمة السلطوية؟ ١٧١
كيف تسقط الأنظمة السلطوية اليوم؟ ١٧٤
هل يعني الانقلاب دائماً نهاية الأنظمة السلطوية؟ ١٧٦
كيف يؤثّر نوع الأنظمة السلطوية في احتمالات سقوطها؟ ١٧٧
ما العوامل الأخرى التي تؤثّر في سيناريوهات سقوط الأنظمة السلطوية؟ ١٧٩
ماذا يحدث بعد سقوط الأنظمة السلطوية؟ ١٨٣
لماذا يجب أن نفهم أن الدمقرطة ليست السيناريو الوحيد الذي قد يحدث بعد سقوط الأنظمة السلطوية؟ ١٨٤
ما الدمقرطة؟ ١٨٥
هل الدمقرطة واللبرلة السياسية شيءٌ واحد؟ ١٨٧
ما خطورة الخلط بينهما؟ ١٨٨
هل تؤثّرُ المؤسّسات الديمقراطية الزائفة في احتمالات الدمقرطة؟ ١٨٩
هل تؤثّرُ معالم عملية الانتقال في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩٠
هل يؤثّرُ نوع الأنظمة السلطوية في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩١
هل تؤثّرُ الانقلابات في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩٢
هل يؤثّرُ مخزون الموارد الطبيعية في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩٣
هل تؤثّرُ العقوبات في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩٤
هل تؤثّرُ المعونات الخارجية في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩٦

هل تؤثّرُ الاحتجاجات السلمية في احتمالات الدمقرطة؟ ١٩٨
الفصل التاسع: خلاصة ٢٠١
ماذا تعلّمتم من هذا الكتاب؟ ٢٠١
ماذا يتبع في حقل السلطوية؟ ٢٠٤
قائمة المصطلحات ٢٠٩
المراجع ٢١١

الفصل الأول

مقدّمة



ما الغاية من هذا الكتاب؟

يملكُ معظمنا في ذهنه صورةً نمطية عن النظام السلطوي، ولعل هذه الصورة لا تختلف في جملتها بين إنسان وآخر. وتتلخّص هذه الصورة الكلاسيكية عن النظام السلطوي بأنه نظامٌ قمعيٌّ ذو طبيعة وحشية تتركّز سلطاته في يد شخصٍ واحدٍ، ويتفرّد هذا الشخص بسلوكياتٍ غريبة. وبالفعل فإن هذا الوصف دقيقٌ في بعض الحالات؛ فهناك مثلاً أوغندا عيدي أمين(*)، وعراق صدّام حسين. وتترسّخ هذه الصورة بما يرد على شاشات الإعلام من تقارير وقصصٍ، عجيبةٍ أحياناً، عن الدكتاتوريين، كرئيس جمهورية تركمنستان صفرمراد نيازوف(**)، الذي سنّ قانوناً يمنع إطالة اللحى، واستخدام تقنية مزامنة الشفاه التي تُستخدَم في الحفلات الغنائية، وتركيب أسنانٍ ذهبية، فقط لأن هذه الأشياء تثيرُ انزعاجه، فيما سنّ قانوناً آخر يُلزم الراغبين في الحصول على رخصة القيادة بقراءة كتابه **روح نامة**، أو **رسالة الروح**. وهناك أيضاً معمر القذافي، الرئيس الليبي السابق، الذي قال

(*) عيدي أمين دادا (Idi Amin Dada) (١٩٢٥ ـ ٢٠٠٣)، هو الرئيس الثالث لجمهورية أوغندا، وقد تولّى الحكم بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٩ على إثر انقلابٍ عسكري. لُقّب أمين بلقب «آخر ملوك اسكوتلندا» نظراً إلى إعجابه الشديد بثقافة البلاد والعائلة المالكة فيها. وقد عُرف عنه بطشه الشديد، إذ تقدّر منظّمة العفو الدولية عدد ضحايا نظام عيدي بـ٥٠٠ ألف إنسان. (المترجم)

(**) صفرمراد نيازوف (Saparmurat Niyazov) (١٩٤٠ ـ ٢٠٠٦)، أو صابر مراد نيازوف، هو الرئيس السابق لدولة تركمنستان، تولّى الحكم عام ١٩٨٥ حتى وفاته عام ٢٠٠٦. اشتُهر صفرمراد بأنه أحد أكثر الدكتاتوريين غرابة، وقد وردت عنه الكثير من القصص العجيبة، منها إعادة تسمية الأيام والأشهر بالتركمانية لتوافق كتابه **رسالة الروح**، الذي يشبه **الكتاب الأخضر** الذي ألّفه القذافي في ليبيا. (المترجم)

ذات مرة إن الإعدام هو مصير أي إنسان يؤسّس حزباً سياسياً[١].

ولكن لا تتوافق هذه الصورة في الكثير من الحالات مع الواقع السياسي. ففي سنغافورة يقيّد حزب العمل الشعبي الحاكم الكثير من الحريات السياسية، ولكن هذا لا يمنع وجود تعددية سياسية واضحة؛ فيحقّ للأحزاب المعارضة خوض الانتخابات والفوز بالمقاعد البرلمانية. كما أن قيادات الحزب لا تتصرّف من تلقاء نفسها، بل هي محكومة بدائرة النخبة في الحزب، التي يعود إليها أيضاً قرار تعيين قيادات الحزب[٢].

وبتعبير آخر صحيحٌ أن بعض الأنظمة السلطوية تتلاءم مع هذه الصورة النمطية الكلاسيكية التي تُوجد في أذهاننا عن أي نظام سلطوي، إلا أن الكثير منها أيضاً يناقض المفاهيم الشائعة عن صور الحكم السلطوي. فلماذا مثلاً يتردّد اسم رئيس كوريا الشمالية «كيم جونغ أون»[*] في عناوين الأخبار بغزارة فيما لا نسمع أبداً اسم الرئيس التنزاني السابق «جون ماغوفولي»[**]، وكلاهما يقف على رأس نظام سلطويّ؟

إن الغاية من هذا الكتاب هو تفنيد هذه الصور النمطية ومنح القارئ فهماً أصح للسياسات السلطوية. يقدّم هذا الكتاب إجاباتٍ يسيرةً وواضحةً عن أهم

---

(١) Ella Morton, "Golden Statues and Mother Bread: The Bizarre Legacy of Turkmenistan's Former Dictator," *Slate* (6 February 2014), <https://slate.com/human-interest/2014/02/saparmurat-niyazov-former-president-of-turkmenistan-has-left-quite-the-legacy-in-ashgabat.html>, (accessed 2 October 2017), and "Factbox: Gaddafi Rule Marked by Abuses, Rights Groups Say," Reuters, 22 February 2011, <https://www.reuters.com/article/us-libya-protest-abuses/factbox-gaddafi-rule-marked-by-abuses-rights-groups-say-idUSTRE71L1NH20110222> (accessed 2 October 2017).

(٢) Natina Tan, "Institutionalized Hegemonic Party Rule in Singapore," in: Erik Kuhonta and Allen Hicken, eds., *Party Institutionalization in Asia: Democracies, Autocracies and the Shadows of the Past* (New York: Cambridge University Press, 2015), pp. 49-73.

(*) كيم جونغ أون (Kim Jong-un) (١٩٨٤ ـ)، هو الرئيس الحالي لجمهورية كوريا الشمالية، تولّى كيم الحكم عام ٢٠١١ خلفاً لأبيه المتوفّى كيم جونغ إل (Kim Jong-il). سار كيم جونغ أون على خطى أبيه في سياسات الانغلاق والقمع، وتطوير برنامج الأسلحة النووية الذي يبقى إلى اليوم محور أزمة دبلوماسية مستمرة. (المترجم)

(**) جون ماغوفولي (John Magufuli) (١٩٥٩ ـ ٢٠٢١)، هو الرئيس الخامس لجمهورية تنزانيا، الذي تولّى الحكم من عام ٢٠١٥ حتى وفاته في آذار/ مارس ٢٠٢١. عُرف عن ماغوفولي سياساته القمعية واستهدافه لشخصيات المعارضة. (المترجم)

ما يُطرح من أسئلةٍ عن السلطوية بالاستناد إلى الدراسات النظرية والتجريبية. يُورد الكتاب أحدث نتاجات حقل دراسة السياسات السلطوية بلغة يسيرةٍ للقارئ لاكتساب صورةٍ عامّةٍ عن أهم الأفكار والآراء والنقاشات التي تدور في حقل السياسة السلطوية مع توضيح أهمية هذه الأفكار. ويدعم الكتاب أفكاره بأمثلةٍ من الواقع من مختلف أنحاء العالم، بحيث يرصد القارئ تجليّات ما يقرؤه من نظريات في هذا الكتاب على أرض الواقع.

وفي المحصّلة يقدّم هذا الكتاب سياقاً يوضّح التطوّرات السياسية الحالية في مختلف أنحاء العالم، ويبيّن كيف تتسق هذه التطوّرات مع ما نعرفه عن السلطوية المعاصرة.

لماذا يجب أن نهتم بالسلطوية؟

فرض المناخ السياسي اليوم أهميةً متجدّدةً لفهم السلطوية فهماً أفضل، فيظهرُ أن السلطوية عادت للظهور بعد عقودٍ من الانحدار. سجّلت منظّمة فريدوم هاوس (Freedom House) في تقريرها السنوي[*] تراجعاً في الحقوق السياسية والحريات المدنية للعام الحادي عشر على التوالي[٣]. وتقوّضت أسس المبادئ الديمقراطية في بلدانٍ مختلفةٍ حول العالم، كتايلاند ومالي وتركيا والمجر والإكوادور.

تشكّل هذه النزعة انقلاباً لافتاً على المسار الذي حكم قيام الأنظمة في العقود القليلة الماضية. فقد قفزت نسبة الدول الديمقراطية في العالم مع خمود نار الحرب الباردة قفزةً هائلةً من ٢٥ في المئة عام ١٩٧٩ إلى ٦٠ في المئة عام ٢٠١٤[٤]. وتزامن ذلك مع سقوط الكثير من الأنظمة السلطوية في العقود الثلاثة الآخيرة من القرن العشرين في مختلف أرجاء العالم مثل قطع الدومينو، من أمريكا اللاتينية إلى جنوبي وشرقي أوروبا وشرق آسيا. كما شهدت

(*) صدر التقرير عام ٢٠١٧. (المترجم)

(٣) "Freedom in the World 2017," Freedom House, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017> (accessed 2 October 2017).

(٤) هذه الإحصاءات مأخوذة من «تجميعات بيانات الأنظمة السلطوية» مع بعض التحديثات الشخصية. انظر:

Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," *Perspectives on Politics*, vol. 12, no. 2 (2014), pp. 313 - 331.

السنوات الأخيرة سقوط عددٍ من أعرق الأنظمة السلطوية في دولٍ مثل بوركينا فاسو وتونس وقيرغزستان، لترتفع أسهم الديمقراطية في كلٍّ من هذه البلدان.

ولكن، وعلى الرغم من هذه التطوّرات والتنبؤّات المتفائلة المقترنة بنظرية الحداثة و«موجة الدمقرطة الثالثة» (سيأتي شرحها في الفصل الثالث)، لا تزال الأنظمة السلطوية تحتلّ رقعةً واسعةً من المشهد السياسي العالمي. نعم صحيحٌ أن عدد الأنظمة الديمقراطية يفوق عدد الأنظمة السلطوية في العالم اليوم، ولكن قد تنقلب المعادلة في حال بقي العالم يسير بالمنحى نفسه. ويشكّل هذا مشكلةً للمجتمع الدولي على عدة جبهات، منها اقتران الديمقراطية بمستوياتٍ أقل من القمع، وانخفاض معدّلات الفقر، وعدد أقل من الحروب الداخلية والخارجية وغيرها من النتائج المرغوبة بما اصطلحت عليه النظريات السياسية الحديثة[٥].

إن انتشار السلطوية وصمودها يُبرز الحاجة إلى فهم السياقات السياسية في الأنظمة السلطوية، ويشمل ذلك معرفة أهم الفاعلين داخل أضلع هذه الأنظمة، وسيناريوهات وصول هذه الأنظمة إلى السلطة، والاستراتيجيات التي تستخدمها هذه الأنظمة للبقاء، وسيناريوهات سقوط هذه الأنظمة. ويمهّد هذا الفهم، بدوره، الطريق لتطوير سياسة خارجية أكثر وعياً للتعامل مع هذه الأنظمة السلطوية، وتحليلٍ وتقييمٍ يستند إلى أسسٍ أكثر دقةً لصيرورتها في الحاضر والمستقبل.

ما تحديات فهم السياسات السلطوية؟

لا نعرف الكثير عن السياقات السياسية التي تدور داخل الأنظمة السلطوية مقارنةً بالأنظمة الديمقراطية. وكان ذلك، في جزءٍ منه على الأقل، بسبب إهمال أدبيات العلوم الاجتماعية للسياسات السلطوية[٦]. ولكن هذه النزعة التاريخية، بالاهتمام بالديمقراطيات على حساب الأنظمة السلطوية، تغيّرت في

(٥) Jeffrey Conroy-Krutz and Erica Frantz, "Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism," USAID, 1 September 2017, <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications>.

(٦) Stanley G. Payne, "Twentieth-Century Dictatorships: The Ideological One-Party States," *American Historical Review*, vol. 101, no. 4 (1996), p. 1187.

السنوات الأخيرة. فقد توسّعت الأبحاث التي تتناول السياسات السلطوية بصورةٍ دراماتيكية في العقد الأخير[٧]، ولعل ذلك كان عن إدراكٍ بأن الأنظمة السلطوية باقيةٌ وتتمدّد. فثلث بلاد العالم اليوم، في النهاية، تحكمه أنظمةٌ سلطويةٌ، ولا يوجد أي مؤشّرات حقيقية تدلّ على انحدار السلطوية.

إلا أن هذا الاهتمام المتزايد بالسياسات السلطوية لن يكون كافياً لتحسين فهمنا الزهيد بديناميات الأنظمة السلطوية بالمقارنة بما نعرفه عن سلوكيات الأنظمة الديمقراطية. تُعرف الأنظمة السلطوية بصعوبة فهمها ودراستها؛ إذ إن السياسة الداخلية التي تحكم الأنظمة السلطوية مخفيةٌ غالباً عن الناس في ظلّ فرض رقابةٍ على الإعلام أيضاً، ويصعب أيضاً إيجاد بياناتٍ يمكن التعويل عليها مع الانتشار الغزير للبروباغندا الحكومية. وبعبارةٍ أخرى، صعبٌ أن يدرس الباحث الأنظمة السلطوية لأنها تحديداً أنظمةٌ سلطوية.

ولنأخذ جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية مثالاً على ذلك. يحكم حزب الشعب الثوري اللاوسي (LPRP) البلاد منذ عام ١٩٧٥ بنظام الحزب الواحد، وتُتخذ معظم القرارات في البلاد في مؤتمر الحزب الذي ينعقد مرةً كل خمس سنوات، وتتركّز النسبة الأكبر من السلطة السياسية في أيدي المجلس التنفيذي التابع للجنة الحزب المركزية. هناك الكثير من الأمور التي لا نعرفها عن النظام السياسي في لاوس بعيداً عن هذه العناوين العريضة. فالفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر تكون دائماً فترةً «تضجّ بالإشاعات» في ظل «السريّة البالغة» التي تُحيط باتخاذ القرارات في لاوس[٨]. ولا يستطيع المراقبون سوى التكهّن وتخمين ما سيحصل. يستطيع معظم الناس أن يقدّروا نوعية الأشخاص القادرين على التحكّم بمقاليد السلطة في لاوس، نظرياً على الأقل، ولكن يُحيط الغموض والتكهنات بتجاذبات السلطة بين الفاعلين الرئيسين. تعقّد هذه السرية السياسية أيَّ محاولةٍ للحصول على المعلومات، وتصعب هذه المهمة أكثر وأكثر في ظل سيطرة الدولة اللصيقة على وسائل

---

(٧) Oisin Tansey, *The International Politics of Authoritarian Rule* (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 3.

(٨) Martin Stuart Fox, "Laos: Politics in a Single- Party State," *Southeast Asian Affairs* (2007), pp. 159- 180.

الإعلام. ويُمنع النقد العام للحكومة بكل أشكاله؛ ففي عام ٢٠١٤، مثلاً، سنّت الحكومة قانوناً يجرّم نقد الحزب الحاكم على شبكة الإنترنت[٩]. وتملك الحكومة معظم وسائل الإعلام، ويُلزَمُ الصحافيون الأجانب والمنظّمات الدولية برفع نسخةٍ من تقاريرهم إلى المسؤولين في الدولة لتحريرها قبل النشر[١٠]. تحصيل معلوماتٍ قيّمة عن الديناميات السياسية في لاوس هو بلا شكّ مهمةٌ صعبةٌ لا بد فيها من الكثير من التخمين.

تبقى لاوس بكل تأكيد حالةً استثنائية جداً، إلا أن ما يسري عليها يسري على معظم الأنظمة السلطوية؛ حيث إن المبادئ غير الرسمية هي التي تشكّل تفاصيل الحياة اليومية[١١]. ويعني ذلك أن دراسة القواعد المكتوبة للمعادلة السياسية لن يُفيد كثيراً في معرفة الممارسات المعمول بها المبهمة أكثر وأكثر بتفضيل هذه الأنظمة للسرية على الشفافية.

يشكّل هذا تحدياتٍ يواجهها من يحاول الإجابة عن أبسط الأسئلة عن سياسات نظامٍ سلطوي، كسؤال من هو صاحب الأمر والنهي فعلاً داخل هذه الأنظمة؟ ومَن هم الأشخاص الذين يملكون القدرة على تحديه (السواد الأعظم من الدكتاتوريين كانوا رجالاً). فمثلاً يرى معظم المراقبين أن رئيس الوزراء وقتها فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)، كان هو الحاكم الفعلي لروسيا خلال فترة رئاسة «دميتري ميدفيديف»(*) بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، بينما كان هناك من شكّك في دقة هذه الافتراضات مشيرين إلى حرص «ميدفيديف» على تأكيد استقلاليته عن «بوتين» خلال فترة حكمه، وكان هذا ما قاله الرئيس السابق في تصريحٍ له عام ٢٠٠٩: «أنا حاكم هذه الدولة، أنا

---

(٩) "Laos Country Profile," BBC News, 14 June 2017, <https://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-15351898> (accessed 2 October 2017).

(١٠) "Laos Comes Up Short Again on Annual International Press Freedom Ranking," Radio Free Asia, 20 April 2016, <http://www.rfa.org/english/news/laos/laos-comes-up-short-again-on-annual-international-press-freedom-ranking-04202016161328.html> (accessed 2 October 2017).

(١١) Sheila Fitzpatrick, *On Stalin's Team: The Years of Living Dangerously in Soviet Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015), p. 278.

(*) دميتري ميدفيديف (Dmitry Medvedev) (١٩٦٥ ـ)، هو الرئيس الثالث لروسيا الاتحادية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢. عمل بعد ذلك رئيساً للوزراء من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠ تحت رئاسة فلاديمير بوتين، واستلم بعد ذلك منصب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي. (المترجم)

رأس هذه الدولة، وتوزيع السلطات يقوم على هذا الأساس»[١٢].

تواجه وسائل الإعلام عوائق عسيرة تمنعها من تغطية السلوكيات الحكومية في الأنظمة السلطوية، وهو ما يزيد الموضوع سوءاً. وتكون المعلومات التي تصدر عن وسائل الإعلام في معظمها منحازة وغير دقيقة بصورةٍ متعمَّدةٍ حتى في بعض الأمور الأساسية كمعدّلات النمو الاقتصادي[١٣].

ولو قارنا ذلك بالواقع تحت حكم معظم الدول الديمقراطية، فسنرى أن هوية الحاكم في تلك الأنظمة معروفة. فحتى في الأنظمة الديمقراطية التي تشوبها العيوب نجدُ أن صناعة السياسات واختيار القيادات تتمتّع بالشفافية بصفةٍ عامة[١٤]. وكلا هذين الأمرين، صناعة السياسات واختيار القيادات، هو نتاج عملية ملموسة تسيرُ على قواعد واضحة وتجري تحت رقابة إعلامٍ حرٍّ نسبياً.

وفي المحصّلة يواجه دارسو الأنظمة السلطوية تحدياتٍ في سبيل فهم هذه الأنظمة بسبب طبيعة السياسات السلطوية نفسها.

ماذا يعني «نظامٌ سلطوي»؟

وضع العلماء عدداً من التعريفات المختلفة لمُسمّى النظام السلطوي. تعريفنا لـ «نظام» في هذا الكتاب هو: «مجموعةٌ من القواعد الرئيسة، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تحدّد من له أن يؤثّر في خيارات الحكّام والسياسات، بما في ذلك القواعد التي تحدّد الدائرة التي يُختار منها الحكّام»[١٥]. ويكون النظام سلطوياً متى ما انتزع الذراع التنفيذي فيه السلطة

(١٢) "Medvedev Insists He's the Boss in Russia," Reuters, 29 March 2009 https://www.reuters.com/article/us-russia-medvedev-power/medvedev-insists-hes-the-boss-in-russia-idUSTRE52S0W720090329 > (accessed 13 October 2017).

(١٣) Christopher S. P. Magee, and John A. Doces, "Reconsidering Regime Type and Growth: Lies, Dictatorships, and Statistics," *International Studies Quarterly*, vol. 59, no. 2 (2014), pp. 223- 237.

(١٤) Paul H. Lewis, "Salazar's Ministerial Elite, 1932?1968," *Journal of Politics*, vol. 40, no. 3 (1978), p. 622.

(١٥) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," p. 327.

بطرائق غير ديمقراطية، ونعني بطرائق غير ديمقراطية أيَّ طريقةٍ غير انتخاباتٍ مباشرة يمكن وصفها بأنها حرةٌ ونزيهةٌ نسبياً (مثل كوبا تحت حكم الأخوين كاسترو)(*)، أو إن وصل الذراع التنفيذي إلى السلطة بانتخاباتٍ حرة ونزيهةٍ، ولكن بعد ذلك قام بتغيير القواعد بما يفرض قيوداً على أي منافساتٍ انتخابيةٍ آتية (سواءٍ تشريعية أو تنفيذية) (كما حصل في تركيا تحت حكم رجب طيب أردوغان)(**)(١٦). وبعباراتٍ أخرى، يعتبر هذا الكتاب أن العامل الذي تتمايز به الأنظمة السلطوية عن الأنظمة الديمقراطية، بالاستناد إلى التعريف التطبيقي الذي وضعه الكتاب، هو وجود انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ تحدّد مسار وصول الحكومة إلى السلطة.

يوصّف هذا التعريف النظام السلطوي بأدنى وأبسط صوره، فلا هو يأخذ بعين الاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان أو السلوكيات القمعية، إلا إن كانت تؤثّر بفرص المعارضة بخوض الانتخابات والفوز فيها، ولا هو يتناول مسائل الثروات أو الانفتاح الاقتصادي أو الاستقرار السياسي أو قدرات الدولة(١٧). ولكن هذا التعريف يتسق مع جملة النتاجات البحثية التي تتناول السياسات السلطوية التي تعرّف الدول الديمقراطية بأنها «الدول التي يُختار حاكموها عبر انتخابات تنافسية»، وبالنقيض فإن الأنظمة السلطوية هي التي تقوم في «الدول غير الديمقراطية»(١٨).

(*) راؤول كاسترو (Raúl Castro) (١٩٣١ ـ)، وفيدل كاسترو (Fidel Castro) (١٩٢٦ ـ ٢٠١٦)، المعروفان بالأخوين كاسترو. كان فيدل كاسترو الرئيس الخامس عشر لجمهورية كوبا من عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٨، إلا أن وصوله إلى رأس هرم السلطة في كوبا كان عام ١٩٦١، حيث غيّر نظام الحكم إلى نموذجٍ لينيني ـ ماركسي لتتحوّل كوبا إلى دولةٍ شيوعيةٍ يحكمها حزبٌ أوحد. خلف راؤول كاسترو شقيقه في عام ٢٠٠٦ بصورةٍ مؤقّتة في ظلّ مرض فيدل، قبل استلامه لمهام الرئاسة بصورةٍ رسمية عام ٢٠٠٨، وبقي رئيساً لكوبا حتى عام ٢٠١٨. وفي نيسان/ أبريل من عام ٢٠٢١ تنحّى راؤول كاسترو عن رئاسة الحزب الشيوعي منهياً بذلك حقبةً طويلةً من تاريخ الدولة الكوبية. (المترجم)

(**) دشّن النظام التركي عام ٢٠١٧ تعديلاتٍ دستوريةً تمّ بموجبها إلغاء منصب رئيس الوزراء واستبدال النظام البرلماني برئاسةٍ تنفيذيةٍ ونظامٍ رئاسي يتمتّع الرئيس فيه بسلطاتٍ أكبر. (المترجم)

(١٦) المصدر نفسه، ص٣١٧.

(١٧) Philippe C. Schmitter and Terry Lynn Karl, "What Democracy Is... and Is Not," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 3 (1991), pp. 75-88.

(١٨) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000), pp. 15-18.

لا ينافي هذا التعريف احتمالية تغيّر رأس النظام داخل المنظومة السلطوية، كما هي الحال مثلاً في الصين تحت حكم الحزب الشيوعي الصيني، وأيضاً نيكارغوا تحت حكم عائلة «سوموزا»(*). ويمكن أيضاً، لو عملنا بهذا التعريف، أن يتغيّر النظام السلطوي خلال الحقبة السلطوية، كما هي الحال في كوبا التي تحكمها السلطوية منذ عام ١٩٥٢ ولكن مع تناوب الأنظمة السلطوية بين نظام «باتيستا»(**)، (الذي بقي في السلطة حتى عام ١٩٥٩) وبعد ذلك تحت رئاسة «فيدل كاسترو»، الذي خلفه شقيقه «راؤول كاسترو»[١٩]. ويناقش الفصل الثاني من الكتاب هذه الاختلافات وأهميتها بالتفصيل.

لأن تعريفات الأنظمة السلطوية تختلف أحياناً بين العمل والآخر، سيُشير هذا الكتاب إشاراتٍ واضحة متى ما لزم الأمر إلى اختلاف مفهوم النظام السلطوي الذي تصيغه نظريةٌ محدّدة وأثر هذه المفاهيم في فهم السياسة السلطوية.

كيف تغيّرت صياغة مفاهيم الأنظمة السلطوية تاريخياً؟

يجد القارئ في صفحات التاريخ آثار وجود الأنظمة السلطوية منذ مئات السنوات، من فراعنة مصر القديمة إلى أباطرة روما وممالك أوروبا وسلطاتها المطلقة. ولكن تطوّرت الأنظمة السلطوية التي نراها اليوم تطوّراً هائلاً عن أسلافها الذين تسيّدوا عروش بلادهم قبل قرونٍ عديدة.

قامت الأنظمة السلطوية الأولى على ملكٍ أو حاكم يتفرّد بالسلطة، وكان تركيز السلطة هذا هو العرف المتبع، ولم تحاول هذه الأنظمة إخفاء

(*) حكمت عائلة سوموزا (Somoza)، دولة نيكارغوا من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٧٩. هيمنت عائلة سوموزا على نيكارغوا وثرواتها، إذ كانت تملك ما يُقدّر بـ٢٣ في المئة من أراضي البلاد في السبعينيات. (المترجم)

(**) فولغينسيو باتيستا (Fulgencio Batista) (١٩٠١ ـ ١٩٧٣)، هو الرئيس التاسع لجمهورية كوبا. حكم باتيستا البلاد من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٩ عندما أطاحت به الثورة الكوبية التي قادها تشي غيفارا (Che Guevara) (١٩٢٨ ـ ١٦٦٧) والأخوان فيدل وراؤول كاسترو. (المترجم)

(١٩) تواريخ بداية الأنظمة ونهايتها المستخدمة في الكتاب مأخوذة من: Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

ذلك أو التستّر عليه[٢٠]. وكان هدف هذه الأنظمة هو توطيد سلطتها المطلقة وليس إخفاءها. نرى اليوم سلوكياتٍ أكثر تنوّعاً لو قارنّا ما نراه في الأنظمة السلطوية اليوم بسابقاتها، ففي بعض هذه الأنظمة تتركّز السلطة في يد فردٍ واحد، أما في بعضها الآخر فتتوزّع السلطة على نخبةٍ حاكمة. تبذل الأنظمة السلطوية اليوم جهداً كبيراً لإخفاء سلطويتها حتى في الأنظمة التي تتركّز فيها السلطة في يد فردٍ واحد (وهو جانبٌ يركّز عليه هذا الكتاب تركيزاً كبيراً). فمثلاً تتبع الأردن وقطر لنظام ملكي دكتاتوري يُتوارث فيه الحكم توارثاً، إلا أن هذين النظامين، وعلىً عكس الأنظمة الملكية في الماضي، يشتملان على مؤسّساتٍ نربطها عادةً بالأنظمة الديمقراطية، كسلطةٍ تشريعيةٍ وانتخابات.

وبطبيعة الحال تطوّر مفهوم المراقبين للحكم السلطوي بالتوازي مع هذه التطوّرات التاريخية، فمثلاً يشدّد الكثيرون اليوم في تعريفهم للنظام السلطوي على الاختلافات بينه وبين نظامٍ ديمقراطي مع أن الديمقراطية لم تلقَ الانتشار والقبول سوى في آخر بضعة قرون. ويزاوج هذا الكتاب بين تنظيرات السلطوية وتجسيداتها نظراً إلى أن كليهما، النظرية والواقع، تطوّر بالتوازي مع بعضهما بعضاً.

ثمّة أعمالٌ وفيرةٌ تناولت تجارب الحكم السلطوي الأولى. وتركّز هذه الأعمال على تطوّرات السلطوية مع بداية القرن العشرين على وجه الخصوص؛ ففي تلك الفترة ظهرت على الساحة العالمية أنظمةٌ ديمقراطيةٌ جديدة واجهت تحديّاتٍ حقيقية، مثل «جمهورية فايمار»(*) في ألمانيا. وأبرزَ ظهور الديمقراطيات الحاجة إلى دراسة الحكم السلطوي الذي كان هو العرف المتبع في ذاك الوقت، وتركّزت التحليلات على إيجاد صورة الحكم «المثلى». وركّز عددٌ من العلماء في ذاك الوقت على محاسن حكم

(٢٠) Paul Brooker, *Non- Democratic Regimes: Theory, Government, and Politics* (London: Macmillan Press, 2000).

(*) قامت جمهورية فايمار (Wiemar Republic)، أو الجمهورية الألمانية، في أعقاب الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٨ حتى أفولها عام ١٩٣٣. وجاءت التسمية من مدينة فايمار التي عُقد فيها أولى اجتماع سلطاتها التأسيسية. واجهت الجمهورية منذ تأسيسها تحدياتٍ قاسيةً، داخلية وخارجية، كالتضخّم والعلاقات المتوتّرة مع البلدان التي خرجت منتصرةً من الحرب العالمية الأولى. (المترجم)

الأقلية(*)، وشكّكوا في واقعية الديمقراطية الليبرالية على أرض الواقع. فصحيحٌ بأننا نسلّم اليوم بأن الديمقراطية هي أفضل صور الحكم، إلا أن «فكرة الديمقراطية الليبرالية قبل عام ١٩٤٥ كانت فكرةً مشؤومة»(٢١)؛ حيث انتقد المراقبون، على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، الديمقراطية الليبرالية التي رأوها عاجزةً عن إيجاد حلولٍ لأهم المشاكل الاجتماعية فضلاً عن فساد سياسييها وغير ذلك من العيوب.

واستُوحيت هذه الانتقادات من أعمال بعضٍ من نخب منظّري تلك الفترة، كان منهم غايتانو موسكا(**) وروبرت ميشيلز(***) وفيلفريدو باريتو(****)، الذين رأوا أن الحكم الأوليغارشي، أو حكم الأقلية، هو أكثر صور التنظيم الاجتماعي والسياسي واقعية(٢٢). فقد لاحظ هؤلاء أن كل نظامٍ سياسيٍّ لا بد فيه من دائرة نخبةٍ صغيرة تحكم مجتمع مواطنين يتسم بحجمه الكبير وفوضويته. واستند هؤلاء إلى هذا المنطق لتعليل التفوّق الفكري للنخبة وفوضوية كتل الجماهير الذي كان يعني، برأيهم، أن أي تغييرٍ

(*) حكم الأقلية أو الأوليغارشية (Oligarchy)، هو النظام الذي تنحصر فيه السلطة بيد طبقةٍ صغيرةٍ يجمعها النسب أو القوة العسكرية أو المال. (المترجم)

(٢١) Jeffrey C. Isaac, *Democracy in Dark Times* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), p. 26.

(**) غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) (١٨٥٨ ـ ١٩٤١)، هو منظّرٌ سياسيٌّ إيطالي يُنسب إليه فضل التأسيس لمبدأ الطبقة السياسية. يشكّل موسكا ثالث أضلاع مدرسة النخبوية الإيطالية، مع روبيرت مايكلز وفيلفريدو باريتو. (المترجم)

(***) روبيرت ميشيلز (Robert Michels) (١٨٧٦ ـ ١٩٣٦)، هو عالم اجتماع ألمانيٌّ من أصل إيطالي. يُعرف ميشيلز بكتابه **الأحزاب السياسية** (*Political Parties*)، المنشور عام ١٩١١، الذي أسّس فيه لمفهوم قانون الأوليغارشية الحديدية (Iron Law of Oligarchy). تأثّر ميشيلز بماكس فيبر (Max Weber)، وفيرنر سومبارت (Werner Sombart)، وأخيل لوريا (Achille Loria). (المترجم)

(****) فيلفريدو باريتو (Vilfredo Parito) (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣)، هو مهندسٌ وعالم اجتماعٍ واقتصاد وفيلسوفٌ إيطالي. لباريتو مساهماتٌ قيّمةٌ في حقل الاقتصاد، فإليه يُنسب مبدأ باريتو (Pareto Principle)، الذي يمكن تلخيصه بأن ٨٠ في المئة من النتائج تُرجع إلى ٢٠ في المئة من الأسباب. وقد بنى مبدأه على ملاحظاته بأن ٨٠ في المئة من الثروات تنحصر بيد نسبةٍ لا تتجاوز ٢٠ في المئة من الشعب الإيطالي. يرى البعض أن مساهمات باريتو هي من حوّلت علم الاقتصاد من أحد فروع الفلسفة الأخلاقية إلى علمٍ يقوم على البيانات والرياضيات. (المترجم)

(٢٢) Erica Frantz, "Autocracy," *Oxford Research Encyclopedia of Politics* (2016), <http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-3> (accessed 2 October 2017).

سياسيٍّ منظّم يتطلّب حكماً نخبوياً. وهناك أيضاً على سبيل المثال كارل شميت(*)، الذي قال في كتابه **الدكتاتورية** [*Dictatorship*]، الذي يُعدّ ربما أهم أعماله، إن حاجة الحكومات إلى السلطات الاستثنائية خلال حالات الطوارئ تستلزم سياسة حكم سلطوي(٢٣). فالديمقراطية الليبرالية، من هذا المنظور، هي أمرٌ غير ممكن. وقد أيّد إميليو راباسا(**) أفكاراً مشابهةً في تحليله للحالة السياسية في المكسيك والأنظمة السلطوية التي ترأّسها بينيتو خواريز(***) وبورفيريو دياز(****)، حيث أشار إلى أن فترات الحكم السلطوي هي شرٌّ لا بد منه يسبق الوصول إلى الديمقراطية الليبرالية(٢٤).

تغيّر وجه الأنظمة السلطوية بالتوازي مع التطوّرات العالمية التي تلت تلك الفترة، ومعها فهم العلماء لفكرة الحكم السلطوي. فظهر مفهومٌ جديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو الشمولية. وقد ارتكزت الأعمال التي بحثت في الشمولية على عددٍ من تجارب الأنظمة الشمولية المشؤومة كألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي، لتدشّن عدداً من الصفات التي يختص

(*) كارل شميت (Carl Schmidt) (١٨٨٨ ـ ١٩٨٥)، هو منظّرٌ سياسي ألماني وأحد أبرز أعضاء الحزب النازي. كان شميت يُعرف بفكره المحافظ ونقده الحاد لأفكار الليبرالية والديمقراطية البرلمانية والكوزموبولاتينية. يُعدّ شميت أحد أهم وأبرز المنظّرين السياسيين في القرن العشرين. (المترجم)

(٢٣) Carl Schmitt, *Dictatorship* (Cambridge, UK: Polity Press, [1921] 2013).

(**) إميليو راباسا (Emilio Rabasa) (١٨٥٦ ـ ١٩٣٠)، هو كاتبٌ وسياسيٌّ مكسيكي ألّف الكثير من الأعمال عن السياسة والسياسة في المكسيك على وجه التحديد. (المترجم)

(***) بينيتو خواريز (Benito Juárez) (١٨٠٦ ـ ١٨٧٢)، هو الرئيس السادس والعشرون لدولة المكسيك من عام ١٨٥٨ حتى وفاته عام ١٨٧٢. على الرغم من ميوله الليبرالية، لجأ خواريز في فتراتٍ مختلفةٍ من حكمه إلى سياسات العنف وإنشاء أجهزة شرطةٍ سرية في ظلّ مواجهته للتدخّل الفرنسي وعددٍ من حركات التمرد. (المترجم)

(****) بورفيريو دياز (Porfirio Díaz) (١٨٣٠ ـ ١٩١٥)، هو الرئيس الثالث والثلاثون لدولة المكسيك من عام ١٨٧٦ حتى عام ١٩١١. نجح دياث في إحكام قبضته على رئاسة المكسيك منهياً بذلك فترةً طويلةً من الاضطرابات السياسية، كما شهدت فترة رئاسته تنميةً اقتصاديةً كبيرة، إلا أن تعلّقه بمقعد الرئاسة لفترة ٣١ عاماً، وسياسات القمع، وتفضيله لحلفائه على حساب شعبه، وانقلابه على الحكم الديمقراطي، جعلت منه أحد أكثر الشخصيات الجدلية في تاريخ المكسيك السياسي. (المترجم)

(٢٤) Emilio Rabasa, *La Constitución y la Dictadura: Estudio Sobre la Organización Política de México* (Mexico City, Mexico: Porrúa, [1912] 1976).

بها هذا النوع من الأنظمة، فتقول حنة أرندت(*) في ما يُعتبرُ أحد أهم أعمالها **أصل الشمولية** (*The Origins of Totalitarianism*) إن الأنظمة الشمولية هي شكلٌ استثنائي جداً من الحكم السلطوي تتمتّع فيه السلطة بسيطرةٍ كاملةٍ على «أفرادٍ مُشرذَمين معزولين»[25] وتختصُّ الأيديولوجيا في هذه السلطات السياسية بمكانةٍ محورية، وتنتشر البروباغندا الحكومية لترسيخ وهم المجتمع المثالي. وتستخدم الحكومات هذه الرسائل لتغيير المجتمع من جذوره بما يتناغم مع رؤيتها، مع اللجوء إلى إرهاب الناس لضمان خضوعهم. بنى علماء آخرون على أفكار «أرندت» وأشاروا إلى السمات المميّزة الآتية في الشمولية: الاعتماد على حزبٍ سياسيٍّ واحد، وصون أيديولوجيا رسمية، وبناء جهازٍ أمنيٍّ قوي[26].

بدأت أسهم الشمولية بالانخفاض بين أوساط الباحثين في فترة الحرب العالمية الثانية مع ظهور أنظمةٍ كانت بالفعل دكتاتورية ولكنها لم توافق النموذج الشمولي. فصحيحٌ بأن منطقتي شرق أوروبا وآسيا، على سبيل المثال، شهدتا قيام الكثير من الأنظمة الشيوعية التي تجسّدت فيها صورة النظام الشمولي، ولكن كان هناك أنظمةٌ أخرى برزت فيها سلوكياتٌ مختلفة. ويمكن لنا أن ننظر إلى إسبانيا تحت حكم فرانسيسكو فرانكو(**)؛ إذ إن فرانكو لم يسعَ لتحويل المجتمع ولا هو أيضاً اعتمد بصورةٍ كبيرةٍ على الأيديولوجيا لتوطيد سيطرته، بل كان هدفه المحوري هو تفكيك الروح السياسية والمجتمعية لشعبه. وهنا ميّز العلماء هذه الأنظمة، التي أشاروا إليها بـ«سلطوية»، عن نظيراتها الشمولية بناءً على الدور الذي تؤدّيه

(*) حنة أرندت (Hannah Arendt) (١٩٠٦ ـ ١٩٧٥)، هي منظّرةٌ سياسيةٌ أمريكيةٌ من أصلٍ يهودي وُلدت في ألمانيا. تُعد أرندت أحد أبرز وأهم المفكّرين السياسيين في القرن العشرين، ولها إسهاماتٌ بالغة الأثر في موضوعات عديدة، مثل السلطوية والفلسفة والنسوية والمعرفة وحقوق الإنسان. (المترجم)

(٢٥) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Schocken Books, 1951), p. 323.

(٢٦) Frantz, "Autocracy".

(**) فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco) (١٨٩٢ ـ ١٩٧٥)، هو جنرالٌ إسباني قاد الثورة ضد الجمهورية الإسبانية الثانية ليحكم بعدها إسبانيا من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٧٥. عُرفت هذه الحقبة في تاريخ إسبانيا بإسبانيا الفرانكية، وقد شهدت قمعاً سياسياً كبيراً وقتل الكثير من رموز المعارضة، إضافةً إلى عودة النزعة المحافظة والقومية. (المترجم)

الأيديولوجيا وطبيعة العلاقة بين النظام والمواطن. ولكن سرعان ما خفتت أهمية عامل الأيديولوجيا وفقد مفهوم الشمولية فائدته التحليلية(٢٧).

كتبت الحرب العالمية الثانية فصول انهيار الكثير من الإمبراطوريات الاستعمارية، وفي ظل ذلك واجهت الكثير من الأنظمة السلطوية الجديدة حركاتٍ استقلالية عمّت دول العالم النامي في الخمسينيات والستينيات. واستخدمت الحركات المعارضة الأحزاب السياسية لحشد مناصرين لها خلال نضالها من أجل الاستقلال، وبقي الحزب السياسي نفسه هو الحاكم في معظم الحالات التي قامت فيها أنظمةٌ فاشيةٌ بعد الاستقلال. فهناك مثلاً حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني الذي تولّى الحكم في كينيا بعد استقلالها عام ١٩٦٣، وحزب العمل الشعبي الذي انتهت إليه السلطة في سنغافورة بعد استقلالها عام ١٩٦٥. ولو نظرنا فسنجد بالفعل أن الكثير من الأنظمة السلطوية التي قامت منذ الحرب العالمية الثانية تدور حول حزبٍ مسيطر، كألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي. ولكن يختلف الدور الذي تؤدّيه الأيديولوجيا في كل حزبٍ من هذه الأحزاب، كما تختلف أيضاً في اهتمامها بتغيير المجتمع أو كسب الدعم الشعبي. مهّدت هذه التطوّرات لطرائق جديدةٍ يمكن التفكير من خلالها بأنظمة الحزب الأوحد وتصنيفاتها. فقسّم «صامويل هنتنغتون»(*) و«كليمينت مور» أنظمة الحزب الأوحد بناءً على قوة الحزب الحاكم(٢٨)؛ حيث تكون السطوة للحزب في أنظمة الحزب الأوحد القوية، فيما يكون الحاكم أو الجيش هو المسيطر في أنظمة الحزب الأوحد الضعيفة. ويُعين تحليل مسار وصول الحزب الحاكم إلى السلطة على فهم هذه السيناريوهات المختلفة.

---

(٢٧) Richard Snyder and James Mahoney, "The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change," *Comparative Politics*, vol. 32, no. 1 (1999), pp. 103- 122.

(*) صامويل فيليب هنتنغتون (Samuel P. Huntington) (١٩٢٧ ـ ٢٠٠٨)، هو عالمٌ سياسيٌّ أمريكي عمل في جامعة هارفارد لما يزيد على نصف قرن، إضافةً إلى عمله مع البيت الأبيض خلال فترة رئاسة جيمي كارتر (Jimmy Carter). ولعل أهمّ ما يُعرف به هو نظرية صراع الحضارات (Clash of Civilizations)، التي تنبّأ فيها بقيام نظامٍ عالميٍّ جديد مع نهاية الحرب الباردة تتحارب فيه الثقافات وليس البلدان. (المترجم)

(٢٨) Samuel P. Huntington and Clement H. Moore, *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One- Party Systems* (New York: Basic Books, 1970).

ظهر عددٌ من الدكتاتوريات العسكرية نتيجةً للتوترات الجيوسياسية إبان الحرب الباردة في السبعينيات، وتحديداً في أمريكا اللاتينية؛ فصعد رجالٌ يرتدون الزي العسكري إلى رأس هرم السلطة في بلادهم كعيدي أمين في أوغندا، واستولت المؤسّسة العسكرية في بلدانٍ أخرى على مقاليد الحكم مثلما حصل في البرازيل تحت حكم المجلس العسكري. وترافق ذلك أيضاً مع تحليلاتٍ جديدة لتحديد السمات التي يختصّ بها الحكم العسكري وتمييز هذه الأنظمة. ومن هذه التحليلات، مثلاً، كان تصنيف «آموس برلموتر»(*) الدكتاتوريات العسكرية إلى نوعين: الحاكمون، وهم الذين يمنّون النفس بانتزاع بالسلطة والحفاظ عليها لأطول فترةٍ ممكنة، ويرى هؤلاء بأن المدنيين يشكّلون تهديداً للاستقرار؛ والمحكّمون، وهم الذين يسعون إلى إحلال الاستقرار في البلاد وليس لهم نوايا حقيقية في البقاء في الحكم فترةً طويلة[٢٩].

شهدت تلك الفترة أيضاً ظهور شخصية الحاكم المتغلّب (Strongman)، وتحديداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان من هؤلاء نظام «موبوتو سيسي سيكو»(**) الذي حكم ما يُعرف اليوم باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وفترة جان بيدل بوكاسا(***) في جمهورية أفريقيا

(*) آموس برلموتر (Amos Perlmutter) (١٩٣١ ـ ٢٠٠١)، هو بروفيسور علوم سياسية أمريكي، كتب في موضوعات السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، وكان يكتب بصورةٍ دائمةٍ لجهاتٍ مثل **الوول ستريت جورنال والنيويورك تايمز والواشنطن بوست**. (المترجم)

(٢٩) Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

(**) موبوتو سيسي سيكو (Mobuto Sese Seku) (١٩٣٠ ـ ١٩٩٧)، هو رئيسٌ سابق لجمهورية الكونغو من عام ١٩٦٥ حتى وفاته عام ١٩٩٧. استولى سيكو على كرسي الرئاسة بعد انقلابٍ عسكري، وقال إن أيديولوجيته السياسية ليست «يمينية أو يسارية أو حتى وسط»، وإنما سعى سيكو خلال حكمه إلى تخليص بلاده من آثار الاستعمار البلجيكي في ما سماه برنامج «الأصالة القومية». ولكن على أرض الواقع تزعّم سيكو أحد أكثر الأنظمة سلطويةً في أفريقيا. وقد اكتسب ثروةً كبيرةً خلال فترة حكمه عن طريق الفساد، وكان الكثيرون يعدّون نظامه مثالاً على الكليبتوقراطية، أو حكم اللصوص. (المترجم)

(***) جان بيدل بوكاسا (Jean-Bédel Bokassa) (١٩٢١ ـ ١٩٩٦)، هو رئيسٌ سابق لجمهورية أفريقيا الوسطى من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٦، قبل أن يعلن عن تأسيس إمبراطورية أفريقيا الوسطى عام ١٩٧٦، ونصّب نفسه عليها إمبراطوراً حتى خلعه عام ١٩٧٩ وعودة الجمهورية. كان بوكاسا من أكثر الشخصيات الدكتاتورية غرابةً وشراسةً في أفريقيا. وكانت مجزرة طلاب المدرسة التي يُقال إنه =

الوسطى. ويتزعّم هذه الأنظمة حاكمٌ واحدٌ لا يملك أحدٌ محاسبته أو منازعته على السلطة، بصورةٍ مشابهة لأنظمة الكوديلات(*) التي حكمت أجزاءً واسعةً من أمريكا اللاتينية قبل ذلك ببضعة عقود. ظهرت أعمالٌ جديدةٌ تُعين على فهم هذه الأنظمة أيضاً، كأعمال «مايكل براتون»(**) و«نيكولاس فان دي وول»(***) حول الحكم النيوباتريمونيالي(****) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣٠].

فرضت نهاية الحرب الباردة تغيّراتٍ أخرى على أشكال السلطوية حول العالم. فقد وجدت الكثير من الأنظمة السلطوية نفسها مجبرةً على تغيير بناها السياسية في ظل الضغط الدولي المفروض عليها للقيام بإصلاحاتٍ سياسية (التي تكون عادةً شرطاً للمعونات الخارجية). وبكل حال كان هناك عددٌ من الأنظمة السلطوية التي رعت منافساتٍ انتخابية تنافست فيها أحزابٌ متعدّدة على مقاعد تشريعية حتى قبل انتهاء الحرب الباردة، ولكن ارتفعت نسبة هذه الأنظمة ارتفاعاً كبيراً بعد عام ١٩٩٠ وانتهاء الحرب الباردة (يناقش هذا الكتاب هذه النقطة باستفاضة). وأصبحت اليوم الدكتاتوريات التي ترعى

= أشرف فيها شخصياً على قتل ما يُقدّر بـ١٠٠ طفلٍ بسبب رفضهم لشراء زيٍّ مدرسي من إحدى الشركات التي يملكها هي السبب المباشر لخلعه من الحكم. (المترجم)

(*) الكوديلو (Caudillo)، أو الحاكم المستبد، هو مصطلحٌ مشتقٌّ من الكلمة اللاتينية (Caput) التي تعني الرأس، وهو مصطلحٌ يُشير إلى أنظمةٍ يترأسها حاكمٌ تتركّز بيده السلطات العسكرية والسياسية. وقد استُخدم هذا المصطلح تاريخياً لتوصيف أنظمة أمريكا اللاتينية بدايات القرن التاسع عشر. (المترجم)

(**) مايكل براتون (Michael Bratton)، هو بروفسور علوم سياسية ودراسات أفريقية في جامعة ميشيغان، له الكثير من الكتب والمنشورات التي تناولت وقائع وظواهر مختلفة في المشهد السياسي الأفريقي. (المترجم)

(***) نيكولاس فان دي وال (Nicolas Van de Walle)، هو بروفسور علوم سياسية في جامعة كورنيل (Cornell University)، تنصبّ اهتماماته في السياسات المقارنة والاقتصاد السياسي في إطار التنمية، مع التركيز بصورةٍ خاصة على أفريقيا، والدمقرطة وسياسات الاقتصاد السياسي. (المترجم)

(****) النيوباتريمونالية (Neopatrimonialism) (نيو/ Neo: جديد - باتريموناليّ/ Patrimonialism: مشتقة من الكلمة اللاتينية «patrimonium»، وتعني الوراثة من الأب)، هي الأنظمة التي تنحدر فيها السلطة مباشرةً من رأس النظام، وهي صورةٌ من الحكم تتبع أشكال الهيمنة التقليدية الموجودة في العائلة أو العشيرة كما يعرّفها ماكس فيبر. (المترجم)

(٣٠) Michael Bratton and Nicolas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997).

مؤسّساتٍ ديمقراطيةٍ زائفة (Pseudo-democratic) هي العرف المتبع. وقد ظهرت الكثير من الأعمال البحثية التي تناولت هذه التطوّرات والتي وضعت مصطلحاتٍ جديدة للتدليل على هذه الأنظمة، منها الأنظمة الهجينة (Hybrid)، وأنظمة المساحة الرمادية (Grey-Zone)، والأنظمة السلطوية الانتخابية (Electoral Authoritarian)، والأنظمة السلطوية التنافسية (Competitive Authoritarian)، التي سيأتي شرحها في الفصل الخامس.

وفي المحصلة، مرّت الأنظمة السلطوية بتطوّراتٍ لافتة مع مرور الزمن بالتوازي مع الأحداث التاريخية والتوجهات العامة التي تبعتها الصيرورة العالمية، ومعها تطوّر فهمنا وتنظيرنا لهذه الأنظمة.

هل هناك فرقٌ بين الأنظمة السلطوية والدكتاتورية والأوتوقراطية؟

ليس هناك فرقٌ بين استخدام هذه المصطلحات في هذا الكتاب، ولكن كان العلماء يميّزون في الماضي بين مسمّى «النظام السلطوي»، و«الدكتاتورية»، و«الأوتوقراطية». تتوجّه الأعمال المعاصرة إلى عدم التفرقة بين هذه المصطلحات بحيث تُستخدم في السياق نفسه، وسيوافق الكتاب هذا التوجه. وفي حال كان هناك دراساتٌ معيّنةٌ تحرص على التفرقة بين المصطلحات الثلاثة، فسوف تكون هناك إشارةٌ وشرحٌ واضحان لهذه الفروق، ولكن ما عدا ذلك يستخدم هذا الكتاب المصطلحات الثلاثة في السياق نفسه.

كيف يمكن أن نقول عن الحكومة إنها سلطوية إذا كانت ترعى انتخاباتٍ منتظمةً يشارك فيها أحزابٌ مختلفة؟

ترتبط الانتخابات المنتظمة التي يُشارك فيها أحزابٌ مختلفة في ذهن أي شخص بالديمقراطية. وليس هذا بالأمر المستغرب بكل تأكيد، فجوهر مضمون الديمقراطية هو انتخاباتٌ حرّةٌ وعادلةٌ، ولكن لا تنطبق هذه الشروط على كل المنافسات الانتخابية. فعقد الانتخابات ليس كفيلاً وحده بأن يكون التنافس حرّاً وعادلاً. تكون الانتخابات عادلةً عندما تكون انتخاباتٍ يستطيع فيها معظم البالغين التصويت ودخول الانتخابات، وتكون حرّةً عندما يكون بمقدور الأحزاب المختلفة المشاركة والمنافسة وفق معايير متساويةٍ نسبياً

تخلو من احتيالٍ أو تزويرٍ واسع. وفي المقابل إن منعت الحكومة شريحةً من الناس من التصويت، كمجموعةٍ إثنيةٍ مثلاً، فهذا يعني أن هذه الانتخابات ليست ديمقراطية. وبالمثل إن منعت الحكومة حزباً سياسياً كبيراً من المنافسة، أو سجنت قياداته، أو ملأت صناديق الاقتراع كي تضمن الفوز (وليست هذه سوى بضعة أمثلةٍ بسيطةٍ على مفهوم التنافس الانتخابي الظالم) فهذا يعني أن الانتخابات ليست ديمقراطية. ولهذا ممكنٌ جداً أن تجري انتخابات تشارك فيها أحزابٌ مختلفة من دون أن ترقى هذه الانتخابات إلى معايير العدالة والحرية، وعلى الشاكلة نفسها ممكنٌ جداً أن تجري انتخاباتٌ تشارك فيها أحزابٌ مختلفة في سياقاتٍ سلطوية.

إذاً لا يمكن أن نستشفّ الكثير عن نوع النظام السياسي في بلدٍ ما من مجرد معرفتنا بحدوث انتخاباتٍ شاركت فيها أحزاب مختلفة، أو إن كان هذا النظام أقرب للسلطوية أو الديمقراطية. فنحن نحتاج إلى تفاصيل أكثر بكثير عن طبيعة التنافس والتصرّفات الحكومية قبل الانتخابات وبعدها. فربما تبدو الانتخابات في ظاهرها انتخاباتٍ تنافسية يوم الانتخاب، ولكنها تُخفي الكثير من الظلم الذي حصل قبل اليوم نفسه، مثل منع الحكومة للأحزاب المعارضة من الظهور على وسائل الإعلام. وبالمثل يمكن للحكومة الموجودة أن تخسر في الانتخابات ولكنها تقرّر ببساطة أن تُبطل النتائج كي تبقى في السلطة. وباختصار وجود انتخاباتٍ تشارك فيها أحزابٌ مختلفة لا تعني حكماً ديمقراطياً.

بل إن معظم الأنظمة الدكتاتورية المعاصرة قد أنشأت مؤسّساتٍ ترتدي عباءة الديمقراطية، كانتخاباتٍ تشارك فيها أحزابٌ سياسية. وصحيحٌ أن هذه المؤسّسات على وجه الخصوص هي إحدى سمات ما يُعرف بـ«الأنظمة الهجينة» أو «أنظمة المساحة الرمادية» أو «أنظمة سلطوية انتخابية» (يأتي شرح هذه المصطلحات في الفصل الخامس)، ولكن هذا ليس حصراً على هذه الفئة من الأنظمة السلطوية[٣١]. فليس من الغريب أن نرى انتخاباتٍ منتظمةً تشارك فيها أحزابٌ مختلفة في دكتاتوريات هذا العصر.

يتفق معظم العلماء على أن الأنظمة السلطوية تلجأ إلى هذه المؤسّسات

(٣١) المصدر نفسه.

الديمقراطية الزائفة لتُعينها على البقاء في السلطة(٣٢). ومع أن العلماء يختلفون في شرحهم لأسباب ذلك، تُشير الأدلة إلى أن الدكتاتوريات التي تشتمل على أحزابٍ سياسية وهيئاتٍ تشريعية وانتخاباتٍ منتظمة وما إلى ذلك تصمد لفترةٍ أطول فوق كرسي السلطة من الدكتاتوريات التي تخلو من هذه الجوانب (سيُطرح هذا الموضوع بتفصيلٍ أكبر في الفصل السابع)(٣٣).

ويُضاف إلى زيادة فرص البقاء الديناميات الجيوسياسية التي سادت في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي حثّت الأنظمة السلطوية على تبنّي مؤسساتٍ شبه ديمقراطية زائفة كما أشرنا سابقاً. وبالفعل لم تتجاوز نسبة الدكتاتوريات حول العالم التي كانت تعقد انتخاباتٍ منتظمةً تشارك فيها أحزاب مختلفة ٥٩ في المئة عام ١٩٧٠، مثلاً؛ إلا أن هذه النسبة قفزت إلى ٨٣ في المئة من كل الدكتاتوريات في العالم بحلول عام ٢٠٠٨ (وهو العام الأخير الذي تتوفر فيه إحصائياتٌ من هذا النوع)(٣٤). ويدلّ ذلك على أن النسبة العظمى من دكتاتوريات العالم اليوم ترعى انتخاباتٍ تشارك فيها أحزابٌ مختلفة.

ما الفترة الزمنية التي يتناولها هذا الكتاب؟

يركّز هذا الكتاب على السلطوية المعاصرة. ولهذا فإن جلّ تركيزه على ديناميات السياسات السلطوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الزمن الحاضر، وهو ما يتسق مع معظم الأبحاث المعاصرة عن السياسات السلطوية. آذنت الحرب العالمية الثانية بانهيار الكثير من الإمبراطوريات الاستعمارية وميلاد الكثير من حركات الاستقلال حول العالم، وبهذا شهد العالم زيادةً هائلةً في عدد الدول في ما تلا ذلك من أعوام، مما يجعل الحرب العالمية الثانية نقطةً معقولةً جداً نبدأ منها تحليل السلطوية المعاصرة.

---

(٣٢) Jennifer Gandhi and Ellen Lust- Okar, "Elections Under Authoritarianism," *Annual Review of Political Science*, vol. 12 (2009), pp. 403- 422.

(٣٣) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 4 (2014), pp. 71- 84.

(٣٤) المصدر نفسه.

لماذا يقدّم هذا الكتاب دراسة توجّهات السياسات السلطوية على دراسة أزمنتها؟

يستند هذا الكتاب إلى أبحاثٍ ركّزت في جملتها على السياسة السلطوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما أشرنا سابقاً. ومعظم الأفكار المأخوذة من هذه الأعمال لا تزال تنطبق على الأنظمة السلطوية القائمة اليوم، وكذلك الأمر الأنظمة السلطوية التي كانت موجودة في الأربعينيات والخمسينيات. فبالمجمل لا يزال الفاعلون السياسيون أنفسهم الذين كانوا مهمين في تلك الحقبة يتمتعون بمكانتهم وأهميتهم نفسها حالياً، والأمر ذاته ينطبق على ميولهم.

ولكن هذا لا ينكر وجود مؤشّراتٍ على تغيّر ديناميات السياسة السلطوية في عددٍ من السياقات من فترة الحرب الباردة مقارنةً بما جاء بعدها. فخلال الحرب الباردة كان الكثير من البلدان مجرد أحجارٍ تحرّكها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على طاولة الحرب. وقد دفعت القوتان العظميان آنذاك كثيراً من هذه الدول (بل وأجبراها في بعض الحالات) على إرساء قواعد أنظمة حكمٍ سلطوية، إلا أن هذه الأنظمة السلطوية كانت تنعم بدعمٍ ماليٍّ وماديٍّ يُديمُ حكمها. واستطاعت بعض هذه الدول استغلال ديناميات الحرب الباردة لصالحها بتضخيم تهديد الشيوعية (أو وفي المقابل إعلان الوفاء لها في كل مناسبة)، أملاً في أن يكون ذلك ورقةً لصالحهم. ولكن انهارت كل هذه العلاقات الجيوسياسية بانتهاء الحرب الباردة. وفضح سحب الدعم الخارجي بصورةٍ دراماتيكية هشاشة هذه الأنظمة السلطوية، وهو ما مهّد الطريق لموجةِ دمقرطةٍ عالمية (يأتي نقاشها في الفصل الثالث).

غلبت حالةٌ من شبه الإجماع في المجتمع الدولي على تفضيل الديمقراطية منذ انتهاء الحرب الباردة. وعلى هذا توجّب على الدول إثبات دعمها للأعراف والمؤسّسات الديمقراطية إذا ما أرادت تأمين معوناتٍ ماليةٍ ومادية. وتشرح هذه الضغوطات، ولو جزئياً، لماذا تلجأ الأنظمة السلطوية إلى المؤسّسات الديمقراطية الزائفة كما شرحنا سابقاً.

ولا نجدُ اليوم سوى مؤشّراتٍ زهيدة على وجود أي اختلافاتٍ حقيقيةٍ وفارقة بين تأثير ظروف الحرب الباردة على السياسات السلطوية وظروف فترة ما بعد الحرب الباردة.

ولهذا السبب يُولي هذا الكتاب الاهتمام بالتوجّهات السلطوية التي ظهرت مع مرور الزمن، مع الحرص على تبيان أي اختلافاتٍ بين ديناميات السياسات السلطوية اليوم وما كانت عليه في الماضي متى ما دعت الحاجة، من دون إهمال شرح أهمية هذه الاختلافات. وعلى هذا للقارئ أن يتوقّع أن يحصد من قراءة هذا الكتاب فهماً جيداً لكيفية عمل السياسات السلطوية بصفةٍ عامة وأيضاً التغيّرات الدقيقة التي مرّت بها والتي قد تمرّ بها في المستقبل.

ما البيانات التي ارتكز عليها هذا الكتاب في قياس سلطوية الأنظمة؟

يقدّم هذا الكتاب إحصاءاتٍ أساسية حول الأنظمة السلطوية بما يدعم سياق الحديث. وتستند هذه الإحصاءات إلى تجميعة بيانات الأنظمة الأوتوقراطية (The Autocratic Regimes Data Set) ما لم يكن هناك إشارةٌ إلى غير ذلك(٣٥). تقدّر «تجميعة بيانات الأنظمة الأوتوقراطية» تواريخ بداية الأنظمة السلطوية ونهايتها في البلدان التي يفوق تعدادها السكاني المليون نسمة، كما تقدّر التجميعة نوع النظام (نظامٌ شخصي، أو عسكري، أو نظام حزبٍ أوحد، أو نظامٌ ملكي. يناقش الفصل الخامس من هذا الكتاب أنواع الأنظمة بتفصيلٍ أكبر)، وكيف تنتهي الأنظمة السلطوية، وما الذي حلّ مكانها: نظام حكمٍ ديمقراطي أم نظامٌ سلطويٌّ آخر. تغطّي التجميعة الأصلية الفترة بين ١٩٤٦ و٢٠١٠، وقمتُ أنا، مؤلّفة الكتاب، بتحديث بعض الأرقام إلى عام ٢٠١٤. ولهذا فإن إحصاءات الأنظمة السلطوية قد تختلف في الفترة التي تغطّيها (أي إن بعضها ينتهي عند عام ٢٠١٠، والآخر عند عام ٢٠١٤)، وسيشير الكتاب إلى ذلك متى ما دعت الحاجة.

ماذا ستقرؤون فيما يأتي من فصول؟

إن الهدف من هذا الكتاب هو تزويد القارئ بفهمٍ أوضح للسياسات السلطوية. وأملاً في تحقيق ذلك سيغطّي الكتاب أهم المَحاور الأساسية في

---

(٣٥) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

سياسات الأنظمة السلطوية وتأثير ذلك في الأمور المهمة التي تعنينا في حياتنا.

يمهّد **الفصل الثاني** لما يتبعه من فصول، ويبيّن أهم الفاعلين في الأنظمة السلطوية مع تحديد ميولهم واهتماماتهم. ويذهب إلى أن السياسة في السياقات السلطوية تتمركز حول تشعّبات العلاقات بين ثلاثة فاعلين، هم الحاكم والنخبة والجماهير. يدخل القائد والنخبة في حالةٍ مستمرةٍ من الصراع على السلطة المتجذّرة في رغبة كلٍّ منهما في انتزاع نفوذٍ سياسيٍّ أكبر مع عملهم في الوقت نفسه على كسب دعم القطاعات المفصلية من الجمهور. وترسم بيئات المؤسّسات السلطوية (التي يناقشها الفصل الخامس) شكل هذه الصراعات ومآلاتها السياسية اللاحقة. ويشرح الفصل الثاني في جزئه الأخير أهمية التمييز بين الحكّام السلطويين والأنظمة السلطوية على مستوى تحليل كلٍّ منهما. فصحيحٌ أن هناك حالاتٍ لا يمكن فيها الفصل بين الحاكم والنظام، ولكنّ هناك حالاتٍ أخرى كثيرة يبقى النظام فيها قائماً بعد حقبة حاكم ما. ويبيّن الفصل أيضاً كيف تختلف الأنظمة السلطوية عن الحقبات السلطوية وما أهمية ذلك في تحليل السياسات السلطوية؛ إذ يمكن أن يتناوب عددٌ من الأنظمة السلطوية خلال حقبةٍ واحدةٍ من السلطوية؛ فبقيت نيكارغوا مثلاً تحت حكم السلطوية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٩٠(*)، إلا أنها عاصرت نظامين سلطويين مختلفين، هما نظام عائلة «سوموزا» من عام ١٩٣٦ إلى ١٩٧٩، وبعد ذلك النظام «السانديني»(**) حتى عام ١٩٩٠. يركّز الفصل على توضيح مضامين هذه الفروق وغيرها.

يقدّم **الفصل الثالث** صورةً عامةً عن السلطوية في العالم، ويوصّف

(*) العام الذي يرد هنا في النسخة الإنكليزية الأصلية من الكتاب هو ١٩٧٩، وليس ١٩٩٠، ولعل ذلك كان سهواً من المؤلّفة. (المترجم)

(**) النظام الساندينى نسبةً إلى الجبهة الساندينية للتحرير الوطني (Sandinista National Liberation Front). سُمّي الحزب على اسم أوغسطو سيزار ساندينو (Augusto César Sandino) (١٨٩٥ ـ ١٩٣٤)، الذي قاد النضال النيكارغوي ضد الاحتلال الأمريكي للبلاد. وصل الحزب إلى السلطة عام ١٩٧٩ خلفاً لعائلة سوموزا، وقد كانت البلاد في حالةٍ يُرثى لها بعد حربٍ داميةٍ منهكة. حاول الحزب القيام بعددٍ من الإصلاحات، ولكن ضغوطات الحرب الباردة والوضع الصعب أجبر الحزب على إعلان حالةٍ من الطوارئ قام خلالها بتعليق الكثير من الحقوق المدنية واتخاذ الكثير من القرارات التعسفيّة على مدار فترة حكمه. (المترجم)

العلاقة بين الظروف الاقتصادية ونوع النظام السياسي مع تفكيك الآليات التي تربط هذه الظروف بنوع النظام السياسي. ويظهر أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية يلازمان بعضهما بعضاً كما لاحظ منظّرو الحداثة قبل سنواتٍ طويلة. فالبلدان الغنية أميلُ إلى إقامة نظام ديمقراطي، على عكس البلدان الفقيرة التي تظهر فيها السلطوية. ويبيّن هذا الفصل أسباب ذلك، كما يشرح أيضاً ما هي «موجات الدمقرطة» و«الموجات المضادة»، مع تبيان أزمنة وأسباب كلٍّ منهما. وينتقل الفصل في جزئه الأخير إلى رسم خريطةٍ للأنظمة السلطوية مع تبيان تطوّر توزّعها الجغرافي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

يركّز **الفصل الرابع** على القيادات السلطوية. يجمع جميع رؤوس الأنظمة السلطوية هدفٌ واحد: البقاء في السلطة لأطول ما يمكن. ولهذا السبب يسعى حكّام هذه الأنظمة إلى توطيد سيطرتهم على كل ما يمكن لهم من أدواتٍ سياسية خلال فترة حكمهم، مثل المناصب المهمة، وصناعة السياسات، والقوات الأمنية. وينجح بعض هؤلاء في تحقيق مسعاهم بالسيطرة على كل أضلع الدولة، كأمين في أوغندا، ولكن يفشل بعضهم الآخر في ذلك، كمحمود أحمدي نجاد(*) في إيران. يناقش هذا الفصل سلوكيات الحكّام السلطويين مع التركيز بصورةٍ خاصّةٍ على عملية الشخصنة، أو تركيز السلطة في يد القيادة. ويناقش الفصل أيضاً التداعيات السلبية لسياسات الشخصنة على روح الديمقراطية العالمية، والازدهار الاقتصادي، وغير ذلك من المآلات المهمة، ويبيّن كيف أن في كل ذلك علاماتٍ تنذر بوجود موجة صعودٍ للسلطوية في العالم اليوم. ويقدّم الفصل أيضاً تأصيلاً أساسياً لمجرى ترك الحاكم للسلطة في العادة وما هو مصير الحاكم الذي يترك السلطة، وكيف يُثير فيه خوفه من العقاب بعد ترك السلطة ميولاً عدوانيةً وشرسة.

يعود **الفصل الخامس** إلى استعراض تحليلٍ أوسع للأنظمة السلطوية.

(*) محمود أحمدي نجاد (١٩٥٦ ـ)، هو الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية. تولّى نجاد منصب الرئاسة عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣. يُعرف نجاد بأنه أحد الأسماء المحافظة المثيرة للجدل في المشهد السياسي الإيراني، وقد شهدت فترته الرئاسية صراعاتٍ مختلفةً بينه وبين التيار الإصلاحي، فضلاً عن بعض الرموز الإصلاحية الأخرى، وأيضاً مع المرشد الأعلى الخامنئي. وجّه نجاد انتقاداتٍ للحكومة خلال الاحتجاجات الإيرانية في ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨. (المترجم)

فالأنظمة السلطوية ليست نسخةً طبق الأصل من بعضها بعضاً، بل إن هناك فروقاً شاسعةً بين بلدٍ مثل المكسيك تحت حكم الحزب الثوري المؤسّساتي(*) ونيكارغوا تحت حكم عائلة «سوموزا». وتساعدنا هذه الفروق على شرح الفروق في سلوكياتها في سياقاتٍ عديدة. وضع العلماء عدداً من المعايير لتصنيف الأنظمة السلطوية لهذا السبب تحديداً، وسيتناول الفصل الخامس ذلك. وسيناقش الفصل محاسن التصنيفات الحديثة ومساوئها، مع تنبّهه للتمييز بين «التصنيفات المستمرة» (مثل أنظمة «المساحة الرمادية»، و«الأنظمة الهجينة»)، التي ترتّب الأنظمة السلطوية على طول طيفٍ خطيٍّ يجمع الأنظمة السلطوية والأنظمة الديمقراطية، وبين «التصنيفات الفئوية» (مثل الأنظمة العسكرية، والأنظمة الملكية، والأنظمة الحزبية)، بحيث يصنّف الأنظمة تحت فئاتٍ متمايزة بغض النظر عن شدّة ميولها السلطوية. والهدف من كل ذلك هو مساعدة القارئ على فهم دلالات المصطلحات المختلفة المستخدمة في وسائل الإعلام وغيرها لتصنيف الأنظمة السلطوية. يشرح الفصل الخامس أيضاً بالتفصيل أحد أكثر التصنيفات المستخدمة في الأدبيات التي تنظر إلى طبيعة قيادة النظام السلطوي، وتصنّفها بناءً على ذلك بين أنظمة يحكمها حزب سياسي تهيمن عليه القوى العسكرية، وأنظمة تحكمها عائلة ملكية، وأنظمة يحكمها شخصٌ واحد. ويُبرز الفصل تبعات هذه الاختلافات على نتائج السياسة المختلفة على الصعيدين المحلي والدولي.

يناقش **الفصل السادس** كيفية وصول الأنظمة السلطوية إلى السلطة. فبعض هذه الأنظمة يصل إلى السلطة عن طريق انقلاب، مثل النظام التشيلي تحت حكم «أوغستو بينوشيه»(**) الذي بقي في السلطة من عام ١٩٧٣

(*) الحزب الثوري المؤسّساتي (Institutional Revolutionary Party)، هو حزبٌ تأسّس عام ١٩٢٩ في المكسيك، واستأثر بالسلطة لمدة ٧١ عاماً مستمرةً، من تأسيسه عام ١٩٢٩ (تحت اسم الحزب الوطني القومي) حتى عام ٢٠٠٠. يُعدّ الحزب ممّا يُطلق عليه حزب الخيمة الكبيرة (Big Tent)، وهي الأحزاب التي شهدت نقلاتٍ أيديولوجية كثيرة وفقاً لتوجّهات أعضائها في أي وقت. (المترجم)

(**) أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet) (١٩١٥ ـ ٢٠٠٦)، هو دكتاتورٌ عسكري حكم تشيلي من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٩، وصل إلى الحكم عن طريق انقلابٍ عسكري أنهى الحكم المدني في تشيلي. عُرف بينوشيه أيضاً بقيامه بليرلة الاقتصادية التشيلي وخصخصة ممتلكات الحكومة، إلا أنه وُجّهت له اتهامات فساد واختلاس مع نهاية رئاسته. (المترجم)

حتى ١٩٨٩، وبعضها الآخر يصل إلى السلطة بطرائق أكثر نعومة، مثل التسلّط (Authoritarianization)، مثل النظام الفنزويلي الذي أرسى «هيوغو تشافيز»(*) قواعده عام ٢٠٠٥ ولا يزال هو النظام الحاكم في فنزويلا حتى تاريخ نشر هذا الكتاب. ولا بد من دراسة وسائل وصول الأنظمة السلطوية إلى السلطة، لأن ذلك يرسم المشهد السياسي الذي سيقوم في الدولة، مثل دور الجيش والقيود التي سيواجهها الحاكم. ويناقش الفصل طرائق نشوء أبرز الأنظمة السلطوية، ويوضّح كيف تختلف سبل الوصول إلى الحكم بين النظام السلطوي والنظام الديمقراطي في ظلّ موجة الانتكاس الديمقراطي، (Democratic Backsliding)، العالمية في السنوات الأخيرة. وقد خُصّص جزءٌ كبيرٌ من هذا الفصل لظاهرة تفكيك الديمقراطيات. ويشرح هذا الفصل فكرة «الانتكاس الديمقراطي» وكيف نميّزه عندما يحصل، وما هي أشكال الديمقراطية الأكثر عرضةً لـ«انتكاس الديمقراطي». ويشرح الفصل أيضاً العلاقة بين الشعبوية والانتكاس، مبيّناً كيف يكون الخطاب الشعبوي مطيةً للحكّام المنتخبين ديمقراطياً للانتقال إلى السلطوية.

يتناول **الفصل السابع** استراتيجيات البقاء السلطوية. وهذا التحدي، تحدي البقاء في السلطة، ليس حصراً على الحكومات السلطوية، ولكنه ذو خصوصية لدى الأنظمة السلطوية التي تواجه تهديداً دائماً بخلعها من الحكم بسبب عدم قدرتها على الاعتماد على الشرعية الانتخابية للدفاع عن سلطتها. تستخدم الأنظمة السلطوية وسيلتين عامتين للتغلّب على ذلك، هما القمع (Repression) والاستقطاب (Co-optation). والقمع هو صفةٌ متأصّلة في السلطوية. ولا تواجه الأنظمة السلطوية أي عواقب جرّاء استخدام القمع، على النقيض من الحكومات الديمقراطية التي يمكن أن تخسر سلطتها بفعل التصويت الديمقراطي متى ما لجأت إلى القمع، ولهذا السبب نجدُ أن الأنظمة القمعية تستسيغ اللجوء إلى القمع للحفاظ على سيطرتها مقارنةً

(*) هيوغو تشافيز (Hugo Rafael Chávez Frías) (١٩٥٤ ـ ٢٠١٣)، هو الرئيس السابق لفنزويلا من عام ١٩٩٩ حتى وفاته عام ٢٠١٣. كان تشافيز أيضاً زعيم الحزب الاشتراكي الموحّد في فنزويلا (United Socialist Party of Venezuela)، الذي كان نتاج اندماج عددٍ من الحركات والأحزاب عام ٢٠٠٧. يُعد تشافيز مثالاً جيداً على مفهوم التسلّط، إذ شهدت فترة حكمه تراجعاً واضحاً لروح الديمقراطية، مقابل زيادة في قمع الحقوق المدنية ومعدّلات القتل والاعتقال والفساد.

بالحكومات الديمقراطية. تستخدم الأنظمة السلطوية الاستقطاب إلى جانب القمع، والمحسوبية (Patronage) هي إحدى صور الاستقطاب، ومثلها أيضاً إنشاء المؤسّسات كالأحزاب السياسية والهيئات التشريعية. تُذيب هذه المؤسّسات أي خصم محتمل في الجهاز الإداري للنظام، مما يُنحّي هذه الشخصيات عن السعي لإسقاط الحاكم. تقدّر الحكومات السلطوية ثمن ومكاسب هاتين الوسيلتين وهي تضع خطة بقائها. يناقش هذا الفصل القمع والاستقطاب بالتفصيل، مبيّناً كيف تستخدمهما الأنظمة السلطوية وكيف تختلف استخداماتهما أيضاً في السياقات المختلفة. ويشرح الفصل كيف اختلف توظيف الأنظمة السلطوية المعاصرة للقمع والاستقطاب عمّا كان عليه في الماضي؛ فتستخدم الأنظمة المعاصرة اليوم هذه الاستراتيجيات بطرائق أنعم وأوسع، بل وقد تبدو في ظاهرها أكثر ديمقراطيةً بعيداً عن استخدام القوة العمياء، وحيل الاستقطاب التقليدية المحدودة للحفاظ على السلطة.

ينظر **الفصل الثامن** في سيناريوهات رحيل الأنظمة السلطوية عن السلطة. وتبرز هنا الأهمية الكبيرة لفهم نقاط ضعف رؤوس هذه الأنظمة نظراً إلى مركزية الحاكم في النظام السلطوي وسياسته الخارجية في الكثير من دول العالم. يراجع الفصل أيضاً أهم سيناريوهات انهيار الأنظمة وما يحصل بعد ذلك. فإما أن يؤدّي ذلك إلى قيام نظامٍ ديمقراطي يحلّ مكان النظام السلطوي المنهار أو بناء نظامٍ سلطويٍّ جدِيد من ركام النظام السلطوي المنهار. ويُلاحظ أن نسبة حدوثَ كلا هذين السيناريوهين متساوية بالنظر إلى الحالات المدروسة. ويسلّط الفصل الثامن الضوء على ما يمكن أن نسمّيه الشرارة الأولى لانهيار الأنظمة السلطوية بصفةٍ عامة، قبل التركيز بصفةٍ خاصة على العوامل التي تزيد فرص الدمقرطة (Democratization). كما يناقش هذا الفصل معنى اللبرلة السياسية (Political Liberalization) وبماذا تختلف عن «الدمقرطة». ويشدّد هذا الفصل على أن عدداً كبيراً من الأنظمة السلطوية كان يتبنّى مؤسّساتٍ ديمقراطية نظرنا إليها تاريخياً على أنها سمةٌ مميّزةٌ لنظام حكم ديمقراطي، منها الانتخابات والأحزاب والهيئات التشريعية، على الرّغم من عدم وجود أي نيةٍ لدى هذه الأنظمة لاستخدام هذه المؤسّسات لغاياتٍ ديمقراطية. وعلى هذا الأساس فإن «اللبرلة

السياسية» في سياق الأنظمة السلطوية لا تعني بالضرورة تحوّلاً تدريجياً إلى الديمقراطية.

يقدّم **الفصل التاسع** تلخيصاً ومراجعةً لموضوعات هذا الكتاب، قبل الانتقال إلى مناقشة أهم الأسئلة التي ما زلنا نبحث عن إجاباتٍ لها على طريق فهمٍ أفضل للسلطوية الحديثة.

الفصل الثاني

فهم السياسات السلطوية

من أهم الفاعلين داخل أضلع الأنظمة السلطوية؟

تدور سياسة الأنظمة السلطوية حول تشعّبات العلاقات بين ثلاثة فاعلين، هم الحاكم والنخبة والجماهير. الحاكم طبعاً هو من يجلس على رأس النظام، ولكنه لا يستطيع الحفاظ على موقعه من دون دعم الآخرين. وفي الأنظمة الدكتاتورية نسمّي الأفراد الذين يحتاج الحاكم إلى دعمهم للبقاء في السلطة النخبة (ويُطلق على مجموعهم اسم تحالف النخبة «Elite Coalition»، أو المجموعة الداعمة «Support Group»، أو التحالف الغالب «Winning Coalition»). يحمل مسمّى «النخبة» دلالاتٍ كثيرة، ولكنه يشير تحديداً في هذا السياق إلى أي شخصٍ داخل دائرة المجموعة الداعمة للحاكم. ولا يُعرف العدد الدقيق للنخبِ الذي يلزم على الحاكم الحصول على دعمهم للبقاء في السلطة؛ إذ إن هذا الرقم يختلف بين بيئةٍ وأخرى. الجماهير، الضلع الثالث، هم المواطنون العاديون الذين يعيشون تحت جناح النظام السلطوي، ويحتاج النظام إلى دعم من بعضهم على الأقل كي يبقى في السلطة[1]. ولا يمكن أيضاً وضع نسبةٍ دقيقةٍ من الشعب يجب تأمين دعمها كي يبقى النظام الدكتاتوري في السلطة، ويعتمد غالباً على أحكام الظروف.

تحدّد القواعد الرسمية في الأنظمة الديمقراطية توزيع السلطات بين الفاعلين السياسيين الرئيسين، كما تحدّد أيضاً كيفية اختيار هؤلاء الفاعلين وعزلهم. والأهم من ذلك هو أن هذه القواعد تُطبّق على أرض الواقع مما

---

(١) هذه المجموعة الفرعية من السكان قريبة من مفهوم الانتقاء في نظرية الانتقاء (Selectorate Theory). انظر: Bruce Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: MIT Press, 2003).

يجعل تحديد أهم الفاعلين الرئيسين والفئات التي يحتاج هؤلاء الفاعلون إلى دعمها مهمةً يسيرةً كما جاء في الفصل الأول. كما أن عملية عزل أهم الفاعلين السياسيين يحكمها مجرىً واضح يستطيع المراقبون تتبّعه والتنبّؤ به.

وفي المقابل، يصعبُ تحديد المكوّنات السياسية الرئيسة، كالمذكورة سابقاً، بوضوح في الدكتاتوريات؛ فالسياسة غير الرسمية هي العرف المتبع. وصحيحٌ أننا نجد قواعد رسمية، ولكنها غالباً لا تسيّر السلوكيات السياسية عملياً؛ فتُتخذ القرارات المهمة وراء الأبواب المغلقة مما يجعل معرفة الفاعلين السياسيين الرئيسين أمراً صعباً، وتحديداً من هم الشخوص الذي يهمّ الحفاظ على دعمهم للحفاظ على السلطة، وما هي البروتوكولات لاختيارهم أو عزلهم.

يستطيع أي شخصٍ تمييز عنصر الجماهير في معادلة الدكتاتوريات، أما معرفة النخب فلا بد فيه من التكهّن والتخمين. ويملك المراقبون فكرةً ما عن طبيعة المجموعة العامة التي يُختار منها النخب (كحزبٍ سياسيٍّ ما أو فرعٍ من فروع الجيش)، ولكن معرفة الأسماء بدقة وحجم تأثير كلٍّ منهم هي مهمةٌ أصعب بدرجةٍ كبيرة؛ بل إن تحديد الحاكم قد يكون أمراً صعباً في الدكتاتوريات.

ولننظر إلى الحالة الإيرانية على سبيل المثال، حيث يُعتبر المرشد الأعلى القائد الرسمي للنظام الإيراني الذي قام بعد الثورة عام ١٩٧٩. وكان أول من شغل هذا المنصب هو روح الله الخميني(*) حتى وفاته عام ١٩٨٩، وخلفه آية الله علي الخميني(**). ينصّ الدستور الإيراني على وجود رئيسٍ للبلاد منفصلٍ عن منصب المرشد الأعلى، ويُختار الرئيس بالانتخاب

(*) روح الله الخميني (١٩٠٢ ـ ١٩٨٩)، هو قائد الثورة الإسلامية في إيران ومؤسّس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأول مرشدٍ أعلى لها. كان الخميني هو من وضع الأسس السياسية لنظرية ولاية الفقيه، إحدى المبادئ الفقهية الرئيسة في المذهب الشيعي الاثني عشري. كان الخميني أيضاً هو أول من استخدم مصطلح «الشيطان الأكبر» لوصف الولايات المتحدة إبان أزمة الرهائن الأمريكية في إيران، وقابله مصطلح «الشيطان الأصغر» الذي وصف به الخميني الاتحاد السوفياتي. (المترجم)

(**) آية الله علي الخامنئي (١٩٣٩ ـ)، هو المرشد الأعلى الحالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تقلّد المنصب بعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩، وكان قبل ذلك رئيساً لإيران من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩. (المترجم)

الشعبي، ولو أن المنافسات الانتخابية في إيران أقلّ من أن يُطلق عليها حرةً ونزيهةً وفقاً للمعايير الدولية(٢). كانت الخطوط الفاصلة للسلطات واضحةً في زمن الخميني، المرشد الأعلى الأول، الذي كان هو الحاكم الفعلي من دون منازع. ولكن شاب معادلة السلطة شيءٌ من الضبابية بعد وفاته، إذ بات من الصعب تحديد صاحب السلطة الفعلية في إيران في فتراتٍ مختلفة، وتحديداً خلال رئاسة محمود أحمدي نجاد بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، فقد طرح المختصون بالمشهد السياسي الإيراني أسئلةً مختلفةً حول المنصب الذي يختصّ بسلطةٍ أكبر، بين الرئيس والمرشد الأعلى، خصوصاً أن المعطيات كانت تدلّ على أن الرئيس هو من يتمتّع بالسلطة الأكبر(٣).

يغلب التعتيم والضبابية على الخطوط الفاصلة للسلطات داخل الأنظمة السلطوية بفعل طبيعة السلطوية نفسها، مما يجعل معرفة أبسط المعلومات التي نريد معرفتها عن هذه الأنظمة أمراً صعباً. فصحيحٌ أننا نعرف أن الحاكم والنخب والجماهير هم الفاعلون الرئيسون الثلاثة في الأنظمة الدكتاتورية على الورق، ولكننا لا نعرف هوية النخب والحاكم على أرض الواقع في معظم الحالات.

ما الأهداف الرئيسة التي يسعى هؤلاء الفاعلون لتحقيقها؟

يسعى الحكّام والنخب في الأنظمة الدكتاتورية إلى تحصيل السلطة والنفوذ، تماماً مثلما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية. ولهذا يُوجد هناك صراع دائمٌ تتنازع فيه هذه الأقطاب على كسب سلطةٍ سياسيةٍ أكبر على حساب القطب الآخر. فتتنازع النخب مع الحاكم الدكتاتوري كما هي تتنازع فيما بينها. وفي خضم هذه البيئة الشرسة يتحتّم على الحكّام والنخب كسب دعم أهم فئات الجماهير مع الحؤول دون تحصيل خصومهم أيّ دعم شعبيٍّ يجعلهم في خطر. أما ما يريده الجماهير فهي مسألةٌ أكثر تعقيداً،

---

(٢) انظر مثلاً: "Is Iran's Presidential Election Free and Fair?" Radio Free Europe/Radio Liberty, 1 May 2017, <https://www.rferl.org/a/is-irans-presidential-election-free-and-fair/28457503.html> (accessed 13 October 2017).

(٣) Muhammad Sahimi, "Analysis: Ahmadinejad-Khamenei Rift Deepens into Abyss," *Frontline PBS*, 7 May 2011, <https://to.pbs.org/3olugGW> (accessed 13 October 2017).

ولكن تتلخّص في النهاية بأساسيات الحياة، فهل حالهم اليوم أفضل مما كان عليه بالأمس (وتصوغ المؤسّسات هذه الديناميات كما يبيّن الفصل الخامس).

يبقى الدافع المركزي الذي يوجّه الحكّام السلطويين هو البقاء في السلطة، وفي سبيل تحقيق مرادهم هذا يستخدم الحكّام تكتيكاتٍ مختلفة، منها الطعن بنتائج الانتخابات، وتمديد الفترات الرئاسية، وتحييد الفاعلين الذين يمثّلون تحدياً لهم. ويواجه الحكّام السلطويون تهديداً دائماً بالإطاحة من السلطة تحت ضغط النخب والجماهير على عكس القادة الديمقراطيين الذين تحمي مناصبهم قواعد رسمية تجعل احتمال خلعهم قبل انتهاء فترة حكمهم احتمالاً ضعيفاً.

يعي الحكّام السلطويون أن التهديد الأقرب لهم هو النخب، أو بتعبيرٍ آخر، أكثر سخرية ربما، الدائرة التي يلزمهم الحصول على دعمها هي الأشخاص أنفسهم الذين يشكّلون أكبر تهديدٍ لهم. فدائرة النخبة تسعى في النهاية أيضاً إلى تحصيل أكبر سلطةٍ ممكنة. تتنازع النخب فيما بينها على كسب سلطةٍ سياسيةٍ أكبر مع وضعها أيضاً الخطط للوصول إلى السلطة بنفسها. ولهذا السبب يشكّل تحالف النخب تهديداً حقيقياً لعرش رأس النظام؛ بل إن نهاية النسبة الأكبر من الدكتاتوريين كانت نتيجة انقلاباتٍ داخلية وليس ثوراتٍ شعبية[٤]. وكما قال رئيس الوزراء البريطاني السابق «ونستون تشرشل»[*] قبل سنواتٍ عديدة: «يمتطي الدكتاتوريون أظهر نمورٍ لا يجرؤون أبداً على الترجّل عنهم».

يزخر التاريخ السياسي بأمثلةٍ على نخبٍ أدت دوراً مهمّاً في الإطاحة بزعمائها الدكتاتوريين؛ فأطاح أعضاء المجلس العسكري الأعلى عام ١٩٧٥

---

(٤) Gordon Tullock, *Autocracy* (Boston, MA: Kluwer, 1987).

(*) السير ونستون تشرشل (Winston Churchill) (١٨٧٤ ـ ١٩٦٥)، هو رئيس وزراء بريطانيٌ سابق شغل منصب رئاسة الوزارة على فترتين من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥ ومرةً ثانية من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥. يُعدّ تشرشل أحد أهم رؤساء الوزراء في تاريخ بريطانيا، ولعله أيضاً أحد أهم شخصيات القرن العشرين على الإطلاق، فقد كان حاضراً في الحرب العالمية الأولى ورئيساً للوزراء خلال الحرب العالمية الثانية، وقد أدى دوراً فارقاً في انتصار بريطانيا في الحربين. (المترجم)

بالجنرال يعقوب غون(*) لأنهم شعروا أنه لا يستشيرهم بصورةٍ كافية، وفي الأرجنتين أطاحت «الخونتا»(**)، أو اللجنة العسكرية، عام ١٩٨١ بالجنرال «روبرتو فيولا»(***) لأنه قرّر تعيين مدنيين وزراءَ له وفتح خطّ حوار مع قادة النقابات. وفي عام ١٩٧٨ قام «فريدريك أكوفو»(****) باعتقال «إغناطيوس كوتو أتشيمبونج»(*****) في غانا بعد ظهور علامات الضعف عليه، وكان أكوفو هو رئيس هيئة الأركان في نظام أتشيمبونج.

النخب إذاً هم أهم الخصوم السياسيين الذين يواجههم الدكتاتوريون، وهم بذلك مصدر التهديد الأول. يسعى الحكّام السلطويون في ظلّ ذلك إلى الحدّ من تهديدهم باستخدام عدة طرائق سيأتي تفصيلها في الفصل الرابع.

ولو استقرأنا التاريخ فسنجدُ أن إسقاط الدكتاتوريات على يد الثورات التي تقودها الشعوب أمرٌ نادر الحدوث مقارنةً بالإطاحة بالحكّام على يد نخبهم، ولهذا السبب تحديداً ينصبّ تركيز الحكّام السلطويين على تحييد خطر النخب. ولكن هذا لا يعني طبعاً أن التاريخ يخلو من الثورات الشعبية التي أسقطت أنظمة بلادها، كما حصل في موجة الربيع العربي عام ٢٠١١. ولهذا لا يستطيع الحاكم السلطوي أن يتجاهل تماماً الرأي الشعبي، وللسبب

(*) يعقوب غون (Yakubu Gown) (١٩٣٤ ـ)، هو رئيسٌ عسكريٌّ سابق لدولة نيجيريا من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٥. وصل غون إلى الحكم نتيجةً لانقلابٍ مضاد تحوّل به النظام النيجيري إلى نظام عسكري. وقد حكم غون نيجيريا خلال فترة الحرب الأهلية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، التي تُعدّ أحد أكثرَ الحروب دمويةً في العصر الحديث، إذ يُقدّر عدد ضحاياها بين المليون والثلاثة ملايين. (المترجم)

(**) تعني الخونتا (Junta)، بالإسبانية اجتماعاً أو لجنة، وقد استخدمت أول مرة للتدليل على المقاومة الإسبانية القومية لغزو نابليون عام ١٨٠٨. ويُستخدم المصطلح اليوم للإشارة إلى لجنةٍ عسكريةٍ حاكمةٍ، ويُستخدم المصطلح عادةً في سياق حكم الدكتاتوريات العسكرية. (المترجم)

(***) روبرتو فيولا (Roberto Viola) (١٩٢٤ ـ ١٩٩٤)، هو رئيسٌ سابق لدولة الأرجنتين لم يدم حكمه أكثر من تسعة أشهر من آذار/ مارس ١٩٨١ إلى شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه بعد الإطاحة به بانقلابٍ عسكري قادته الخونتا. (المترجم)

(****) فريدريك أكوفو (Frederick Akuffo) (١٩٣٧ ـ ١٩٧٩)، هو جنرالٌ تولّى رئاسة دولة غانا في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ بعد انقلابه على الرئيس السابق إغناطيوس كوتو أتشيمبونج. لم يدم حكم أكوفو أكثر من عام بعد أن ذاق مصير سابقه نفسه بالإطاحة به من السلطة في انقلابٍ عسكري، وتمّ إعدامه بعد ذلك بثلاثة أسابيع. (المترجم)

(*****) إغناطيوس كوتو أتشيمبونج (Ignatius Kutu Acheampong) (١٩٣١ ـ ١٩٧٩)، هو رئيس غانا السابق، تولّى الحكم من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٨ بعد انقلابٍ سلميٍّ على الرئيس المنتخب كوفي بوسيا. (المترجم)

نفسه لا تستطيع النخب تجاهل الرأي الشعبي هي الأخرى؛ إذ إن الثورات الشعبية تُسقط بالعادة النظام كاملاً وليس فقط رأسه.

تختلف أهداف الجماهير، ولكنها تركّز في العادة على الاحتياجات الأساسية من طعامٍ ومسكنٍ وأمان. ولا ينفي هذا سعي الجماهير في ثوراتها إلى الحصول على حقوقٍ سياسيةٍ أكثر، ولكن تتصدّر المطالب الاقتصادية في العادة حناجر الجماهير قبل أي مطلبٍ آخر.

يتعامل الحكّام والنخب مع الجماهير باستراتيجية لكسبهم إلى صفهم؛ فهم لا يحتاجون إلى دعم ورضى كل مواطن، وإنما الفئات المهمة، لأن الأنظمة ستجد دائماً شرائح من المجتمع تقف ضدها. وتلجأ هذه الأنظمة السلطوية إلى وسائل مختلفة لتكميم وتحييد من يعارضونها من المجتمع (سيأتي نقاش ذلك في الفصل السابع)، فضلاً عن الموارد الوفيرة لتحقيق ذلك.

ما سبق كان تلخيصاً عاماً ومختصراً لأهداف الفاعلين الرئيسين في الأنظمة السلطوية. وبالتأكيد يُوجد دائماً أنظمةٌ سلطوية تشطح عن هذا النموذج العام، ولكن يبقى هذا الوصف وصفاً دقيقاً بما يكفي لوصف الديناميات السياسية في الكثير من هذه الأنظمة.

ما الفرق بين الحاكم السلطوي والنظام السلطوي؟

الحاكم السلطوي هو الشخص الذي يجلس على رأس هرم النظام السلطوي، والنظام السلطوي هو مفهومٌ أشمل من ذلك. يتكوّن النظام السلطوي، كما أتى تعريفه في الفصل الأول، من القواعد الأساسية (الرسمية منها وغير الرسمية) التي تتحكّمُ باختيارات وسياسات قيادات النظام[٥]. وفي بعض الحالات يستحيل الفصل بين النظام والحاكم، مثل نظام صدام حسين في العراق. وفي حالاتٍ أخرى يتناوب عددٌ من الحكّام السلطويين خلال حقبة نظام واحدٍ كما كانت الحال في الاتحاد السوفياتي.

---

(٥) Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," *Perspectives on Politics*, vol. 12, no. 2 (2014), p. 327.

ومن المهمّ أن نميّز بين الحكّام السلطويين والأنظمة السلطوية، ويرجع ذلك إلى سببين؛ **أولهما** هو أننا عندما نفترض أن الحاكم والنظام هما شيءٌ واحد، فإننا نهمل عوامل متنوّعة تحكم العلاقة بين الحاكم والنخبة في الأنظمة الدكتاتورية. فصحيحٌ أن هناك أنظمة تتركّز فيها السلطة بصورةٍ كاملةٍ بيد الحاكم، مثل نظام «ألكسندر لوكاشينكو»(*) الحالي في بيلاروسيا، إلا أنه يوجد أنظمةٌ أخرى يقتسم فيها الحاكم السلطة مع باقي أفراد دائرة السلطة، كما هي الحال مثلاً في فيتنام، حيث يتمتّع الأمين العام للحزب الشيوعي الفييتنامي «نغوين فو ترونغ»(**) بنفوذٍ واسعٍ وترجع إليه قراراتٍ مهمة، من دون أن ينفي ذلك امتلاك أعضاء «البوليتبورو»(***)، أو المكتب السياسي، لدرجةٍ من النفوذ. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الحكّام يحوزون في السواد الأعظم من الأنظمة السلطوية سلطةً أكبر بكثير من سلطة النخب، ولكن يبقى هناك شيءٌ من الاختلاف بين نظامٍ وآخر ولهذا فإن التركيز على الحكّام السلطويين وحدهم مع إهمال المفهوم الأوسع للنظام السلطوي يؤدّي إلى إسقاط هذه الفروق والاختلافات المهمة.

السبب الثاني، الذي لا يختلف كثيراً عن الأول، هو أن الأنظمة السلطوية تستمر في معظم الحالات إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد فترة حكم حاكم واحد. ولكن مع ذلك يفترض المراقبون عادةً أن سقوط الحاكم يعني سقوط النظام. ولم يأتِ هذا من فراغ بكل الأحوال، فهناك أمثلةٌ واضحةٌ أدّت فيها الإطاحة بالحاكم إلى تغيير جوهريٍّ في بنية النظام. فقد

(*) ألكسندر لوكاشينكو (Alexander Lukashenko) (١٩٥٤ ـ)، هو الرئيس الحالي لدولة بيلاروسيا، وقد تولّى الحكم منذ تدشين منصب الرئاسة عام ١٩٩٤. حافظ لوكاشينكو على جوانب عديدة من تراث الاتحاد السوفياتي في تقديمه لنفسه كرئيس. وقد وصفه الإعلام الغربي بأنه «آخر دكتاتوري أوروبا». شهدت بيلاروسيا عام ٢٠٢٠ احتجاجاتٍ واسعةً على إثر فوزه الجدلي بالانتخابات الرئاسية واجهت ردّة فعلٍ شرسة من النظام، مما أدّى إلى انتهاكاتٍ واسعة. تعتبر بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لوكاشينكو رئيساً غير شرعي لبلاده. (المترجم)

(**) نغوين فو ترونغ (Nguyễn Phú Trọng) (١٩٤٤ ـ)، هو الأمين العام للحزب الشيوعي الفييتنامي منذ عام ٢٠١١، وهو أعلى منصبٍ في الدولة الفييتنامية، وقد شغل منصب رئيس البلاد من عام ٢٠١٨ حتى بداية نيسان/ أبريل من عام ٢٠٢١ بعد انتخاب المكتب السياسي له. (المترجم)

(***) البوليتبورو (Politburo)، هي كلمةٌ مأخوذةٌ من اللغة الروسية وتعني المكتب السياسي. وكما يظهر من معنى المسمّى باللغة الروسية، يُطلق مسمّى البوليتبورو على المكتب السياسي أو اللجنة المركزية في الأحزاب الشيوعية. (المترجم)

أدّت الاحتجاجات الواسعة في إيران عام ١٩٧٩ إلى الإطاحة بنظام الشاه(*)، وقد تبع ذلك استلام مجموعة من علماء مسلمي الشيعة الحكم ليرافق ذلك قيام نظام حكم يختلف اختلافاً جذرياً عمّا سبقه في نخبه وقواعده وأعرافه المتبعة في اختيار قادته وسياساته. وفي رومانيا عام ١٩٨٩ قامت القوات الأمنية بإعدام حاكم البلاد وقتها نيكولاي تشاوتشيسكو(**)، ومهّدت الثورة الرومانية الطريق لإقامة انتخاباتٍ ديمقراطية في العام اللاحق. وهكذا أدّى سقوط النظام في الحالة الإيرانية إلى ميلاد نظام سلطويٍّ جديد فيما مهّد سقوط النظام الشيوعي في رومانيا إلى حقبةٍ من الدمقرطة.

وعلى الرغم من هاتين الحالتين الشهيرتين، لا تتعدّى نسبة الحالات التي يؤدّي فيها انتقال السلطة في الأنظمة السلطوية إلى قيام نظام جديدٍ غير سلطوي نسبة النصف (يناقش الفصل الثامن هذه الظاهرة باستفاضة)، وفي المقابل يبقى النظام كما هو مع رحيل الحاكم السلطوي في النصف الآخر من الحالات[٦]. ومن الأمثلة على ذلك انقلاب الجيش على الجنرال ساو ماونغ(***) في ميانمار عام ١٩٩٢، ليحلّ مكانه بعد فترةٍ وجيزة ضابطٌ عسكريٌّ آخر هو ثان شوي(****)، الذي كان أيضاً عضواً في مجلس قانون

(*) بقيت إيران تحت حكم السلالة البهلوية، التي كانت بدورها امتداداً لخطٍّ تاريخيٍّ طويل من الملوك الذين حكموا الإمبراطورية الفارسية، من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٧٩ مع سقوط الشاه محمد رضا بهلوي الذي أُطيح به خلال الثورة الإسلامية. يُعدّ محمد رضا آخر شاهات دولة إيران قبل تحوّلها إلى نظام ولاية الفقيه. وتعني كلمة شاه باللغة الفارسية الملك، وقد كان ملوك الدولة الفارسية يلقّبون أنفسهم بلقب شاهنشاه، وتعني ملك الملوك. (المترجم)

(**) نيكولاي تشاوتشيسكو (Nicolae Ceauşescu) (١٩١٨ ـ ١٩٨٩)، هو الرئيس السابق لرومانيا من عام ١٩٧٤ حتى الإطاحة به وإعدامه عام ١٩٨٩. آذن سقوط نظام تشاوتشيسكو بنهاية الحقبة الشيوعية في رومانيا، وقد عُدّ تشاوتشيسكو أكثر حكام أوروبا الشرقية دكتاتورية بما عُرف عنه من سياسات قمعٍ وتكميم ورقابة فضلاً عن انتهاكاتٍ واسعةٍ لحقوق الإنسان. (المترجم)

(٦) المصدر نفسه، ص٣٢٠.

(***) ساو مونغ (Saw Mung) (١٩٢٨ ـ ١٩٩٧)، هو الرئيس السابق لمجلس سلام الدولة والتنمية (State Peace and Development Council)، الذي كان يُعرف وقتها باسم مجلس قانون الدولة واستعادة النظام (State Law and Order Restoration Council)، من عام ١٩٨٨ حتى عزله عام ١٩٩٢. عُزل ساو ماونغ إثر انقلابِ عام ١٩٩٢. (المترجم)

(****) ثان شوي (Than Shwe) (١٩٣٣ ـ)، هو الرئيس السابق لمجلس سلام الدولة والتنمية من عام ١٩٩٢ حتى استقالته عام ٢٠١١. وصل شوي إلى الحكم عقب انقلابه على الرئيس السابق =

الدولة نفسه وإعادة النظام الذي يحكم البلاد. فبقيت دائرة النخبة ذاتها في السلطة وبقي النظام كما هو على الرغم مما حدث من تغيير في قيادة النظام. ويظهر فعلاً أن تغيّر القيادات داخل النظام نفسه هو أمرٌ شائع.

إن الخلط بين الحكّام السلطويين والأنظمة السلطوية يؤدّي بنا إلى تكوين فهم مشوّهٍ عن نقاط ضعف الأنظمة السلطوية لو نظرنا إلى الحالات الكثيرة التّي يترك فيها الحكّام السلطويون كرسي الحكم من دون أن يؤدّي ذلك إلى زعزعة أسس الأنظمة التي كانوا يجلسون على رأسها. وهذه نقطةٌ مهمة لأنها تنبهّنا إلى أن الجهود الدولية التي تهدف إلى زعزعة الدكتاتوريات أو الضغط عليهم لسنّ قواعد حكم ديمقراطية أو تغيير سلوكياتهم والتي تركّز على محور الحاكم نفسه قد تفشل في تحقيق النتائج المرجوة.

ما الفرق بين النظام السلطوي والحقب السلطوية؟

الأنظمة السلطوية والحقب السلطوية هي الأخرى محاور مختلفة. الحقبة السلطوية هي فترةٌ مستمرةٌ من الحكم السلطوي. وتماماً كما يمكن لحكّام سلطويين أن يتناوبوا على كرسي الحكم داخل النظام الواحد، تقوم وتسقط الأنظمة السلطوية خلال الحقبة السلطوية الواحدة.

ويكمن أن نجد مثالاً على ذلك في نيكارغوا التي شهدت حقبةً سلطويةً مستمرةً من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٩٠(*)، أي إن البلاد خضعت للحكم السلطوي خلال تلك الفترة من بدايتها حتى نهايتها، ولكن شهدت الفترة نفسها قيام نظامين سلطويين مختلفين وسقوطهما، كان **أولهما** هو نظام عائلة «سوموزا» التي أحكمت سيطرتها على السلطة من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٧٩. فكانت العائلة هي من يرجع لها القرار بتوزيع المناصب السياسية والتصرّف في مقدّرات الدولة وإدارة القطاع الأمني. وكانت قيادة النظام تتألّف من أعضاء من العائلة ومعهم حلفاء مختارون. نجحت بعد ذلك

= ساو ماونغ، وبقي في منصبه حتى استقالته واختياره خليفةً له لرئاسة المجلس والجيش. يحافظ شوي إلى اليوم على نفوذٍ واسع داخل الجيش. (المترجم)

(*) العام الذي يرد هنا في النسخة الإنكليزية الأصلية من الكتاب هو ١٩٧٩، وليس ١٩٩٠، ولعل ذلك كان سهواً من المؤلّفة. (المترجم)

«الجبهة الساندينية للتحرير الوطني» بإسقاط حكم العائلة في ثورة عام ١٩٧٩، وكانت الثورة بدورها تتويجاً لحرب عصابات بدأت في الستينيات. قام «الساندينيون» فور وصولهم إلى السلطة بتأميم عددٍ من القطاعات الصناعية واستولوا على الجزء الأكبر من ممتلكات عائلة «سوموزا». وواجه الكثير من مؤيّدي نظام العائلة السابق مصير النفي، أما مؤيّدو الجبهة فقد أخذوا بمقاليد الحكم. وأصبحت قيادات الجبهة على رأس هرم السلطة في البلاد. إذاً نظامان مختلفان عن بعضهما بعضاً، ولكن كلا النظامين كان جزءاً من الحقبة السلطوية نفسها.

ويحصل أحياناً أن يحكم نظامٌ سلطويٌّ واحد طوال الحقبة السلطوية، كما كانت الحال في البرازيل من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٨٥؛ إذ وقعت البلاد بيد نظام سلطويٍّ واحد سبقه وتلاه حقبتان من الديمقراطية. ولكن تتناوب أنظمةٌ مختلفةٌ في الغالب خلال الحقبة السلطوية الواحدة كما كان في سيناريو نيكاراغوا.

تبدأ الحقبة السلطوية بانتقال البلد إلى حكم دكتاتوري من صورةٍ أخرى من صور الحكم، ولتكن هذه الصورة استعماراً من دولةٍ أجنبية أو الديمقراطية أو انهيار الدولة، وتنتهي الحقبة السلطوية عندما يحدث العكس. والغالب هو أن يسبق الحقبة السلطوية ويليها حكمٌ ديمقراطي كما حدث في البرازيل.

ولكن لماذا يهمّ أن نعرف كل ذلك؟ الجواب المباشر هو أن الخلط بين النظام السلطوي والحقبة السلطوية يجعلنا نغفل عن مدى تكرّر سيناريو استبدال نظام سلطويٍّ آخر بنظام سلطويٍّ. فربما يفترض المراقبون أن سقوط نظام سلطويٍّ يعني أن نظاماً ديمقراطياً سيحلّ مكانه. ولكن ما نملكه من بيانات من عام ١٩٤٦ حتى عام ٢٠١٠ تبيّن أن سيناريو الانتقال من نظام سلطويٍّ منهار إلى حكم ديمقراطي لم تتعدَّ نسبته النصف (يُناقش ذلكً بالتفصيل في الفصل الثامن)، وفي النصف الآخر من الحالات قامت أنظمةٌ سلطويةٌ جديدة مكان الأنظمة المنهارة، أو كانت النتيجة انهيار الدولة نفسها في بعض الحالات.

يترتّب على هذه الإحصاءات تداعياتٌ لا يمكن تجاهلها في سياق

السياسة الخارجية. فالسياسيون الذين يسعون مثلاً لإضعاف نظامٍ سلطوي في دولةٍ ما لا بد لهم من أن يتذكّروا أن سقوط هذا النظام قد يؤدّي إلى قيام نظامٍ سلطويٍّ آخر مكانه، فذلك ليس بالسيناريو المستبعد على الإطلاق (أو حتىً ما هو أسوأ، انهيار الدولة بالكامل).

وليس مستحيلاً بالتأكيد أن يكون النظام السلطوي الجديد ألين من سلفه. ففي تشاد، مثلاً، حكم نظام حسين حبري(*) من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٠، واقترف نظامه خلال هذه الفترة جرائم فظيعة بحق مواطنيه وصلت إلى إدانته عام ٢٠١٦ في محكمةٍ في السنغال، يدعمها الاتحاد الأفريقي، بتوجيه أوامر بقتل ٤٠ ألف إنسان(٧). ولم يكن النظام السلطوي الذي ترأسه «إدريس ديبي»(**) بعد الإطاحة بـ«حبري» نظاماً «ليناً» هو الآخر بأي حالٍ من الأحوال، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة حكمه لم تكن بالشدة نفسها لجرائم نظام «حبري».

ولكن الوارد أكثر هو ظهور سلوكياتٍ سيئةٍ جديدةٍ مع قيام الأنظمة السلطوية الجديدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالٌ جيدٌ على ذلك، حيث نجحت قوات «لوران كابيلا»(***) عام ١٩٩٧ بالإطاحة بـ«موبوتو

(*) حسين حبري (١٩٤٢ ـ ٢٠٢١)، هو رئيسٌ سابقٌ لتشاد وصل إلى الحكم بدعم من الولايات المتحدة وفرنسا عام ١٩٨٢، وبقي رئيساً حتى عام ١٩٩٠. ارتكب نظام حبري الكثيرَ من الجرائم الدموية، كان منها التطهير العرقي والتعذيب والاغتصاب وغير ذلك. أسّس حبري إدارة التوثيق والأمن التي تولّت تعذيب الكثير من معارضيه. هرب حبري عام ١٩٩٠ من البلاد إلى السنغال، وفي عام ٢٠١٦ أُدين حبري في محكمةٍ استثنائيةٍ في السنغال بارتكاب انتهاكات حقوق إنسان منها الاغتصاب والاستعباد الجنسي وتوجيه أوامر بقتل ٤٠ ألف إنسان. (المترجم)

(٧) "Hissene Habre: Chad's Ex- ruler Convicted of Crimes against Humanity," BBC News, 30 May 2016, <http://www.bbc.com/news/world-africa-36411466> (accessed 12 October 2017).

(**) إدريس ديبي (١٩٥٢ ـ ٢٠٢١) هو الرئيس السابق لدولة تشاد. تولّى ديبي الحكم بعد عزل الرئيس السابق حسين حبري عام ١٩٩٠، وبقي في الحكم حتى نيسان/ أبريل ٢٠٢١ حينما قُتل على يد المتمرّدين شمالي تشاد بعد بضعة أيام من فوزه بولايةٍ رئاسيةٍ سادسة في الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في نيسان/ أبريل ٢٠٢١، وقد أحدث مقتله أزمةً كبيرةً في البلاد. (المترجم)

(***) لوران ديزيري كابيلا (Laurent-Désiré Kabila) (١٩٣٩ ـ ٢٠٠١)، هو الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية من عام ١٩٩٧ حتى اغتياله عام ٢٠٠١، وكان هو من غيّر اسم البلاد رسمياً من جمهورية زائير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. عُرف كابيلا بميوله الماركسية، إلا أن نظامه السلطوي لم يختلف كثيراً عن فترة حكم سلفه، حيث شهدت البلاد تحت رئاسته انتهاكات حقوق إنسان واسعة وفساداً كبيراً. تولّى ابنه جوزيف الحكم بعد اغتياله بعشرة أيام، وبقي رئيساً حتى عام ٢٠١٩. (المترجم)

سيسي سيكو»، الرئيس السابق لما كان يُعرف بجمهورية زائير قبل أن يتحوّل اسمها إلى جمهورية الكونغو، في وقتٍ كانت فيه البلاد في حالةٍ يُرثى لها، حيث نكب نظام «سيسي سيكو» الاقتصاد في جمعه لثروةٍ شخصيةٍ هائلة، هذا غير الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. ولكن نظام كابيلا (الذي ترأسه «لوران» ومن بعده ابنه جوزيف) لم يكن أفضل حالاً، فاستمرّت انتهاكات حقوق الإنسان وبقي الاقتصاد في وضعٍ مزرٍ، إذ هبط الناتج الإجمالي القومي في جمهورية الكونغو بما نسبته ٤٦ في المئة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥(٨).

وطبعاً يُوجد الكثير من الأمثلة على تدهور الوضع من سيئٍ إلى أسوأ تحت حكم الأنظمة السلطوية الجديدة. فقد كان النظام السلطوي الذي ترأّسه «عمر توريخوس»(*) في بنما أهون شراً بكثير من خَلَفِه الجنرال «مانويل نورييغا»(**)(٩). كما أن «توريخوس» كان يتمتّع بشعبيةٍ جيدةٍ خلال فترة حكمه، إذ أطلق عليه الكثير من المراقبين لقب «الدكتاتور الطيب»(١٠)، على النقيض تماماً من نظام «نورييغا» الذي عُرف ببطشه الشديد وفساده الكبير إلى

---

(٨) "Human Development Report 2016: Congo (Democratic Republic of the)," United Nations Development Programme, 2016, <http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/COD.pdf> (accessed 12 October 2017).

(*) عمر توريخوس (Omar Torrijos) (١٩٢٩ ـ ١٩٨١)، هو الحاكم السابق لدولة بنما من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨١، من دون أن تتمّ تسميته رسمياً باسم رئيس البلاد. تُعد أهم إنجازاته ما عُرف باسم معاهدات توريخوس ـ كارتر مع الولايات المتحدة التي عادت بموجبها قناة بنما إلى حضن دولة بنما. (المترجم)

(**) مانويل نورييغا (Manuel Noriega) (١٩٣٤ ـ ٢٠١٧)، كان الحاكم الفعلي للبلاد، من دون انتخابه رئيساً، من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٩. حكم نورييغا البلاد من خلف الكواليس، مفضّلاً الابتعاد عن الأضواء، معتمداً على خطابٍ قوميٍّ عسكري لحشد الدعم الشعبي. وقد استطاع جمع ثروة كبيرة بفضل تجارة المخدّرات. انتهى حكم نورييغا بعد الغزو الأمريكي على بنما، حينما نجحت قوات الولايات المتحدة بالقبض عليه ومحاكمته بعد ذلك.

(٩) نظام توريغوس (Torrijos) يعتبر مختلفاً عن نظام نورييغا (Noriega)، لأن الأول هو عبارة عن تحالف ضباط الحرس الوطني والمدنيين لتحديد السياسات، بينما كان تحديد السياسات في الثاني يتم على يد فصيل واحد من الحرس الوطني ومجموعة أصغر من المدنيين. انظر: Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Regimes Code Book," Version 1.2, *Autocratic Regime Data*, 2014, <https://bit.ly/3HpLnA6> (accessed 12 October 2017).

(١٠) Robert Jackson Alexander and Eldon M. Parker, *A History of Organized Labor in Panama and Central America* (Westport, CT: Praeger, 2008), p. 9.

الحدّ الذي دفع الجنرال ووزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول(*) بأن يصفه بأنه «شرٌّ خالص»(١١).

جسّدت كمبوديا مثالاً قاسياً أيضاً على ذلك، حينما سقط نظام «لون نول»(**) وقام مكانه نظامٌ سلطويٌّ آخر تحت رئاسة «بول بوت»(***)، الذي مات تحت حكمه ما يقارب مليوني مواطنٍ كمبودي. ولعل في ذلك برهانٌ حقيقيٌّ على المقولة الإنكليزية: «الشيطان الذي تعرفه أفضل لك من شيطانٍ لا تعرفه».

ويتجلّى في هذه الأمثلة سببٌ آخر يدلّ على أهمية التمييز بين الأنظمة السلطوية والحقب السلطوية؛ فنجد أن كل نظام سلطوي هو نتاج تكوينٍ فريدٍ من الفاعلين والمصالح والسلوكيات المختلفة. فالنظام الثيوقراطي في إيران لا يجمعه سوى شيء قليل جداً بحكم الشاهات الذي سبقه مثلاً، ولهذا فإن تركيزنا على الحقب في التحليل قد يؤدّي بنا إلى فهم مشوّهٍ للسلطوية في الحالة الإيرانية. نستطيع أن نعرف الكثير عن تجربة بلدٍ ما مع الحكم السلطوي بدراسة حقبه السلطوية، ولكننا في الوقت نفسه نخلط بين أشكالٍ مختلفةٍ جداً من السلوكيات السلطوية.

(*) كولن باول (Colin Powel) (١٩٣٧ ـ)، هو سياسيٌّ أمريكي شغل منصب وزير الخارجية الأمريكي في إدارة جورج بوش من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥. عُرف باول بدعمه لاستخدام القوة العسكرية والتعاون الدولي، وقد أدى دوراً محورياً في التدخّل الأمريكي في حرب الخليج الثانية والتدخّل الأمريكي في أفغانستان. (المترجم)

(١١) Peter Eisner, "Manuel Noriega, Panamanian Strongman Toppled in U.S. Invasion, Dies at 83," *The Washington Post*, 30/5/2017, <https://wapo.st/3DbUJwz> (accessed 12 October 2017).

(**) لون نول (Lon Nol) (١٩١٣ ـ ١٩٨٥)، هو رئيسٌ سابق لكمبوديا من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٥. (المترجم)

(***) بول بوت (Pol Pot) (١٩٢٥ ـ ١٩٩٨)، هو رئيسٌ سابق لكمبوديا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩. تأثّر بوت بأفكار ماركس ولينين، وقد حاول إسقاط هذه الأفكار على الدولة الكمبودية خلال فترة حكمه القصيرة، فسعى إلى إقامة دولة اشتراكيةٍ زراعية الهدف منها الوصول إلى نظام شيوعيٍّ كامل، وبالفعل قام بإجبار سكان المدن على العمل بالزراعة، وحلّ مفهوم المال في الدولة. كما قام بقتل كل من عدّه عدواً للخمير الحمر الذي كان الحزب الحاكم في البلاد. وقد أدّت جرائم القتل هذه إضافةً إلى الظروف الصعبة إلى موت ما يقارب مليوني كمبودي، أي ربع التعداد الكلي للشعب الكمبودي الذي كان يُقدّر وقتها بثمانية ملايين. وعُرفت هذه الفترة لاحقاً بحقبة «الإبادة الجماعية الكمبودية». (المترجم)

الفصل الثالث

السلطوية حول العالم

أين تقوم الأنظمة السلطوية في العادة؟

ظهرت الأنظمة السلطوية بصفةٍ عامةٍ في العالم النامي(*) منذ الحرب العالمية الثانية. ويتجلّى في ذلك أن مستوى التنمية هو أحد أفضل المؤشّرات الدالة على الحكم السلطوي، فكلما زاد غنى الدولة، قلّت احتمالية نزوعها إلى السلطوية. ويُضاف إلى مستوى التنمية عوامل أخرى ترتبط بالسلطوية، منها: ثروة الدولة من الموارد (علاقةٌ طردية بالسلطوية)، ووجود شريحةٍ سكانيةٍ كبيرةٍ من المسلمين (علاقةٌ طردية بالسلطوية)، ووقوع الدولة تحت الاستعمار البريطاني في تاريخها (علاقةٌ سلبيةٌ بالسلطوية)، ومعدّلات تحصيل التعليم الابتدائي (علاقةٌ سلبيةٌ بالسلطوية)[١].

ليس صعباً أبداً أن نثبت أن السلطوية تحضر متى ما حضرت هذه العوامل، إلا أن إثبات علاقةٍ سببيةٍ بين هذه العوامل وهذه السلطوية هو أمرٌ أصعب وبدرجةٍ كبيرة[٢]. فصحيحٌ أننا لا يمكن إلا أن نلاحظ هذه الأنماط البادية أمامنا، ولكن تُوجد شروحاتٌ أخرى تستطيع أن تبيّن هذه النزعات. وبعبارةٍ أخرى، نحن نملك فكرةً جيدةً عن العوامل التي ترتبط بالسلطوية، ولكن المسألة هي تحديد إن كانت طبيعة العلاقة بين هذا وذاك علاقة سببية حقيقية أم أنها ارتباطاتٌ سطحية ليس إلا.

(*) العالم النامي (Developing World) والعالم المتقدّم (Developed World) هو تقسيم لدول العالم يعتمد بصفة أساسية على مؤشّرات اقتصادية وتنموية. تتركّز الدول المتقدّمة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ويُضاف إليها أستراليا واليابان، في حين نجد الدول النامية في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية. وهناك فئة ثالثة يُطلق عليها الدول الأقل نماءً (Least Developed Countries). (المترجم)

(١) Barbara Geddes, "What Causes Democratization," in: Carles Boix and Susan Carol Stokes, eds., *The Oxford Handbook of Comparative Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 317- 339.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١٧.

بعيداً عن سببية السلطوية، لا يمكن للناظر أن ينكر وجود علاقةٍ سلبيةٍ قوية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين مستويات الثروة والسلطوية، أي إن الدول الفقيرة تنزع إلى أن تكون سلطوية، والدول الغنية تنزع إلى أن تكون ديمقراطية. وطبعاً نجد دائماً استثناءاتٍ لهذه القاعدة؛ فالهند، مثلاً، كانت ديمقراطية حتى قبل الانفجار التنموي الذي شهدته في السنوات الأخيرة، بل وبفترةٍ طويلة. وفي الشرق الأوسط نجد الكثير من الدول التي تجمع بين الثروة والسلطوية، كالمملكة العربية السعودية وسنغافورة. ولكن مع ذلك يمكن أن نقول إن الأنظمة السلطوية، في معظم الحالات، تجد مساحةً لها في الدول الفقيرة، وتقوم الأنظمة الديمقراطية في الدول الغنية.

يبين الرسم الرقم (٣ ـ ١) توزيع مستويات التنمية (المُقاسة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) في عام ٢٠١٠ وعلاقتها بنوع النظام السياسي[٣]. ويبيّن الرسم الصندوقي أن القيمة الوسيطة للتنمية (التي يعبّر عنها الخط الموجود في منتصف كل صندوق) أعلى بكثير في الأنظمة الديمقراطية (تقارب ١٦٠٠٠$) من نظيرتها في الأنظمة السلطوية ٣٤٠٠$ تقريباً). وتُظهر الخطوط المحيطة بكل صندوق الانحراف الربيعي[*] لكلٍّ من الأنظمة الدكتاتورية والديمقراطية. ونستخلص من الرسم أن مستوى التنمية في معظم الدول الديمقراطية يقع بين ٨٠٠٠$ و٣٠٠٠٠$، في حين يهبط مستوى التنمية في الأنظمة الدكتاتورية إلى قيمةٍ بين ١٠٠٠$ و٨٠٠٠$.

---

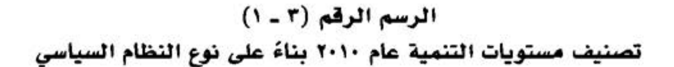
(٣) مستويات التنمية يتم قياسها باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد، المأخوذة من: Kristian Skrede Gleditsch, "Expanded Trade and GDP Data," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 5 (2002), pp. 712-724.

نوع النظام السياسي يتم قياسه باستخدام درجات «بوليتي» مجموعة، مقدّمة من: "Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2015," Polity IV, <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>. (accessed 15 March 2017).

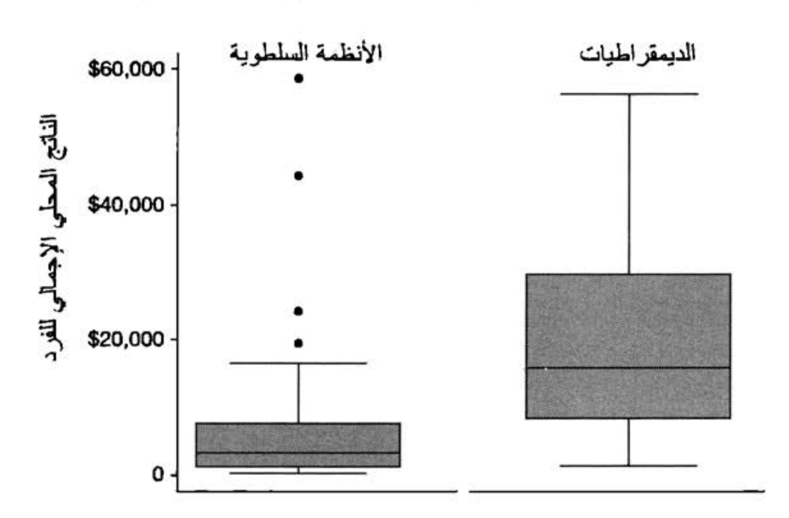
هذه الدرجات تتفاوت من ـ ١٠ إلى ١٠؛ إذ تشير الدرجات الأعلى إلى مستويات أعلى من «حالة الديمقراطية». الدول التي تُعدّ ديمقراطية هنا هي التي تنال درجة ٧ فما فوق.

(*) الانحرافات الربيعية (Inter-quartile Range) في الإحصائيات الوصفية هي الفرق بين الربيع الثالث والأول لأي عينة. الربيع (Quartile) هو وحدة تقسيم العينة الواحدة لثلاث فئات متساوية تقريباً، أو ربيعات، بحيث تغطي كل قيمة ربعاً من أرباع العينة. الربيعات هي: الربيع الأول، ٢٥ في المئة، القيمة الواقعة في المنتصف بين أدنى قيمة والقيمة الوسيطة (Median Value)؛ الربيع الثاني، ٥٠ في المئة، هي القيمة الوسطية نفسها؛ الربيع الثالث، ٧٥ في المئة، هي القيمة الواقعة في المنتصف بين القيمة الوسطية وأعلى قيمة. وبهذا فإن الانحراف الربيعي هو الفرق بين قيمة الربيع الثالث والربيع الأول. (المترجم)

ونجدُ في هذا فرقاً كبيراً لمستوى غنى الفرد الواحد بين أنواع النظام السياسي. وتمثّل النقاط السوداء، أو القيم المتطرّفة، الدكتاتوريات القليلة التي خالفت هذا التوجه (في عام ٢٠١٠ كانت هذه الدول هي الكويت وسنغافورة وعُمان والمملكة العربية السعودية). نلاحظ أيضاً أنماطاً واضحةً من التكتلات الإقليمية في توزيع الأنظمة السلطوية عبر العالم. وما يهمّنا من ذلك هو أن جيران أي دولةٍ سلطويةٍ سيكونون على الأرجح أيضاً أنظمةً سلطوية، وجيران الدولة الديمقراطية سيكونون في الغالب أنظمةً ديمقراطية. وبالمثل فإن الانتقال إلى الديمقراطية، ومثله الانتقال إلى الدكتاتورية، يأتي على موجات (سيأتي تفصيل ذلك أدناه)؛ أي إن تحوّل نوع نظام الحكم في دولةٍ سيزيد من احتمالية حصول تحوّلٍ مشابه في الدول القريبة[٤]. ولا نعرف تماماً السبب وراء هذه الطبيعة الانتشارية، ولكننا نعرف أن عليك الانتباه إلى طبيعة الدول المجاورة لك[٥].



الرسم الرقم (٣ ـ ١)
تصنيف مستويات التنمية عام ٢٠١٠ بناءً على نوع النظام السياسي



(٤) Kristian Skrede Gleditsch and Michael D. Ward, "Diffusion and the International Context of Democratization," *International Organization*, vol. 60, no. 3 (2006), pp. 911- 933.

(٥) Carles Boix and Susan Carol Stokes, "Introduction," in: Boix and Stokes, eds., *The Oxford Handbook of Comparative Politics*, p. xiii.

لماذا تنشأ الأنظمة السلطوية في البلدان الفقيرة أكثر من غيرها؟

هناك علاقةٌ سلبيةٌ قوية بين مستوى التنمية والسلطوية؛ أي إنه كلما زادت مقدّرات دولةٍ ما قلّت احتمالية نزوعها إلى السلطوية. ولكن يُوجد اختلافٌ حول وجود سببيةٍ حقيقيةٍ تربط مستويات التنمية المنخفضة بالسلطوية، كما أشرنا سابقاً. وقد تناولت أعمالٌ بحثيةٌ عديدة هذه القضية ولا يزال النقاش قائماً. تحاول الأسطر الآتية استعراض بعضٍ من أهم الأفكار والآراء. تركّز هذه الأفكار والآراء على العلاقة بين التنمية والديمقراطية (وليس نقيضها، السلطوية). وعلى ذلك سندرس هذا السؤال، أي وجود علاقةٍ بين التنمية والديمقراطية.

كان منظّرو الحداثة في خمسينيات القرن الماضي وستينياته من أوائل من لاحظوا علاقةً بين التنمية والديمقراطية[٦]. وبحسب منظّري الحداثة تزيد رغبة الدولة في الديمقراطية كلما صارت دولةً «حديثةً» أكثر. ويرى مؤيّدو هذه الفكرة أن التنمية تخلق مساحةً للديمقراطية[٧]. ويستند هذه الرأي إلى أن مواطني الدول الأكثر ثراءً يتمتّعون بمستوياتٍ أعلى من التعليم والمدنية، ولهذا فهم أكثر تسامحاً ومرونة.

ولكن تستلزم هذه الظروف وجود ديمقراطيةٍ مستقرة. وفي المقابل تنظر جوانب أخرى من نظرية الحداثة إلى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية؛ حيث يرى هؤلاء أن زيادة الثروات تؤدّي إلى إيجاد طبقةٍ متوسّطةٍ أكبر وأقوى، وهو ما يُرسي الأركان اللازمة لعملية توزيع السلطات السياسية[٨]. وبغض النظر فإن جميع منظّري الحداثة ينطلقون من الفكرة نفسها، وهي أن التنمية تسوق المجتمعات إلى الديمقراطية.

ولكن ظهر علماء آخرون شكّكوا بمسار هذه العلاقة السببية وقالوا إن

---

(٦) Natasha Ezrow, Erica Frantz, and Andrea Kendall-Taylor, *Development and the State in the 21st Century: Tackling the Challenges of the Developing World* (London: Palgrave Macmillan, 2015).

(٧) Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (1959), pp. 69-105.

(٨) Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (London: Penguin, 1967).

الديمقراطية هي السبب في حدوث التنمية، وليس العكس[٩]. ويرى هؤلاء أن الازدهار الاقتصادي ممكنٌ فقط عندما يُحاسب صنّاع السياسات على اختياراتهم. فإن لم يكن بإمكاننا عزل صناع السياسات من مناصبهم بأصواتنا الانتخابية نتيجةً لما اتخذوه من قراراتٍ سيئة، فسيختار صناع السياسات أن يُغنوا أنفسهم ويُنمّوا ثرواتِهم بما يدمّر اقتصادات بلادهم نتيجةً لذلك. ومن هذا المنظور فإن المؤسّسات الديمقراطية تمهّد الطريق للتنمية الاقتصادية.

يُوجد أيضاً طرائق أخرى غير مباشرة يؤدّي بها الحكم الديمقراطي إلى زيادة مستوى ثروات الدولة. فالدول الديمقراطية تاريخها أفضل مع حقوق الإنسان مقارنةً بالدكتاتوريات، ما يجعل مواطني الدول الديمقراطية أكثر رغبةً بالاستثمار في اقتصادات بلادهم[١٠]. وقد ينفرُ المواطنون، بالمنطق نفسه، من الاستثمار في بلدهم بسبب بطش حكوماتهم بهم. كما أن الدول الديمقراطية تُولي اهتماماً أكبر بالمقدّرات العامة من الدول الدكتاتورية، فضلاً عن تخصيص الدول الديمقراطية موارد أكثر لخدماتٍ مثل التعليم العام والطرق والماء النظيف[١١]. وأثبتت التجربة أن المقدّرات العامة، بدورها، تزيد من التجارة ورأس المال البشري[١٢]. ويُضاف إلى ذلك أن معدّلات الفساد، الذي يضرّ بالاقتصاد، في الدول الديمقراطية أقل من غيرها[١٣]. ولعل هذه الأسباب مجموعةً معاً تؤدّي إلى معدّلات عمريةٍ أعلى في الدول الديمقراطية مع انخفاض معدّلات وفيات الرضّع[١٤].

---

(٩) Ezrow, Frantz, and Kendall-Taylor, *Development and the State in the 21st Century: Tackling the Challenges of the Developing World.*

(١٠) Christian Davenport and David A. Armstrong II, "Democracy and the Violation of Human Rights: A Statistical Analysis from 1976 to 1996," *American Journal of Political Science*, vol. 48, no. 3 (2004), pp. 538- 554.

(١١) Robert T. Deacon, "Public Good Provision under Dictatorship and Democracy," *Public Choice*, vol. 139, no. 1 (2009), pp. 241- 262.

(١٢) Stephen Knack and Philip Keefer, "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures," *Economics and Politics*, vol. 7, no. 3 (1995), pp. 207- 227.

(١٣) Pak Hung Mo, "Corruption and Economic Growth," *Journal of Comparative Economics*, vol. 29, no. 1 (2001), pp. 66-79, and Daniel Lederman, Norman V. Loayza, and Rodrigo R. Soares, "Accountability and Corruption: Political Institutions Matter," *Economics and Politics*, vol. 17, no. 1 (2005), pp. 1- 35.

(١٤) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000).

ولهذا فإن فكرة أن الديمقراطية هي السبب في حصول التنمية فكرةٌ معقولة؛ ولكن العكس أيضاً، أن التنمية تؤدّي إلى الديمقراطية، فكرةٌ معقولة أيضاً. وقد وجد من حاولوا دراسة هذه العلاقة أن تحديد السبب والنتيجة بين الديمقراطية والتنمية هو مهمةٌ صعبة[١٥]. فبعض الدراسات وجدت أن هذه العلاقة تسير باتجاه واحد، وبعضهم الآخر وجد من البراهين ما يُثبت أن العلاقة تسير بالاتجاه الآخر، والآخر لم يجد أي علاقةٍ سببيةٍ بين التنمية والديمقراطية. ومن هؤلاء كان آدم برزيفورسكي[*]، الذي قال في عام ٢٠١١: «لا أرى أن التنمية الاقتصادية تؤدّي ضرورةً إلى الديمقراطية، ولكن الأمر أن الديمقراطية تستمر في الدول المتقدّمة متى ما أرست قواعدها»[١٦].

إنّ العلاقة بين الديمقراطية والتنمية علاقةٌ معقّدة، وإثبات وجود تسلسلٍ سببيٍّ بينهما مهمةٌ صعبة. ولهذا لا يُعتقد أن النقاشات التي تحاول التوصّل إلى أسباب انتشار الأنظمة الديمقراطية في الدول الغنية وانتشار الأنظمة السلطوية في الدول الفقيرة ستنتهي في أيّ وقتٍ قريب.

لماذا نجدُ السلطوية في بعض البلدان الغنية؟

ثمّة ارتباطٌ سلبي يمكن وصفه بالقوي بين السلطوية ومستوى ثروات الدولة. ولكن تُوجد هناك بعض الاستثناءات التي خالفت هذه القاعدة، وتحديداً أنظمةٌ سلطويةٌ حافظت على سلطتها لعقودٍ طويلة في بلدانٍ غنية. وتتركّز معظم هذه الأنظمة السلطوية الغنية في الشرق الأوسط (سنغافورة هي الاستثناء الوحيد)، وتضمّ هذه الأنظمة قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية.

يجمع هذه البلدان عاملٌ مشتركٌ مهم، وهو مخزونٌ ثريٌّ من الموارد

---

(١٥) Geddes, "What Causes Democratization".

(*) آدم برزيفورسكي (Adam Przeworsky) (١٩٤٠ ـ)، هو عالمٌ سياسي أمريكي من أصلٍ بولندي وأحد أهم العلماء المعاصرين الذين درسوا المجتمعات الديمقراطية ونظرية الديمقراطية والاقتصاد السياسي. ولعل أهم أعماله هو كتاب **الرأسمالية والديمقراطية الاشتراكية** (*Capitalism and Social Democracy*)، الذي يتناول فيه العلاقة بين الحركة الاشتراكية والديمقراطية والرأسمالية في أوروبا خلال القرن العشرين. (المترجم)

(١٦) Joshua Massarenti, "Przeworski: "No Democracy without Free, Competitive Elections"," Afronline, 12 April 2011, < https://www.afronline.org/?p = 14539 > (accessed 26 October 2017).

الطبيعية، فتشكّل مردودات الموارد الطبيعية، التي يولّدها النفط عادةً، جزءاً كبيراً من اقتصاد هذه الدول، ولكن هل هذا هو السبب الذي يفسّر مخالفة هذه البلدان للنموذج العام؟ تبقى هذه المسألة محل نقاش. فصحيحٌ أن معظم البلدان التي اجتمعت فيها الثروات الوفيرة تملك مخزوناً كبيراً من الموارد الطبيعية، ولكن هذا لا يعني ضرورةً أنها سلطوية لأنها تملك مخزوناً كبيراً من الموارد الطبيعية (يتناول الفصل الثامن من هذا الكتاب هذا الموضوع بتفصيلٍ أكبر). أرست السلطوية قواعدها في هذه البلدان وقت استقلالها لعددٍ من الأسباب التاريخية البعيدة عن الثروات الطبيعية التي تملكها هذه البلدان. فبكل بساطة بقيت العائلة المالكة في هذه البلدان على رأس السلطة قبل الاستقلال وبعده. ولهذا فإن الثروات الطبيعية لا تفسّر سبب نزوع هذه الأنظمة للسلطوية، ولكن يساعد ذلك على تفسير استمرار هذه الأنظمة بتوجهاتها نظراً إلى أن هذه الموارد ساعدت على تمكين قواعد استقرارها.

ما موجات الدمقرطة؟

يكون التحوّل إلى الديمقراطية في الغالب على شكل موجاتٍ يتوالى فيها تحوّل مجموعةٍ من البلدان إلى الديمقراطية مرةً واحدة. ومن الأمثلة على ذلك انهيار الشيوعية نهاية الحرب الباردة، فشهدت أوروبا سقوط أنظمة شيوعية قامت لسنواتٍ طويلة في بلدانٍ مثل بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا بعد أقل من عامٍ على سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ الذي آذن بسقوط النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية. ويُدلّل مصطلح موجات الدمقرطة، المصطلح الذي سكّه «صامويل هنتنغتون»(١٧)، على وجه التحديد على هذه التحوّلات الجماعية إلى الديمقراطية.

متى حدثت موجات الدمقرطة؟

تحدّث «صامويل هنتنغتون» عن ثلاث موجاتِ دمقرطةٍ شهدها التاريخ مع انتهاء الحرب الباردة(١٨). **أولاها** كان ما سماه الموجة «الطويلة» التي

---

(١٧) Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (1991), pp. 12- 34.

(١٨) المصدر نفسه.

بدأت في عشرينيات القرن التاسع عشر (١٨٢٠) ودامت قرناً كاملاً تقلّد فيه ٢٩ نظاماً ديمقراطياً السلطة، وتشكّل الكثير من هذه الأنظمة تحت ضغطٍ شعبيٍّ نادى بتوسعة حقّ الاقتراع ليشمل فئاتٍ أخرى من المجتمع غير الذكور. أما الموجة **الثانية** فقد حدثت بين عامي ١٩٤٣ و١٩٦٢، وكان السبب الرئيس الذي أشعل شرارة هذه الموجة هو الصراع ضد الفاشية وسقوط مستعمرات أفريقيا. **والثالثة** كانت بين عامي ١٩٧٤ و٢٠٠٠، وقد بدأت هذه الموجة قبل نهاية الحرب الباردة وشملت التحوّلات الديمقراطية العديدة التي شهدتها أمريكيا اللاتينية في الثمانينيات، إلا أن عجلة الدمقرطة تسارعت بصورةٍ ملحوظة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي.

برزت تكهّناتٍ بحدوث موجة دمقرطةٍ رابعة وقت اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، ولكن كان لما تلا ذلك من أحداث أن يُخمد هذه التكهّنات، فقد كانت تونس هي الدولة الوحيدة من دول الربيع العربي التي شهدت ميلاد نظامٍ ديمقراطي[١٩].

ما الموجات المضادة؟

يكون التحوّل إلى الدكتاتورية بصورةٍ جماعية، تماماً كموجات الدمقرطة. فقد أطاحت الأنظمة السلطوية بالحكم الديمقراطي مطلع القرن العشرين في إيطاليا والبرتغال واليابان على سبيل المثال لا الحصر، وحدث كل ذلك في الفترة الزمنية نفسها. ويُطلق «هنتنغتون» على هذه التحوّلات الجماعية من الديمقراطية إلى الدكتاتورية مُسمّى «الموجات المضادة»[٢٠].

متى حدثت الموجات المضادة؟

نستطيع رصد موجتين مضادتين واضحتين شهدهما التاريخ حتى نهاية الحرب الباردة، وقد تبعت هاتان الموجتان موجتي الدمقرطة الأولى والثانية.

وفقاً لـ«هنتنغتون»، كان وصول بينيتو موسوليني(*) إلى السلطة في إيطاليا

(١٩) Larry Diamond, “A Fourth Wave or False Start,” *Foreign Affairs* (22 May 2011), <https://fam.ag/3na7530> (accessed 19 October 2017).

(٢٠) Huntington, Ibid.

(*) بينيتو موسوليني (Benito Mosoloni) (١٨٨٣ ـ ١٩٤٥)، هو رئيس وزراء إيطاليا السابق =

عام ١٩٢٢ الشرارة التي أشعلت الموجة المضادة الأولى. ومع دخول عام ١٩٤٢ انخفض عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم إلى ١٢ مع تحوّل بلدانٍ مثل إسبانيا وألمانيا إلى السلطوية[٢١]. وكانت الموجة المضادة الثانية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٥ التي أدّت إلى هبوط عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم من ٣٦ (أعلى قيمة وصلت إليها خلال موجة الدمقرطة الثانية) إلى ٣٠. وسقطت أنظمةٌ ديمقراطية خلال هذه الموجة في عددٍ من البلدان كان منها لبنان وتركيا واليونان، فضلاً عن اجتياح هذه الموجة لأمريكا اللاتينية.

أشار «هنتنغتون» إلى احتمالية حدوث موجةٍ مضادةٍ ثالثة بعد انتهاء موجة الدمقرطة الثالثة، فقال، في ما كتبه عام ١٩٩١، إن حدوث هذا أمرٌ مرجّح بوجود بلدانٍ ذات روحٍ ديمقراطيةٍ ضعيفة تشهد أزماتٍ اقتصاديةً عسيرة وحالةً من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي[٢٢]. وعلى الرغم من عدم وجود أدلةٍ تجريبيةٍ تثبت أن هذه العوامل (باستثناء الأزمات الاقتصادية) لها أثرٌ ممنهج يزيد احتمالية التحوّل إلى الدكتاتورية، يمكن القول ربما إن العالم شهد موجةً مضادةً ثالثة. فعلى سبيل المثال، لم تمرّ بلدان آسيا الوسطى بمرحلة دمقرطةٍ حقيقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن كان هناك روحٌ متفائلةٌ بحدوث ذلك، إلا أن هذه الآمال وُئِدَت سريعاً مع لجوء الحكومات في مختلف بلدان المنطقة إلى حكم شعوبهم بقبضةٍ من حديد[٢٣]. وفي ظلّ ذلك يبقى النقاش دائراً فيما إن كان ما حدث هو بالفعل موجةٌ مضادة ثالثة[٢٤]، ولعلنا سنعرف إجابةً شافيةً عن هذا السؤال بمرور الزمن.

= ومؤسّس أولى الحركات الفاشية، أو الحزب الواحد، في العالم. نادى موسوليني بحركةٍ قوميةٍ إيطاليةٍ تلفُّ جميع طبقات الشعب وتُعيدُ مجد الإمبراطورية الرومانية. شاركت إيطاليا موسوليني بالحرب العالمية الثانية في صف قوات المحور (ألمانيا، اليابان، إيطاليا) التي مُنيت بالهزيمة. أُعدم موسوليني عام ١٩٤٥ إبان هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وخلال ما يُعرف بالحرب الإيطالية الأهلية. ألهمت تجربة موسوليني الكثير من التجارب المشابهة في ألمانيا وإسبانيا وغيرها من حركات اليمين المتطرّف. (المترجم)

(٢١) المصدر نفسه، ص١٢.

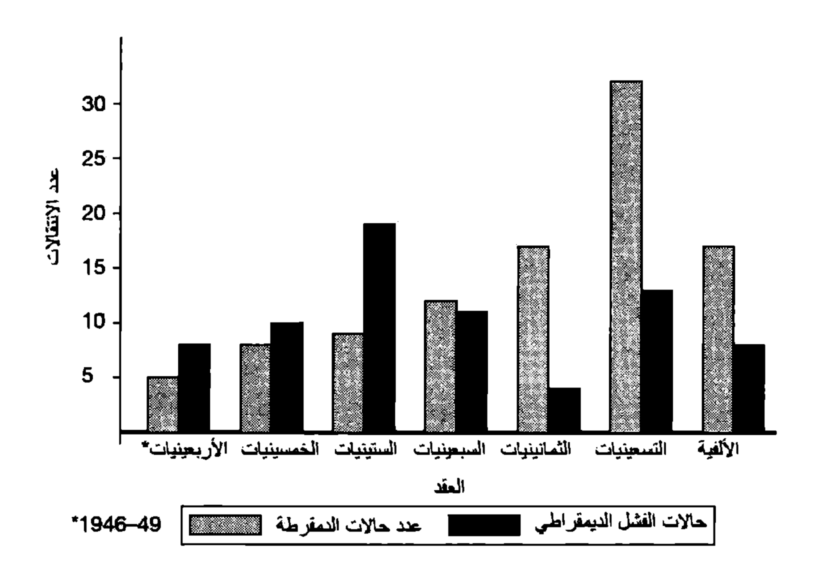
(٢٢) المصدر نفسه، ص١٧ ـ ١٨.

(٢٣) "Democracy in the Former Soviet Union: 1991-2004," Eurasianet. org, 2 January 2005, <http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp010305.shtml> (accessed 19 October 2017).

(٢٤) Larry Diamond, "Is Pakistan the (Reverse) Wave of the Future?," *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 3 (2000), pp. 91-106.

يبيّن الرسم الرقم (٣ ـ ٢) جانباً من النقاط التي تحدّثنا عنها. يظهر على الرسم عدد سيناريوهات التحوّل من الديمقراطية وإليها في الفترة بين عامي ١٩٤٦ و٢٠١٠. وتتسق هذه الأرقام مع ما قاله «هنتنغتون»، حيث بلغ عدد سيناريوهات الدمقرطة أعلى قيمه خلال التسعينيات، وبالمقابل شهدت الستينيات أعلى نسبةً من سيناريوهات فشل الديمقراطيات.

الرسم الرقم (٣ ـ ٢)
الانتقال إلى الديمقراطية ومنها بين عامي ١٩٤٦ و٢٠١٠



يمثّل الشريط الرمادي سيناريوهات الدمقرطة، أما الشريط الأسود الغامق فيمثّل سيناريوهات الفشل الديمقراطي.

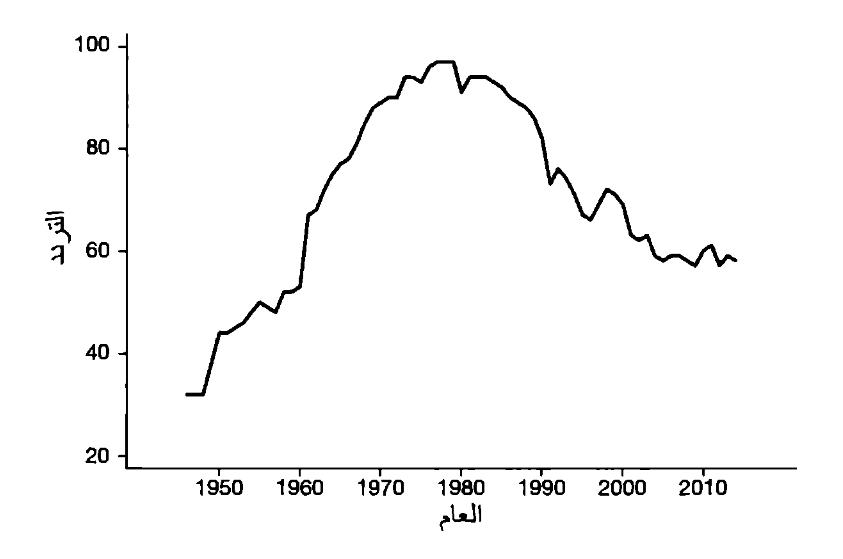
ما حال السلطوية اليوم وما ظواهر تطوّرها؟

مرّت السلطوية بتغيّراتٍ جوهرية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، وطالت هذه التغيّرات عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة وتوزّعها حول العالم.

يبيّن الرسم الرقم (٣ ـ ٣) مثلاً عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة بين عامي ١٩٤٦ و٢٠١٤. ويُلاحظ من الرسم أن أعداد الأنظمة السلطوية زادت بصورةٍ ثابتةٍ في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٠، فكانت أدنى نسب الأنظمة السلطوية في هذه الفترة في العامين ١٩٤٦ و١٩٤٨، حيث لم يتجاوز عددها ٣٢ نظاماً، إلا أن عدد الأنظمة السلطوية

ازداد في الفترة التي تلت ذلك ليصل إلى ٩٧ نظاماً، أعلى قيمة وصل إليها، في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩. ويعكس هذا زيادةً كبيرةً تجاوزت ثلاثة أضعاف عدد الأنظمة السلطوية الأصلي من عام ١٩٤٦، أي بداية الفترة التي تناولناها.

الرسم الرقم (٣ ـ ٣)
عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة بين عامي ١٩٤٦ و٢٠١٠



ويمكن ردّ ذلك ببساطة إلى أن عدد البلدان المستقلة في الأربعينيات كان أقل من عدد البلدان المستقلة في السبعينيات. فقد تشكّلت الكثير من البلدان المستقلة في مختلف أنحاء العالم مع سقوط الكثير من الإمبراطوريات الاستعمارية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فكان هناك فقط ٦٣ بلداً يتجاوز تعدادهم السكاني المليون نسمة عام ١٩٤٦، ليقفز هذا الرقم قفزةً كبيرةً إلى ١٣٠ بلداً عام ١٩٧٩. ولكن حتى مع ذلك سنجد أن ما نسبته ٥١ في المئة من بلدان العالم كانت بلداناً سلطويةً عام ١٩٤٦، لتزداد هذه النسبة إلى ٧٥ في المئة عام ١٩٧٩.

كانت الديناميات الجيوسياسية في الحرب الباردة عاملاً ساهم في صعود السلطوية بين الأربعينيات والسبعينيات، فقد خصّصت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي موارد مالية وسياسية وعسكريةً طائلة لدعم السلطوية في تلك الفترة خدمةً لمصالحهما الاستراتيجية.

وشهدت فترة نهاية الحرب الباردة انخفاضاً بطيئاً في عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة، ففي عام ١٩٨٩ كان عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة ٨٦ نظاماً (ما نسبته ٦٦ في المئة من بلدان العالم)، وانخفض هذا الرقم إلى ٧٣ في عام ١٩٩١ (ما نسبته ٥٧ في المئة من بلدان العالم) بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. واستمرّ هذا الهبوط البطيء في العقد اللاحق ليصل إلى مرحلة من الاستقرار في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة. وحتى عام ٢٠١٤ كان هناك ٥٩ نظاماً سلطوياً يحكم ما يقارب ٤٠ في المئة من بلدان العالم.

بناءً على هذه الإحصاءات، ارتفع عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة في العالم عما كان عليه وقت نهاية الحرب العالمية الثانية لو نظرنا فقط إلى العدد نفسه، إلا أن النسبة المئوية للأنظمة السلطوية الحاكمة من بين دول العالم أقلُّ اليوم مما كانت عليه في ذاك الوقت.

ولكن تُشير التطوّرات السياسية الأخيرة إلى أن نسب السلطوية مقبلةٌ على زيادة في السنوات القادمة. وعلى الرغم من أن ما بين أيدينا من بياناتٍ لا تغطّي الفترة الواقعة من ٢٠١٥ حتى يومنا هذا(*)، يوجد من المؤشّرات ما يدلّ على أن التحوّلات من الديمقراطية إلى السلطوية تتفوّق في معدّلاتها على التحوّلات من السلطوية إلى الديمقراطية(٢٥). فعلى سبيل المثال، نجدُ أن الأنظمة الديمقراطية في نيكارغوا والفيليبين قريبةٌ من التحوّل لصورة حكم دكتاتوري إن لم تكن قد تحوّلت بالفعل إلى نظام دكتاتوري، أو على الأقلّ كان هذا حالها في عام ٢٠١٧. ويبدو أن الأنظمة الديمقراطية في المجر وبولندا أيضاً على حافة الانهيار. وطبعاً علينا أن نتذكّر أن عناوين الإعلام ستركّز بطبيعة الحال على هبوط الديمقراطية بدلاً من المكاسب الديمقراطية، ومثالٌ على ذلك دمقرطة نظام الحكم في بوركينا فاسو عام ٢٠١٥، الذي حصل من دون أي تغطيةٍ تُذكر. ولكن الفكرة السائدة لدى الكثير من المراقبين أن السلطوية في ازدياد أو على الأقل مقبلةٌ على ارتفاع.

ومن المؤشّرات على ذلك ما وثّقته منظّمة «فريدوم هاوس» من انخفاضٍ

(*) أو بالأحرى عام ٢٠١٨، وقت صدور النسخة الأصلية من هذا الكتاب. (المترجم)

(٢٥) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 4 (2014), pp. 71-84.

في الحقوق السياسية والحريات المدنية عام ٢٠١٦ في تقريرها الصادر عام ٢٠١٧ تحت عنوان: **الشعبويون والأوتوقراطيون: التهديد المزدوج الذي تواجهه الديمقراطية العالمية** *(Populists and Autocrats: The Dual Threats to Global Democracy)*[٢٦] وكان ذلك العام الحادي عشر على التوالي الذي سجّلت فيه المنظّمة هبوطاً في الحريات العالمية. ومع أن كل ذلك يمكن أن يكون نتيجةً لانخفاضٍ في «مستويات» الديمقراطية وليس تحوّلاً كاملاً للسلطوية، يتجلّى في ذلك دلالات على إمكانية حدوث موجةٍ مضادة. طبعاً لا يعني هذا أننا سنرى ارتداداً كاسحاً إلى الدكتاتورية كما حدث في السبعينيات، وإنما على الأغلب طفرة بسيطة نحو السلطوية.

وكان هناك أيضاً تغيّراتٌ جغرافيةٌ مهمة شهدتها الأنظمة السلطوية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ففي عام ١٩٤٦ كانت التجمّعات الأكبر للدكتاتوريات في العالم في أمريكا اللاتينية (٣١ في المئة)، وأوروبا (٢٥ في المئة)، والوطن العربي (٢٢ في المئة). ولكن كان التوزّع الجغرافي للأنظمة السلطوية مختلفاً اختلافاً هائلاً في فترة أوج السلطوية في العالم. ففي عام ١٩٧٩ تواجدت ٣٩ في المئة من دكتاتوريات العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٩ في المئة عام ١٩٤٦. ولعل سبب هذه القفزة الكبيرة هو استقلال عددٍ كبيرٍ من الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في تلك الفترة. وكان هناك ما نسبته ٢٠ في المئة من الأنظمة السلطوية في آسيا عام ١٩٧٩ مقارنةً بما نسبته ١٣ في المئة عام ١٩٤٦. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى السبب نفسه أيضاً. كما ازدادت الأنظمة السلطوية الحاكمة في أمريكا اللاتينية وأوروبا والوطن العربي بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٩، ولكن انخفضت نسبتها المئوية على الخارطة العالمية.

رافقت نهاية الحرب العالمية الثانية تغيّرات كبيرة في بعض المناطق، بينما كان هناك مناطق بقيت بالمجمل كما هي. فقد أدّى انهيار الشيوعية، كما كان متوقعاً، إلى سقوط الكثير من الأنظمة السلطوية في أوروبا، وبالفعل انخفضت نسبة الأنظمة السلطوية في القارة الأوروبية من ٩ في المئة

(٢٦) "Freedom in the World 2017," Freedom House, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017> (accessed 2 October 2017).

عام ١٩٧٩ إلى نسبةٍ لا تتجاوز ٣ في المئة عام ١٩٩١ (انخفض عدد الأنظمة من تسعة أنظمة إلى نظامين اثنين في هذه الفترة). كما شهدت قارة أمريكا اللاتينية هي الأخرى تغيّراتٍ دراماتيكية في هذه الفترة لأسبابٍ قريبةٍ مما حدث في القارة الأوروبية؛ فكانت الأنظمة السلطوية في أمريكا اللاتينية تشكّل ما نسبته ١٧ في المئة من الأنظمة السلطوية في العالم عام ١٩٧٩، لتنخفض هذه النسبة إلى ٧ في المئة عام ١٩٩١، وهو ما عادل هبوطاً في عدد الأنظمة السلطوية من ١٦ نظاماً إلى خمسة أنظمة في أمريكا اللاتينية. أما النسبة نفسها في آسيا فقد بقيت كما هي من دون تغييرٍ تقريباً في تلك الفترة (ما يقارب ٢٠ في المئة من الأنظمة السلطوية في العالم)، مع أن عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة في آسيا انخفض من ١٩ إلى ١٤. ولم يكن هناك سوى تغييراتٍ بسيطة مسّت السلطوية في باقي مناطق العالم. زادت نسبة الأنظمة السلطوية التي تحتضنها منطقتا الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ و١٩٩١، ولكن عددها فعلياً بقي كما هو. ويُشير ذلك إلى أن تداعيات نهاية الحرب الباردة لم تؤثّر في السلطوية في تلك المناطق سوى بقدرٍ بسيط مقارنةً بغيرها من أقاليم العالم.

لا يُوجد اختلافاتٌ تُذكر بين التوزيع الإقليمي للأنظمة السلطوية اليوم وما كانت عليه عام ١٩٩١. فحتى عام ٢٠١٤، بقي هناك نظامان سلطويان في أوروبا (روسيا وبيلاروسيا)، ومثلهما في أمريكا اللاتينية (كوبا وفنزويلا). ويشكّل النظامان السلطويان المتبقّيان في أوروبا ما نسبته ٣,٥ في المئة من المجموع الكلي للأنظمة السلطوية في العالم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظامي أمريكا اللاتينية. تتركّز نسبة الخمس تقريباً من الأنظمة السلطوية في العالم اليوم في الوطن العربي بنسبة ٢٢ في المئة، فلم تطرأ تغيّراتٌ تُذكر على المشهد السلطوي منذ فترة الحرب الباردة، فقد كان هناك ١٥ نظاماً سلطويّاً حاكماً في منطقة الوطن العربي عام ١٩٧٩، وشهدت هذه النسبة انخفاضاً زهيداً، حيث لا يزال هناك ١٣ نظاماً سلطوياً حاكماً حتى عام ٢٠١٤. وفي المقابل شهدت آسيا زيادةً طفيفةً في مستويات السلطوية، فزاد عدد الأنظمة السلطوية من ١٤ نظاماً سلطوياً عام ١٩٩١ إلى ١٧ نظاماً سلطوياً عام ٢٠١٤، ويحتضن إقليم آسيا ما يقارب ثلث الأنظمة السلطوية في العالم بنسبة ٢٩ في المئة بعد أن كانت ١٩ في المئة. وتتوزّع أنظمة آسيا السلطوية بالتساوي بين شرق آسيا وآسيا الوسطى.

كان الاستثناء الوحيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقد شهد الإقليم تغيّراتٍ لافتةً منذ عام ١٩٩١، على النقيض من باقي أجزاء العالم. كانت الأنظمة السلطوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثّل ما نسبته ٥٢ في المئة من الأنظمة السلطوية في العالم عام ١٩٩١، ولكن انخفضت هذه النسبة إلى ٤٢ في المئة في ٢٠١٤. أي إنه، وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا يزال التجمّع الأكبر للأنظمة السلطوية على مستوى العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ولعل هذا أمرٌ متوقّع نظراً إلى مستويات التنمية الاقتصادية المتردّية)، ولكن يُلاحظ تضاؤل هذه الفجوة بين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وباقي دول العالم. كما أن عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً من ٣٨ نظاماً سلطوياً عام ١٩٩١ إلى ٢٥ نظاماً سلطوياً عام ٢٠١٤.

وفي المحصّلة تتركّز معظم الأنظمة السلطوية في العالم اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والوطن العربي. وحتى عام ٢٠١٤ لا يُوجد سوى أربعة أنظمةٍ سلطويّةٍ حاكمةٍ في العالم من خارج هذه الأقاليم الثلاثة.

على الرغم من كل ما سبق، تستحق التطوّرات العالمية الأخيرة وقفةً نُعيد عندها النظر في الافتراضات التي تقول إن بعض الأقاليم العالمية محصّنة ضد المدّ السلطوي. فالكثير من الأنظمة الديمقراطية التي تبدو على حافة السقوط في مستنقع الدكتاتورية موجودةٌ في أوروبا على سبيل المثال. ولو حصلت هذه التحوّلات بالفعل في ما يأتي من سنوات، فإن ذلك سيتحدّى فهمنا لظهور الحكم السلطوي الذي يُعتقد حالياً أنه أمرٌ غير وارد الحدوث في بلدانٍ رُزِقت بمخزونٍ كبيرٍ من الثروات.

الفصل الرابع

الزعامات السلطوية



لماذا ندرسُ الحكّام السلطويين؟

يجلس الحكّام السلطويون على رأس هرم أنظمتهم السلطوية، والسواد الأعظم منهم يتمتّع بسلطاتٍ سياسيةٍ تتفوّق على سلطة الفاعلين السياسيين الآخرين في بلادهم. وهم بذلك، لو نظرنا لهم من أكثر من زاوية، يتمتّعون بسلطة فيتو، فالقرارات المهمة لا تمرّ من دون دعمهم، ولا تُسنّ السياسات الرئيسة من دون موافقتهم عليها[1]. ولهذا يلزم أن نبدأ بدراسة ميول زعامات الأنظمة السلطوية إذا ما أردنا أن نفهم المحصلات السياسية للأنظمة السلطوية.

نحن نعرف أن الحكّام السلطويين واختياراتهم السياسية تتأثّر بشخصياتهم المتفرّدة وميولهم السلوكية العجيبة وتاريخهم الشخصي، وكذلك الأمر ينطبق على الحكّام الديمقراطيين. فمثلاً لم يتلقَّ عيدي أمين من التعليم سوى الشيء البسيط، ولهذا فقد كان فعلياً إنساناً أميّاً[2]. وعلى هذا الأساس قام عيدي أمين خلال فترة حكمه، من عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٩، بإقالة المسؤولين المتعلّمين من مناصبهم واستبدال أشخاصٍ أغرار بهم لا خبرة لهم[3]، وكان يُعرف عنه رفضه الاستماع إلى مشورة الخبراء والعمل بكلام العرّافين واعتماده على غرائزه الشخصية[4]. ولعل ضعف تحصيله العلمي

---

(١) Erica Frantz and Natasha Ezrow, *The Politics of Dictatorship: Institutions and Outcomes in Authoritarian Regimes* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2011).

(٢) "Idi Amin," The Scotsman, 18 August 2003 <http://www.scotsman.com/news/obituaries/idi-amin-1-660737> (accessed 23 October 2017).

(٣) Samuel Decalo, "African Personalist Dictatorships," *Journal of Modern African Studies*, vol. 23, no. 2 (1985), pp. 209- 237.

(٤) المصدر نفسه.

يفسّر نفوره وتوجّسه من الأشخاص المتعلّمين خلال فترة حكمه. وبعباراتٍ أخرى، ليس مستغرباً أن تاريخه الشخصي كان له علاقةٌ بقرارته التي أدّت في النهاية إلى خيارات سياسية كارثية دمّرت الاقتصاد الأوغندي وألقت بالبلاد في مستنقع حربٍ مع تنزانيا.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك، يصعبُ أن نثبت هذا ببراهين تجريبية[٥]، فكيف نستطيع أن نعرف أن مصير أوغندا كان سيختلف لو كان هناك حاكمٌ آخر للبلاد؟ نعم يجرّنا التفكير بالافتراضات والسيناريوهات المغايرة للواقع إلى أسئلةٍ كهذه، ولكننا لن نستطيع أن نسقط هذا دائماً على الواقع[٦].

إنه سهلٌ جداً، بل ومغرٍ، أن نُشير بكل ثقةٍ إلى الصفات الغريبة في حاكم ما ونقول إنها السبب وراء حدوثِ نتيجةٍ ما، ولكن السياق وطبيعة المُغريات التي يتعاطى معها هذا الحاكم قد تكون مهمةً أكثر مما نتخيّل[٧]. ولننظر مثلاً إلى الحالة الأوغندية، فقد كان أمين يحكم في بيئةٍ لم تُوجد فيها الكثير من القيود على السلطة، وكذلك كانت الحال لسلفه «ميلتون أوبوتي»[*]. وينزع الحكّام في بيئةٍ كهذه تخلو من أي قيود إلى تحييد أي معترضين لطريقهم وتقريب المستشارين بناءً على ولائهم بدلاً من كفاءتهم، فضلاً عن اختياراتهم السياسية المتخبّطة[٨]. أي إن سلوكيات أمين كانت

---

(٥) Ludger Helms, *Comparing Political Leadership* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p. 8.

(٦) Robert Jervis, "Do Leaders Matter and How Would We Know?," *Security Studies*, vol. 22, no. 2 (2013), pp. 153- 179.

(٧) Jeffrey Conroy-Krutz and Erica Frantz, "Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism," USAID, 1 September 2017, <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications>.

(*) ميلتون أوبوتي (Milton Obote) (١٩٢٥ ـ ٢٠٠٥)، هو الرئيس الثاني لدولة أوغندا من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧١، ومرةً أخرى من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥. انتهت فترة رئاسة أوبوتي الأولى بعد أن أطاح به عيدي أمين. اشتهرت فترة حكم أوبوتي الأولى باعتقال المعارضين وتحييدهم على يد الجهاز الاستخباراتي الذي ترأسه ابن عمه. وفي آخر عامين من فترة الحكم تبنّى نظام أوبوتي برنامجاً باسم «الانتقال إلى اليسار» نحو سياساتٍ تتماشى مع الأفكار الاشتراكية، إلا أن هذه «الاشتراكية» قد عابها الفساد المستشري الذي أدّى إلى شحٍّ غذائي كبير أحدث ارتفاعاً هائلاً في الأسعار. انتهت فترة حكم أوبوتي الثانية بحربٍ داميةٍ عُرفت باسم حربُ الأجمات الأوغندية. (المترجم)

(٨) Frantz and Ezrow, *The Politics of Dictatorship: Institutions and Outcomes in Authoritarian Regimes.*

متسقةً مع ما لنا أن نتوقّعه من أي حاكم داخل بنية نظام الحكم الذي وُجِد فيها.

يركّز هذا الكتاب على ما للمُغريات والقيود من أثرٍ في خيارات الحاكم من دون إنكار أثر خصوصية شخصيته وتاريخه وصفاته الغريبة على النتائج السياسية. والهدف هنا هو إبراز النزعات التي يمكن توقّعها من الحكّام السلطويين بناءً على السياق الذي وُجِدوا فيه. وهذا أمرٌ مهمٌّ للغاية لفهم السياسة السلطوية نظراً إلى أن موافقة الحاكم هي شرطٌ لا يمكن تجاوزه في جميع المناحي السياسية في الأنظمة الدكتاتورية.

لماذا يظهر لنا بعض الحكّام السلطويين أقوى من غيرهم؟

يُوحي بعض الحكّام في الأنظمة السلطوية بأنهم قاهرون لا يملك أحدٌ الوقوف في وجههم، كـ«كيم جونغ أون» في كوريا الشمالية، فيما يبدو حكّام آخرون عالقين في صراعٍ لا ينتهي مع خصومهم، كما هي الحال في فنزويلا تحت رئاسة الرئيس الحالي «نيكولاس مادورو»[*]. ولا تكمن هذه الفروق بين هذا النظام السلطوي وذاك وبين السلطة التي يملكها كل حاكم في مقدار رغبة الحاكم نفسه بالاستئثار بالسلطة، وإنما بقدرته على تحقيق ذلك ضمن السياق الذي يحكم فيه.

ويرجع كل ذلك إلى أن هذا الكتاب يستند إلى افتراضٍ هو أن جميع الحكّام السلطويين يسعون إلى الاختصاص بأكبر قدرٍ من السلطة السياسية، ولهذا فإن اختياراتهم السياسية تعكس رغبتهم بالسيطرة. ولكن يختلف كل حاكم سلطوي عن الآخر في قدرته على تحصيل أكبر قدرٍ ممكن من السلطة؛ إذ إن ذلك يتأثّر بالبيئة التي يحكم بها الحاكم. فمتى ما سنحت الفرصة للحاكم السلطوي بتحصيل السلطة فلن يتورّع عن فعل ذلك.

(*) نيكولاس مادورو (Nicolás Maduro) (١٩٦٢)، هو الرئيس الحالي لدولة فنزويلا منذ عام ٢٠١٣. عصفت أزمةٌ رئاسيةٌ مستمرةٌ إلى اليوم بالدولة الفنزويلية في عام ٢٠١٩ انقسم إثرها الدعم الشعبي والدولي بين الجمعية الوطنية ممثّلةً بخوان غوايدو (Juan Guaidó)، ومادورو، اللذين يدّعي كلاهما أنه الرئيس الشرعي للبلاد. (المترجم)

ما الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الحكّام السلطويون للبقاء في السلطة؟

يعيش الحكّام السلطويون تحت تهديدٍ دائم بخسارة العرش يتجلّى في النخب التي تتربص باستمرار فرصةً لنزع بساط الحكم من تحت أقدام الحاكم، فضلاً عن الاضطرابات الشعبية التي يمكن أن تتحوّل إلى انتفاضةٍ شعبيةٍ في أي لحظة. ولهذا تتصدّر مسألة الحفاظ على السلطة من التصدّع السياسات السلطوية.

يقدّم الحكّام مهمة تحييد تهديد النخب على تحييد تهديد الشعب؛ وهذا لأن احتمال إطاحة النخب بالحاكم أكبر من فرصة إسقاط الشعب له.

ويستخدم الحكّام تكتيكاتٍ مختلفة لتقليص خطر النخب وفرصة إسقاطهم من الحكم، وينطوي هذا الصراع دائماً على تعقيداتٍ تتلخّص في أن الحاكم لا يستطيع أن يتيّقن من الحليف ومن العدو داخل دائرة المقرّبين له[٩]. فمن مصلحة النخب إخفاء طموحاتهم الحقيقية، وقد تُخفي وعود ونُذور الولاء أمام الحاكم مخطّطاتٍ تُدبّر من وراء الكواليس للإطاحة به. ويتحوّل المشهد إلى لعبة تخمينٍ في ذهن الحاكم الذي يتوجّب عليه أن يحدّد الأفراد الذين يستطيع أن يضع ثقته بهم داخل دائرة النخب.

وكنتيجة لا يدخّر الحكّام السلطويون أي جهدٍ في تقليص فرصة حدوث أمرين اثنين، هما: ١. انشقاق النخب من دائرة الحكم، و٢. تحالف النخب تمهيداً لانشقاقها. كما لا يستطيع الحاكم أن يغفل عن الانقلابات التي تبقى الوسيلة الأكثر شيوعاً التي يفقد فيها الحاكم السلطوي عرشه (وسيأتي نقاش ذلك في هذا لفصل)، ولهذا فإن على الحاكم تأمين نفسه من الانقلابات أيضاً.

تتلخّص الكثير من استراتيجيات البقاء التي تهدف إلى تقليص فرصة انشقاق النخب بمكافأتهم ومعاقبتهم؛ حيث يحاول الحاكم في ذلك حضّهم على البقاء أوفياء له، ويكون ذلك عادةً بتعيينهم في مناصب سياسية مهمة أو

---

(٩) Ronald Wintrobe, *The Political Economy of Dictatorship* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998).

إعطائهم امتيازاتٍ تكفلها لهم سلطة الحاكم. فعلى سبيل المثال أوعز «كيم جونغ إل»، رئيس كوريا الشمالية السابق، برفع «وو دونغ تشوك» من منصب رئيس أمن الدولة إلى منصب جنرال داخل الجيش الشعبي الكوري عام ٢٠١٠ مكافأةً له على تأدية مهمة «معلّم الخلافة» لابنه «كيم جونغ أون»، الرئيس الحالي لكوريا الشمالية(١٠). وعلى النقيض من ذلك لا يتورّع الحكّام السلطويون عن تأديب النخب الذين يشكّكون في ولائهم، وفي ذلك يقوم الحاكم بتحييد النخب الذين يشكّلون تهديداً لعرشه وينبّه الآخرين من دائرة مقرّبيه إلى الثمن الباهظ للخيانة. وتختلف أشكال العقوبة من خفض المنصب إلى الموت. ومرةً أخرى نجد في كوريا الشمالية مثالاً جيداً على ذلك، إذ أصدر «كيم جونغ أون»، الذي تولّى الحكم خلفاً لأبيه عام ٢٠١٠، قراراً بإعدام عمّه «جانغ سونغ ثايك» عام ٢٠١٣ عقاباً له على محاولاته المزعومة بالانقلاب على الحكم(١١).

توازن النخب، من الناحية الأخرى، بين مكاسب دعم الحاكم وتكلفة أو مخاطر الانشقاق عنه، وتتغيّر عقلية النخب بتغيّر الظروف. فيمكن لأزمةٍ اقتصاديةٍ مثلاً أن تجعل من خيار الاستمرار بموالاة الحاكم خياراً غير مُغرٍ، ويصبح الانشقاق عنه أمراً مجدياً أكثر. وهناك سيناريوهاتٌ أخرى يمكن لها أن تدخل في هذه المعادلة، كوقوع فضيحة فساد تشعل بدورها شرارة احتجاجاتٍ شعبية، وهو ما قد يشكّل أيضاً سبباً بنظر النخب للانشقاق متى ما شعروا أن شعبية الحاكم بدأت بالانحدار وأن خطورة القفز من سفينته تتضاءل أكثر فأكثر. ولا بد من التنبيه بكل تأكيد إلى أن هذه الحسابات ليست دائماً واضحة، وأن النخب نفسها قد تستصعب تقدير موقفهما.

وبكل تأكيد يستلزم إسقاط حاكم سلطوي دعم أكثر من شخص واحد. فحتى الانقلابات، التي يدبّرها عادةً بضعة أشخاص، لا يمكن أنّ يقوم بها شخصٌ بمفرده؛ فيجب على المنشقّ أن يتحالف مع غيره من النخب التي

(١٠) "State Security Chief U Tong Chuk Promoted," North Korea Leadership Watch, 14 April 2010, <http://www.nkleadershipwatch.org/2010/04/14/state-security-chief-u-tong-chuk-promoted/> (accessed 3 May 2018).

(١١) Simon Mundy, "Kim Jong Un Purge Suggests Struggle for Loyalty in North Korea," *Financial Times*, 14/5/2015, <https://on.ft.com/31L7b8M> (3 May 2018).

قرّرت الانشقاق، ووقتها فقط يمكن لها أن تشكّل تهديداً حقيقياً للحاكم السلطوي. ولهذا السبب يحرص الحاكم السلطوي دائماً على التفرقة بين النخب وحضّهما على التنافس فيما بينهما. ويُطلق على هذه الاستراتيجية اسم «فرّق تسد»(١٢). وتنطوي على تغيير مناصب النخب باستمرار وتعيينهما وعزلهما، بما يزرع الشكّ في نفوسهما. ويؤدّي كل ذلك إلى بيئةٍ تحكمها حالةٌ عميقةٌ من عدم اليقين، حيث لا يعرف أفراد النخب ما هو وضعهم وموقفهم من الآخرين في دائرة الحكم. ويضمن ذلك عدم تشكّل أي تحالفٍ يمكن له أن يشكّل تحدّياً للحاكم، وفي الوقت نفسه يحول دون قيام الخصوم ببناء قواعد مستقلةٍ قوية(١٣).

وختاماً يحرص الحاكم السلطوي على تأمين نفسه من الانقلابات والبقاء في السلطة. فالانقلابات هي طريقةٌ شائعة للإطاحة بالحكّام السلطويين كما ذكرنا سابقاً. ويستلزم نجاح الانقلاب على الأقل مشاركة عددٍ من الضباط العسكريين الذين لهم وزنهم داخل دائرة الحكم أو أنهم ينوبون عن أفرادٍ من داخل دائرة النخب. ويلجأ الحاكم السلطوي إلى عددٍ من التكتيكات لتحصين نفسه من وقوع انقلاب، منها البتُّ في قرارات الجيش من تجنيدٍ وترقيةٍ عسكرية؛ حيث يحرص الحاكم على ملأ رتب الجيش بموالين له، وأيضاً تشكيل قواتٍ أمنية تقابل الجيش الرسمي، كتشكيل قوات حرسٍ رئاسي وظيفتها الوحيدة حماية الرئيس(١٤). وكان هذا مثلاً ما قام به صدّام حسين في العراق، الذي أنشأ تشكيلاتٍ عسكرية متعدّدة حصّنته من تهديد حدوث انقلابٍ عسكري، وكان أكثر أتباعه ولاءً له هم حرسه الشخصيون(١٥). ولكن يجب الانتباه إلى أن الحاكم بطبيعة الحال يحاول تحصين نفسه من الانقلابات العسكرية، ولكن إذا استفزت قرارات الحاكم قيادات الجيش، فقد تؤدّي محاولات الحاكم ذاتها بتحصين نفسه من

(١٢) Natasha Ezrow and Erica Frantz, *Failed States and Institutional Decay: Understanding Instability and Poverty in the Developing World* (London: Bloomsbury, 2014), p. 223.

(١٣) Michael Bratton and Nicolas van de Walle, "Neo-Patrimonial Regimes and Political Transitions in Africa," *World Politics*, vol. 46, no. 4 (1994), pp. 453- 489.

(١٤) Ezrow and Frantz, Ibid., pp. 192- 193.

(١٥) Storer H. Rowley, "If Hussein Is the "Godfather" Republican Guard Is the "Family"," *Chicago Tribune*, 27/1/1991, <https://bit.ly/3DamNAF> (accessed 23 October 2017).

الانقلاب إلى سلسلة أحداث تنتهي بالانقلاب عليه[١٦].

وتختلف قدرة كل حاكم سلطوي على العمل بهذه الاستراتيجيات المختلفة في كل سياق، ويعتمد ذلك على عددٍ من العوامل، منها معادلات القوة بين الحكّام والنخب، وما يملكه الحاكم من موارد.

ما الشخصنة؟

يسعى معظم الحكّام السلطويين إلى ترسيخ سيطرتهم الشخصية على أهم الأدوات والمؤسّسات السياسية كسلطة تحديد أصحاب المناصب السياسية، ووضع السياسات، وضمان ولاء القوات الأمنية. ينجح بعض الحكّام بالاختصاص بأكبر قدرٍ من السلطة، كرئيس بيلاروسيا «ألكسندر لوكاشينكو»، فيما تعود محاولات بعضهم الآخر عليهم بالوبال، كما حدث مع رئيس بوركينا فاسو السابق «بليز كومباوري»، الذي حاول تعديل الدستور لإطالة فترة رئاسته عام ٢٠١٤، ليتسبّب ذلك باندلاع احتجاجاتٍ عمّت البلاد، مما أجبره على التنازل عن الحكم. وربما لا نستطيع دائماً رصد محاولات الحكّام لتوطيد سيطرتهم، ولكننا نستطيع أن نفترض أن جميع الحكّام السلطويين يحاولون فعل ذلك.

وفي الحالات التي ينجح فيها الدكتاتوريون بتحصيل سلطةٍ سياسيةٍ أكبر، فهم بذلك يزيدون من درجة الشخصنة (Personalization) داخل أنظمتهم. ويُشير هذا المُسمّى إلى العملية التي يعزّز فيها الحاكم سيطرته الشخصية على النظام. ويُؤذن ذلك بنقلةٍ في موازنات القوة بين الحاكم والنخب لصالح الحاكم. وتستمر هذه النقلة في السلطة غالباً طوال فترة حكم الحاكم السلطوي، بل وتزداد في الكثير من الحالات نظراً إلى أن نجاح الحاكم في محاولته لتحصيل السلطة ستعني نجاحه في محاولاتٍ أخرى. ومع كل محاولةٍ ناجحة يستأثر الحاكم بسلطةٍ أكبر، مما يصعّب مهمة النخب

(١٦) Barbara Geddes, "Minimum- Winning Coalitions and Personalization of Rule in Authoritarian Regimes," Paper presented at: The American Political Science Association Annual Meeting, Chicago, IL (2004).

في تحدّي سلطته ومحاولاته اللاحقة[١٧]. ويمكن أن تحدث الشخصنة في الأنظمة الديمقراطية أيضاً، إلا أن وجود منافساتٍ انتخابيةٍ حرةٍ ونزيهة تحول دون وصول الشخصنة إلى المستويات التي تصل إليها في السياقات السلطوية[١٨].

تحدث الشخصنة داخل الأنظمة السلطوية في العادة في السنوات الأولى بعد وصول النظام إلى السلطة، أي في الوقت الذي لم تتضح فيه بعد معالم معادلة السلطة[١٩]. وينجح ما نسبته الثلث تقريباً من جميع الحكّام السلطويين في شخصنة الأنظمة التي يترأسونها خلال هذه الفترة[٢٠]. ولا يمنع ذلك حدوث الشخصنة في السنوات المتأخّرة تماماً كما يمكن أن يتراجع مستوى الشخصنة بمرور الزمن. كما يختلف أيضاً حجم الشخصنة؛ إذ يمكن أن ينجح الحاكم في شخصنة جوانب من نظامه مع فشل محاولاته في شخصنة جوانب أخرى.

ونجدُ في الصين تحت حكم الحزب الشيوعي الصيني الحاكم مثالاً جيداً على هذه المعادلات. فبعد ثورة عام ١٩٤٩، قام «ماو»(*) بعددٍ من الإجراءات لتوطيد سيطرته، كإعدام عددٍ كبيرٍ من معارضيه[٢١]. وقد استطاع

(١٧) Milan Svolik, *The Politics of Authoritarian Rule* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2012).

(١٨) Andrea Kendall-Taylor, Erica Frantz, and Joseph Wright, "The Global Rise of Personalized Politics: It's Not Just Dictators," *Washington Quarterly*, vol. 40, no. 1 (2017), pp. 7- 19.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(*) ماو تسي تونغ (Mao Zedong) (١٨٩٣ ـ ١٩٧٦)، هو مؤسّس جمهورية الصين الشعبية. يُعدّ ماو من أشهر من تبنّوا الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية، وهو أيضاً أحد أبرز رموز الدكتاتورية في التاريخ. وقد قام بإنشاء برامج واسعة أدّت إلى موت الملايين واعتقالهم واضطهادهم، كبرنامج القفزة العظيمة للأمام (Great Leap Forward)، الذي سعى فيها لتحويل اقتصاد الصين من اقتصادٍ زراعي إلى اقتصادٍ شيوعي صناعي، وقد أدّى البرنامج إلى ما يعدّه الكثيرون أكبر مجاعةٍ في التاريخ أودت بحياة ما يُقدّر بـ١٥ ـ ٥٥ مليون إنسان. وهناك أيضاً الثورة الثقافية التي رسّخت صورة ورمز ماو الذي سعى فيها إلى طمس كل ما سماه «عناصر معادية للثورة»، وقد قاسى عشرات الملايين الاضطهاد تحت اسم الثورة الثقافية. (المترجم)

(٢١) Jeremy Brown, "Terrible Honeymoon: Struggling with the Problem of Terror in Early 1950s China," 1 May 2010, <https://ucsdmodernchinesehistory.wordpress.com/2010/05/01/1045/> (accessed 23 October 2017).

ماو إحكام قبضته على السلطة أكثر فأكثر حتى وفاته عام ١٩٧٦، إلا أن مستوى الشخصنة انخفض داخل النظام الحاكم في الصين الذي تحوّل إلى نظام أكثر جامعية، ولكن عادت نزعات الشخصنة من جديد خلال فترة الرئيس الحالي «شي جين بينغ»(*)، ولو أن النظام لم يشهد درجات الشخصنة نفسها التي عاصرها تحت حكم «ماو»(٢٢).

لا نستطيع القول إننا نفهم الأسباب المؤدّية إلى الشخصنة فهماً جيداً. ما نعرفه هو أن دوائر حكم الأنظمة السلطوية أقدرُ على مواجهة الشخصنة إذا ما كانوا متكاتفين ومنظّمين تنظيماً حسناً، ويكون ذلك مثلاً لو كانت قيادات النظام من كتلةٍ عسكريةٍ معيّنة أو من حزبٍ سياسيٍّ متماسك(٢٣). فتجعل هذه الصفات دائرة الحكم أقدر على الإطاحة بالحاكم متى ما شعروا أنه يطمع بسلطةٍ أكبر، مما يمنع رأس النظام من تضخيم سلطته على الذراع التنفيذي(٢٤). ولكن تبقى معرفتنا أقل بالظروف التي تسمح بقيام أنظمةٍ سلطوية تتمحور حول دوائر حكم تتصف بالصفات التي بيّناها.

ما علامات الشخصنة؟

هناك من العلامات ما يُدلّل على حدوث عملية الشخصنة، وسيتناول هذا الكتاب ستّاً من أكثر هذه العلامات شيوعاً(٢٥). ويتجلّى في هذه العلامات باختلافها تركيز السلطات بيد الحاكم.

(*) شي جين بينغ (Xi Jinping) (١٩٥٣ ـ) هو الرئيس الحالي لجمهورية الصين الشعبية. استلم بينغ الحكم عام ٢٠١٣، شهدت فترة حكمه عودة نظام الحكم المتمحور حول شخصية مركزية مع اختصاصه بالكثير من السلطات والمناصب السياسية، فضلاً عن زيادة مستويات القمع والرقابة وانتهاكات حقوق الإنسان. شهدت الصين تحت حكمه أيضاً قفزةً اقتصاديةً كبيرة. (المترجم)

(٢٢) Michael Forsythe, "Q. and A.: Carl Minzer on the Shift to Personalized Rule in China," *The New York Times*, 24/5/2016, <https://nyti.ms/3op7XjC> (accessed 23 October 2017).

(٢٣) Geddes, "Minimum- Winning Coalitions and Personalization of Rule in Authoritarian Regimes".

(٢٤) Svolik, *The Politics of Authoritarian Rule.*

(٢٥) الأولى مأخوذة من: Geddes, Ibid.

أما الإشارات الخمس الأخرى مأخوذة من: Kendall-Taylor, Frantz, and Wright, "The Global Rise of Personalized Politics: It's Not Just Dictators".

أولى علامات الشخصنة هي تضييق دائرة المقرّبين. ويحدث هذا في معظم الأنظمة السلطوية بعد الوصول إلى السلطة، ولكن تضييق الدائرة بحد ذاته هو علامةٌ على تركيز السلطة بيد الحكّام(٢٦). فتقليص عدد أفراد المجموعة الداعمة للحاكم يقلّص أيضاً عدد الأفراد الذين يشاطرهم الحاكم السلطة السياسية وميزات السلطة. وبهذه الطريقة ينعم الحاكم بقدرٍ أكبر من السيطرة. في روسيا، مثلاً، يقدّر المراقبون عدد أفراد الدائرة المقرّبة لـ«فلاديمير بوتين» بـ٢٠ ـ ٣٠ شخصاً، وجميعهم من أقوى حلفاء «بوتين» الذين يتمتّعون بنفوذٍ في قطاعات الجيش والأمن. ويُقال إن هذه المجموعة هي من تعود إليها معظم القرارات في روسيا، وهي تضمّ أيضاً أهم ست شخصياتٍ في البلاد(٢٧).

علامة الشخصنة **الثانية** هي تعيين مواليين في مناصب حسّاسة. يسعى الحاكم السلطوي لأن يستأمن أوفى حلفائه على مؤسّساته الحكومية، ومنها المحاكم القضائية والقطاع الأمني والجيش والخدمات المدنية بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق، أي في تحديدهم لمن يستحق منصباً أعلى، يقدّم الحكّام الولاء على الكفاءة، فقدرة الحاكم على الثقة بحلفائه أهم من أي شيءٍ آخر. حرص «هيوغو تشافيز»، رئيس فنزويلا السابق، على تعيين موالين له في المناصب الحسّاسة في مختلف قطاعات البلاد، كالجهاز القضائي والبنك المركزي وقطاع النفط الذي تملكه الدولة. وكانت «القدرات الفنية عاملاً ثانوياً تتفوّق عليها خصلة الولاء»(٢٨) في هذه القرارات. ويسعى الحكّام بالتوازي مع ذلك بتنظيف المؤسّسات الحكومية الحسّاسة من الشخوص الذين يعارضوهم، أو على الأقل تحييد نفوذهم داخل هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، استغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ ليبدأ حملة تنظيف واسعة طالت مختلف

---

(٢٦) Geddes, "Minimum- Winning Coalitions and Personalization of Rule in Authoritarian Regimes".

(٢٧) Fiona Hill and Cliff Gaddy, *Mr. Putin: Operative in the Kremlin* (Washington, DC: Brookings Institute Press, 2013).

(٢٨) Benedict Mander, "Venezuela: Up in Smoke," *Financial Times*, 16/9/2012, <https://www.ft.com/content/e0cdedba-fe4e-11e1-8228-00144feabdc0> (accessed 24 October 2017).

أضلع نظامه، أقال فيها مسؤولين معارضين له في قطاعات الخدمات المدنية والجهاز القضائي والجيش(٢٩).

ثالث العلامات هي ترفيع الأقارب وإعطاؤهم مناصب مؤثّرة؛ فتشكّل رابطة الدم أو القرابة حليفاً أقوى للحاكم السلطوي من الخبرة أو الكفاءة. ولهذا يحاول الحكّام السلطويون تقريب أقاربهم وإعطاءهم مناصب النفوذ حتى لو غابت عنهم الخبرة الحكومية (وهو الواقع في معظم الأحيان). فيجد الحكّام السلطويون في تقريب أقاربهم سنداً يمكنهم الاعتماد عليه لتحقيق رؤاهم وخططهم في حكمهم للبلاد. وكان صدام حسين من أفضل الأمثلة على هذه التوجّهات؛ فقد قرّب الرئيس العراقي السابق أفراد أسرته وأعطاهم مناصب حساسة في الأمن، مع أنهم جميعاً كانوا يفتقرون إلى المؤهّلات المطلوبة؛ إذ أوكل لابنه قصي قيادة الحرس الثوري، أما عدي فقد كان على رأس الفدائيين(*)، وكان ابن عمه برزان عبد الغفار قائد الحرس الجمهوري العراقي الخاص(٣٠).

رابع العلامات هي تشكيل حزبٍ أو حركةٍ سياسيةٍ جديدة. وفي ذلك يسعى الحكّام، من خلال تأسيس مؤسّساتٍ أو حركاتٍ سياسيةٍ جديدة، إلى الحدّ من نفوذ المؤسّسات السياسية القائمة وتهميش خصومهم الذين يمكنهم أن يشكّلوا تهديداً لحكمهم. تشكّل هذه المؤسّسات أيضاً وسيلةً تسمح للحاكم السلطوي بتنظيم مؤيّديه. ومن الأمثلة على ذلك «ألبيرتو فوجيموري»(**)،

---

(٢٩) Paul Kirby, "Turkey Coup Attempt: Who's the Target of Erdogan's Purge," BBC News, 20 July 2016, <http://www.bbc.com/news/world-europe-36835340> (accessed 24 October 2017).

(*) الفدائيون أو فدائيو صدام، كانت جماعة عسكريةً مستقلةً عن الجيش العراقي تتبع القصر الرئاسي مباشرةً، وهي بذلك شبيهةٌ لما عُرف باسم الشبّيحة الموالين لنظام الأسد في سوريا. بلغ حجم الفدائيين ٣٠ إلى ٤٠ ألف مقاتل. (المترجم)

(٣٠) Kevin Woods, James Lacey, and Williamson Murray, "Saddam's Delusions: The View from the Inside," *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 3 (2006).

(**) ألبيرتو فوجيموري (Alberto Fujimori) (١٩٣٨ ـ)، هو الرئيس السابق للبيرو من عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٠. يُعدّ فوجيموري من أكثر الأسماء المثيرة للجدل في تاريخ البيرو؛ إذ كانت فترة حكمه فترةً استشرى فيها الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنه تمتّع بشعبيةٍ كبيرة تجلّت فيما عُرف باسم الفوجيمورية التي جسّدت التوجّهات الأيديولوجية لنظامه المتلخّصة بمعاداة اليسار والليبرالية الديمقراطية، وفي المقابل تبنّي مبادئ النيوليبرالية والمبادئ المحافظة اجتماعياً. حُوكم فوجيموري =

الذي أسّس حزب الكامبيو ٩٠ (Cambio 90)، الذي ارتكز عليه للوصول إلى الحكم عام ١٩٩٢. وهناك أيضاً «تشافيز»، الذي أسّس عام ١٩٩٧ حركة الجمهورية الخامسة التي تحوّلت بعد عقدٍ من الزمن إلى الحزب الاشتراكي الموحّد الفنزويلي الذي كان أهم القواعد السياسية المؤيّدة لتشافيز.

العلامة **الخامسة** هي اللجوء إلى الاستفتاءات الشعبية، بشقيّها الرسمي (Referendum)، وغير الرسمي (Plebiscite)(*)، كوسيلةٍ تُعينهم على المضي قدماً بالقرارات المهمة. ويستخدم الحكّام السلطويون هذه الوسيلة لتدشين التعديلات الدستورية أو غير ذلك من القرارات التي تمنحهم سلطاتٍ أكبر. وبهذه الطريقة، بالتوجّه مباشرةً إلى الشعب، تكتسب قرارات الحكّام شرعيةً أكبر مع أنها لا تعكس إرادة الشعب الحقيقية إلا فيما ندر. ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك هو ألمانيا النازية، حينما أجرت الحكومة الألمانية استفتاءً شعبيّاً رسمياً عام ١٩٣٤ استخدمته للحصول على موافقةٍ شعبيةٍ على قرار دمج سلطات رئيس الرايخ، أو المملكة الألمانية، بسلطات المستشار الألماني. وصوّت معظم الناخبين بـ«نعم»، واختصّ «هتلر» بموجب هذا الاستفتاء بسلطاتٍ أعلى(٣١).

علامة الشخصنة السادسة والأخيرة هي تأسيس جهازٍ أمنيٍّ جديد. والهدف من ذلك هو موازنة نفوذ الجيش الرسمي في سبيل ردع الضباط العسكريين من القيام بانقلابٍ عسكري (أي تحصين الحاكم لنفسه من خطر الانقلاب). وتبقى هذه الوسيلة وسيلةً محفوفةً بالمخاطر (لأنها قد تستفزّ الجيش مما يدفعه إلى القيام بالانقلاب إذا ما أدرك نوايا الحاكم الحقيقية)، إلا أن بعض الحكّام نجحوا بتشكيل مؤسّساتٍ مسلّحةٍ جديدة وفي ذلك علامةٌ على نجاحهم بالاستئثار بسلطاتٍ أكبر لأنفسهم. فوجود قواتٍ أمنيةٍ

= عام ٢٠٠٨ بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومع ذلك لقي دعماً شعبياً كبيراً من نسبةٍ بلغت الثلثين من الشعب البيروفي الذين عبّروا عن رضاهم عن فترة حكمه. (المترجم)

(*) الفرق بين الاستفتاء الشعبي الرسمي (Referendum)، وغير الرسمي (Plebiscites)، هو أن الحكومة ملزمةٌ بتنفيذ نتائج الاستفتاءات الرسمية ولكنها غير ملزمة بتنفيذ الاستفتاءات غير الرسمية التي تُسمّى أحياناً استفتاءاتٍ استشارية. (المترجم)

(٣١) Steve Douglas, "Referendum: Hitler's "Democratic" Weapon to Forge Dictatorship," *Executive Intelligence Review*, vol. 4, no. 14 (2005), and Frederick T. Birchall, "Hitler Endorsed by 9 to 1 in Poll on His Dictatorship, but Opposition Is Doubled," *The New York Times*, 19/8/1934.

مواليةٍ للحاكم خارج دائرة الجيش التقليدي تقلّل من احتمالية انقلاب الجيش على النظام ومعها سلطة الجيش على الحاكم. فمثلاً أسّس «فرانسوا دوفالييه»(*) جهاز التونتون ماكوت (Tonton Macoutes) عام ١٩٥٩، الذي تألّف من مجموعةٍ من الشباب الذين يحملون الخناجر المعروفين بولائهم الأعمى للنظام الحاكم، وقد أُوكلت للمجموعة مهمة حماية «دوفالييه»(٣٢). وقد كانت المجموعة أقرب إلى سلك شرطة الأمن، وسرعان ما فاق نفوذها نفوذ الجيش الرسمي.

ما التبعات السياسية للشخصنة في الأنظمة السلطوية؟

تعني شخصنة السلطة أن السلطة متركّزةٌ بيد الحاكم. وتُسمّى الأنظمة التي تغلب عليها هذه التوجّهات بدكتاتوريات الشخص، وفيها يحكم الحكّام من دون أي قيودٍ على سلطاتهم ولهم أن يختاروا ما يشاؤون من سياسات. وفي هذه الحالات يصعبُ على النخب محاسبة زعمائهما على أفعالهم، الذين يستطيعون، نتيجةً لذلك، اتخاذ قراراتٍ سيئة من دون أي عواقب. ويقرّب الحكّام عادةً في دكتاتوريات الشخص موالين لهم على النقيض من مستشارين يتمتّعون بالكفاءة، مع إبعاد أي شخصٍ يشكّك الحاكم في ولائه، مما يحوّل دائرة النخب إلى دائرةٍ من المتملّقين.

تبيّن الأبحاث أن هذه النزعات لها تبعات سياسية وخيمة على مختلف الأصعدة(٣٣)، وأحدها هو أن الدكتاتوريات الشخصانية هي أكثر أنواع الدكتاتوريات عرضةً للوقوع في مستنقع الفساد من بين جميع أنواع الأنظمة السلطوية(٣٤). ويكون ذلك لأن الحكّام لهم الأمر والنهي في توزيع الموارد

(*) فرانسوا دوفالييه (François Duvalier) (١٩٠٧ ـ ١٩٧١)، هو الرئيس الثاني والثلاثون لجمهورية هاييتي من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧١. وصل دوفالييه إلى كرسي الحكم مرتكزاً على خطاب تلخّص بأفكار الشعبوية والقومية السوداء. شهد نظام دوفالييه نقلةً لافتةً بعد تصدّيه لمحاولة انقلاب عام ١٩٥٨، أصبح بعدها أكثر شموليةً واستبداداً. (المترجم)

(٣٢) Stephen Kurczy, "5 Reasons Why Haiti's Jean- Claude Duvalier Is Infamous," *Christian Science Monitor*, 20/1/2011, <https://bit.ly/3Dci4OK> (accessed 24 October 2017).

(٣٣) Kendall-Taylor, Frantz, and Wright, "The Global Rise of Personalized Politics: It's Not Just Dictators".

(٣٤) Eric Chang and Miriam A. Golden, "Sources of Corruption in Authoritarian Regimes," *Social Science Quarterly*, vol. 91, no. 1 (2010), pp. 1- 20.

على دائرةٍ ضيقةٍ من الموالين بناءً على قربهم منهم، وهو ما يسمح للفساد بأن يتفشّى بسهولة. فليس هناك ضوابط مؤسّساتية لقرارات الحاكم الذي لن يتورّع عن إساءة استخدام سلطاته.

الدكتاتوريات الشخصانية هي أيضاً أكثر أنواع السلطوية التي تؤول إلى سيناريوهات النزاعات الداخلية(٣٥). فالدكتاتور يستطيع أن يتخذ قراراتٍ محفوفة بالمخاطر من دون الخوف من محاسبةٍ أو عقاب، كما أن هذا النوع من الأنظمة أيضاً هو أكثر أنواع الأنظمة استثماراً في الأسلحة النووية(٣٦). ولعل ذلك لأن الدكتاتور يجد في الأسلحة النووية حلّاً جذّاباً لمخاوفه الأمنية، كما أنه يستطيع فعل ذلك من دون أي قيودٍ مفروضةٍ عليه. ويُضاف إلى ذلك أن الدكتاتوريات الشخصانية هي أكثر الأنظمة ارتكاباً للأخطاء في ملفات سياستها الخارجية(٣٧)؛ إذ إن الحاكم عادةً يقرّب إليه أشخاصاً يقولون له ما يريد أن يسمع خوفاً من بطشه، بدلاً من حصول الحاكم على معلوماتٍ دقيقة عن القضايا الخارجية من معاونيه.

وليس هذا سوى قدْرٍ بسيط من قائمةٍ طويلةٍ من التبعات السياسية السلبية للدكتاتوريات الشخصانية، التي تُعدّ أيضاً أقل أنواع الأنظمة السلطوية قبولاً للتعاون(٣٨). فيمكن أن ترفض الدكتاتوريات الشخصانية توقيع الاتفاقيات الدولية لأن زعماءها يملكون قدراً كبيراً من السلطة يمكّنهم من اتخاذ القرارات التي يرغبون فيها. كما أن الدكتاتوريات الشخصانية تملك نزعةً أكبر من غيرها على إهدار المعونات الخارجية(٣٩)؛ إذ تذهب هذه المعونات لملء جيوب الحاكم والموالين له أملاً في إطالة حكمهم. ويمكن القول إن

(٣٥) Jessica L. Weeks, "Strongmen and Straw Men: Authoritarian Regimes and the Initiation of International Conflict," *American Political Science Review*, vol. 106, no. 2 (2012), pp. 326-347.

(٣٦) Christopher Way and Jessica L. Weeks, "Making It Personal: Regime Type and Nuclear Proliferation," *American Journal of Political Science*, vol. 58, no. 3 (2014), pp. 705-719.

(٣٧) Frantz and Ezrow, *The Politics of Dictatorship: Institutions and Outcomes in Authoritarian Regimes.*

(٣٨) Michaela Mattes and Mariana Rodriguez, "Autocracies and International Cooperation," *International Studies Quarterly*, vol. 58, no. 3 (2014), pp. 527- 538.

(٣٩) Joseph Wright, "How Foreign Aid Can Foster Democratization in Authoritarian Regimes," *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 3 (2009), pp. 552- 571.

نظام «موبوتو سيسي سيكو» في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو بالأحرى زائير كما كانت تُعرف تحت حكمه، هي مثالٌ كلاسيكيٌّ على ذلك.

ولعل أكثر هذه التبعات إشكالاً هي أن الدكتاتوريات الشخصانية هي أقل أنواع الأنظمة السلطوية التي تتحوّل إلى أنظمةٍ ديمقراطية بعد انهيارها[٤٠]؛ إذ إن الحاكم يتشبّث بسلطته حتى آخر رمق في وجه كل التهديدات التي يواجهها عرشه، ولهذا فإن فترات الانتقال تكون عادةً فتراتٍ طويلة دموية. ومن الحالات التي تُعدّ أمثلةً جيدةً على ذلك الإطاحة بنظام صدّام حسين في العراق والقذافي في ليبيا. كما أن المؤسّسات الجوفاء التي يُورّثها حكّام الدكتاتوريات الشخصانية لشعوبهم لا تخدم أبداً سيناريوهات الدمقرطة. ولهذا السبب فإن مآلات الدكتاتوريات الشخصانية تكون في العادة نظاماً سلطوياً آخر (كمبوديا بعد سقوط نظام «بول بوت»)، أو دولةً ساقطة (الصومال بعد انهيار نظام محمد سياد بري)[*].

وخلاصةً، يؤدّي تركيز السلطة إلى سيناريوهاتٍ ذات تبعاتٍ سياسيةٍ سيئة على آمال السلام العالمي والازدهار. وترتبط الأنظمة المشخصنة، من بين أنواع الأنظمة السلطوية المختلفة، التي يسعى فيها الحاكم إلى الاختصاص بالسلطة، بقراراتٍ وسلوكياتٍ سيئة، بدءاً بشنّ الحروب وانتهاءً بإهدار المعونات.

ومن البدهي في ظلّ ذلك أن على الفاعلين في المجتمع الدولي التنبّه إلى سلوكيات الحكّام السلطويين وتقييم نزعات الشخصنة لديهم وما يرافقها من علامات. طبعاً من الصعب علاج آثار الشخصنة ما دام الحاكم يجلس على عرش السلطة، ولكن تمييز علامات الشخصنة بسرعة وقت وجودها هي خطوة أولى جيدة لمحاربة ذلك.

---

(٤٠) Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," *Perspectives on Politics*, vol. 12, no. 2 (2014).

(*) محمد سياد بري (١٩١٠ ـ ١٩٩٥)، هو رئيس سابق لدولة الصومال من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩١. والت الصومال تحت حكمه المعسكر الشيوعي؛ إذ تبنّى بري الأفكار الماركسية، فضلاً عن تقديمه لفكرة القومية الصومالية التي جرّت البلاد إلى حربٍ طويلةٍ مع أثيوبيا، فضلاً عن القمع والمجازر التي حصلت تحت حكمه. انزلقت الصومال إلى حربٍ أهليةٍ دامية بعد سقوط نظام بري راح ضحيتها مئات الآلاف، غير المجاعات التي عمّت البلاد. تُعدُّ الصومال بعد انهيار نظام بري مثالاً كلاسيكياً على مفهوم الدولة الساقطة. (المترجم)

كيف يترك الحكّام السلطة؟

لا يمكن نزع الحكّام من السلطة في الأنظمة الديمقراطية من خلال الانتخابات، على النقيض من الأنظمة الديمقراطية، إلا فيما ندر، فمعظم الحكّام السلطويين يتركون السلطة بطرائق أقل وديةٍ بكثير. وتُصنّف سيناريوهات ترك الحكّام للسلطة إلى تصنيفين رئيسين، هما: ترك السلطة بفعل آليات من داخل النظام، وترك السلطة بفعل آليات من خارج النظام[٤١]، ويُضاف إلى ذلك طبعاً الحكّام الذين تنتهي فترة حكمهم بموتهم.

يُوجد سيناريوهان رئيسان يترك بهما الحاكم السلطوي عرش الحكم بفعل آليات داخلية، هما: الانقلابات، والعزل «الطبيعي» من السلطة. الانقلابات هي خلع قسريٌّ للحاكم على يد الجيش، ويقود الانقلاب بالعادة ضباطٌ عسكريون رفيعو المراكز يشكّلون جزءاً من دائرة النخبة في النظام، أو ضباطٌ برتبٍ متواضعة يتمتّعون بعلاقاتٍ داخل النظام بفضل انتماءاتهم العسكرية. ومن الأمثلة على الحالة الأولى إزالة الرئيس المالي موسى تراوري(*) من الحكم عام ١٩٩١ على يد الحرس الرئاسي، فيما يمكن أن نجد في انقلاب الضباط على الجنرال «كريستوف سوغلو»(**) في بنين عام ١٩٦٧ مثالاً على السيناريو الثاني. أما العزل «الطبيعي» فهو ما يُطلق على

---

(٤١) هذه التصنيفات من: Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "How Autocracies Fall," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 1 (2014), pp. 35- 47.

البيانات المستخدمة في الكتاب حول رحيل الزعماء السلطويين من: Svolik, *The Politics of Authoritarian Rule.*

تغطّي هذه البيانات السنوات من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٨. البيانات المحدّثة من أعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، مأخوذة من: Kendall-Taylor and Frantz, Ibid.

(*) موسى تراوري (Moussa Traoré) (١٩٣٦ ـ ٢٠٢٠)، هو رئيس سابق لدولة مالي من ١٩٦٨ حتى ١٩٩١. كانت دولة مالي تحت حكم تراوري دولة بوليسية تحكمها قبضة أمنية مشدّدة، حتى تدشين الدستور الجديد عام ١٩٧٩ الذي أعلن قيام الجمهورية المالية الثانية. وعلى الرغم من التحول المدني بقيت دولة مالي يحكمها حزبٌ واحد، ما أدّى إلى زيادة السخط الشعبي، الذي تُوّج عام ١٩٩١ بمظاهرة شعبية حاشدة واجهها النظام الحاكم بخيار العنف ما أدّى إلى قتل ما يقارب ٣٠٠ متظاهر، ليقوم بعد ذلك الحرس الجمهوري بعزل الرئيس تراوري واعتقاله. (المترجم)

(**) كريستوف سوغلو (Christophe Soglo) (١٩٠٩ ـ ١٩٨٣)، هو رئيس سابق لدولة بنين من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧. أقام سوغلو دولة عسكرية انتهت حقبتها بانقلاب مجموعة من الضباط العسكريين الشباب عليه ليعتزل بعد ذلك الوسط السياسي حتى وفاته عام ١٩٨٣. (المترجم)

تغيير الحاكم من داخل النظام من دون اللجوء إلى القوة[٤٢]. وتشمل هذه السيناريوهات انتهاء فترة الحكم، والاستقالة، وقرار إقالة الحاكم بإجماع المكتب السياسي (البوليتيرو) أو اللجنة العسكرية (الخونتا)، أو خسارة الحاكم في الانتخابات (وهي حالةٌ نادرة). وبطبيعة الحال لا يترك الحاكم السلطوي السلطة إلا تحت ضغطٍ من الفاعلين داخل النظام نظراً إلى أن الهدف الرئيس الذي يوجّه الحاكم السلطوي هو الحفاظ على السلطة، فهو لن يتركها طبعاً عن طيب خاطر. يدلّل سيناريو العزل «الطبيعي» على وجود نخبة قوية تملك القدرة على نزع الحاكم من السلطة من دون الحاجة إلى استخدام القوة. ومن الأمثلة على ذلك تنحّي عدد متتابع من الرؤساء المكسيكيين عن السلطة خلال حقبة الحزب الثوري المؤسّساتي التي دامت عقوداً في المكسيك؛ إذ إن الحزب كان يتمتّع بتنظيمٍ صلبٍ جداً مكّن الحكّام من الوفاء لتقليد الديدازو (Dedazo) (ويمكن ترجمتها إلى الإشارة بالإصبع) الذي يعطي الحاكم الحق باختيار خليفته بعد ستة سنوات من الحكم. مثالٌ آخر على ذلك هو استقالة الرئيس الروسي السابق «بوريس يلتسن»(*) من مقعد الرئاسة عام ١٩٩٩؛ إذ رجّح بعضهم أن «الكرملن» هو من دبّر استقالة «يلتسن» كي يضمن مرشّحه المفضّل «فلاديمير بوتين» الرئاسة[٤٣]. وأيضاً الرئيس الأرميني السابق «ليفون تير - بيتروسيان»(**) الذي تنحّى عن الحكم عام ١٩٩٨ نتيجة تفاقم توتّراتٍ بينه وبين عددٍ من الوزراء المهمين في حكومته في

---

(٤٢) المصطلح مأخوذ من: Hein Goemans, Kristian Gleditsch, and Giacomo Chiozza, "Introducing Archigos: A Data Set of Political Leaders," *Journal of Peace Research*, vol. 46, no. 2 (2009), pp. 269- 283.

(*) بوريس يلتسن (Boris Yeltsin) (١٩٣١ - ٢٠٠٧) هو الرئيس الأول للاتحاد الروسي من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٩. (المترجم)

(٤٣) Floriana Fossato, "Russia: Analysis-Reasons Behind Yeltsin's Resignation," RadioFreeEurope/RadioLiberty, 9 December 1999, <https://www.rferl.org/a/1093002.html> (accessed 27 October 2017).

(**) ليفون تير - بيتروسيان (Levon Ter-Petrosyan) (١٩٤٥ -)، هو الرئيس السابق لدولة أرمينيا من عام ١٩٩١ - ١٩٩٨، تولّى الحكم بعد استقلال أرمينيا عن الاتحاد السوفياتي، وقد شهدت فترة حكمه حرب قره - باغ الأولى مع أذربيجان. (المترجم)

ظلّ نهجه في نزاع «مرتفعات قره باغ»(*) مع أذربيجان(**).

تنقسم أيضاً سيناريوهات تنحّي الحاكم من السلطة بفعل عوامل شعبية إلى سيناريوهين رئيسين، هما: التمرّد، والانتفاضات الشعبية. ويُفهم مجرى هذين السيناريوهين من اسميهما من دون الحاجة إلى شرحهما. ففي كلتا الحالتين تقوم مجموعةٌ شعبية (جماعة أو منظّمة متمرّدة في حالات التمرّد ومواطنون عاديون في حالة الانتفاضات الشعبية) بإجبار الحاكم على ترك السلطة بغض النظر عن مستوى العنف الحاصل. ومن الأمثلة على **الحالة الأولى** خلع الرئيس الليبيري السابق «صمويل دو»(***) من السلطة على يد المتمرّدين عام ١٩٩٠، أما **الحالة الثانية** فهي شبيهةٌ بنهاية حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك بعد مظاهرات حاشدة عام ٢٠١١.

السيناريو الثالث هو موت الحاكم الدكتاتوري على عرش السلطة، إما اغتيالاً (مثل «رافائيل تروخيو»(****) الرئيس السابق لجمهورية الدومينيكان

(*) مرتفعات قره باغ هي منطقة متنازع عليها تاريخياً تقع في إقليم جنوب القوقاز. وهي اليوم تقع تحت سلطة الدولة الأذربيجانية وفقاً للقوانين الدولية، إلا أنها كانت لفترة طويلة محور نزاع بين أرمينيا وأذربيجان كان آخر فصوله نهاية عام ٢٠٢٠، وقد شهدت تدخّل قوىً إقليمية مثل تركيا التي دعمت أذربيجان ضد مملكة أرتساخ وأرمينيا. (المترجم)

(**) النسخة الأصلية من الكتاب وضعت أرمينيا بدلاً من أذربيجان، ولعل ذلك كان سهواً من المؤلّفة. (المترجم)

(***) صمويل دو (Samuel Doe) (١٩٥١ ـ ١٩٩٠)، هو الرئيس السابق لدولة ليبيريا من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠. وصل دو إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري ونصّب نفسه رئيساً للجنة العسكرية قبل محاولته إضفاء الشرعية على نظامه عام ١٩٨٦ بتدشين دستور جديد والتحوّل من رئيس عسكري إلى رئيس مدني. نال دو دعماً من الولايات المتحدة بفضل مواقفه المناهضة للاتحاد السوفياتي قبل وصوله إلى الحكم، وقد فتح الباب للاستثمارات الأجنبية. زاد مستوى القمع لدرجة ملحوظة في البلاد بعد محاولة انقلاب عام ١٩٨٥، ما أدّى إلى تفاقم التوتّرات في البلاد، وكان تتويج ذلك حرباً أهلية اندلعت نهاية عام ١٩٨٩ وانتهت بنجاح المتمرّدين باعتقال دو وتعذيبه، ومن ثم قتله في حدثٍ تمّ بثّه على شاشات التلفزيون. (المترجم)

(****) رافائيل تروخيو (Rafael Trujillo) (١٨٩١ ـ ١٩٦١)، هو الرئيس السابق لجمهورية الدومينيكان من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٨، ومرةً أخرى من عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٥٢، قبل أن يكمل باقي فترة حكمه كضابط عسكري متنفّذ يتحكّم برؤساء صوريين حتى اغتياله عام ١٩٦١. عُرفت فترة حكم تروخيو بأنها أكثر الفترات دمويةً في تاريخ الأمريكتين، حيث سفك النظام دماء الكثير من الأبرياء، وكان أبرز ذلك ما عُرف بمجزرة بارسلي (Parsley Massacre)، عام ١٩٣٧، التي ذهب ضحيتها ما يُقدّر بين خمسة آلاف و٦٧ ألف ضحية هاييتية. اغتيل تروخيو عام ١٩٦١ في كمينٍ نصبه له عدد من جنرالات البلاد. (المترجم)

الذي اغتيل عام ١٩٦١)، أو نتيجةً لأسبابٍ طبيعة (مثل «كيم جونغ» رئيس كوريا الشمالية السابق عام ٢٠١١).

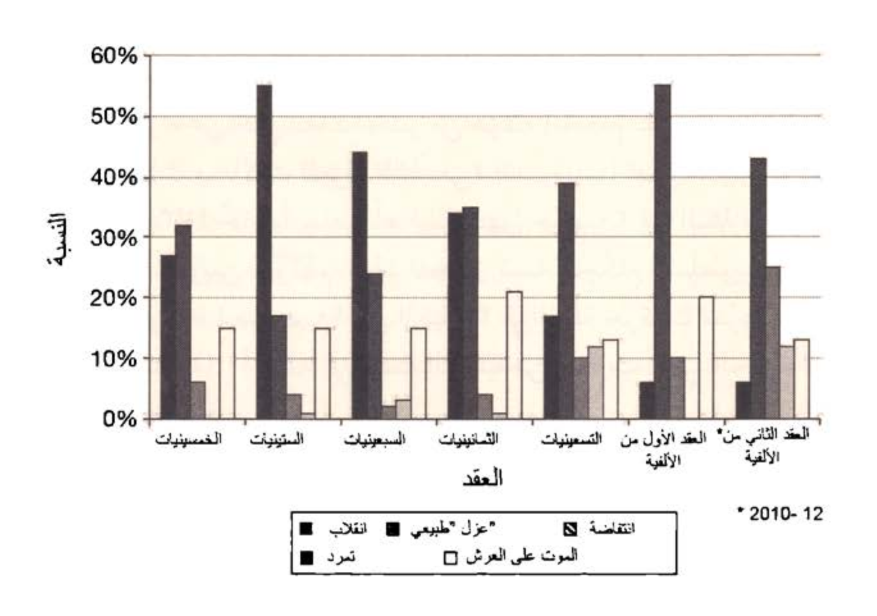
يبلغ عدد الحكّام السلطويين الذين تركوا السلطة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٢، وفقاً لتجميعة بيانات الأنظمة الأوتوقراطية، ٤٧٣ حاكماً سلطوياً. وكانت حاشية النظام مسؤولة عن خلع العدد الأكبر من هؤلاء الحكّام بنسبة تُقدّر بـ٦٥ في المئة، أما الانقلابات وحالات العزل «الطبيعي» فقد رسمت نهاية ما يقارب ثلث العدد الكلي من الـ٤٧٣ حاكماً سلطوياً، فيما انتهى حكم ٢٠ في المئة من العدد الكلي للحكّام السلطويين بموتهم، ولم تتجاوز نسبة الحكّام السلطويين الذين انتهى حكمهم على يد شعوبهم ١٠ في المئة (٣ في المئة حركات تمرّد، و٧ في المئة انتفاضات شعبية). أما الـ٥ في المئة المتبقيّة من حالات تنحي الحكّام السلطويين فقد كانت نتيجة غزو خارجي (كـ«مانويل نورييغا» الرئيس السابق لبنما الذي سقط بعد غزو أمريكي عام ١٩٨٩)، أو نتيجة سيناريوهات أخرى يصعب تصنيفها.

ويتجلّى في هذه النِّسب السبب الذي يدفع الحكّام السلطويين إلى التوجّس دائماً من نخبهم، فسيناريوهات خلع الحاكم بفعل قوى من داخل النظام نفسه تفوق وبنسبةٍ كبيرة جميع السيناريوهات الأخرى. وصحيحٌ أيضاً أن لا مفر من استخدام القوة لخلع حاكمٍ ما في معظم الحالات، إلا أن ما تصل نسبته إلى ثلث الحالات حدثت من دون الحاجة إلى القوة بعد ترك الحاكم لعرش السلطة تحت ظروف «طبيعية». وربما تحتلّ صورة خلع الحاكم السلطوي بالقوة مخيّلتنا، ولكن يوجد حالات تتمتّع فيها النخب بنفوذٍ كافٍ يمكّنهم من دفع الحاكم إلى التنحّي من دون جرّه تحت تهديد السلاح. وأخيراً، فإن موت الحاكم على عرشه هو سيناريو يحدث أكثر مما يُخيّل إلينا، فمن أصل خمسة حكّام دكتاتوريين تنتهي فترة حكم واحدٍ منهم بموته، ويعكس هذا التمسّك المستميت بالسلطة الذي يُقدّم بنظرهم على كل شيءٍ آخر، فيبقى الحاكم السلطوي متمسّكاً بكرسي السلطة حتى يلفظ آخر أنفاسه لو سنحت له الفرصة.

كيف يُرجّح ترك حاكمٍ سلطوي لسلطته في هذا العصر؟

شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية تغيّراتٍ مهمة مسّت سيناريوهات ترك الحكّام السلطويين للسلطة، كما يظهر على الرسم الرقم (٤ ـ ١) الذي يقسّم سيناريوهات ترك الحكّام السلطويين للسلطة في كل عقد.

الرسم الرقم (٤ ـ ١)
كيف يسقط الحكّام الدكتاتوريون: ١٩٥٠ ـ ٢٠١٢



يُظهر الرسم أولاً أن سيناريوهات الإطاحة بالحاكم السلطوي من داخل النظام (الانقلابات والعزل «الطبيعي») قد انخفضت بصورةٍ ملحوظة في السنوات الأخيرة ولو أنها لا تزال السيناريوهات الأكثر شيوعاً. فقد كانت سيناريوهات عزل الحاكم من داخل النظام تشكّل ما نسبته ٧٠ في المئة من الحالات في الستينيات، إلا أنها انخفضت إلى ما دون ٥٠ في المئة في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. ويُعلّل هذا الانخفاض بانخفاض عدد محاولات الانقلاب انخفاضاً كبيراً؛ حيث إن عمليات العزل «الطبيعي» قد زادت خلال الفترة نفسها.

يظهر أيضاً أن سيناريو الانقلاب على الحاكم السلطوي قد انحسر بصورةٍ كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة. فكانت الانقلابات هي السيناريو الأكثر حدوثاً، بل وصلت في أعلى فتراتها في الستينيات إلى ما نسبته ٥٥ في المئة من جميع حالات تنحّي الحاكم السلطوي، لتنخفض بعد ذلك إلى ما يقارب ٦ في المئة منذ عام ٢٠٠٠. وتتسق هذه الأرقام مع الأبحاث التي أبرزت تغيّر الأولويات السياسية في الغرب بعد نهاية الحرب الباردة وما أدّت

إليه من انخفاض عدد الدكتاتوريات العسكرية، وهو ما أدّى بدوره إلى انخفاضٍ في عدد محاولات الانقلاب نظراً إلى أن الانقلاب هو الطريقة الأبرز التي تصل فيها هذه الأنظمة إلى الحكم(٤٤). أدّت نهاية الحرب الباردة أيضاً إلى اعتماد تشريعٍ في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعهّدا فيه بسحب المعونات الخارجية إذا حدث انقلابٌ عسكري في البلد المستفيد من المعونات، وهو ما أعدم حافز محاولة الانقلاب على النظام الحاكم وأدّى إلى تقليل حدوثها(٤٥).

ازدادت سيناريوهات العزل «الطبيعي» للحكّام السلطويين بالتوازي مع انخفاض محاولات الانقلاب مع مرور الوقت، لتقفز من أقل من ربع مجموع كل الحالات في الستينيات والسبعينيات إلى نسبةٍ تصل إلى ٤٤ في المئة في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. وتعكس هذه الزيادة بالدرجة الأولى صعود الأنظمة السلطوية التي تقوم على أحزاب سياسيةٍ قويةٍ في السنوات الأخيرة، كان من بينها أنظمةٌ تملك دوائر نخب تتمتّع بنفوذٍ على اختيار وعزل قيادات النظام كالأنظمة الشيوعية في الصين وفييتنام(٤٦).

كما ارتفعت نسب سيناريوهات خلع الحاكم السلطوي على يد الجماهير (الانتفاضات الشعبية والتمرّد) منذ نهاية الحرب الباردة؛ فكانت هذه السيناريوهات لا تشكّل سوى ٥ في المئة تقريباً من كل الحالات خلال فترة الحرب الباردة، ولكن قفزت هذه النسبة إلى ما يفوق الضعف بعد نهاية الحرب. كانت سيناريوهات الإطاحة بالحاكم السلطوي على يد حركات التمرّد، على سبيل المثال، تُعد على أصابع اليد خلال الحرب الباردة، ولكنها أصبحت احتمالاً وارداً أكثر، تحديداً في التسعينيات، بما يتسق مع اندلاع عدد متزايد من الحروب الأهلية على مستوى العالم بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي(٤٧). وشكّل سيناريو التمرّد نسبةً تتجاوز ١٠ في المئة بقليل خلال الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. ويظهر أيضاً أن الانتفاضات الشعبية هي

---

(٤٤) Kendall-Taylor and Frantz, "How Autocracies Fall".

(٤٥) Nikolay Marinov and Hein Goemans, "Coups and Democracy," *British Journal of Political Science*, vol. 44, no. 4 (2013), pp. 799- 825.

(٤٦) Kendall- Taylor and Frantz, Ibid.

(٤٧) Mohamed Nagdy and Max Roser, "Civil Wars," Our World in Data, 2016, <https://ourworldindata.org/civil-wars/> (accessed 27 October 2017).

الأخرى في تزايد، فلم تكن نسبة حدوث سيناريو الإطاحة بالحاكم السلطوي نتيجة لانتفاضة شعبية تتجاوز ٥ في المئة خلال فترة الحرب الباردة، إلا أن هذه النسبة قفزت إلى ٢٥ في المئة في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. ومن الأمثلة على ذلك الإطاحة بالرئيس القرغيزستاني السابق «كرمان بيك باكاييف»(*) عام ٢٠١٠، وزين العابدين بن علي في تونس عام ٢٠١١. ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب، كتقبّل الأنظمة السلطوية للمنافسة السياسية بصورةٍ أكبر منذ انتهاء الحرب الباردة، وربما أدّى ذلك إلى إعطاء المواطنين مساحةً أكبر للحشد والتظاهر(٤٨).

لا يزال الوقت مبكراً على الجزم باستمرار هذا النسق التصاعدي لسيناريو الانتفاضات الشعبية. إلا أن ما بين يدينا من بيانات يخبرنا أن الانتفاضات الشعبية باتت تهديداً متعاظماً على عرش الحكّام السلطويين. ولو استمر هذا النسق فقد نرى نقلةً في ما يعتمد عليه الحكّام السلطويون من استراتيجياتٍ للبقاء في السلطة بإيلائهم اهتماماً أكبر بالانتفاضات الشعبية.

ماذا يحلُّ بالحكّام السلطويين بعد تركهم للسلطة؟

ينعم بعض الحكّام السلطويين بحياةٍ مسالمةٍ بعد تقاعدهم وتركهم للسلطة، أما آخرون فيواجهون مصيراً أسوأ بكثير.

تبيّن البيانات أن النسبة الأكبر من الحكّام قد عاشوا حياةً طيبة بعد تركهم للسلطة. ما نسبته ٥٩ في المئة من جميع الحكّام السلطويين عاشوا حياةً عاديةً بعد تركهم للسلطة(٤٩). ومن الأمثلة على ذلك «ميخائيل غورباتشوف»(**) الذي ترك السلطة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ولا يزال

(*) كرمان بيك باكاييف (Kurmanbek Bakiyev) (١٩٤٩ ـ)، هو الرئيس الثاني لجمهورية قرغيزستان من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠. انتهى حكم باكاييف في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بعد تخلّي روسيا عنه واندلاع مظاهرات شعبية أدّت في النهاية إلى هربه إلى كازاخستان. (المترجم)

(٤٨) Kendall- Taylor and Frantz, Ibid.

(٤٩) البيانات المستخدمة في الكتاب حول مصير الزعماء مأخوذة من: Goemans, Gleditsch, and Chiozza, "Introducing Archigos: A Data Set of Political Leaders".

آخر الأعوام التي تغطّيها هذه البيانات هي ٢٠٠٤.

(**) ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) (١٩٣١ ـ)، هو آخر رؤساء الاتحاد السوفياتي عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، وكان أيضاً الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي من عام ١٩٨٥ حتى =

اسماً فاعلاً في المشهد السياسي الروسي حتى اليوم، و«نيكيتا خروتشوف»(*) الذي بقي على رأس الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٦٤ عندما عزلته النخبة الحاكمة في النظام، واستمر ذلك بتسلّم راتب تقاعدي والإقامة وسكن حكومي(٥٠).

الجانب المشرق هو أن هذا يعني أن ٤١ في المئة من الحكّام السلطويين الذين تنحّوا عن السلطة واجهوا مصيراً سيئاً. ما نسبته ٢٠ في المئة من الحكّام السلطويين الذين عُزلوا واجهوا مصير المنفى (مثل «ألبيرتو فوجيموري» الذي عُزل من رئاسة البيرو عام ٢٠٠٠)، و١٢ في المئة كان مصيرهم السجن (مثل «مانويل نورييغا» الذي عُزل عن رئاسة بنما عام ١٩٨٩)، و٩ في المئة منهم كان مصيرهم الموت (مثل «نيكولاي تشاوتشيسكو» الذي ترك رئاسة رومانيا عام ١٩٨٩). هذه النسب تشكّل ثقلاً كافياً يؤثّر في قرار الحاكم السلطوي الجالس على كرسي السلطة.

كيف يؤثّر خوف الحكّام السلطويين من العقاب في سلوكهم وهم في السلطة؟

تُلقي مآلات مستقبل أي حاكم بظلالها على قرارته في الحاضر، أكان حاكماً ديمقراطياً أم حاكماً سلطوياً. ولكن الحكّام السلطويين قد يقعون في شرّ أعمالهم بنسبةٍ كبيرة بعد ترك السلطة مقارنةً بالحكّام الديمقراطيين الذين يتركون السلطة ضمن انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهة في معظم الحالات، وهو ما يضمن لهم خروجاً آمناً من مشهد السلطة. تغيب عن الأنظمة السلطوية في المقابل آلياتٌ معتمدةٌ لنقل السلطة من الحاكم إلى خليفته، وانتقال السلطة

= عام ١٩٩١. بقي غورباتشوف حاضراً في المشهد السياسي الروسي حتى اليوم، حيث ترشّح للانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦. يُعدّ غورباتشوف أكبر وآخر رؤساء الاتحاد السوفياتي الأحياء. (المترجم)

(*) نيكيتا خروتشوف (Nikita Khrushchev) (١٨٩٤ ـ ١٩٧١)، هو أول أمين عام في تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٤، ورئيس مجلس الوزراء من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤. شكّلت سياسات خروتشوف صدمة في الاتحاد السوفياتي بعد انقلابه على أفكار ستالين؛ حيث بدأ ما سُمّي باجتثاث الستالينية مع اعتماده لسياساتٍ أكثر ليبرالية. قامت النخبة الحاكمة بالتآمر على خروتشوف ونجحت بعزله عام ١٩٦٤. (المترجم)

(٥٠) William Taubman, *Krushchev: The Man and His Era* (New York: W. W. Norton, 2003).

بسلاسة ليس بالأمر الشائع في هذه الأنظمة. تحصل انتقالات السلطة في حالاتٍ كثيرة داخل الأنظمة السلطوية باستخدام القوة وهو ما يزيد من احتمالية مواجهة الحاكم السلطوي مصيراً «سيئاً»[٥١]. صحيحٌ أن النسبة الأكبر من الحكّام السلطويين عاشوا حياةً طيبةً بعد تركهم للسلطة، ولكن نسبة من انتهى به المطاف منهم منفياً أو مسجوناً أو مقتولاً تتجاوز الثلث كما بيّنا سابقاً.

تبقى هذه نقطةً مهمة لأن الأبحاث تُشير إلى أن الحاكم الذي يخشى العقاب بعد ترك السلطة تتنامى فيه ميول المخاطرة[٥٢]. فاحتمال النهاية السيئة بعد ترك السلطة يزيد، وبنسبةٍ كبيرة، فرصة تعامل الحاكم مع الدول الأخرى بعدوانية. فالنزاعات هي دائماً مقامرةٌ خطيرة لأي حاكم تُغريه الزيادة الكبيرة في شعبيته إذا ما حقّق النصر ويخشى من الهزيمة التي قد تودي به. ولهذا ينأى الحاكم الذي أمّن سلطته ولا ينتظر عقاباً بعد نهاية حكمه عن هذه الحسابات والمقامرات التي لا يجد له فيها مصلحة. أما الحكّام الذين يشعرون بأن كرسي حكمهم يهتزّ من تحتهم وأنهم سيقعون في شرّ أعمالهم متى ما خرجت السلطة من أيديهم، فقد يجدون في النزاعات استراتيجية جذّابة. ولهذا عندما يكون سيناريو العقاب وارداً بعد ترك السلطة يلجأ الحكّام بنسبةٍ أكبر إلى النزاع لتحاشي الإطاحة بهم.

ويوجد من الأدلة التجريبية ما يدعّم هذه الفرضيات، فتنمو ميول الحاكم لإشعال شرارة النزاع متى ما زادت احتمالية مواجهته للعقاب بعد ترك السلطة[٥٣]. ويساعدنا ذلك على الإجابة عن سؤال لماذا يكون الحكّام السلطويون أكثر عدوانيةً من الحكّام الديمقراطيين[٥٤]. نجد في أوغندا خلال

(٥١) Abel Escriba-Folch and Joseph Wright, "Human Rights Prosecutions and Autocratic Survival," *International Organization*, vol. 69, no. 2 (2015), p. 354.

(٥٢) لملخص انظر: Erica Frantz, Andrea Kendall-Taylor, and Natasha Ezrow, "Autocratic Fate: How Leaders' Post- Tenure Expectations Influence the Behavior of Dictatorships," *Whitehead Journal of International Diplomacy*, vol. 15, no. 1 (2014), pp. 1- 17.

(٥٣) Alexandre Debs and Hein E. Goemans, "Regime Type, the Fate of Leaders, and War," *American Political Science Review*, vol. 104, no. 3 (2010), pp. 430-445, and Giacomo Chiozza and Hein E. Goemans, *Leaders and International Conflict* (Cambridge, UK: Cambridge Press, 2011).

(٥٤) Weeks, "Strongmen and Straw Men: Authoritarian Regimes and the Initiation of International Conflict".

فترة حكم عيدي أمين مثالاً على هذه النزعات. فقد كانت شعبية أمين، الذي وصل إلى كرسي الحكم عام ١٩٧١، تتقلّص باستمرار مع مرور السنوات. فقد نقم عليه كثيرون بسبب سياساته الاقتصادية الكارثية واستخدامه المفرط للعنف ضد المواطنين العاديين والنخب. وفي عام ١٩٧٨ صُدم أمين بخبر موت نائبه الجنرال مصطفى إدريسي في حادث سيارة غامض، وهو ما أحيا روح التمرّد بين القوات الموالية له. خشي أمين أن يكون أجله قد اقترب، وقد كانت هذه المخاوف معقولةً جداً، وسرعان ما دفعه ذلك إلى غزو تنزانيا وإلحاق جزءٍ من أراضيها بالدولة الأوغندية في محاولةٍ لصرف النظر عن سقطاته المحلية[٥٥].

ويُضاف إلى بدء النزاعات ميل الحكّام السلطويين، الذين يخافون دفع ثمنٍ باهظٍ إذا ما فقدوا سلطتهم، إلى قمع مواطنيهم كما تُشير البيانات أيضاً[٥٦]. فعندما يشعر الحاكم أن هناك ما يهدّد عرشه، تزداد احتمالية لجوئه إلى القمع لوأد أي محاولاتٍ للإطاحة به.

وكما هو متوقّع، فإن الحكّام الذين يتوقّعون مواجهة العقاب بعد تركهم السلطة هم أنفسهم من يتمسّكون بكرسي السلطة حتى آخر لحظة. ولهذا لا بد من العنف لخلعهم ورحيلهم عن السلطة نتيجةً لذلك في معظم الأحيان، كما أن رحيلهم عن السلطة يؤذن بانهيار النظام، وتغلب احتمالية أن يكون النظام الذي يقوم مكانه نظاماً سلطوياً آخر في هذه الحالة[٥٧].

ماذا يحصل للأنظمة عادةً بعد ترك الحكّام السلطويين للسلطة؟

انهارت الأنظمة السلطوية التي ترك زعماؤها السلطويون السلطة في ما نسبته النصف من الحالات المدروسة[٥٨]. وهذا يعني أن علينا أن نكون

(٥٥) Library of Congress, *Uganda: A Country Study* (Washington, DC: Federal Research Division, 1992), and Herman Lupogo, "Tanzania: Civil-Military Relations and Political Stability," *African Security Review*, vol. 10, no. 1 (2001), pp. 75-86.

(٥٦) Abel Escriba-Folch, "Repression, Political Threats, and Survival under Autocracy," *International Political Science Review*, vol. 34, no. 5 (2013), pp. 543- 560.

(٥٧) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

(٥٨) المصدر نفسه.

حذرين في التفريق بين الحكّام السلطويين والأنظمة التي يرأسونها في تحليلنا للسياسات السلطوية كما ناقشنا في الفصل الثاني. فلا يضمن سقوط الحاكم بأي حالٍ من الأحوال سقوط النظام أيضاً.

إلا أن سيناريو خلع الحاكم السلطوي يمكن أن يُعطينا الكثير من المعلومات عن فرصة سقوط النظام أيضاً. فتُشير البيانات إلى أن الاحتمال الأكبر لتغيّر النظام وقت سقوط حاكمه يقترن بالحالات التي يرحل فيها الحاكم بالقوة. فمثلاً في حالات التمرّد والانتفاضات الشعبية يشهد الحاكم سقوط نظامه معه في النسبة العظمى من الحالات (ما نسبته ٨٧ في المئة و٨٥ في المئة على التوالي). وهذا معقول نظراً إلى أن هذه الحركات تترافق عادةً مع جهودٍ أوسع تهدف إلى إحداث تغييرٍ سياسي.

ولعل المفاجئ هو أن الانقلابات لا تؤدّي إلى تغيير النظام إلا في نصف الحالات فقط (٥٢ في المئة). فصحيحٌ أن استخدام القوة هو أمرٌ حاضرٌ في المحاولات الانقلابية، ولكن هدف مدبّري الانقلابات لا يكون عادةً تغيير النظام. فالانقلابات هي بكل بساطة الطريقة التي «يصوّت» بها النخب على عزل الحاكم في الدكتاتوريات العسكرية بطريقةٍ مشابهةٍ لصوت سحب الثقة في الأنظمة البرلمانية(٥٩). ولهذا السبب يبقى النظام قائماً بعد الإطاحة بالحاكم.

تنخفض فرصة تغيّر النظام في سيناريوهات العزل «الطبيعي» إلى ٤٢ في المئة من هذه الحالات، فتكون انتقالات السلطة هذه عادةً جزءاً من عملية استخلاف مؤسّساتية صُمّمت خصيصاً لوقاية النظام من الهشاشة التي قد ترافق عملية انتقال السلطة من حاكم إلى آخر. ومن الأمثلة على ذلك المكسيك خلال حقبة الحزب الثوري المؤسّساتي التي دامت لمعظم فترات القرن العشرين، وكذلك الصين تحت حكم الحزب الشيوعي الصيني في حقبة ما بعد «ماو». يمكن أيضاً، ولكن بنسبةٍ أقل، أن يتمّ عزل الحاكم بصورةٍ «طبيعية» نتيجةً لمفاوضات بين قيادة النظام وفاعلين آخرين، ويعني ذلك في هذه الحالة اتفاق الأطراف على إنهاء فترة حكم النظام مع ترك

(٥٩) Barbara Geddes, *Paradigms and Sand Castles* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003).

الحاكم للسلطة. حدث ذلك في الأرجنتين عام ١٩٨٣ عندما قبل الجنرال «رينالدو بينيوني»(*) والنخبة العسكرية الحاكمة التفاوض على الانسحاب من السلطة بعد أدائهم الكارثي في حرب الفوكلاند(**).

مهمٌّ أيضاً أن نشير إلى أن المراقبين يتكهّنون عادةً بأن موت دكتاتورٍ ما سيؤدّي إلى زعزعة أركان النظام وحدوث اقتتالٍ يؤدّي في النهاية إلى انهيار النظام، ولكن هذا لا يحدث إلا في حالاتٍ نادرة(٦٠). فموت الحاكم، بغض النظر إذا كان ذلك نتيجةً لاغتياله أو لأسبابٍ طبيعية، لا يؤدّي في معظم الحالات إلى تغيير النظام. ويرجع ذلك، في جزءٍ كبيرٍ منه، إلى أن الحاكم السلطوي الذي يبقى في السلطة حتى موته يكون عادةً حاكماً متمكّناً، فبقاؤه في السلطة حتى وفاته يدلّ على أن نخب النظام اختاروا البقاء أوفياء له حتى النهاية. وينجح هؤلاء الحكّام عادةً في توريث النظام لفاعلين حريصين على إبقاء كل شيءٍ على حاله. فلا تتجاوز نسبة انهيار النظام بعد موت حاكمه الـ ٩ في المئة؛ إذ إن الدارج هو استمرار النظام، وهو ما حدث مثلاً بعد وفاة «هيوغو تشافيز» في فنزويلا عام ٢٠١٢ و«كيم جيونغ أون» في كوريا الشمالية قبل ذلك بعام.

وفي المحصلة، لا تعني نهاية الحاكم نهاية النظام في كل الحالات، ولكن سيناريو انتقال السلطة يخبرنا الكثير عمّا يمكن أن يحصل، فانهيار النظام أمرٌ واردٌ جداً إذا ترك الحكّام السلطة نتيجةً لمحاولاتٍ شعبية، مثل حركات التمرّد والانتفاضات الشعبية. ولكن تنخفض نسبة حدوث ذلك انخفاضاً كبيراً إذا ترك الحاكم السلطة بسلام كما يحدث في حالات العزل «الطبيعي» للحاكم من السلطة، ويُستبعد كثيراً انهيار النظام في حال موت حاكمه.

(*) رينالدو بينيوني (Reynaldo Bignone) (١٩٢٨ ـ ٢٠١٨)، هو الرئيس السابق لدولة الأرجنتين من تموز/ يوليو ١٩٨٢ حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. ترك بينيوني الحكم بالتراضي ووافق على إجراء انتخابات. في عام ٢٠١٠ صدر حكمٌ بحقّ بينيوني بالسجن لمدة ٢٥ عاماً للدور الذي أدّاه خلال الحرب القذرة وما تخلّل ذلك من خطف وتعذيب وقتل. (المترجم)

(**) كانت حرب الفوكلاند (Falkland War)، نزاعاً غير معلن بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على إقليمين واقعين تحت الحكم البريطاني في المحيط الأطلسي، هما جزر فوكلاند وأقاليم جورجيا الجنوبية وساندويش الجنوبية اللاحقة بها. اندلع النزاع بعد استيلاء الأرجنتين على جزر الفوكلاند، وانتهى باستسلام الأرجنتين بعد عشرة أسابيع وعودة الأقاليم إلى سلطة بريطانيا. (المترجم)

(٦٠) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "When Dictators Die," *Journal of Democracy*, vol. 27, no. 4 (2016), pp. 159-171.

الفصل الخامس

أنواع الأنظمة السلطوية

كيف تختلف الأنظمة السلطوية عن بعضها بعضاً؟

نجد أحياناً فروقاً بين نظام سلطويٍّ ونظام سلطويٍّ آخر أكثر مما نجده بين نظام سلطوي ونظام ديمقراطي. ولننظر إلى نظامين حاكمين في أفريقيا الجنوبية لا يزالان على رأس هرم الحكم منذ عقود (ولا يزالان في الحكم حتى تاريخ نشر الكتاب الأصلي عام ٢٠١٧)، ولو أن هذا قد يكون مثالاً استثنائياً جداً. أحد هذه الأنظمة في زيمبابوي والآخر في بوتسوانا. تقع زيمبابوي اليوم تحت تحالف مكوّنٍ من الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي والجبهة الوطنية (ما يُعرف باسم ZANU-PF)، وفي بوتسوانا تقع مسؤولية الحكم على عاتق الحزب الديمقراطي البوتسواني. ولكن سياسات كلٍّ من هذين النظامين تختلف عن الآخر اختلافاً شاسعاً. فلم يعرف النظام في زيمبابوي منذ تأسيسه حاكماً له سوى «روبرت موغابي»(*) من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٧؛ بل إنه لم يكن متقبّلاً أبداً لفكرة التنحّي على الرغم من أن عمره بلغ ٩٣ عاماً وقت الإطاحة به. وما يدلّ على تمسّكه الشديد بالحكم ما صرّحت به زوجته، غريس موغابي (Grace Mugabe)، عام ٢٠١٧ بأنه سيدخل الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠١٨ «كجثة» إذا جاء أجله قبل

(*) روبرت موغابي (Robert Mugabe) (١٩٢٤ ـ ٢٠١٩)، هو الرئيس السابق لدولة زيمبابوي من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠١٧ عندما تمّت الإطاحة به نتيجة انقلاب أعضاء حزبه عليه. عُرف موغابي بتوجهاته الأفريقية القومية والماركسية في وقتٍ كانت فيه زيمبابوي واقعةً تحت الاحتلال البريطاني وحكم الأقلية البيضاء. يُعدّ موغابي شخصيةً جدليةً بين من يعدّه بطلاً ثورياً حرّر شعبه من استعمار البيض، ومن يتهمه بالفساد المفرط والعنصرية ضد البيض وارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان. (المترجم)

موعد التصويت[١]. فكانت السلطة متركّزةً بقبضة «موغابي» وكانت انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة، وحلّت زيمبابوي في المرتبة رقم ١٥٤ (من أصل ١٧٦) من مؤشّر الفساد؛ أي إنها أحد أكثر دول العالم فساداً[٢]. ولا يُتوقّع أن تتغيّر الحال كثيراً تحت حكم خليفته «إمرسون منانغاغوا»(*). وفي بوتسوانا، بالمقابل، كان «إيان خاما»(**) الرئيس الرابع للبلاد، ومن المخطّط نزوله عن عرش الحكم بعد انتهاء فترة حكمه بموجب القانون[٣]. يتمتّع الحزب الديمقراطي البوتسواني بسلطة سياسية كبيرة تمكّنه من وضع حدودٍ لرئيس البلاد. تُعدّ بوتسوانا أقل بلاد القارة الأفريقية فساداً، بل وأحد أقل بلدان العالم فساداً (ترتيبها العالمي ٣٥)[٤]. وصحيحٌ أن هذا الكتاب يعتبر بوتسوانا دولةً سلطوية بسبب وجود أدلةٍ تطعن في نزاهة انتخاباتها[٥]، إلا أن هناك عدداً من المراقبين الذين يصنّفونها دولةً ديمقراطية[٦]. وبعبارةٍ أخرى، تبدو لنا بوتسوانا أقرب إلى نظامٍ ديمقراطي، كنظام غانا مثلاً، منها إلى نظامٍ سلطوي، كنظام زيمبابوي مثلاً.

---

(١) "Robert Mugabe Could Contest Election as Corpse, Says Wife," *The Guardian*, 17/2/2017, <https://bit.ly/3coiTbt> (accessed 30 October 2017).

(٢) "Zimbabwe," Transparency International, <https://www.transparency.org/country/ZWE> (accessed 30 October 2017).

(*) إمرسون منانغاغوا (Emmerson Mnangagwa) (١٩٤٢ ـ)، هو الرئيس الحالي لدولة زيمبابوي. شغر منانغاغوا مناصب وزارية عديدة خلال حقبة موغابي، آخرها منصب نائب الرئيس. انتزع منانغاغوا مقعد الرئاسة بعد انقلابٍ على الرئيس السابق موغابي ووطّد شرعيته الرئاسية بعد انتخابات ٢٠١٨. وضعت مجلة **التايمز** منانغاغوا على قائمة أكثر ١٠٠ شخصية مؤثّرة في العالم لعام ٢٠١٨. (المترجم)

(**) إيان خاما (Ian Khama) (١٩٥٣ ـ)، هو الرئيس السابق لدولة بوتسوانا من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٨. استلم خاما منصب الرئاسة مؤقّتاً عام ٢٠٠٨ بعد تنحّي الرئيس السابق، ليفوز بعد ذلك في ولايتين، عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤. (المترجم)

(٣) "Botswana's Ian Khama to Step Down Next Year," *The East African* (21 March 2017), <https://bit.ly/3oIodvY> (accessed 30 October 2017).

(٤) "Botswana," Transparency International, <https://www.transparency.org/country/BWA> (accessed 30 October 2017).

(٥) "New Man, New Discipline," *Africa Confidential* (11 April 2008), <https://bit.ly/3nsbDSr> (accessed 30 October 2017).

(٦) "Botswana," Freedom House, 2017, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/Botswana> (accessed 30 October 2017).

وكما تبين هذه المقارنة، قد تختلف الأنظمة السلطوية في سياقات مختلفة، منها المؤسّسات التي تعتمد عليها للحفاظ على سلطتها، ومدى تقبّلها للمنافسات الانتخابية، والقيود المفروضة على زعمائها في حكمهم، ومستوى القمع الشعبي، وكم تسرق من خزائن الدولة، وغير ذلك.

ما أنواع المؤسّسات السياسية التي نجدها في الأنظمة السلطوية؟

تفتقر البلاد التي تحكمها الأنظمة السلطوية إلى انتخاباتٍ حقيقيةٍ عادلةٍ ونزيهة، وهي الصفة التي تميّزُ الأنظمة الديمقراطية، إلا أن المؤسّسات التي ترتكز عليها هذه الأنظمة تتشابه في هيئاتها مع الأنظمة الديمقراطية. فتعتمد الكثير من الأنظمة السلطوية على حزبٍ سياسيٍّ يوفّر لها الدعم، ويسمح بعضها بأحزاب المعارضة بالمشاركة في العملية السياسية. كما نجد أيضاً الهيئة التشريعية حاضرةً وبصورةٍ واسعة في الأنظمة السلطوية، بل يمكن أن نجد في بعض هذه الأنظمة قوى معارضة تتمتّع بسلطاتٍ تشريعيةٍ كبيرة، ولو أن الموالين للنظام هم في العادة من يسيطرون على المؤسّسات التشريعية. الانتخابات أيضاً هي أمرٌ دارجٌ في البلدان التي تحكمها الأنظمة السلطوية، وتُقام حتى بصورةٍ دورية، ونجد حالةً كبيرةً من غياب التجانس في هذا السياق بين الأنظمة السلطوية المختلفة. والسمة الوحيدة التي تجمع الأنظمة السلطوية هي غياب التنافس الحقيقي في الانتخابات؛ ففي بعض الأنظمة السلطوية نجد انتخاباتٍ لنا أن نصفها بانتخاباتٍ حرة ونزيهة لولا وجود بعض العلل فيها، فيما لا تتجاوز الانتخابات تحت أنظمةٍ سلطويةٍ أخرى كونها مسرحيةً تُعرف نتيجتها ولا يُوجد فيها سوى مرشّح واحد. المهم هنا هو أن الأنظمة السلطوية تحرص حرصاً كبيراً على أن تفوز بالانتخابات بغض النظر عن طبيعة المنافسات الانتخابية.

وفي المحصلة، تشبه المؤسّسات السياسية التي تقوم عليها الأنظمة السلطوية ما نراه من المؤسّسات في الأنظمة الديمقراطية من ناحية الهيئة. وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة السلطوية لا يوجد فيها أي مؤسّساتٍ ديمقراطيةٍ زائفة، نجد أن معظم الأنظمة السلطوية لا تخلو على الأقل من مؤسّسةٍ ديمقراطيةٍ زائفةٍ واحدة، وكثيرٌ من هذه الأنظمة يقوم على منظومةٍ ديمقراطيةٍ زائفةٍ تماماً.

كيف وبماذا تختلف الأنظمة السلطوية اليوم عن نظيراتها في الماضي؟

تختلف الأنظمة السلطوية اليوم عمّا كانت عليه الأنظمة السلطوية قبل فترة الحرب الباردة، ويتركّز هذا الاختلاف في الحرص على تشييد واجهةٍ ديمقراطية. فعلى سبيل المثال المؤسّسات السياسية التي تتلوّن بلونٍ ديمقراطي هي ظاهرةٌ شائعة في الأنظمة السلطوية، ولكن برزت هذه الظاهرة بصورةٍ أكبر منذ نهاية الحرب الباردة. بلغت نسبة الأنظمة السلطوية التي أسّست حزباً سياسياً مؤيّداً في أي فترةٍ من فترات حكمها ٨٩ في المئة من مجموع الأنظمة الديمقراطية خلال الحرب الباردة، وكان هناك ما نسبته ٨٠ في المئة من الأنظمة السلطوية في تلك الفترة سمحت لأكثر من حزبٍ سياسيٍّ واحد بممارسة نشاطاته، وما نسبته ٧٣ في المئة من الأنظمة السلطوية كان فيها هيئةٌ تشريعية، وما نسبته ٦٦ في المئة نظّمت منافسةً انتخابيةً واحدةً على الأقل[٧]. وقد ارتفعت كل هذه النسب بعد الحرب الباردة؛ فمنذ عام ١٩٩٠ زادت نسبة الأنظمة السلطوية التي أوجدت حزباً سياسياً مؤيّداً من ٨٩ في المئة إلى ٩٤ في المئة، فيما ارتفعت نسبة الأنظمة السلطوية التي سمحت لأكثر من حزبٍ سياسيٍّ واحد بممارسة نشاطاتها من ٨٠ في المئة إلى ٨٧ في المئة، وزادت نسبة الأنظمة السلطوية التي أوجدت هيئةً تشريعيةً من ٧٣ في المئة إلى ٨٧ في المئة، وارتفعت نسبة الأنظمة التي نظّمت منافسةً انتخابيةً واحدةً على الأقل من ٦٦ في المئة إلى ٧١ في المئة. وتخلص هذه الأرقام إلى أن معظم الأنظمة السلطوية تنطوي على مؤسّساتٍ سياسيةٍ تشبه في هيئتها المؤسّسات الموجودة في الأنظمة الديمقراطية، وأيضاً زيادة هذه النزعة عند الأنظمة الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة.

ويُضاف إلى محاولة تشييد مؤسّساتٍ سياسيةٍ ذات واجهةٍ ديمقراطيةٍ

---

(٧) البيانات المستخدمة في الكتاب حول الأحزاب السياسية والتشريعات مأخوذة من:

José Antonio Cheibub, Jennifer Gandhi, and James Raymond Vreeland, "Democracy and Dictatorship Revisited," *Public Choice*, vol. 143, nos. 1-2 (April 2010).

آخر السنوات التي تغطّيها البيانات هي ٢٠٠٨. البيانات المستخدمة في الكتاب حول الانتخابات مأخوذة من قاعدة بيانات نيلدا. انظر:

Susan D. Hyde and Nikolay Marinov, "Which Elections Can Be Lost?," *Political Analysis*, vol. 20, no. 2 (2012), pp. 191- 210.

آخر السنوات التي تغطّيها هذه البيانات هي ٢٠١٠.

زائفة جوانب أخرى تحاول الأنظمة السلطوية أن تُحاكي فيها الأنظمة الديمقراطية(٨)، ومن ذلك السماح للمنظّمات غير الحكومية بالعمل ولكن الاشتراط عليهم سرّاً بدعم توجّهات الحكومة، وتعيين مراقبين انتخابيين ولكن رشوتهم من تحت الطاولة لتوثيق نتائج الانتخابات، والاستعانة بشركات علاقاتٍ عامة لتشييد صورةٍ إيجابيةٍ للنظام داخل البلد وخارجه.

وتعكس كل هذه التحرّكات جهود الأنظمة السلطوية اليوم في تصنيع مناخٍ ديمقراطيٍّ غير حقيقي للطعن في الادعاءات التي تقول إن هذا النظام نظامٌ سلطوي. وتحصد الأنظمة السلطوية اليوم من تصنيع واجهةٍ ديمقراطية فوائد متنوّعة، بدءاً من دعم فرص الحصول على معوناتٍ خارجيةٍ وانتهاءً بتفنيد أي انتقاداتٍ لنهج حكمها.

لم تكن الأنظمة السلطوية خلال الحرب الباردة مهتمةً كثيراً بترسيخ هذه الأوهام، فقد ساعدت المؤسّسات الديمقراطية الزائفة التي شيّدتها على إطالة حكمها (يناقش الفصل السابع أسباب ذلك)، ولكن لم يكن محتّماً عليها كسب رضى المجتمع الدولي، إلا أن الديمقراطية برزت بوصفها النهج الأفضل للحكم بلا منازع مع انتهاء الحرب الباردة بنظر أهم الفاعلين في المجتمع الدولي والرأي العام المحلي(٩). ووجدت الأنظمة السلطوية في ذلك سبباً لإخفاء طبيعتها السلطوية الحقيقية تحت عباءة الديمقراطية.

ولهذا السبب كان الاختلاف الرئيس بين الأنظمة السلطوية اليوم والأنظمة السلطوية في الماضي هو حرص أنظمة اليوم على تشييد واجهةٍ ديمقراطية.

لماذا يجب أن نهتمَّ بتمييز الأنظمة السلطوية عن بعضها بعضاً؟

تختلف الأنظمة السلطوية بين بعضها في جوانب مختلفة، وترتبط هذه الاختلافات منهجياً بالاختلافات في سلوكياتها. ولهذا فإن تفكيك

(٨) لنقاش موسع حول هذه التكتيكات وأهدافها، انظر: Erica Frantz and Lee Morgenbesser, "'"Smarter" Authoritarianism: The Survival Tools of Dictators," paper presented at: The Southern Political Science Association Annual Meeting, New Orleans, LA (2017).

(٩) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 4 (2014).

الدكتاتوريات يمكن أن يكشف لنا فروقاً مهمة في المناحي السياسية في الأنظمة السلطوية، وبدوره يساعدنا ذلك على التنبّؤ بالنتائج السياسية التي ستحصل. وتتضمّن هذه النتائج مقدار اعتماد النظام السلطوي على القمع، وفرصة انزلاقه لحربٍ أهلية، وقابلية تأثره بالعقوبات الاقتصادية، وخطر انهياره في أي لحظة، وفرص حصول الدمقرطة، على سبيل المثال لا الحصر[١٠].

لهذا السبب وضع العلماء عدداً من الطرائق للتمييز بين الأنظمة السلطوية. وتجسّد هذه التصنيفات محاولةً لتقسيم تصنيف «سلطوي» إلى تصنيفاتٍ فرعية تُبرز الفروق في سلوكيات الأنظمة السلطوية. يتبع معظم تصنيفات الأنظمة السلطوية منهجاً من أصل منهجين، هما، المستمرة، والفئوية[١١]. سمحت هذه التصنيفات للعلماء بإسقاط تقديراتٍ تجريبية على «نوع» النظام السلطوي وأثر ذلك في عددٍ من النتائج السياسية المهمة لمّا كانت هذه التصنيفات تركّز على مفاهيم يستطيع العلماء مقارنتها بين دولةٍ وأخرى.

ما التصنيفات المستمرة؟

تقسّم التصنيفات المستمرة الأنظمة السلطوية على أساس مدى سلطويتها. يُنظر إلى السلطوية في هذا التصنيف على أنها مفهومٌ يمكن التعبير عنه على شكل طيفٍ خطّي، وتُوضع الأنظمة السلطوية المختلفة على نقاطٍ مختلفةٍ على هذا الطيف بالنظر إلى درجة سلطويتها. وتُصنّف الأنظمة في التصنيفات المستمرة بالاستناد إلى معيار يقدّر درجة ديمقراطيتها وأوتوقراطيتها، بحيث تُوضع الأنظمة الديمقراطية بالكامل على أحد طرفي الطيف، والأنظمة السلطوية بالكامل على الطرف الآخر، والأنظمة التي تتداخل فيها درجاتٌ من السلطوية والديمقراطية بين الطرفين على طول الطيف.

ولو نظرنا إلى التصنيفات المستمرة بناءً على هذا الوصف، فسنرى أن

---

(١٠) Natasha M. Ezrow and Erica Frantz, *Dictators and Dictatorships Understanding Authoritarian Regimes and Their Leaders* (London: Bloomsbury Publishing, 2011).

(١١) المصدر نفسه.

هناك الكثير من الأنظمة الديمقراطية التي تُدخل عناصر ديمقراطية في منهجية حكمها. فربما لا يمانع النظام إجراء انتخاباتٍ تشارك المعارضة فيها ولكن تحت ظروفٍ صعبة، أو مساحة ديمقراطية تنافسية ولكن غير عادلة، أو تكريس صورةٍ إيجابية للنظام الحاكم في وسائل الإعلام على حساب الأطراف الأخرى، أو وضع قواعد انتخابية تضمن فوز النظام الحاكم. وقد اصطلح العلماء على عددٍ من المسميّات لهذه الأنظمة الواقعة في منتصف طيف الأنظمة الديمقراطية ـ الأوتوقراطية، منها «الأنظمة الهجينة»، وأنظمة «المساحة الرمادية»(١٢)، و«الأنظمة السلطوية التنافسية»(١٣)، و«الأنظمة السلطوية الانتخابية»(١٤). ويُفترض أن هذه الأنظمة «أقل» سلطويةً من الدكتاتوريات التي تخلق بيئةً سياسيةً مقيّدةً أكثر بغض النظر عن المسمّى المستخدم.

تستخدم عددٌ من تجميعات البيانات التصنيفات المستمرة للتدليل على «مستوى» السلطوية، منها تجميعة بوليتي (Polity) الشهيرة(١٥)، ومقاييس «فريدوم هاوس» للحقوق السياسية والحريات المدنية(١٦). ويمكن باستخدام هذه التصنيفات رصد تطوّراتٍ مثيرةٍ في بلدانٍ مختلفة، مثل الانتكاس البطيء للديمقراطية في فنزويلا الذي بدأ عام ١٩٩٢ مع محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها «هيوغو تشافيز»، والذي لا يزال مستمراً حتى اليوم. فاستطاعت الديمقراطية في فنزويلا أن تصمد حتى عام ٢٠٠٥، وبعد ذلك انزلقت الدولة إلى السلطوية. تُمكّننا تجميعات البيانات هذه أيضاً من رصد الهبوط المستمر للديمقراطية في المجر، الذي بدأ بوصول «فيكتور أوربان»(*) والاتحاد

---

(١٢) Larry J. Diamond, "Thinking About Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21- 35.

(١٣) Steven Levitsky and Lucan A. Way, "The Rise of Competitive Authoritarianism," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 5- 21.

(١٤) Andreas Schedler, ed., *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006).

(١٥) "Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2010," *Polity* IV (2010), <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm> (accessed 2 November 2017).

(١٦) "Freedom in the World 2017," Freedom House, <https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FIW_2017_Report_Final.pdf> (accessed 2 November 2017).

(*) فيكتور أوربان (Viktor Orbán) (١٩٦٣ ـ)، هو رئيس الوزراء المجري الحالي ورئيس الاتحاد المدني المجري المعروف باسم فيدس. انتزع أوربان رئاسة الوزراء من الحزب الاشتراكي =

المدني المجري، المعروف باسم فيدس (Fidesz)، إلى السلطة، وأيضاً المكاسب الديمقراطية المحقّقة في ميانمار منذ عام ٢٠١٠ بعد الخروج الرسمي للجيش من دائرة الحكم. وإلى اليوم يعتبر معظم الناس أن المجر دولةٌ ديمقراطية وأن ميانمار دولةٌ سلطوية، ولكن تشهد الدولتان إزاحةً نحو الاتجاه المعاكس على طيف الديمقراطية ـ الأوتوقراطية.

ما الأنظمة «الهجينة»؟

تُوجد أنظمةٌ لا يمكن وصفها بأنها ديمقراطيةٌ بالكامل ولا هي أيضاً سلطويةٌ بالكامل كما ناقشنا أعلاه. ويُشار إلى هذه الأنظمة عادةً بأنها أنظمةٌ «هجينة». وتقع «الأنظمة الهجينة» في «المساحة الرمادية» على طيف الأنظمة الديمقراطية ـ الأوتوقراطية، وهي تجمع بين صفاتٍ ديمقراطيةٍ وأوتوقراطية[١٧]. ويتأصّل مصطلح «النظام الهجين» في نظرية التصنيفات المستمرة التي تنظر إلى السلطوية على أنها مفهومٌ يمكن قياسه على طول طيفٍ خطيّ.

وهناك أيضاً مصطلحا «الأنظمة السلطوية الانتخابية» و«الأنظمة السلطوية التنافسية» اللذان يدلّلان على أنظمةٍ هجينة أقرب إلى الطرف الأوتوقراطي، ويقابل هذه المصطلحات مُسميّاتٌ مثل أنظمة ديمقراطية معلولة (Flawed Democratic) وأنظمة ديمقراطية مختلة (Defective Democratic)، التي تكون أقرب إلى الطرف الديمقراطي على الطيف نفسه. ويتوقّف مقدار قرب النظام الهجين من الأنظمة الديمقراطية أو الأوتوقراطية على «حرية ونزاهة وشمولية ومضمون انتخاباته»[١٨].

= عام ٢٠١٠، وهو اليوم صاحب أطول فترة ولاية في تاريخ المجر. شهدت المجر تحت رئاسته نقلةً نحو السلطوية وحالةً من الانتكاس الديمقراطي بفعل خطابه وسياساته الشعبوية القومية المناوئة للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مناداته بما وصفه بـ «دولة لا ليبرالية». كانت دولة المجر تحت حكمه إحدى الدول التي تصدّرت ما عُرف بأزمة اللاجئين في أوروبا التي بدأت عام ٢٠١٤ ووصلت أوجها عام ٢٠١٥. (المترجم)

(١٧) Natasha Ezrow, "Hybrid Regimes," in: Fathali M. Moghaddam, ed., *The SAGE Encyclopedia of Political Behavior* (Thousand Oaks, CA: SAGE, 2017), pp. 366-370.

(١٨) Diamond, "Thinking About Hybrid Regimes," p. 28.

ما التصنيفات الفئوية؟

تقسّم التصنيفات الفئوية الأنظمة السلطوية بالاستناد إلى صفاتٍ محدّدةٍ في نهج حكمها. ولا ينظر هذا التصنيف إلى «مستوى» السلطوية في هذه الأنظمة؛ حيث يعتبر أنها ثابتة، بل يركّز على الفروق بين الأنظمة في سياقاتٍ أخرى، مثل الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الحكّام للحفاظ على عرشهم والتكوين الأصلي الذي يأتي منه الحاكم والنخب. تُبرز التصنيفات الفئوية تنوّعات الأنظمة السلطوية، وليس القصد هنا مدى حرص هذه الأنظمة على تشييد واجهةٍ ديمقراطية، وإنما بالاستناد إلى عوامل مختلفةٍ أخرى. يركّز بعض هذه التصنيفات على الفروق بين النظام السلطوي والآخر بناءً على الاستراتيجيات التي يعمل بها الحكّام للبقاء في السلطة(١٩)، إلا أن معظم التصنيفات الفئوية تنظر إلى الفروق في تكوين النظام بالتركيز مثلاً على خلفية الحاكم عسكريةً كانت أم مدنية.

يصنّف عددٌ من تجميعات البيانات الأنظمة السلطوية باستخدام التصنيفات الفئوية، منها تجميعة باربرا غيدز «Barbara Geddes» وجوزيف رايت «Joseph Wright» وإريكا فرانتز «Erica Frantz» (التي تصنّف الأنظمة السلطوية إلى أنظمة الحزب المهيمن «Dominant-Party Regimes»، والأنظمة العسكرية «Military Regimes»، والأنظمة الملكية «Monarchic Regimes»، والأنظمة الشخصانية «Personalist Regimes»)، وتجميعة مايكل واهمان «Michael Wahman» وجان تيوريل «Jan Teorell» وآكسل هدينيوس «Axel Hadenius» (التي تصنّف الأنظمة السلطوية إلى أنظمةٍ متعدّدة الأحزاب «Multiparty Regimes»، وأنظمة الحزب المهيمن «One-Party Regimes»، والأنظمة العسكرية «Military Regimes»، والأنظمة الملكية «Monarchic Regimes»، وأنظمة لاحزبية «No-Party Regimes»)، وتجميعة خوسي أنطونيو تشبوب «Jose Antonio Cheibub» وجينيفر غاندي «Jennifer Gandhi» وجيمس رايموند فريلاند «James Raymond Vreeland» (التي تصنّف الأنظمة السلطوية بناءً على

---

(١٩) Ronald Wintrobe, *The Political Economy of Dictatorship* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998), and Stephen Haber, "Authoritarian Government," in: Barry Weingast and Donland Wittman, eds., *The Oxford Handbook of Political Economy* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2006), pp. 693- 707.

أصل زعمائها، إذا كانوا ضباطاً عسكريين أو مدنيين أو ملكيين)[٢٠].

ما «أفضل» تصنيف؟

كان تطوير تصنيفات تميّز بين الأنظمة السلطوية خطوةً سهّلت على العلماء المقارنة بين الدكتاتوريات وتأسيس فهم أفضل لمآلاتهم والفروق في نهج حكمهم[٢١]. ومثّل ذلك تقدّماً كبيراً في حَقل السياسات السلطوية، فلم يعد يُنظر بعده إلى الأنظمة السلطوية على أنها كتلةٌ واحدةٌ متجانسة، ولا يُوجد تصنيفٌ واحد أجمع الباحثون على أنه أفضل من التصنيفات الأخرى. فتنطوي المنهجية المستمرة والمنهجية الفئوية على محاسن ومساوئ، وكذلك الأمر التصنيفات الخاصة التي تتفرّع عنهما.

تسمح لنا التصنيفات المستمرة، على سبيل المثال، بتقييم الأنظمة السلطوية والقول إن نظاماً ما «أقلُّ» في سلطويته من الأنظمة الأخرى. وهذا مفيدٌ لأن هذه الأنظمة الواقعة في المنتصف تختلف عن الأنظمة السلطوية بالكامل؛ بل إن هذه الاختلافات مهمة لا يمكن تجاهلها، وتحديداً في سياق الحقوق السياسية التي يتمتّع بها المواطنون. وفي الوقت نفسه تفترض التصنيفات المستمرة أن ابتعاد نظام ما عن الطرف السلطوي على طول الطيف السياسي يعني أنه أصبح أقربَ إلى نظام ديمقراطي، ولكن هذا ليس صحيحاً بالضرورة (وهي نقطةٌ يركّز عليها الفَصل الثامن)؛ فـ«مستويات» السلطوية ليست دائماً مؤشّراً دقيقاً على احتمالية انتقال نظامٍ ما إلى نظامٍ ديمقراطي.

وفي المقابل، تفترض التصنيفات الفئوية، أن جميع الأنظمة السلطوية متساويةٌ في سلطويتها، ويجنّبنا ذلك الخوض في تعقيدات فرضية طيف

---

(٢٠) Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," *Perspectives on Politics*, vol. 12, no. 2 (2014); Michael Wahman, Jan Teorell, and Axel Hadenius, "Authoritarian Regime Types Revisited: Updated Data in Comparative Perspective," *Contemporary Politics*, vol. 19, no. 1 (2013), pp. 19-34, and Cheibub, Gandhi, and Vreeland, "Democracy and Dictatorship Revisited," pp. 67- 101.

(٢١) Erica Frantz, "Autocracy," *Oxford Research Encyclopedia of Politics* (2016), <http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-3> (accessed 2 October 2017).

السلطوية. ونستطيع من خلال تصنيف الأنظمة السلطوية بالاستناد إلى صفاتٍ محدّدة في نهج حكمها أن نركّز على الصفات الأهم لفهم المحصّلات الرئيسة التي تهمّنا، مثل قدرة النظام على البقاء، والدمقرطة. كما أن الأنظمة السلطوية اليوم تُدخل إلى منظومتها عناصر ديمقراطية بصورةٍ متزايدة، كما ناقشنا سابقاً، ولهذا فإن تصنيف الأنظمة على أساس فعلها لذلك من عدمه قد يفقد أهميته شيئاً فشيئاً. ولا شكّ في أن للتصنيفات الفئوية عيوبها، فهي تتجاهل النقلات نحو الديمقراطية أو بعيداً عنها، وهو أمرٌ قد يهمّنا، مثلاً في نظامٍ سلطوي يمرّ بعمليةٍ طويلةٍ من اللبرلة السياسية.

شهد حقل السياسة السلطوية نقاشاتٍ مستفيضةً عن التصنيف الأشمل الذي يُحيط بتفاصيل الحكم السلطوي[٢٢]. إحدى أهم النقاط التي خلصت إليها هذه النقاشات هي أن التصنيف «الأفضل» يعتمد على خصوصية السؤال المطروح. ولكن يجب أن يحرص المراقبون حرصاً عظيماً في المحاور النظرية التي يركّزون عليها واتساقها مع التصنيف الذي اختاروه لدراسة هذه المحاور.

ما التصنيف الذي كان التركيز عليه في هذا الفصل وما السبب؟

يناقش السواد الأعظم من مادة هذا الكتاب تفاعلات الفاعلين السلطويين وما لذلك من تأثيرٍ في المجرى السياسي. وخدمةً لهذا الهدف، يقسّم هذا الفصل الأنظمة السلطوية استناداً إلى بنيتها المؤسساتية نظراً إلى أن هذه البُنى هي التي تحدّد طبيعة هذه التفاعلات. ولهذا فإن التصنيف الذي يعتمده هذا الكتاب يفصل بين الأنظمة السلطوية بالاستناد إلى نوع المؤسّسة التي تقيّد قيادة النظام، سواء أكانت عسكرية (دكتاتورية عسكرية)، أو حزباً سياسياً واحداً (دكتاتورية حزبٍ أوحد)، أو عائلة حاكمة (دكتاتورية ملكية)، أو غير كل ما سبق ذكره (دكتاتورية الشخص)[٢٣]. ويجدر الذكر (طبعاً أن

(٢٢) Cheibub, Gandhi, and Vreeland, Ibid.; Steffen Kailitz, "Classifying Political Regimes Revisited: Legitimation and Durability," *Democratization*, vol. 20, no. 1 (2013), pp. 39-60; Gustav Liden, "Theories of Dictatorships: Subtypes and Explanations," *Studies of Transition States and Societies*, vol. 6, no. 1 (2014), pp. 50-67, and Wahman, Teorell, and Hadenius, "Authoritarian Regime Types Revisited: Updated Data in Comparative Perspective".

(٢٣) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

هذه تصنيفات عامة، فهناك بعض الحالات التي تتداخل فيها جوانب من تصنيفاتٍ مختلفة، مثل إيران تحت حكم النظام الثيوقراطي الحاكم منذ عام ١٩٧٩). وربما لا يكون هذا التصنيف هو الإجابة الشافية عن الكثير من الأسئلة التي يحاول العلماء الإجابة عنها في حقل السياسات السلطوية، ولكنها مناسبة للأسئلة التي يناقشها هذا الفصل. وسيُشير الكتاب إلى هذه التصنيفات السلطوية في الفصول اللاحقة متى ما استدعى السياق ذلك.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الدكتاتوريات الملكية هي حالةٌ نادرة تاريخياً ـ ولا يُوجد سوى سبعة أنظمةٍ ملكيةٍ حاكمة بتاريخ نشر الكتاب [الأصلي] ـ وعلى ذلك من الصعب أن نستخلص معلوماتٍ شافيةً عن سلوك هذا النوع من الأنظمة السلطوية. ولهذا السبب سيركّز النقاش على الأنواع السلطوية الثلاثة الأخرى.

ما الدكتاتورية العسكرية؟

الدكتاتورية العسكرية هي صورة من صور الحكم السلطوي تكون المؤسّسة العسكرية فيها هي المؤسّسة الحاكمة[٢٤]. فتكون مناصب السلطة بيد الضباط العسكريين الذين يرجع إليهم الأمر في اختيار من سيشغل مناصب السلطة ويرسم الخيارات السياسية. ويُشار إلى هؤلاء الضباط باسم «الخونتا»، ومعظمهم يكونون من ذوي الرتب الرفيعة (على النقيض من الرتب المتدنيّة) في الجيش. المؤسّسة العسكرية هي أيضاً المؤسّسة التي تُفرز معظم النخب في الدكتاتوريات العسكرية، وتفرزُ أيضاً الحاكم الفعلي للبلاد؛ إذ يُوجد حالات تفضّل فيها هذه الأنظمة تنصيب رئيس بالاسم فقط لملء فراغ الرئاسة المدنية، مع أن هؤلاء الرؤساء لا يتمتّعون سوى بسلطةٍ ضئيلةٍ على أرض الواقع. ومن الأمثلة على ذلك بنما في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩، فقد كان الجنرال «مانويل نورييغا» هو الحاكم الفعلي للنظام مع تعاقب أكثر من رئيسٍ مدني رسمي على منصب رئاسة البلاد.

تعكس هيكلة الدكتاتوريات العسكرية الهيكلة الموجودة في الجيش نفسه في العادة، حيث تنتقل منظومة الجيش في جملتها إلى المساحة السياسية.

---

(٢٤) Barbara Geddes, *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003).

تُعرف الدكتاتوريات العسكرية أيضاً بتدرّج تنظيمي واضح؛ بل إن هناك دكتاتوريات عسكرية تقوم على قواعد لتداول السلطة(٢٥). كما أن إحدى أهم سمات الدكتاتوريات العسكرية هي النفوذ الكبير الذي تتمتّع به النخب بما يسمح لها بتحديد سلطات الحاكم.

برزت الدكتاتوريات العسكرية بصورةٍ واضحةٍ في أمريكا اللاتينية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ إذ إن معظم بلاد القارة عرفت هذا النوع من الأنظمة السلطوية في فترةٍ أو أخرى. وكما قال أحد العلماء السياسيين عام ١٩٩٩: «لا يوجد مكانٌ في العالم النامي عرف سطوة ونفوذ العسكر أكثر من أمريكا اللاتينية. يمكن القول إن التدخّل في أمور السياسة وحكم العسكر هو العرف السائد وليس الاستثناء الذي يُؤسف عليه»(٢٦). ويرجع ذلك في جزءٍ منه إلى المشهد الجيوسياسي الذي خلقته الحرب الباردة. فلم تغفل الولايات المتحدة الأمريكية عن الحساسية الجغرافية لأمريكا اللاتينية وقربها منها، ولهذا فقد خصّصت مبالغ طائلة أُنفقت لدعم الأجهزة العسكرية في أمريكا اللاتينية ضماناً لولائها ومناهضتها للمعسكر الشيوعي؛ بل إن الولايات المتحدة تدخّلت في بعض الحالات بصورة مباشرة لدعم انقلابات على رؤساء ديمقراطيين، كما كانت الحال في تشيلي عام ١٩٧٣. برزت الدكتاتوريات العسكرية أيضاً في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، ولو أن ذلك كان بدرجةٍ أقل من انتشار هذا النوع من الدكتاتوريات في أمريكا اللاتينية. ومن الأمثلة على الدكتاتوريات العسكرية البرازيل (١٩٦٤ ـ ١٩٨٥)، وغانا (١٩٧٢ ـ ١٩٧٩)، وتركيا (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣).

عندما يرتدي الحاكم زيّاً عسكرياً، فهل في ذلك دلالةٌ على وجود دكتاتوريةٍ عسكرية؟

يرتدي الكثير من الحكّام السلطويين بدلةً عسكرية، إلا أننا لا نستطيع أن نستشفّ من ذلك إن كان النظام عسكرياً بالمفهوم الذي وضّحناه

---

(٢٥) Ibid., and Michael Bratton and Nicolas van de Walle, "Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa," *World Politics*, vol. 46, no. 4 (1994), pp. 453- 489.

(٢٦) Peter B. Mayer, "Militarism and Development in Underdeveloped Societies," in: Lester R. Kurtz and Jennifer E. Turpin, eds., *Encyclopedia of Violence, Peace and Conflict* (San Diego, CA: Academic Press, 1999), p. 434.

سابقاً[٢٧]. فالتعريف الذي استندنا إليه للدكتاتورية العسكرية ينطبق على الأنظمة التي تكون فيها المؤسّسة العسكرية هي المؤسّسة الحاكمة، وليس مجرد وجود ضابط عسكريٍّ واحد. ويترتّب على ذلك قدرة ضباط عسكريين آخرين على التأثير في اختيارات الحاكم.

ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة لتوضيح هذه النقطة. صحيحٌ أن عيدي أمين، الرئيس السابق لأوغندا، ومعمر القذّافي، الرئيس السابق لليبيا، عُرف عنهما ظهورهما ببدلةٍ عسكرية، ولكن لم يكن أيٌّ من هذين النظامين دكتاتورية عسكرية. فكانت السلطة مركّزةً بيد أمين والقذافي من دون وجود من يستطيع تحدّي سلطتهم سوى قلةٍ قليلة من الفاعلين، وهذه من الخصائص الكلاسيكية لدكتاتوريات الشخص. وفي المقابل تقلّد عدد من الجنرالات منصب الرئيس في الدكتاتورية العسكرية القائمة في البرازيل، وفي الأرجنتين عملت «الخونتا» التي حكمت البلاد في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ بنظام تداول لسلطة الرئاسة بين أعضائها. ففي الدكتاتوريات العسكرية، يختصّ الضباط العسكريون بمناصب حساسة في النظام وفي الجيش، كما أن النخب العسكرية تملك من السلطة ما يسمح لها بتقييد سلطة الحاكم.

نعم نستطيع أن نستخلص أن وجود دكتاتورية عسكرية يعني وجود حاكم يرتدي بدلة عسكرية، ولكن العكس ليس صحيحاً؛ فيوجد من الحكّام السلطويين الذين يترأسون دكتاتورياتٍ عسكرية من هم ضباطٌ عسكريون، حالياً أو سابقاً، ولكنْ آخرون كُثُر لا ينطبق عليهم هذا التعميم.

ما دكتاتورية الحزب المهيمن؟

دكتاتورية الحزب المهيمن هي صورة من صور النظام السلطوي يتحكّم فيها حزبٌ سياسيٌّ واحد باختيار أصحاب مناصب القيادة وتحديد السياسات[٢٨]. ويشغل أعضاء الحزب النسبة الأكبر من المناصب السياسية الحسّاسة، كما يُفرز الحزب نفسه نخب النظام، ويُعرف هؤلاء باسم

---

(٢٧) Barbara Geddes, Erica Frantz, and Joseph G. Wright, "Military Rule," *Annual Review of Political Science*, vol. 17, no. 1 (2014), pp. 147- 162.

(٢٨) Geddes, *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics.*

«البوليتورو» أو اللجنة المركزية. وتجري العادة أن يكون الحاكم رئيساً للحزب في الوقت نفسه. ومع أن الحزب الحاكم، في هذا النوع من الأنظمة السلطوية، هو من يتحكّم بمقاليد السلطة، إلا أن ذلك لا يمنع وجود أحزابٍ أخرى من الناحية القانونية، ولهذه الأحزاب أيضاً خوض المنافسات والفوز فيها أحياناً. ولكن تبقى السلطة السياسية الحقيقية بيد الحزب الأوحد حتى لو استطاعت أحزابٌ أخرى الفوز بعدد من المقاعد التشريعية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك سنغافورة التي أفرزت فيها الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٥ حصول حزب العمل الشعبي الحاكم على ٨٣ مقعداً من أصل ٨٩ مقعداً، فيما ذهبت المقاعد الستة المتبقيّة لحزب العمّال (أحد أحزاب المعارضة). فهنا حصدت المعارضة نسبةً من التمثيل في الهيئة التشريعية، ولكن موازين السلطة تميل إلى الحزب الحاكم.

يُوجد مواطن شبه كثيرة بين هيكلة دكتاتوريات الحزب المهيمن وهيكلة الأنظمة الديمقراطية، باستثناء عددٍ كبيرٍ من الأنظمة الحاكمة التي سيطرت عليها أحزابٌ شيوعية خلال فترة الحرب الباردة. فكلتا الهيكلتين، هيكلة دكتاتوريات الحزب المهيمن وهيكلة الأنظمة الديمقراطية، تتبع إما النظام الرئاسي أو البرلماني، فإذا اعتُمد نظامٌ رئاسي في نظام حزبٍ مهيمن فلن يختلف كثيراً عن ديمقراطية رئاسية، والمعادلة ذاتها تنطبق على الأنظمة البرلمانية. ومن أهم سمات أنظمة الحزب الأوحد أيضاً تمتّع نخب الحزب بنفوذ كبير يمكّنها من التأثير بتوجّهات الحاكم.

برزت دكتاتورية الحزب المهيمن بصورة واضحة في أوروبا الشرقية وأجزاءٍ من أفريقيا وآسيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ويُردّ انتشارها في هذه المناطق إلى عامِلَين، **الأول** هو المشهد الجيوسياسي الذي خلقته الحرب الباردة مع وقوع أنظمة هذه البلدان ضمن دائرة نفوذ الاتحاد السوفياتي التي غلبت عليها دكتاتوريات الحزب المهيمن، وهذا ما كان في أوروبا الشرقية بالدرجة الأولى، إلا أن ذلك يبرز أيضاً في الكثير من أنظمة الحزب المهيمن في آسيا. أما في أفريقيا فصحيحٌ أن الاتحاد السوفياتي حاول بناء عدد من دكتاتوريات الحزب المهيمن هناك، إلا أن الغالب، وهذا هو العامل **الثاني**، كان صعود هذه الأنظمة على أظهر الحركات الاستقلالية التي عمّت القارة الأفريقية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. ففي ناميبيا وكينيا

وبوتسوانا، مثلاً، قاد حزبٌ سياسيٌّ حركة الاستقلال وبقي في السلطة بعد تحقيق الاستقلال بكل بساطة.

ومن الأمثلة على دكتاتوريات الحزب المهيمن أنغولا (١٩٧٥ ـ)، والمكسيك (١٩١٥ ـ ٢٠٠٠)، وساحل العاج (١٩٦٠ ـ ١٩٩٩).

هل في دعم الحزب للنظام دلالةٌ على وجود دكتاتورية الحزب المهيمن؟

تحظى معظم الأنظمة السلطوية بدعم من حزبٍ سياسي. وبلغة الأرقام فإن ٩١ في المئة من جميع الأنظمة السلطوية التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية اشتملت على حزب سياسي واحدٍ على الأقل في فترةٍ أو أخرى. ولكن الحزب المؤيّد في أكثر من نصف هذه الحالات لم يكن يملك نفوذاً سياسياً حقيقياً كبيراً، وعلى هذا لا يمكن اعتبار هذه الأنظمة من أنظمة الحزب الأوحد (يناقش الفصل السابع الغاية من وجود حزبٍ مؤيّد).

وفي صدّام حسين مثالٌ على ذلك؛ دامت فترة رئاسة صدّام حسين من عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٣، وكان طوال هذه الفترة متحالفاً مع حزب البعث. ولكن نخب الحزب لم يكونوا يملكون من السلطة ما يسمح لهم بالتأثير في سياسات الرئيس العراقي السابق، وإنما كانوا مجرّد أدوات لتحقيق رغباته. عاصرت بنما مشهداً مشابهاً في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٢ تحت حكم الجنرال العسكري «عمر توريخوس». أصدر النظام قراراً في بادئ الأمر بحظر الأحزاب السياسية، وبقيت الحال على ذلك حتى عام ١٩٧٨ عندما سمح النظام بالأحزاب، وقام بتأسيس الحزب الديمقراطي الثوري (PRD) لتنظيم قاعدة مؤيّديه، لكن لم يكن يملك الحزب أي ثقلٍ سياسي ولم يكن يملك أي سلطةٍ تسمح له بصياغة سياسات البلاد.

يستند السواد الأعظم من الأنظمة السلطوية إلى دعم حزبٍ مؤيّد؛ أي إن وجود هذه الأحزاب بحدّ ذاته لا يُنظر إليه على أنه علامةٌ على وجود دكتاتورية حزبٍ مهيمن. فإطلاق هذا الوصف على نظامٍ سلطوي يتطلّب قدراً كبيراً من المعرفة بالسلطة الفعلية التي تختصّ بها النُخبُ داخل الحزب. ولكن بصورةٍ عامة تتمتّع نخب الحزب بنفوذٍ كبير متى ما كان تأسيس الحزب

يسبق وصول النظام إلى السلطة[٢٩].

ما الدكتاتورية الشخصانية؟

تشبه دكتاتوريات الشخص الصورة الكلاسيكية التي يتخيّلها الناس عن الأنظمة السلطوية، فتتركّز السلطة في هذا النوع من الأنظمة بيد الحاكم[٣٠]. وإليه يرجع أمر اختيار أصحاب المناصب السياسية الحسّاسة وتحديد السياسات المهمّة. ويمكن الحاكم في هذه الأنظمة ارتداء بدلةٍ عسكرية أو الاعتماد على دعم حزبٍ سياسي، إلا أن كلتا هاتين المؤسّستين، الحزب والجيش، ليست مستقلة عن الحاكم. وتكون النخب في هذه النوع من الأنظمة في العادة من أقارب الحاكم أو من حلفائه الأوفياء.

ويجب التنبّه إلى أن الحكّام يتمتّعون بسلطةٍ سياسيةٍ كبيرةٍ في جميع الأنظمة السلطوية إلا ما ندر، ولكن يبرز ذلك بصورةٍ أكبر في دكتاتوريات الشخص بحيث لا يمكن للمؤسّسات السياسية أن تكون مستقلةٍ عن الحاكم. ويحرص الحكّام في هذه الأنظمة على مراقبة النخب مراقبةً لصيقةً منعاً من تشكيل أي تحالفات تتمتّع بنفوذٍ كبير. يكتب أحد المراقبين واصفاً نظام «موبوتو سيسي سيكو» في زائير: «من المعروف في كينشاسا [عاصمة الكونغو المعروفة سابقاً باسم زائير] أن هناك ٨٠ شخصاً فقط يملكون أي ثقلٍ في البلاد. ولو نظرت في أي لحظة، فستجد أن ٢٠ منهم يتقلّدون مناصب وزارية، و٢٠ منهم في المنفى، و٢٠ منهم في السجن، و٢٠ منهم سفراء. وكل ثلاثة أشهر تقف موسيقى لعبة الكراسي، ويُجبر «موبوتو» الجميع على تناوب الأدوار»[٣١].

تختلف هيكلة الأنظمة الشخصانية من سياقٍ إلى آخر، ويعتمد ذلك بدرجةٍ كبيرةٍ على ميول الحاكم نفسه؛ بل إن الحاكم قد يرى تغيير هيكلة النظام خلال فترة حكمه.

---

(٢٩) Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, *How Dictatorships Work* (New York: Cambridge University Press, 2018).

(٣٠) Geddes, Ibid.

(٣١) Blaine Harden, "Zaire's President Mobutu Sese Seko: Political Craftsman Worth Billions," *Washington Post*, 10/11/1987, p. A1.

ظهرت الدكتاتوريات الشخصانية في بلادٍ مختلفةٍ في العالم النامي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل وحتى في بعض بلدان العالم المتقدّم، كإسبانيا تحت حكم «فرانسيسكو فرانكو»، والبرتغال تحت حكم «أنطونيو سالازار»(*). لا يُوجد أي إقليم من أقاليم العالم النامي إلا وعاصر حكم الدكتاتورية الشخصانية، إلا أن هذا النوع من الدكتاتوريات ظهر بنسبةٍ كبيرة في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن تفسير ذلك ربما بأن هذا الإقليم هو أفقر أقاليم العالم النامي؛ إذ إن معدّلات التنمية الاقتصادية المنخفضة ترتبط بالمؤسّسات الضعيفة[٣٢]. ولعل هذا المناخ يسهّل إقامة حكم الشخص. ولكن يصعب التمييز فيما إذا كانت المؤسّسات الضعيفة هي ما يتسبّب بقيام الدكتاتوريات الشخصانية أو إذا كانت هذه المؤسّسات نتيجةً لهذه الدكتاتوريات. وبصرف النظر عن ذلك، يظهر أن الدكتاتوريات الشخصانية تشيع في بلدانٍ تُعاني معدّلات تنميةٍ اقتصاديةٍ منخفضة. ولكن قد يتغيّر ذلك مع صعود دكتاتوريات الشخص في بلدانٍ أكثر تقدّماً من العالم النامي كتركيا وروسيا وفنزويلا.

ومن الأمثلة على دكتاتوريات الشخص مالاوي تحت حكم «هاستينغز باندا»(**) (١٩٦٤ ـ ١٩٩٤)، والفيليبين تحت حكم «فرديناند ماركوس»(***) (١٩٧٢ ـ ١٩٨٦)، وهايتي تحت حكم عائلة «دوفالييه» (١٩٥٧ ـ ١٩٨٦).

(*) أنطونيو سالازار (António de Oliveira Salazar) (١٨٨٩ ـ ١٩٧٠)، هو رئيس وزراء سابق في البرتغال من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٨، تولّى منصب الرئاسة بصفةٍ مؤقّتة لمدة شهرين من شهر نيسان/ أبريل ١٩٥١ حتى تموز/ يوليو من العام نفسه. عُرف سالازار بعقليةٍ اقتصاديةٍ فريدة، وقد ظهر ذلك في مقاربته للحكم ورؤيته. . يُنسب إلى سالازار تدشين النظام السلطوي التشاركي الذي عُرف باسم Estado Novo، أو الدولة الجديدة، الذي بقي في الحكم حتى عام ١٩٧٤. (المترجم)

(٣٢) Natasha Ezrow and Erica Frantz, *Failed States and Institutional Decay: Understanding Instability and Poverty in the Developing World* (London: Bloomsbury, 2014).

(**) هاستينغز باندا (Hastings Banda) (١٩٠٧ ـ ١٩٩٧)، هو الرئيس السابق لدولة مالاوي من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٩٤. استلم باندا منصب الرئاسة بعد قيادته لحركة الاستقلال من الانتداب البريطاني. عُرف عن باندا قيادته لأحد أكثر الأنظمة القمعية في أفريقيا مع لجوئه إلى القتل والتعذيب بغزارة. ويُقدّر عدد من قتلهم نظام باندا بين ستة آلاف وثمانية عشر ألف إنسان. سُمّي باندا رئيساً لمالاوي مدى الحياة عام ١٩٧١، إلا أنه تنحّى عن الحكم عام ١٩٩٤ وحاول العودة للحكم عن طريق الانتخابات الرئاسية التي خسر فيها، قبل موته في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٧. (المترجم)

(***) فرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) (١٩١٧ ـ ١٩٨٩)، هو الرئيس السابق للفيليبين من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٦. يُعرف ماركوس بأنه أحد الأمثلة على الأنظمة الكليبتوكراتية، أو حكم =

كيف يؤثّر نوع النظام السلطوي في خوف الحكّام من العقاب بعد تركهم السلطة؟

أظهرت عددٌ من الدراسات تأثّر سلوكيات الحكّام السلطويين بتوقّعاتهم لمستقبلهم بعد تركهم للسلطة، كما يبيّن الفصل الرابع. وبالمجمل ترتبط خشية الحاكم السلطوي من ملاقاة مصيرٍ سيئ بسلوكياتٍ سيئة، منها إشعال شرارة النزاعات وتصعيد القمع والتمسّك بكرسي السلطة مهما كان الثمن.

تظهر اختلافاتٌ منهجية في كيفية ترك السلطة بين النظام السلطوي والآخر(٣٣) ومعظم حكّام أنظمة الدكتاتورية الشخصانية على وجه الخصوص ينتظرهم مصيرٌ سيئ بعد تركهم للسلطة، فما نسبته ٩٦ في المئة من الحكّام الذين ترأسوا أنظمة شخصٍ لاقوا مصير النفي أو السجن أو القتل بعد خلعهم من السلطة. وتنخفض هذه النسبة بصورةٍ لافتة في سياق الأنواع الأخرى من الأنظمة السلطوية. فيواجه ما يقارب نصف حكّام الأنظمة الملكية أو الدكتاتورية المصير نفسه بعد تركهم للسلطة. وتصبح فرصة النجاة أكبر للحكّام الدكتاتوريين الذين يخرجون من أنظمة الحزب المهيمن، فما نسبته ٣٧ في المئة منهم فقط يلقون مصير المنفى أو السجن أو الموت بعد تركهم للسلطة.

سقوط النظام مع سقوط الحاكم يزيد من احتمالية ملاقاة الحاكم لمصيرٍ سيئ مهما كان نوع النظام باستثناء الدكتاتوريات العسكرية. فانهيار النظام يعني في الغالب أن أعداء الحاكم قد تمكّنوا من الوصول إلى الحكم، أما استمرار النظام فيعني أن حلفاء الحاكم السابقين لا يزالون أصحاب السلطة. وبطبيعة الحال فإن أعداء الحاكم سيكونون أكثر حرصاً على التنكيل بالحاكم مقارنة بالسيناريو الآخر، وهذا بالفعل ما تُظهره البيانات(٣٤). ولهذا السبب فإن ملاقاة الحاكم لمصيرٍ سيئ يقترن بصورةٍ أكبر بانهيار النظام أيضاً.

ولهذا يظهر مما بين أيدينا من أدلة أن سوء منقلب حكّام الأنظمة

= اللصوص، حيث اشتُهر نظامه ببذخه وفساده وعنفه؛ بل يُقدّر ما سرقه هو وزوجته من البنك المركزي بـ١٠ مليارات دولار على الأقل، وهو أكبر مبلغٍ حكومي تمّت سرقته في التاريخ وفقاً لكتاب غينيس للأرقام القياسية. (المترجم)

(٣٣) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

(٣٤) المصدر نفسه.

الدكتاتورية الشخصانية، أو بالأحرى ارتباط هذا النوع من الأنظمة بالنهايات السيئة لحكّامهم بعد تركهم للسلطة أكثر من جميع أنواع الأنظمة الأخرى، هو أحد الأسباب التي تفسّر إفراز الدكتاتوريات الشخصانية لمآلاتٍ سلبيةٍ مختلفة (سيأتي نقاشها فيما يأتي).

ما المآلات السياسية لأنواع الأنظمة السلطوية المختلفة؟

تبيّن الأبحاث أن الخيارات السياسية والسلوكيات تختلف اختلافاً منهجياً باختلاف نوع النظام السلطوي. وتبرزُ هذه الاختلافات بالدرجة الأولى بين الدكتاتوريات الشخصانية وغيرها من الدكتاتوريات (كما يناقش الفصل الرابع). ويُفسّر ذلك في جملته بغياب أي قيود على رؤساء دكتاتوريات الشخصانية. إلا أن هناك بعض الاختلافات التي تعتمد على المؤسّسة التي تُفرز النخب بين المؤسّسة العسكرية أو مؤسّسة الحزب الحاكم.

أولاً، تُظهر جملةٌ كبيرةٌ من الأدلة أن الخيارات السياسية الخارجية التي تعمل فيها الدكتاتوريات الشخصانية تختلف عن غيرها من الأنظمة السلطوية، فالدكتاتوريات الشخصانية تميل أكثر إلى شنّ الحروب على الدول الأخرى[٣٥]. وهذه الأنواع من الأنظمة هي أكثر أنواع الدكتاتوريات شراسةً؛ إذ إن هذه الأنظمة تستطيع تأجيج صراعاتٍ داخل الدولة من دون الخوف من أي عواقب داخلية في حال خسر النظام هذه النزاعات. وبصياغةٍ أخرى، عدم وجود آليات محاسبة يعني سلوكياتٍ أخطر، وفي سياقٍ متصل، لا تندلع الحروب بين الأنظمة الديمقراطية إلا فيما ندر، كما تذهب إليه نظرية السلام الديمقراطي الشهيرة[*]، ولكن قد تنشأ خلافاتٌ بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الدكتاتورية، وغالباً ما تكون الأنظمة الدكتاتورية في هذه الحالة

---

(٣٥) Jessica L. Weeks, "Strongmen and Straw Men: Authoritarian Regimes and the Initiation of International Conflict," *American Political Science Review*, vol. 106, no. 2 (2012).

(*) تقول نظرية السلام الديمقراطي إن الدول الديمقراطية تتحاشى خوض حروبٍ مع بعضها بعضاً بالاستناد إلى عدة عوامل، أهمّها هو خشية هذه الأنظمة من غضب شعوبها الذي قد يؤدّي إلى خسارتها في الانتخابات، واستبعاد وجود خلافاتٍ بين أنظمةٍ تجمعها مصالح وسياساتٌ ومعتقداتٌ مشتركة، وتمتّع الأنظمة الديمقراطية برفاهيةٍ أكبر (كما يبيّن الفصل الثالث من هذا الكتاب). يعود أصل نظرية السلام الديمقراطي إلى أعمال الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط. (المترجم)

الدكتاتوريات الشخصانية[٣٦]، كما أن غياب القيود الداخلية يُغريها أكثر من غيرها من أنواع الأنظمة السلطوية، بالاستثمار في برنامج أسلحةٍ نووية، كما حصل في كوريا الشمالية تحت حكم عائلة «كيم» وليبيا تحت حكم القذافي[٣٧]. وفي المقابل لا تميل هذه الأنظمة إلى التعاون مع غيرها في الساحة الدولية[٣٨] فدكتاتوريات الشخصانية أقل أنواع الدكتاتوريات تقبّلاً لتوقيع المعاهدات الدولية، لأن حكّام هذه الدكتاتوريات يتمتّعون بمرونةٍ أكبر لاختيار السياسة التي تحلو لهم. إلا أن هذه الخصوصية نفسها، أي تركيز السلطة بيد الحاكم، هي ما يجعل هذه الأنظمة الأضعف والأكثر عرضةً للانهيار تحت ضغط العقوبات الاقتصادية[٣٩]؛ إذ يعتمد رؤساء الدكتاتوريات الشخصانية على مصادر دخلٍ خارجيةٍ لتمويل شبكات المحسوبية، وهو ما يجعل العقوبات ضربةً قاصمةً قد تُؤدّي بهم إلى الانهيار. كما أن رؤساء الدكتاتوريات الشخصانية يُحيطون أنفسهم بمتملّقين أولياء خوفاً من انقلاب نخبهم عليهم، وهو ما يؤدّي إلى رداءة المعلومات التي تصل إليهم، ولهذا فإن الدكتاتوريات الشخصانية أكثر ميلاً إلى شنّ الحروب، ولكن أيضاً الأكثر عرضةً للهزيمة[٤٠]. ففي المحصّلة يُحيط رؤساء دكتاتوريات الشخصانية أنفسهم بأشخاصٍ يُوافقونهم على كل أوامرهم ونزواتهم، ونتيجةً لذلك فإنهم يحصلون على معلوماتٍ غير دقيقة من حاشيتهم تؤدّي في النهاية إلى سياسةٍ خارجيةٍ تعيبها الزلّات الكثيرة[٤١].

ثانياً، يُوجد من الأدلة ما يُبيّن أن الدكتاتوريات الشخصانية تتفرّد بخيارات سياسية لا نراها في أنواع الأنظمة السلطوية الأخرى. وتُظهر الأبحاث

---

(٣٦) Mark Peceny, Caroline C. Beer, and Shannon Sanchez- Terry, "Dictatorial Peace?," *American Political Science Review*, vol. 96, no. 2 (2001), pp. 15- 26.

(٣٧) Christopher Way and Jessica L. Weeks, "Making It Personal: Regime Type and Nuclear Proliferation," *American Journal of Political Science*, vol. 58, no. 3 (2014).

(٣٨) Michaela Mattes and Mariana Rodriguez, "Autocracies and International Cooperation," *International Studies Quarterly*, vol. 58, no. 3 (2014), pp. 527- 538.

(٣٩) Abel Escriba-Folch and Joseph Wright, "Dealing with Tyranny: International Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers," *International Studies Quarterly*, vol. 54, no. 2 (2010), pp. 335- 359.

(٤٠) Dan Reiter and Allan C. Stam, "Identifying the Culprit: Democracy, Dictatorship, and Dispute Initiation," *American Political Science Review*, vol. 97, no. 3 (2003), pp. 333- 337.

(٤١) Erica Frantz and Natasha Ezrow, *The Politics of Dictatorship: Institutions and Outcomes in Authoritarian Regimes* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2011).

أيضاً أن السياسات أكثر تخبّطاً في الدكتاتوريات الشخصانية، وهو طبعاً أمرٌ متوقّع. فيمكن أن يغيّر الحكام في هذه الدكتاتوريات سياسات النظام في لحظة نزوة لأنه ليس هناك فاعلون آخرون غيرهم مضطرون إلى القيام بهذه الخيارات[٤٢]. ومما يدل على ذلك معدّلات التضخّم المتقلّبة بين العام والآخر، وهو أمرٌ أكثر شيوعاً في هذا النوع من الأنظمة مقارنةً بغيره. وفي المقابل فإن هذه الأنظمة أكثر قدرةً على الاستجابة السريعة للتغيّرات المفاجئة للأسعار. كما أن الدكتاتوريات الشخصانية أكثر ميلاً، من بين جميع أنواع الأنظمة السلطوية الأخرى، إلى إهدار المعونات الخارجية؛ إذ تقوم هذه الأنظمة بتوزيع هذه المعونات على دائرة الحلفاء الضيقة في سبيل قبضتهم على السلطة بدلاً من إنفاقها على ما يُساهم في اللبرلة السياسية (وهو ما يكون في العادة الغاية الأصلية لهذه المعونات)[٤٣]. وتختلف هذه الأنظمة عن أنواعٍ أخرى من الأنظمة السلطوية التي تعتمد في المقابل على دائرةٍ أوسع من الحلفاء، مما يمنحها إيماناً أكبر بفرصها في البقاء في السلطة بعد حدوث الدمقرطة. ولهذا تتقبّل هذه الأنظمة إنفاق المعونات الخارجية على عمليات اللبرلة السياسية كما أُريد لها. يُوجد أيضاً ما يُثبت أن الدكتاتوريات الشخصانية تؤدّي إلى معدّلات استثمارٍ ونموٍّ اقتصادي أقل مقارنةً بالأنظمة السلطوية الأخرى[٤٤].

وهناك أيضاً من الأدلة ما يُثبت أن هذه الأنظمة هي الأكثر عرضةً للوقوع في مستنقعات الفساد[٤٥]. فلا يعرف أصحاب السلطة في الدكتاتوريات الشخصانية فكرة العقاب على إساءة استعمال السلطة، وهو ما يسمح لهم بالانخراط في الفساد لمكافئة شبكة مؤيّديهم الصغيرة.

ثالثاً، تملك الدكتاتوريات الشخصانية مناعةً أكبر ضد الانهيار تحت ضغط التهديدات المعهودة مقارنةً بغيرها من أنواع الدكتاتوريات. فمثلاً،

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) Joseph Wright, "How Foreign Aid Can Foster Democratization in Authoritarian Regimes," *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 3 (2009).

(٤٤) Joseph Wright, "Do Authoritarian Institutions Constrain? How Legislatures Affect Economic Growth and Investment," *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 2 (2008), pp. 322- 343.

(٤٥) Eric Chang and Miriam A. Golden, "Sources of Corruption in Authoritarian Regimes," *Social Science Quarterly*, vol. 91, no. 1 (2010).

نرى أن الدكتاتوريات الشخصانية أعصى على الانهيار عند وقوع أزماتٍ اقتصاديةٍ مقارنةً بغيرها من أنواع الدكتاتوريات، فصحيحٌ أن المواطنين قد يواجهون ظروفاً صعبة إذا كان اقتصاد البلد يمرّ بأزمة، ولكن هذا لا ينطبق على دائرة مؤيّدي النظام[٤٦]. فقد يلزم وقوع كارثةٍ اقتصاديةٍ حقيقية لزعزعة استقرار الدكتاتوريات الشخصانية. وعلى الشاكلة نفسها تُعدّ الدكتاتوريات الشخصانية أكثر صموداً وتماسكاً في مواجهة الاحتجاجات الشعبية مقارنةً بغيرها من الدكتاتوريات[٤٧].

تحدّد مسألة وجود أو غياب الدكتاتورية الشخصانية الكثير من المآلات السياسية المهمة. ولكن يُوجد أيضاً مآلاتٌ سياسيةٌ أخرى تعتمد على ما إذا كان هناك حزب يتحكّم بالنظام الحاكم أم أن من يتحكّم بالنظام هو مجموعةٌ أخرى. فهناك من الأدلة، مثلاً، ما يُظهر أن دكتاتوريات الحزب المهيمن أقل قمعاً من غيرها من الدكتاتوريات[٤٨]. فحكومات أنظمة الحزب المهيمن تميل إلى إدخال شريحةٍ واسعةٍ من الشعب في العملية السياسية، ولهذا تبقى حاجتها إلى القمع لتوجيه شعبها أقل، مستعيضةً عن ذلك بفرض سيطرتها من خلال قنواتٍ مؤسّساتية. وللأسباب نفسها تقريباً تندلع الحروب الأهلية في البلدان التي تحكمها دكتاتوريات حزبٍ مهيمن بنسبٍ أقل من أنواع الدكتاتوريات الأخرى. فتضمين دكتاتوريات الحزب المهيمن لشرائح واسعةٍ من مؤيّديها في العملية السياسية يجعل منها أكثر تمرّساً على منع حالات السخط الشعبي من التدهور[٤٩].

يُوجد أيضاً عاملٌ مهمٌّ آخر يؤدّي إلى اختلافاتٍ كبيرة في السيناريوهات بين بقاء الحاكم في السلطة أو بقاء النظام في السلطة أو حدوث سيناريو الدمقرطة، وهو طبيعة النظام العسكرية. فالحكّام في الدكتاتوريات العسكرية يحكمون لفتراتٍ أقل بكثير من غيرهم من الأنظمة السلطوية، بمعدّل يصل

(٤٦) Geddes, *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics.*

(٤٧) Jay Ulfelder, "Contentious Collective Action and the Breakdown of Authoritarian Regimes," *International Political Science Review*, vol. 26, no. 3 (2005), pp. 311- 334.

(٤٨) Christian Davenport, "State Repression and the Tyrannical Peace," *Journal of Peace Research*, vol. 44, no. 4 (2007), pp. 485- 504.

(٤٩) Hanne Fjelde, "Generals, Dictators, and Kings: Authoritarian Regimes and Civil Conflict, 1973?2004," *Conflict Management and Peace Science*, vol. 27, no. 3 (2010), pp. 195-218.

إلى أربع سنواتٍ مقارنةً بالحكّام الدكتاتوريين الآخرين الذين يحافظون على حكمهم لمدةٍ تقارب تسع سنوات في المعدّل[٥٠]. ويرجع ذلك بدرجةٍ كبيرةٍ إلى أن النخب في الدكتاتوريات العسكرية يملكون عامل السلاح الذي يُجيدون أيضاً استخدامه[٥١]. فإن أرادت النخبة في هذه الأنظمة خلع الحاكم فلهم فعل ذلك بكل سهولة مقارنةً بالدكتاتوريات الأخرى التي تفتقر نخبها إلى هذا العامل.

وما ينطبق على حكّام الدكتاتوريات العسكرية ينطبق أيضاً على أنظمتهم العسكرية الأكثر عرضةً للسقوط من غيرها من الأنظمة السلطوية؛ إذ إن عمر الدكتاتوريات العسكرية هو الأقصر من بين كل أنواع الأنظمة السلطوية الأخرى، وعلى النقيض نجد أنظمة الحزب المهيمن صاحبة العمر الأطول. كما أن فرصة حدوث سيناريو الدمقرطة تكون أعلى ما تكون بعد انهيار الأنظمة العسكرية، وعلى النقيض منها الدكتاتوريات الشخصانية. يبيّن الفصل الثامن بالتفصيل أسباب هذه الاختلافات.

وفي المحصّلة، يُوجد فروق كبيرة في المآلات السياسية التي يشهدها بلدٌ ما بعد تفكّك النظام السلطوي باختلاف نوع النظام نفسه. ويحدّد هذه الاختلافات بالدرجة الأولى وجود دكتاتورية شخص أم لا، ولكن دكتاتورية الحزب المهيمن والدكتاتوريات العسكرية هي عوامل أخرى تحدّد هذه المآلات. ونستطيع أن نستخلص من كل ذلك أن جمع الأنظمة السلطوية معاً في فئةٍ واحدة يُهمل فروقاً مهمّةً في سلوكيات هذه الأنظمة. وهذا كله بناءً على تصنيفٍ واحد من بين عدة تصنيفاتٍ تسلّط الضوء على اختلافاتٍ أخرى بكل تأكيد.

ما نوع الأنظمة السلطوية الأكثر شيوعاً اليوم؟

يلخّص الرسم الرقم (٥ ـ ١) التوزيع الزمني للأنظمة السلطوية الحاكمة

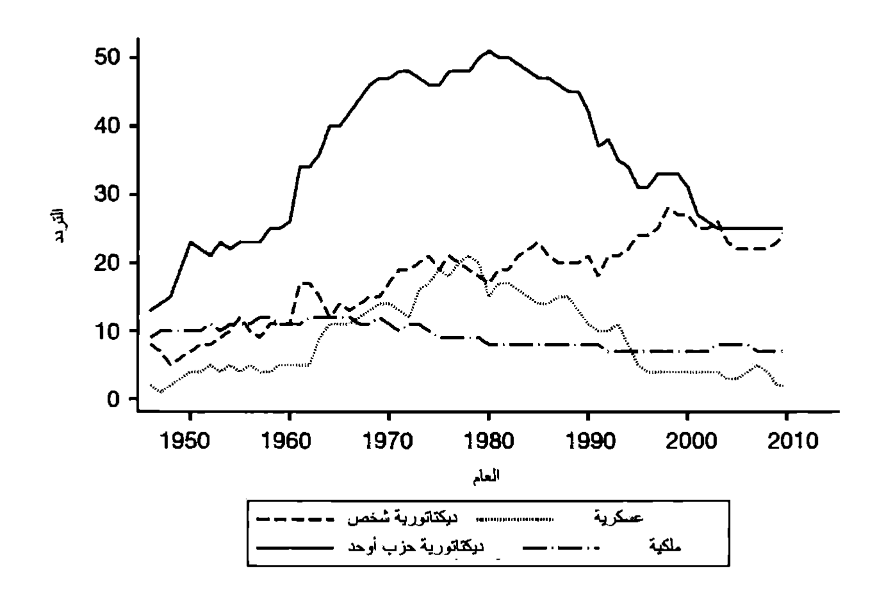
(٥٠) فترة الحاكم وفشل البيانات مأخوذة من: Hein Goemans, Kristian Gleditsch, and Giacomo Chiozza, "Introducing Archigos: A Data Set of Political Leaders," *Journal of Peace Research*, vol. 46, no. 2 (2009).

(٥١) Frantz and Ezrow, *The Politics of Dictatorship: Institutions and Outcomes in Authoritarian Regimes.*

من عام ١٩٤٦ حتى عام ٢٠١٠ وتصنيف هذه الأنظمة[٥٢]. ويمكن استخلاص بعض الإشارات المهمة من الرسم، **أولاها** هي أن الدكتاتوريات الملكية التي كانت نادرةً نسبيةً لا تزال حتى اليوم نادرة. وجميع هذه الأنظمة، حتى عام ٢٠١٠، لا يزال في الشرق الأوسط، كأنظمة دول عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مع وجود استثناءٍ واحد هو الدكتاتورية الملكية في إسواتيني الواقعة في القارة الأفريقية.

الرسم الرقم (٥ ـ ١)

عدد الأنظمة السلطوية الحاكمة في العالم وفقاً لتصنيفها في الفترة ١٩٤٦ ـ ٢٠١٠



ثانية هذه الإشارات هو ارتفاع عدد الدكتاتوريات العسكرية مع احتداد الحرب الباردة ومن ثم انخفاضها بصورةٍ ثابتة منذ نهاية الحرب. ويرجع ذلك في جملته إلى حرص الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقتئذٍ على دعم هذه الأنظمة بهدف تثبيت مواقع نفوذهما الاستراتيجية. وعلى الشاكلة نفسها يمكن تفسير انحسار الدكتاتوريات العسكرية بسحب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لدعمها المالي لهذه الأنظمة بانتهاء الحرب الباردة. ولا

(٥٢) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

يُوجد اليوم سوى بضع دكتاتوريات عسكرية، منها النظام الحاكم في ميانمار، الذي كان (وقت كتابة هذا الكتاب) في خضم مفاوضاتٍ لترك السلطة[٥٣].

ثالثة هذه الإشارات هي أن دكتاتوريات الحزب المهيمن كانت هي أكثر أنواع الأنظمة السلطوية شيوعاً على طول هذه الفترة. شهد هذا النوع من الأنظمة، أسوةً بالأنظمة الدكتاتورية، صعوداً وهبوطاً مع استفحال نار الحرب الباردة وخمودها. ويرجع ذلك إلى انتشار الأنظمة الشيوعية وما تلا ذلك من انحسارها خلال هذه الفترة؛ إذ إن هذا النوع من الأنظمة أقرب إلى أنظمة الحزب المهيمن من بين جميع أنواع صور الحكم السلطوية. لم يبقَ، بحلول عام ٢٠١٠، سوى عددٍ محدود من الدكتاتوريات الشيوعية الحاكمة التي تخضع لسيطرة حزبٍ مهيمن، منها لاوس والصين وفييتنام. ولكن على الرغم من انحسار الشيوعية العالمي، تبقى دكتاتوريات الحزب المهيمن الأكثر انتشاراً من بين جميع أنواع الأنظمة السلطوية. ومن الأمثلة عليها أثيوبيا وسنغافورة وأنغولا وتنزانيا.

رابعة هذه الإشارات هو الزيادة الثابتة لعدد الدكتاتوريات الشخصانية، التي اقتربت من معادلة عدد دكتاتوريات الحزب المهيمن في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠. ويمكن لهذا النوع من الدكتاتوريات أن يصبح أكثر أنواع الأنظمة السلطوية انتشاراً إذا ما استمرت بالنسق التصاعدي نفسه. من الأمثلة على هذه الدكتاتوريات روسيا البيضاء تحت حكم «ألكسندر لوكاشينكو»، وأوغندا تحت حكم «يوري موسفني»[*]، وتشاد تحت حكم «إدريس ديبي»، وأذربيجان تحت حكم «إلهام علييف»[**].

---

(٥٣) أفرزت انتخابات عام ٢٠١٠ حكومة مدنية في ميانمار، وأعطت الانتخابات عام ٢٠١٥ للمعارضة أغلبية في كل المجالس التشريعية، إلا أن الجيش ما زال ذا نفوذٍ سياسي فاعل، ولذا ما زال من المبكر (حتى وقت كتابة هذه السطور، على الأقل) التأكيد أنه أزال نفسه من السلطة. [كان تقييم الكاتبة محقّاً، ففي وقت نشر الكتاب والترجمة كان الجيش في السلطة بعد قيامه بانقلابٍ دموي شهر شباط/ فبراير ٢٠٢١ (المترجم)].

(*) يوري موسفني (Yoweri Museveni) (١٩٤٤ -)، هو الرئيس الحالي لدولة أوغندا. وصل موسفني إلى السلطة عام ١٩٨٦ بعد مشاركته في ثوراتٍ على الرئيسين السابقين عيدي أمين وملتون أوبوتي. (المترجم)

(**) إلهام علييف (Ilham Aliyev) (١٩٦١ -)، هو الرئيس الحالي لدولة أذربيجان. استلم علييف الحكم عام ٢٠٠٣ بعد وفاة والده حيدر علييف. قاد إلهام علييف عام ٢٠٢٠ بلاده خلال الفصل =

يصعب التكهّن بالأسباب التي أدّت إلى ارتفاع أسهم الدكتاتوريات الشخصانية على حساب غيرها من صور الحكم السلطوي. آذنت نهاية الحرب الباردة بنهاية حكم بعض أنظمة الحزب المهيمن والكثير من الدكتاتوريات العسكرية. فقد أثبتت سياسات أنظمة الحرب الباردة التي قامت على الأيديولوجيات (الشيوعية اليسارية وعددٌ كبيرٌ من الأنظمة اليمينية التي قادتها لجان عسكرية) فشلها، وهو ما أفقدها شرعيتها. ولعل ذلك ما مهّد الطريق لصعود سلطوية ما بعد الأيديولوجيا، وهو شكلٌ يتوافق مع حكم الشخص الواحد على وجه الخصوص(٥٤). يمكن أيضاً تفسير ذلك بالقدرة العالية للدكتاتوريات الشخصانية على تقديم صورةٍ زائفةٍ للديمقراطية التي أصبحت رائجة فترة ما بعد الحرب الباردة.

بغضّ النظر عن الأسباب، تُشير جميع المؤشّرات إلى أن الدكتاتوريات الشخصانية مستمرةٌ في الصعود. فعلى الرغم من أن البيانات التي يستند إليها هذا الكتاب تقف عند عام ٢٠١٠، يظهر أن الأنظمة السلطوية التي وصلت إلى السلطة منذ ذلك الوقت هي أنظمة شخصانية في طبيعتها. ومن الأمثلة على ذلك «حامد كرزاي»(*) في أفغانستان من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، وأوكرانيا تحت حكم «فيكتور يانوكوفيتش»(**) من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٤، وسيريلانكا تحت حكم «ماهيندا راجاباكشا»(***) من عام ٢٠١٠

= الأخير من النزاع على إقليم قره باغ الذي انتهى بعودة جزءٍ كبيرٍ من الأراضي التي خسرتها أذربيجان في حرب قره باغ الأولى التي قامت في الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤. (المترجم)

(٥٤) Andrea Kendall-Taylor, Erica Frantz, and Joseph Wright, "The Global Rise of Personalized Politics: It's Not Just Dictators," *Washington Quarterly*, vol. 40, no. 1 (2017).

(*) حامد كرزاي (Hamid Karzai) (١٩٥٧ ـ)، هو الرئيس السابق لأفغانستان من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٤. اختير كرزاي رئيساً مؤقتاً لأفغانستان عام ٢٠٠١ في المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي أُقيم في ألمانيا، قبل فوزه بالانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام ٢٠٠٤. انتهت فترة حكم كرزاي بعد خسارته للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ التي فاز بها الرئيس الحالي أشرف غني. (المترجم)

(**) فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) (١٩٥٠ ـ)، هو الرئيس السابق لأوكرانيا من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤. استلم يانوكوفيتش الحكم بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠، إلا أن فترة حكمه انتهت بعد اندلاع انتفاضةٍ شعبيةٍ نجحت في الإطاحة به عام ٢٠١٤. ويعيش يانوكوفيتش حالياً في منفاه في روسيا. (المترجم)

(***) ماهيندا راجاباكشا (Mahinda Rajapaksa) (١٩٤٥ ـ)، هو الرئيس السابق لدولة سيريلانكا من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٥. استلم راجاباكشا منصب الرئاسة بفوزه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥. فشل راجاباكشا باقتناص ولايةٍ ثالثة بعد خسارته في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٥، إلا أنه يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير المالية منذ عام ٢٠١٩. (المترجم)

حتى عام ٢٠١٥؛ فضلاً عن غير ذلك من الدكتاتوريات التي لا تزال في السلطة حتى وقت كتابة هذا الكتاب، كنظام «بيير نكورونزيزا» (تُوفّي عام ٢٠٢٠) في بوروندي، الذي وصل إلى الحكم عام ٢٠١٠(*)، ونظام «سالفا كير»(**) في جنوب السودان الذي لا يزال رئيساً لها منذ إعلان البلاد لاستقلالها عام ٢٠١١، ونظام رجب طيب أردوغان في تركيا الذي أحكم قبضته على السلطة خلال حملة شنّها ضد المعارضة عقب محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦. صحيحٌ أن الدكتاتوريات التي قامت منذ عام ٢٠١٠ لم تكن جميعها دكتاتورياتٍ ترأّسها حاكمٌ مستبد، مثل الدكتاتوريات العسكرية التي قامت في تايلاند عام ٢٠١٤ والتي لا تزال حاكمةً حتى وقت كتابة هذا الكتاب، ومالي (٢٠١٢ ـ ٢٠١٤)، ولكن يغلب على معظمها سمة الدكتاتوريات الشخصانية (انظر الفصل الرابع الذي يناقش مؤشّرات الشخصنة وعملية التحوّل إلى نظامٍ يحكمه حاكمٌ واحد وبعض المآلات السياسية التي تتبع ذلك).

يُضاف إلى ذلك أن الكثير من الأنظمة الديمقراطية الموجودة اليوم التي تبدو على شفا الانزلاق إلى السلطوية يرأسها حاكمٌ مستبد، مثل «دانييل أورتيغا»(***) في نيكارغوا، و«رودريغو دوتيرتي»(****) في الفيليبين،

(*) وصل بيير نكورونزيزا (Pierre Nkurunziza) إلى منصب الرئاسة عام ٢٠٠٥ (وليس ٢٠١٠، ولعل ذلك كان سهواً من الكاتبة). تُوفّي نكورونزيزا عام ٢٠٢٠ جرّاء أزمةٍ قلبية بحسب الإعلام الرسمي، إلا أن بعضهم رجّح أن وفاته كانت بسبب إصابته بمرض كورونا. (المترجم)

(**) سالفا كير (Salva Kiir) (١٩٥١ ـ)، هو رئيس دولة جنوب السودان الحالي. استلم كير منصب الرئاسة بعد إعلان دولة جنوب السودان استقلالها عام ٢٠١١. (المترجم)

(***) دانييل أورتيغا (Daniel Ortega) (١٩٤٥ ـ)، هو الرئيس الحالي لدولة نيكارغوا. استلم أورتيغا الحكم عام ٢٠٠٧، وهو أيضاً رئيس سابق لنيكارغوا، إذ تولّى منصب الرئاسة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠، وكان أيضاً المنسّق العام للجنة العسكرية الحاكمة «الخونتا» من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥. شهدت فترة رئاسة أورتيغا الثانية ابتعاده عن السياسات اليسارية، بل وتصالحه مع الكنيسة الكاثوليكية وتبنّيه لخطابٍ مسيحي بعد أن كان ملحداً. (المترجم)

(****) رودريغو دوتيرتي (Rodrigo Duterte) (١٩٤٥ ـ)، هو الرئيس الحالي لدولة الفيليبين. استلم دوتيرتي الحكم عام ٢٠١٦. عُرف دوتيرتي بحملته الشعواء على الجريمة والمخدّرات، حيث نادى بقتل تجّار المخدرات وغيرهم من المجرمين من دون محاكمة، وهو ما أدّى إلى مقتل ما يُقدّر بـ١٤٠٠ إنسان وفقاً لمنظّمات حقوق الإنسان، كان منهم مدمنو مخدّرات وأشخاصٌ ارتكبوا جرائم بسيطة وأطفالٌ يعيشون في الشوارع. يُعرف دوتيرتي أيضاً بخطابه القومي الشعبوي؛ إذ إنه صرّح في السابق أنه يعمل بسياسةٍ خارجيةٍ تقوم على الاستقلال. (المترجم)

و«فيكتور أوربان» في المجر[٥٥]. لا يمكنني، [أي كاتبة الكتاب]، القول عن يقينٍ تامٍّ بأن الدكتاتوريات الشخصانية ستستمر في صعودها في السنوات القليلة القادمة، ولكن جميع المؤشّرات تُشير إلى ذلك.



(٥٥) Kendall-Taylor, Frantz and Wright, Ibid.

الفصل السادس

كيف تصل الأنظمة السلطوية إلى السلطة؟

كيف تصل الأنظمة السلطوية إلى السلطة؟

شهد العالم قيام ٢٥٠ نظاماً سلطوياً جديداً في الفترة ١٩٤٦ ـ ٢٠١٠، نصف هذه الأنظمة تقريباً (٤٦ في المئة) وصلت إلى السلطة بإسقاط أنظمةٍ سلطويةٍ سبقتها، وما يزيد قليلاً على الربع (٢٩ في المئة) نجحت بالوصول إلى السلطة بسحب البساط من تحت أنظمةٍ ديمقراطية، أما النسبة المتبقيّة فقد صعدت إلى الحكم وقت استقلال بلادها.

تُظهر الأبحاث سبع طرائق عامة تصل بها الأنظمة السلطوية إلى الحكم، وهي استيلاء عائلةٍ على الحكم، والانقلاب، والتمرّد، وانتفاضةٌ شعبية، و«التسلّط» (تغيّر النظام نفسه)، وتغيير القواعد بما يغيّر تركيبة الكتلة الحاكمة، وتنصيب نظامٍ سلطوي على يد قوةٍ خارجية[(١)].

كانت الانقلابات هي أكثر طريقةٍ استخدمتها الكتل الأوتوقراطية، التي أصبحت فيما بعد أنظمةً أوتوقراطية، للوصول إلى الحكم؛ إذ حدث سيناريو الانقلاب في ٤٦ في المئة من جميع حالات استيلاء أنظمةٍ سلطويةٍ على السلطة. ومن الأمثلة على ذلك الانقلاب الذي دشّن حقبة الدكتاتورية العسكرية في البرازيل عام ١٩٦٤، وانقلاب عام ١٩٦٦ في إندونيسيا الذي أوصل «سوهارتو»[(*)] إلى دفة الحكم. كان الانقلاب في البرازيل على نظامٍ

---

(١) البيانات حول استيلاء الأنظمة السلطوية على السلطة مأخوذة من: Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, *How Dictatorships Work* (New York: Cambridge University Press, 2018).

وقد صدر الكتاب بالعربية عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر (٢٠٢١) بعنوان: **كيف تعمل الدكتاتوريات؟ السلطة وترسيخها وانهيارها**.

روايات الأحداث مأخوذة من: Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Regimes Code Book," Version 1.2, *Autocratic Regime Data*, 2014, < https://bit.ly/3HpLnA6 > (accessed 12 October 2017).

(*) سوهارتو (Suharto) (١٩٢١ ـ ٢٠٠٨)، هو الرئيس السابق لدولة إندونيسيا من عام ١٩٦٨ =

ديمقراطي، أما «سوهارتو» فقد انتزع الحكم من نظامٍ سلطويٍّ آخر.

يأتي سيناريو «التسلّط» في المرتبة الثانية بنسبةٍ تصل إلى ١٨ في المئة من جميع حالات وصول أنظمةٍ سلطويةٍ إلى السلطة في الفترة نفسها. ويُقصد بـ«التسلّط» وصول الحاكم إلى الحكم عن طريق انتخاباتٍ ديمقراطية ومن ثم استخدامه لمنصب قوته لتحييد خصومه وتوطيد سلطته. ومن الأمثلة على ذلك ما كان في كينيا عام ١٩٦٣ عندما نجح حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني بالفوز في الانتخابات بعد استقلال البلاد إلا أنه فرض حكم حزبٍ مهيمن في نهاية الأمر، وأيضاً زامبيا عام ١٩٩٦ عندما وقّع الرئيس «فريدريك شيلوبا»(*) على تعديلٍ دستوري يمنع أبرز مرشّحي المعارضة «كينيث كاوندا»(**) من الطعن في شرعية رئاسته، وفنزويلا عام ٢٠٠٥ عندما قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات التي أُجريت في ذاك العام بعد حملةٍ مطوّلةٍ شنّتها الحكومة لإرهابهم وإضعاف موقفهم، ما أدّى إلى فوز الموالين للرئيس «هيوغو تشافيز» بجميع المقاعد في البرلمان(٢).

يأتي بعد ذلك سيناريوها التمرّد وتنصيب نظام سلطويٍّ على يد قوةٍ خارجية بنسبتي ١٣ في المئة و١٢ في المئة على التوالي. يُقصَد بالتمرّد قيام

= حتى عام ١٩٩٨. وصل سوهارتو إلى الحكم بعد انقلابه على الرئيس السابق سوكارنو (Sukarno)، عام ١٩٦٨، وهو ما مثّل انتقال إندونيسيا من المعسكر الشيوعي إلى المعسكر الغربي فيما عُرف باسم «النظام الجديد» (The New Order). يعدّ سوهارتو شخصيةً جدليةً في التاريخ الإندونيسي، فهناك من يطالب حتى اليوم بإعطائه وسام بطلٍ قومي لما شهدته إندونيسيا من نهضةٍ علميةٍ واقتصاديةٍ في عصره على الرغم من أنه يُعدّ من أكثر الرؤساء فساداً في التاريخ الحديث. (المترجم)

(*) فريدريك شيلوبا (Frederick Chiluba) (١٩٤٣ ـ ٢٠١١)، هو الرئيس السابق لدولة زامبيا من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢. (المترجم)

(**) كينيث كاوندا (Kenneth Kaunda) (١٩٢٤ ـ ٢٠٢١)، هو الرئيس الأول في تاريخ زامبيا من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩١. شارك كاوندا في النضال ضد الاستعمار البريطاني، ونجح في الوصول إلى منصب الرئاسة. عُرف عن كاوندا تبنّيه لسياسات قوميةٍ اشتراكية. . أصدر كاوندا عام ١٩٧٣ قانوناً يحظر جميع الأحزاب الأخرى باستثناء الحزب الحاكم. تنحّى كاوندا عن الحكم بعد تراجع الدولة عن هذا القانون تحت ضغطٍ دولي وإجراء انتخاباتٍ فاز فيها خلفه شيلوبا. تُوفّي كاوندا في شهر حزيران/ يونيو من عام ٢٠٢١ عن عمرٍ يناهز ٩٧ عاماً. (المترجم)

(٢) انهيار الديمقراطية في فنزويلا تحديداً كان بطيئاً ودقيقاً. انظر: Javier Corrales and Michael Penfold-Becerra, "Venezuela: Crowding Out the Opposition," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 2 (2007), pp. 99-113, and Javier Corrales, "The Authoritarian Resurgence: Autocratic Legalism in Venezuela," *Journal of Democracy*, vol. 26, no. 2 (2015), pp. 37- 51.

جماعاتٍ مسلّحة بمحاربة قوات الدولة والانتصار عليها وإقامة حكومةٍ جديدة. وعلى هذا تختلف حركات التمرّد عن الانتفاضات الشعبية التي تتلخّص في العادة بمظاهراتٍ شعبيةٍ عامة تخلو من السلاح. ومن الأمثلة على حركات التمرّد انتصار الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في نضالها ضد الاستعمار البرتغالي، وأيضاً نجاح «بول كاغامه»(*) والجبهة الوطنية الرواندية بإسقاط الحكومة الرواندية وميليشيات الهوتو عام ١٩٩٤. أما تنصيب نظام جديد على يد قوّى خارجية فهو انسحاب ما يكون في العادة قوىً مستعمرةً من بلدٍ ما وتنصيب نظام سلطويٍّ مكانها. ومن الأمثلة على ذلك ألمانيا الشرقية عام ١٩٤٩ (عندما حوّل الاتحاد السوفياتي السلطة الإدارية إلى ما عُرف باسم الجمهورية الألمانية الديمقراطية)، وتنصيب نظام «خواكين بالاغوار»(**) في جمهورية الدومينكان على يد الولايات المتحدة عام ١٩٦٦.

يأتي بعد ذلك سيناريوهات الانتفاضات الشعبية (٥ في المئة من كل الحالات)، وتغيير القوانين التي تغيّر طبيعة النظام (٤ في المئة)، واستيلاء عائلةٍ على الحكم (٢ في المئة). وصول نظام سلطويٍّ إلى الحكم بعد اندلاع انتفاضةٍ شعبيةٍ هو من السيناريوهات المباشَرة إلى حدٍّ كبير، ومن الأمثلة عليها ثورة عام ١٩٧٩ في إيران التي تبعها قيام النظام الثيوقراطي والانتفاضات التي عمّت أرمينيا عام ١٩٩٨ التي تبعها وصول «روبرت كوتشاريان»(***) إلى منصب رئاسة أرمينيا. أما تغيير القوانين فهو سيناريو

(*) بول كاغامه (Paul Kagame) (١٩٥٧ ـ)، هو الرئيس الحالي لدولة رواندا. وصل كاغامه إلى الحكم رسمياً عام ٢٠٠٠، ولكنه يُعد الحاكم الفعلي للبلاد منذ عام ١٩٩٤ عندما استلم منصب وزير الدفاع ومنصب نائب الرئيس السابق باستور بيزيمونغو (Pasteur Bizimungu). كان كاغامه قائد الجبهة الوطنية الرواندية التي كانت طرفاً في الحرب الأهلية الرواندية وما يُعرف بالإبادة الرواندية التي ذهب ضحيتها ما يُقدّر بين خمسمئة ألف وثمانمئة ألف ضحية من طائفة التوتسي. (المترجم)

(**) خواكين بالاغوار (Joaquín Balaguer)، هو الرئيس السابق لجمهورية الدومينكان. حكم بالاغوار ثلاث ولايات مختلفة، من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٠، ومن عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٨ بعد تنصيبه على يد الولايات المتحدة، ومن عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٦. يُعرف بالاغوار بتأثّره بصورة الكوديلو، أو الحاكم المستبد، لما كان يظهر عليه من سريةٍ وسطوةٍ كبيرة. يُقدّر عدد ضحايا نظام بالاغوار بأحد عشر ألف إنسان تعرّضوا للقتل والتعذيب والاختفاء القسري. (المترجم)

(***) روبرت كوتشاريان (Robert Kocharyan) (١٩٥٤ ـ)، هو الرئيس السابق لدولة أرمينيا من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٨. وصل كوتشاريان إلى الحكم بعد انتفاضاتٍ شعبيةٍ في أرمينيا في انتخاباتٍ شابها الكثير من الجدل. عاد كوتشاريان مؤخّراً إلى الساحة السياسية في أرمينيا عقب حرب قره باغ الأخيرة حيث أعلن نيته للترشّح للانتخابات من جديد. (المترجم)

تحوّل غير مباشر، وهو ما يحدث عندما يقوم النظام الحاكم بتغيير بعض المبادئ (بطريقةٍ غير رسميةٍ أحياناً)، بحيث تتغيّر معها طبيعة الكتلة الحاكمة. ومن الأمثلة على ذلك صدّام حسين في العراق الذي وصل إلى رئاسة الدولة عام ١٩٧٩ وما قام به بعد ذلك من تغيير تركيبة النظام، حيث استعاض صدّام عن نخب حزب البعث، الذي كان يشكّل جسد النظام الحاكم، بشبكته الشخصية. وأخيراً تصل عائلةٌ حاكمةٌ إلى الحكم بعد الاستقلال كما حدث وقت تأسيس النظام في الكويت عام ١٩٦١ تحت حكم عائلة الصبّاح التي كانت هي الحاكمة أيضاً وقتما كانت الكويت محميةً بريطانية.

كيف يؤثّر سبيل الوصول إلى السلطة فيما يتبعه؟

تصل بعض الأنظمة السلطوية إلى الحكم عن طريق انقلاب، كنظام «أوغستو بينوشيه» الذي حكم تشيلي من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٩. وتنجح أنظمةٌ أخرى بالوصول بسرقة السلطة بطرائق أكثر نعومة، كـ«التسلّط»، مثل نظام «ألبيرتو فوجيموري» الذي قام في البيرو عام ١٩٩٢ وبقي في السلطة حتى عام ٢٠٠٠.

طريقة وصول النظام السلطوي إلى الحكم هي مسألةٌ مهمّةٌ لأنها تؤسّس للمشهد السياسي الذي يأتي بعدها، وتحديداً المؤسّسة التي ستُفرز القيادات والنخب.

ولننظر إلى مثالينا السابقين في تشيلي والبيرو، وهما نظامان وصلا إلى الحكم بأكثر طريقتين شائعتين (الانقلابات والتسلّط). في الحالة التشيلية اجتاح الجيش القصر الرئاسي، ما دفع «سلفادور ألليندي»(*)، رئيس تشيلي في ذاك الوقت، إلى قتل نفسه. أدّى ذلك إلى قيام نظام دكتاتوريٍّ في تشيلي تحت قيادة «بينوشيه» و«الخونتا العسكرية». ومهّد ذلك الطريق للجيش للهيمنة

(*) سلفادور ألليندي (Salvador Allende) (١٩٠٨ ـ ١٩٧٣)، هو الرئيس السابق لتشيلي من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٣. يُعدّ ألليندي أول رئيس ماركسي يتمّ انتخابه ديمقراطياً في أمريكا اللاتينية. في عام ١٩٧٣ شنّ الجيش التشيلي انقلاباً على ألليندي بدعم من وكالة الاستخبارات الأمريكية، التي كانت وقتها حريصةً على صدّ نفوذ الاتحاد السوفياتي في أمريكا اللاتينية التي كانت أحد أهمّ مسارح الحرب الباردة. ألقى ألليندي خطاباً من القصر الذي أحاط به الجيش تعهّد فيه أنه لن يستقيل، إلا أنه أقدم على قتل نفسه لاحقاً من اليوم نفسه. (المترجم)

على المساحة السياسية. وليس المقصود هنا أن الانقلابات تقود دائماً إلى قيام دكتاتورياتٍ عسكرية، ولكن هذا سيناريو وارد الحدوث. وصل «فوجيموري»، في المقابل، إلى مقعد رئاسة البيرو بانتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة عام ١٩٩٠، إلا أنه حلّ المؤسّسة التشريعية في «انقلابٍ ذاتي»(*) عام ١٩٩٢. كان النظام السلطوي الذي ترأسه «فوجيموري» مشابهاً في صورته للنظام الديمقراطي الذي كان يرأسه سابقاً، باستثناء أن النظام الجديد كان نظاماً سلطوياً على عكس النظام الديمقراطي السابق. لا يرافق سيناريوهات «التسلّط» تغيّرات دراماتيكية في الكتلة الحاكمة، إذ إن «التسلّط» هو اختصاص الكتلة الحاكمة نفسها بسلطةٍ أكبر. وفي هذه الحالة كل ما قام به «فوجيموري» ببساطة هو استغلال موقع سلطته لتشييد حكم شخص.

تبيّن الأبحاث وجود أنماطٍ تربط بين طريقة الوصول إلى السلطة ونوع النظام السلطوي الذي يقوم[٣]. فتقوم دكتاتوريات عسكرية بعد انقلاباتٍ بصورةٍ شبه دائمة، كما تبيّن الحالة التشيلية. وتقوم دكتاتوريات حزبٍ مهيمن نتيجةً للتسلّط في ما تُقدّر نسبته بالثلث، وثلثٌ آخر من هذه الأنظمة يصل إلى الحكم عن طريق حركات تمرّد، والثلث الأخير عن طريق تنصيب قوىً خارجيةٍ للنظام السلطوي أو عن طريق الانقلابات. وبطبيعة الحال تقوم الدكتاتوريات الملكية نتيجةً لاستيلاء عائلةٍ على الحكم، ولو أن بعض الدكتاتوريات الملكية قامت بفعل قوىً خارجية. وأخيراً دكتاتوريات الشخص التي تُفرزها سيناريوهات متنوّعة، فما نسبته ٤٠ في المئة من هذه الأنظمة وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب، وجملة باقي الحالات كان إمّا عن طريق التسلّط أو بفعل قوىً خارجية أو حركة تمرّد.

تمنحنا طريقة وصول النظام الحاكم إلى السلطة نظرةً إلى نوع النظام السلطوي الذي سيقوم كما تبيّن هذه الإحصائيات.

كيف تصل معظم الأنظمة السلطوية إلى السلطة اليوم؟

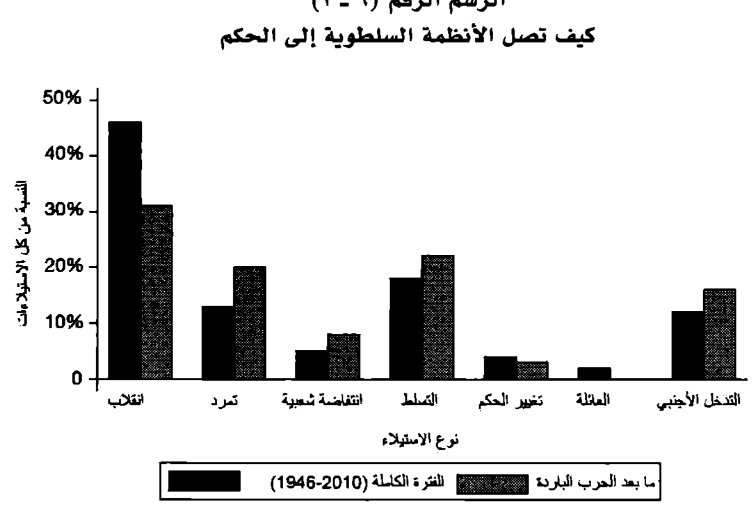
طرأت بعض النقلات المهمة على سيناريوهات تكوّن الأنظمة السلطوية

(*) الانقلاب الذاتي، (Self-coup)، أو بالإسبانية (Autogolpe)، هو قيام حاكمٍ وصل إلى السلطة بطرائق شرعية بحلّ المؤسّسة التشريعية وتقلّد سلطاتٍ استثنائية. (المترجم)

(٣) Geddes, Wright, and Frantz, *How Dictatorships Work.*

منذ نهاية الحرب الباردة، وهذا ما يلخّصه الرسم الرقم (٦ ـ ١). يظهر على الرسم الطرائق المعروفة لوصول الأنظمة السلطوية إلى الحكم على فترتين. تغطّي **الفترة الأولى** كامل الفترة التي يركّز عليها هذا الكتاب، أي من عام ١٩٤٦ حتى عام ٢٠١٠، **والفترة الثانية** من نهاية الحرب الباردة حتى عام ٢٠١٠.

الرسم الرقم (٦ ـ ١)
كيف تصل الأنظمة السلطوية إلى الحكم



بعض الإشارات المهمّة من الرسم، **أولاها** هي أن حالتي استيلاء عائلةٍ على الحكم وتغيير القوانين التي تغيّر تركيبة النخبة الحاكمة انحسرتا؛ حيث لم تحدث أي حالة استيلاء عائلةٍ على الحكم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحالتان فقط تحوّل فيهما النظام إلى نظام سلطوي بتغيير تركيبة النظام، وحلّ مكان هاتين الحالتين الانتفاضات الشّعبية التي شهدت زيادةً طفيفة، والتي تشكّل ٨ في المئة من سيناريوهات وصول الأنظمة السلطوية إلى الحكم منذ عام ١٩٩٠.

ثاني هذه الإشارات هو الانخفاض اللافت للانقلابات منذ نهاية الحرب الباردة، كما ناقشنا سابقاً في هذا الفصل. وتشكّل الانقلابات ثلث الحالات التي تصل بها الأنظمة السلطوية إلى السلطة. إلا أنه، وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا تزال الانقلابات الطريقة الأكثر شيوعاً التي تصل بها الأنظمة السلطوية إلى الحكم.

يُلاحظ أيضاً أن التسلّط وحرّكات التمرّد وتدخّل القوى الخارجية أصبحت طرائق أكثر شيوعاً في فترة ما بعد الحرب الباردة، فتشكّل سيناريوهات التسلّط ٢٢ في المئة من كل الحالات، وحرّكات التمرّد ٢٠ في المئة، والتدخّل المباشر لقوّى خارجية ١٦ في المئة.

وأهم ما يمكن استخلاصه من فترة ما بعد الحرب الباردة عدم وجود طريقةٍ واحدة معتادة تصل بها الأنظمة السلطوية إلى الحكم.

ولو قسّمنا سيناريوهات الوصول إلى السلطة بالاستناد إلى طبيعة النظام الذي سبق وصول النظام السلطوي إلى السلطة، بين أنظمةٍ سلطويةٍ أو أنظمةٍ ديمقراطية، فسنلاحظ أيضاً بعض الإشارات المثيرة. فلو نظرنا إلى الدكتاتوريات التي تُسقط دكتاتورياتٍ سبقتها، فسنرى أن الانقلابات تبقى السيناريو الأكثر شيوعاً (بنسبة تُقدّر بـ٣٩ في المئة من كل الحالات). وفي السياق نفسه شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة زيادة عدد حركات التمرّد التي تُسقط أنظمةً دكتاتورية، بحيث إنها تشكّل اليوم نسبة الثلث (٣٣ في المئة)، ومثلها الانتفاضات الشعبية التي أصبحت أيضاً أكثر شيوعاً بنسبة ١٧ في المئة من جميع الحالات التي يحلّ فيها نظامٌ دكتاتوري مكان نظام دكتاتوريٍّ سابق. ويُستدلّ من ذلك على أن الحركات ذات القاعدة العريضة، التي تُعرف بعنفها ومدتها الطويلة، هي حالياً السيناريوهات الأكثر شيوعاً التي تحلّ بها أنظمةٌ دكتاتورية مكان أنظمةٍ دكتاتورية.

وإذا نظرنا إلى النصف الآخر، حلول أنظمةٍ سلطويةٍ مكان أنظمةٍ ديمقراطية، فسنرى صورةً مختلفةً قليلاً. بدايةً شهدت الانقلابات انخفاضاً لافتاً منذ نهاية الحرب الباردة كما يبيّن الرسم، ولكن الجماعات الأوتوقراطية أيضاً أصبحت تفضّل طرائق أخرى على الانقلابات. فصحيحٌ أن انهيار ما نسبته النصف من الديمقراطيات في فترة ما بعد الحرب الباردة كان بفعل انقلاب عسكري، إلا أن تزايد سيناريوهات «التسلّط» سيجعل منها قريباً الطريقة الأكثر شيوعاً، حيث تشكّل سيناريوهات التسلّط ما نسبته ٣٨ في المئة من جميع حالات انهيار الأنظمة الديمقراطية. ولو نظرنا إلى ما حصل في السنوات الأخيرة في تركيا والفيليبين وبنغلادش فسنرى أن جميع المؤشّرات تدلّل على أن شعبية سيناريو «التسلّط» في تصاعدٍ مستمر. وما

يُستفاد من ذلك هو أن الديمقراطيات تنهار بصورةٍ متزايدة من خلال انقلاباتٍ ذاتية.

أخيراً يُلاحظ أن قيام أنظمةٍ سلطويةٍ بإسقاط أنظمةٍ ديمقراطيةٍ سبقتها في تزايد، على النقيض مما سبق عندما كان الاحتمال الدارج هو حلول نظامٍ سلطوي مكان نظامٍ سلطويٍّ آخر. وقد طرأ هذا التغيّر منذ نهاية الحربِ الباردة؛ إذ إن ما نسبته ٤١ في المئة من الأنظمة الدكتاتورية أسقطت أنظمة ديمقراطية مقارنةً بما نسبته ٣٧ في المئة من الأنظمة الدكتاتورية التي أسقطت أنظمةً دكتاتوريةً أخرى (النسبة المتبقيّة هي لأنظمة سلطوية قامت بعد استقلال دولها). ويدلّ هذا على أن الدكتاتوريات الجديدة تنبثق من أنظمةٍ ديمقراطية بصورةٍ متزايدة، وهو ما يتسق مع ما ناقشناه في الفصل الثالث الذي ركّز على صعود السلطوية في السنوات الأخيرة(٤).

ما الانتكاس الديمقراطي؟

يُقصد بمصطلح «الانتكاس الديمقراطي»: «تغيّراتٌ تطرأ على المؤسّسات السياسية الرسمية والممارسات السياسية غير الرسمية تصعّب إلى حدٍّ كبير من قدرة المواطنين على إلزام الحكومة بتوجّهاتهم»(٥). وهي فعلياً تآكل الديمقراطية.

يكون «الانتكاس الديمقراطي» في الغالب نتيجةً لسلسةٍ من الأحداث التي تجري في سياقاتٍ مختلفة، أي إنه من النادر أن يأتي «الانتكاس الديمقراطي» نتيجةً لحدثٍ واحدٍ كبير يؤذن بحدوث هذه الظاهرة؛ بل إن انحدار الديمقراطية يحدث في عددٍ من السياقات، منها على وجه الخصوص تنافسية الانتخابات، وآليات المحاسبة الحكومية، والحريّات المدنية والسياسية(٦).

---

(٤) لقد كان هناك تغير طفيف منذ نهاية الحرب الباردة بنسبة الدكتاتوريات الجديدة التي نشأت في وقت استقلال بلد ما. هذا الرقم الآن هو ٢٢ في المئة، نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي.

(٥) llen Lust and David Waldner, "Theories of Democratic Change Phase I: Unwelcome Change: Understanding, Evaluation, and Extending Theories of Democratic Backsliding," USAID, 11 June 2015, p. 67, <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications>.

(٦) المصدر نفسه.

هل يؤدّي الانتكاس الديمقراطي دائماً إلى ميلاد نظامٍ سلطوي؟

يمكن أن يؤدّي الانتكاس الديمقراطي إلى ميلاد نظام سلطوي، ولكن هذا ليس الحال دائماً. فهناك الكثير من الدول التي تشهد انحداراً في «مستويات» الديمقراطية من دون الانزلاق إلى الدكتاتورية.

يرى الكثير من المراقبين، على سبيل المثال، أن بولندا تشهد اليوم عملية «انتكاس ديمقراطي» منذ وصول حزب القانون والعدالة إلى السلطة عام ٢٠١٥ في بولندا(٧)؛ حيث شهدت منذ ذلك الحين عدداً من التطوّرات السلبية، منها سنّ قانونٍ يقيّد قدرة المحكمة الدستورية (Constitutional Tribunal) على نقض التشريعات التي تصدرها المؤسّسة التشريعية، وقانون آخر يسمح للحكومة بتعيين المسؤولين وعزلهم عن الجهات الإعلامية الحكومية، وهناك أيضاً محاولات الحكومة لتشويه سمعة بعض الأسماء الإعلامية والأكاديمية الذين يشكّكون في الروايات الرسمية للأحداث(٨). هذه التطوّرات وغيرها تشير بوضوح إلى وجود مشاكل ديمقراطية في بولندا، ولكنها لا تعني رسمياً انزلاق البلاد إلى السلطوية؛ فلا تزال بولندا دولةً ديمقراطية برأي معظم الأكاديميين (ومن بينهم رأيي أنا مؤلّفة الكتاب). فمثلاً منحت منظّمة «فريدوم هاوس» بولندا تقييم «حرّ» في تقريرها الصادر عام ٢٠١٦ على الرغم مما وثّقته المنظّمة من انحدارٍ في الحريّات المدنية في العام نفسه(٩).

طبعاً هناك حالاتٌ يؤدّي فيها الانتكاس الديمقراطي إلى السلطوية، مثلما يحدث في تركيا تحت قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان؛ ففي عام ٢٠١٦ فرضت حكومة أردوغان سيطرتها على أشهر صحيفةٍ يوميةٍ في البلاد (التي كانت سابقاً تدعم معارضيها)، واتهمت أكاديميين عبّروا عن رفضهم

---

(٧) "How Poland's Government Is Weakening Democracy," *The Economist* (25 July 2017), <https://econ.st/3qUcXiW> (accessed 13 November 2017).

(٨) Joshua Keating, "European Countries Are Backsliding on Democracy, and the EU Is Powerless to Stop Them," Slate, 13 January 2016, <https://bit.ly/3CHssgF> (accessed 13 November 2017).

(٩) "Freedom in the World 2017: Poland," Freedom House (2017), <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/Polan> (accessed 13 November 2017).

لسياسات الحكومة بأنهم «خونة» (وهو ما أدّى إلى فقدان الكثير منهم وظائفَهم)، واستطاعت إجراء تغييرات في الدستور تمنح الرئيس سلطاتٍ أكبر. شهدت تركيا أيضاً حدثاً مهمّاً في العام نفسه هو محاولة الانقلاب الفاشلة التي تبعها إعلان الحكومة لحالةٍ من الطوارئ مدتها ثلاثة أشهر، وطالت آثار هذه الفترة ما يزيد على ١٥ ألف إنسان، كان منهم من تعرّضوا للاحتجاز ومنهم من طُردوا من وظائفهم، ورافق ذلك أيضاً إغلاق عددٍ من الجهات الحكومية ومؤسّسات المجتمع المدني. ولذلك لا أعدُّ أنا، [أي مؤلّفة الكتاب]، تركيا دولةً ديمقراطيةً اليوم، ويشاركني في توجّهي هذا الكثير[١٠].

باختصار يعني «الانتكاس الديمقراطي» انحدار جودة الديمقراطية، ولكن حدوث انزلاقٍ إلى السلطوية يتوقّف على حدّة الأحداث التي جرت في هذا السياق.

ما الفرق بين الانتكاس الديمقراطي والتسلّط؟

يترتّب على كلٍّ من «الانتكاس الديمقراطي» و«التسلّط» ابتعاد النظام عن الديمقراطية. ولكن يمكن أن يحصل «الانتكاس الديمقراطي» من دون انزلاق البلاد إلى السلطوية بالكامل. ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث في المجر منذ وصول رئيس الوزراء الحالي «فيكتور أوربان» للسلطة عام ٢٠١٠. يمكن أن يؤدّي «الانتكاس الديمقراطي» إلى الدكتاتورية كما يمكن ألّا يحدث ذلك، فيما يقتضي تعريف «التسلّط» انزلاق النظام إلى الدكتاتورية. وبعبارةٍ أخرى، «التسلّط» هو أحد أنواع «الانتكاس الديمقراطي» التي تؤدّي إلى الانزلاق إلى الدكتاتورية.

ما علامات التسلّط؟

يصعب تمييز «التسلّط» بسبب طبيعته التدريجية كما هي الحال مع «الانتكاس الديمقراطي»؛ إذ يستلزم فعل ذلك الانتباه إلى التطوّرات السياسية التي تطرأ في ميادين عديدة. وبصورةٍ عامة لا يمكن الاكتفاء بحدثٍ واحد

---

(١٠) Steven A. Cook, "How Erdogan Made Turkey Authoritarian Again," *The Atlantic*, 21/7/2016, <https://bit.ly/2YYBo38> (accessed 13 November 2017).

لنقول بأن دولةً ما قد انزلقت إلى الدكتاتورية، ولكن يمكننا أن نقول إن دولةً ما قد أصبحت دولةً دكتاتورية بأخذ عددٍ من الأحداث والتطوّرات معاً بعين الاعتبار. وطبعاً يوجد هناك استثناءات ـ كما حصل في البيرو عندما نفّذ «فوجيموري» الرئيس المنتخب ديمقراطياً انقلاباً ذاتياً وحلّ المؤسّسة التشريعية بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ مؤذناً بميلاد نظام سلطوي بقي في الحكم حتى عام ٢٠٠٠ ـ ولكن تبقى هذه الاستثناءات حالاتٍ نادرة.

تتمايز عمليات «التسلّط» المختلفة بأنها جميعاً في جوهرها محاولات تقوم بها الكتلة الحاكمة لإضعاف القيود المؤسّساتية على سلطات الحكم ببطء، وأيضاً إضعاف خصومهم وتنحيتهم، وزرع الشقوق في المجتمع المدني. ويُقصد بال«كتلة الحاكمة» في هذا السياق الحاكم الفرد نفسه أو النخب الحاكمة (التي تكون عادةً المراتب العليا في حزبٍ سياسي).

يُوجد عددٌ من العلامات التي تدلّل على التسلّط تشترك فيها مختلف الحالات. **الأولى** هي تعيين الكتلة الحاكمة لموالين في مناصب سلطةٍ رفيعة، تحديداً الذراع القضائي. والغاية من هذه الخطوة هي تعبئة المؤسّسات الحكومية الرئيسة التي من شأنها تقييد سلطة الكتلة الحاكمة بأسماء وشخوصٍ مواليةٍ لهذه الكتلة. وبهذا يمكن الكتلة الحاكمة التقليل من احتمالية قيام القضاة بتحدّي الشرعية القانونية لقراراتهم.

ومن الأمثلة التي تلخّص ذلك التجربة الفنزويلية تحت حكم «تشافيز»، وتحديداً عام ٢٠٠٤ عندما سنّ النظام الحاكم قانوناً في أيار/مايو من ذاك العام شكّل بحدّ ذاته علامةً على التهديد الذي تواجهه الديمقراطية في فنزويلا؛ إذ ارتفع عدد مقاعد المحكمة العليا بموجب هذا القانون من ٢٠ مقعداً إلى ٣٢. وسرعان ما حشد الكونغرس، الذي يسيطر عليه «تشافيز»، جميع المناصب الجديدة بموالين له إضافةً إلى خمسة مقاعد فارغة[١١].

ثاني علامةٍ على «التسلّط» هو محاولة وضع الإعلام تحت سيطرة النظام

---

(١١) "Venezuela: Chavez Allies Pack Supreme Court," Human Rights Watch, 13 December 2004,
< https://www.hrw.org/news/2004/12/13/venezuela-chavez-allies-pack-supreme-court > (accessed 14 November 2017).

الحاكم، وغالباً ما يكون ذلك بفرض رقابةٍ على وسائل الإعلام، أو الاستيلاء عليها، أو اعتقال الصحافيين الناقدين للنظام الحاكم. فالإعلام هو أحد الشروط الأساسية لديمقراطيةٍ سليمة، ويجب أن يستطيع المواطنون الوصول إلى معلوماتٍ دقيقة إذا ما كان لهم تقييم ممثّليهم الحاليين والمستقبليين. فمتى ما حاول النظام الحاكم تكميم الإعلام أو توجيهه لدعم توجّهات الحكومة، فهنا تخلق الكتلة الحاكمة سرديةً تدعم حكمها وتُعادي أي شخصٍ يختلف معها.

من الأمثلة على ذلك دولة بروندي ورئيسها السابق «بيير نكورونزيزا» الذي يُعد مثالاً على نظامٍ أُخضع لـ«التسلّط» عام ٢٠١٠. قامت بعض الجماعات الموالية لـ«نكورونزيزا» بقتل عددٍ من خصوم الرئيس في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٠ في أعقاب انتخاباتٍ أجريت في وقتٍ سابق من العام نفسه. أثار ذلك انتباه وسائل الإعلام التي غطّت الحدث، ما دفع مدير الشرطة إلى عقد مؤتمرٍ صحافي حذّر فيه الإعلام من «التدخّل» في شؤونٍ أمنية. قامت الحكومة في الفترة نفسها باعتقال عددٍ من الصحافيين الذين انتقدوا الحكومة، فيما وُجّه إلى صحافيين آخرين كُثر تهديداتٍ بالقتل(١٢).

ومن علامات «التسلّط» الأخرى **[وهي الثالثة]** إلى التلاعب بنتائج الانتخابات لصالح الكتلة الحاكمة. والهدف من ذلك هو تسهيل فوز الكتلة الحاكمة، ما يسمح لها بالحفاظ على الواجهة الديمقراطية المزيّفة التي شيّدتها مع إضعاف خصومها في الوقت نفسه. ويمكن أن يكون ذلك بتعديل قواعد الانتخابات تعديلاتٍ بسيطة، بما يحدّد آلية حساب الأصوات وتحديدها للفائز؛ إذ يمكن لذلك أن يصنع فرقاً كبيراً في التمثيل، ويُعدّ ذلك إحدى الطرائق الماكرة والفعّالة للاستئثار بالسلطة.

من الأمثلة على ذلك أول انتخاباتٍ جرت في دولة بنين بعد استقلالها عام ١٩٦٠، حينما قام الحزب الأبرز في البلاد، حزب الوحدة داهوميان (Dahomeyan Unity Party "PDU")، بتغيير القواعد الانتخابية إلى نظام

---

(١٢) "Closing Doors? The Narrowing of Democratic Space in Burundi," Human Rights Watch, November 23, 2010, <https://www.hrw.org/report/2010/11/23/closing-doors/narrowing-democratic-space-burundi> (accessed 14 November 2017).

انتخابيٌ يحصل فيه الفائز على كل المقاعد في كل قطاع، مع إضافة شرطٍ ينصّ على أن أهمّ مرشّحين اثنين من الحزب الفائز يحصلان على منصب الرئيس ونائب الرئيس. وضمنت هذه الشروط الجديدة حصد الحزب لأعلى مناصب السلطة، وفوق ذلك سيطرته الكاملة على المؤسّسة التشريعية(١٣).

العلامة **الرابعة** هي تبنّي تعديلاتٍ دستوريةٍ تعطي سلطاتٍ أكبر للكتلة الحاكمة. والهدف من ذلك هو إضفاء الشرعية على محاولات انتزاع السلطة، وذلك لأن زيادة السلطة هو أمرٌ يخضع لسلطة الدستور، ويكون الاتفاق عليه عادةً بعد تفكير ومباحثة ولو في ظاهر الأمر، ولهذا فإن الاستناد إلى الدستور يُضفي شرعيةً قانونيةً على عملية انتزاع السلطة.

من الأمثلة على ذلك دولة زامبيا عام ١٩٩٦، عندما قام رئيس البلاد حينئذٍ «فريدريك شيلوبا» والحزب الحاكم، حركة الديمقراطية متعدّدة الأحزاب (Movement for Multiparty Democracy)، بالإمضاء على تعديلٍ دستوريٍّ قبل الانتخابات التي كانت ستُجرى في ذاك العام. ونصّ التعديل على أنه لا يحق لمن والداه ليسا من زامبيا الترشّح للانتخابات الرئاسية، واستطاع «شيلوبا» بذلك قطع الطريق على أبرز خصومه الرئيس السابق «كينيث كاوندا» ومنعه من الترشّح للانتخابات لأن له أصولاً مالاوية(١٤).

علامة «التسلّط» **الخامسة** هي استخدام الدعاوي القضائية والأدوات التشريعية لتنحية المجتمع المدني وخصوم الحكومة. والغاية من ذلك هو تقييد المساحة العامة وحصرها في الموالين للحكومة. ويمكن للحكومة تبرير أي قراراتٍ عقابية بحقّ خصومها ما دامت تستطيع القول إن الأشخاص الذين تستهدفهم اقترفوا فعلاً «غير قانوني».

وافق الشعب التركي تحت حكم أردوغان، على سبيل المثال، في استفتاءٍ عام على مذكّرةٍ منحت حكومة أردوغان سلطاتٍ دستورية أكثر بكثير، وتضمّن ذلك سيطرةً كبيرةً على مجلس رقابة الدولة في إشرافه على الأجهزة

(١٣) "Elections in Benin," African Elections Database, <http://africanelections.tripod.com/bj.html> (accessed 14 November 2017).

(١٤) "Zambia: Elections and Human Rights in the Third Republic," Human Rights Watch, 1996, <https://www.hrw.org/reports/1996/Zambia.htm> (accessed 14 November 2017).

الحكومية والخاصة بما في ذلك صلاحيات لها علاقةٌ بالادعاء العام[١٥]. وقالت المعارضة إن هذا التصويت كان غير عادل، إلا أن نتيجته بكل الأحوال منحت الرئيس القدرة على ضبط المجتمع المدني[١٦] (تُعدّ الحالة التركية مثالاً أيضاً على استخدام التعديلات الدستورية لمنح المؤسّسة التنفيذية سيطرةً أكبر).

يُوجد بكل تأكيد علاماتٌ أخرى على «التسلّط»، ولكن هذه العلامات هي بعضٌ من أكثر العلامات وروداً. يُضعف اجتماع هذه العلامات المؤسّسات اللازمة لديمقراطيةٍ سليمة لصالح المؤسّسة التنفيذية التي تختصّ بسلطةٍ أكبر، وهو ما يؤدّي في النهاية إلى ميلاد السلطوية.

لماذا يجب أن نتنبّه إلى مؤشرات التسلط؟

يُخيّل إلى أذهاننا أن الأنظمة الديمقراطية تنهار بحكم القوة، إلا أن ما بين أيدينا من بياناتٍ يبيّن لنا أن «التسلّط» في تزايد، كما ناقشنا في سطورٍ سابقةٍ من هذا الفصل، وفي حال استمرّت معدّلات «التسلّط» بالتصاعد، فسيصبح السبيل الأكثر شيوعاً الذي يؤدّي إلى انهيار الديمقراطيات. ولهذا من المهم أن نتنبّه إلى علامات «التسلّط» كي نستطيع تمييز أين ومتى تنهار أنظمةٌ ديمقراطية. وهذا مهمٌّ تحديداً لأن «التسلّط» هو تتويجٌ لعددٍ من التطوّرات التي تحصل على طول فترةٍ زمنية، على النقيض من الانقلابات التي تحدث عادةً في ظرف يومٍ واحد.

ولننظر إلى مثال فنزويلا؛ فاز «تشافيز» في انتخاباتٍ رئاسيةٍ حرّةٍ ونزيهةٍ عام ١٩٩٨، واستلم منصبه في العام الذي يليه. استطاعت الديمقراطية في فنزويلا أن تبقى صامدةً في السنوات التي تلت على ما فيها من عيوب وعلى الرغم مما تخلّل ولايته من أحداثٍ مثيرةٍ للجدل، ولكن الوضع تدهور أكثر وأكثر مع بقاء «تشافيز» بالسلطة[١٧]، وأخذت الأمور منحىً أسوأ بكثير

---

(١٥) Henri Barkey, "Turkey Will Never Be the Same after This Vote," *The Washington Post*, 11/4/2017, <https://wapo.st/3cr3xmB> (accessed 14 November 2017).

(١٦) "Turkey Referendum: Erdogan Wins Vote Amid Dispute over Ballots-As It Happened," *The Guardian*, 17/4/2017, <https://bit.ly/30IuC2j> (accessed 14 November 2017).

(١٧) Erica Frantz, "Democracy Dismantled: Why the Populist Threat Is Real and Serious," *World Politics Review* (14 March 2017), <https://bit.ly/3HzN1z5> (accessed 13 November 2017).

عام ٢٠٠٤؛ حيث جمعت المعارضة عدداً كافياً من التواقيع وقتها لإجراء استفتاءٍ شعبيٍّ قد يقود البلاد إلى إعادة الانتخابات. واستطاع «تشافيز» أن يتجاوز هذا الاختبار وأن يبقى في السلطة في انتخاباتٍ رأى معظم المراقبين أنها كانت حرّةً ونزيهة. ولكن بعد ذلك سنّت الهيئة التشريعية قانوناً يرفع عدد مقاعد المحكمة العليا ويسمح بعزل القضاة بتصويت الأغلبية. ومع حلول نهاية العام، كانت المحاكم لقمةً سائغةً بيد «تشافيز». ولكن ما هو أهم هو أن الحكومة نشرت قائمةً تضمّ عشرات آلاف الأسماء التي دعمت استفتاء إعادة الانتخابات ليتعرّض كثيراً منهم بعد ذلك للطرد من وظائفهم أو حرمانهم من الفوائد الحكومية. ووجّه «تشافيز» أيضاً أنظاره إلى الإعلام، مع شنّه لحملةٍ كان الهدف منها إخافة «أعداء الثورة». وفي عام ٢٠٠٥ (العام الذي أعتبرُ فيه، أي مؤلّفة الكتاب، أن فنزويلا قد انزلقت إلى مستنقع السلطوية) قاطعت المعارضة الانتخابات التشريعية في ظلّ أدلةٍ على وجود آلاتٍ تسجّل بصمات اليد وهو ما يسمح للحكومة بمعرفة من الذين صوّتوا ضد «تشافيز». وخشي الكثير من الناس أن ينصبّ عليهم غضبّ الدولة كما حدث بعد استفتاء إعادة الانتخابات. وفي يوم الانتخابات انتشرت القوات العسكرية في الكثير من محطات الاقتراع، وكانت النتيجة فوزاً ساحقاً لـ«تشافيز»[(١٨)].

لا يختلف المراقبون اليوم على أن فنزويلا اليوم هي دولةٌ دكتاتورية، ولكن، وكما يبيّن هذا المثال، يختلف المراقبون على وقت حدوث هذا الانتقال لما فيه من تفاصيل كثيرة مهمّة. ولهذا فإن المهتمّين بالديمقراطية العالمية يواجهون مهمّةً صعبةً في سعيهم لمحاربة «التسلّط» أو منعه، ولكن الخطوة الأولى هي التفطّن إلى طبيعة الأحداث التي تدلّل على حدوثه.

لماذا يشهد العالم اليوم تسلّطاً متصاعداً؟

بقيت الانقلابات لفترةٍ طويلةٍ الطريقة الأكثر شيوعاً تاريخياً لإسقاط الأنظمة الديمقراطية، ولكن يُتوقّع أن يتغيّر ذلك قريباً مع تزايد معدّلات «التسلّط»، كما ذكرنا سابقاً. ثمّة تفسيرٌ معقول لسبب انحدار شعبية

(١٨) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Regimes Code Book," Version 1.2.

الانقلابات منذ نهاية الحرب الباردة، فقد حكم المشهد السياسي السائد خلال الحرب الباردة على القوى العالمية أن تدعم مالياً عدداً من المؤسّسات العسكرية في العالم النامي، وفي بعض الحالات حتى أن تدعم محاولات انقلاب ضد حكوماتٍ منتخبةٍ ديمقراطياً، ومع نهاية الحرب الباردة انتهى هذا الدعم. ويُضاف إلى ذلك وجود قوانين في الكثير من الدول التي تمنع إيصال المعونات المالية إلى حكوماتٍ وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلاب.

إلا أن تفسير تصاعد «التسلّط» هو مهمّةٌ أكثر تعقيداً، ولكن يُردّ تزايد سيناريوهات «التسلّط» منذ نهاية الحرب الباردة، ولو في جزءٍ منه، إلى أنها أسهل. فالانقلابات، مثلاً، هي مخاطرةٌ تتطلّب تخطيطاً وتنسيقاً متأنّيين. ونصف محاولات الانقلاب تقريباً تفشل ويلاقي مخطّطوها عادةً جزاءً قاسياً[19]. أما «التسلّط»، في المقابل، فيستلزم ببساطة خطواتٍ متتالية يتخلّلها تغيير القوانين والقوى العاملة، ويُتوّج ذلك بالوصول إلى حالةٍ تسلب من المعارضة فرصتها بالترشّح والفوز من الانتخابات. ولهذا فإن سيناريوهات «التسلّط» لا تولّد ذات ردّة الفعل الدولية والمحلية من مناصري الديمقراطية الذين ينتفضون في وجه المحاولات السلطوية المباشرة لإسقاط الديمقراطية كما يحدث في الانقلابات العسكرية وحرّكات التمرّد. كما أن قبول المجتمع الدولي للنموذج الديمقراطي الذي قام في فترة ما بعد الحرب الباردة يفرض ضغطاً أكبر على المجموعات الأوتوقراطية التي تحاول الوصول إلى الحكم بتشييد واجهةٍ ديمقراطيةٍ زائفة، وهو أمرٌ يسهل تحقيقه عن طريق «التسلّط» مقارنةً بالطرق المباشرة للاستيلاء على السلطة. ويُضاف إلى ذلك أن هذه المجموعات الأوتوقراطية تتمتّع بدعم شرائح واسعة من الشعب، ولهذا ربما لا نرى احتجاج الشعوب على «التسلّط» بحكم طبيعته التدريجية.

كيف يمهّد الخطاب الشعبوي للتسلّط؟

تُشير التطوّرات التي شهدها العالم في العقد الأخير أن الشعبوية قد

(١٩) Geddes, Wright, and Frantz, *How Dictatorships Work.*

أصبحت منصةً تمتطيها حركات «التسلّط» التي تستخدم خطاباً شعبوياً في أنظمةٍ منتخبةٍ ديمقراطية للانتقال إلى السلطوية[٢٠]. الشعبوية ليست ظاهرةً جديدة بكل تأكيد، والرسائل المبطّنة التي تحاول بثّها لا تختلف في شيءٍ عمّا كانت عليه في ما مضى من عقود. ولكن الذي تغيّر هو كيفية استخدام الأوتوقراطيين الصاعدين للخطاب الشعبوي في سبيل الوصول إلى السلطة. فبدلاً من الخطاب الذي يتبرأ من الديمقراطية كما رأينا في السنوات الماضية، نرى الآن خطاباً يرتكز على الشعبوية لإضعاف الديمقراطية شيئاً فشيئاً.

تحتوي ترسانة الخدع الشعبوية على عددٍ من الرسائل المحورية[٢١]. **أولها** هو أن الحاكم (أو الكتلة الحاكمة) هو وحده من يستطيع إنقاذ البلد (الذي يحتاج إلى منقذ)، أن المواطنين يحتاجون إلى قيادةٍ حازمةٍ وقويةٍ لا تتجسّد سوى بيد شخصٍ يملك السلطات التنفيذية وهو وحده من يستطيع حلّ مشاكل البلد. تمهّد هذه الرسالة الطريق للسلطوية لأنها تبرّر تركيز السلطات. فدعم زيادة قوة الكتلة الحاكمة، في النهاية، يقتضي دعم سلطات المؤسّسات التي تقيّد سلطات الحاكم. ومن الأمثلة على ذلك انتخاب الشعب الأرجنتيني «خوان بيرون»(*) رئيساً له عام ١٩٤٦، الذي ارتكز على رسالة مضمونها أن البلاد «بحاجةٍ ماسّةٍ إلى قائدٍ قويٍّ وكاريزماتي يستطيع حلّ مشاكلها»[٢٢]. وانزلقت الأرجنتين بعد ذلك تحت حكم «بيرون» إلى السلطوية بحلول عام ١٩٥١.

الرسالة **الثانية** هي أن النخب السياسية التقليدية (أو أي مجموعةٍ مستهدفةٍ تُنعَت بأنها «معادية للوطن») خطيرةٌ وفاسدة، وترتكز هذه الرسالة

---

(٢٠) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "How Democracies Fall Apart: Why Populism Is a Pathway to Autocracy," *Foreign Affairs* (5 December 2016), <https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-12-05/how-democracies-fall-apart> (accessed 13 November 2017).

(٢١) المصدر نفسه.

(*) خوان بيرون (Juan Perón) (١٨٩٥ ـ ١٩٧٤)، هو الرئيس السابق لدولة الأرجنتين من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٥، ومرةً أخرى لفترةٍ وجيزة عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، قبل وفاته في العام نفسه. (المترجم)

(٢٢) Robert D. Crassweller, *Peron and the Enigmas of Argentina* (New York: W. W. Norton, 1987), p. 222.

على فكرة أن المؤسّسات القائمة (مثل الأحزاب السياسية الرئيسة) لا تؤدّي واجبها ولم تعد قادرة على إدارة الوضع. ومن الأمثلة على ذلك خطابٌ ألقاه «تشافيز» عام ٢٠٠٢ عندما كان رئيساً قال فيه: «يجب علينا أن نواجه النخب وما يتمتّعون به من امتيازات، الذين دمّروا جزءاً كبيراً من العالم»[٢٣]. وبصورةٍ مشابهة كان أحد الشعارات التي روّج لها «فوجيموري» خلال حملته الرئاسية في البيرو عام ١٩٩٠: «رئيسٌ مثلي ومثلك» (A President Like You)، بما يرسم تبايناً منفّراً مع النخب السياسية التقليدية[٢٤]. وأيضاً كان هناك «ألكسندر لوكاشينكو»، الرئيس الحالي لدولة بيلاروسيا، خلال حملته الرئاسية عام ١٩٩٤ الذي ركّز بصورةٍ كبيرةٍ على رسالةٍ هي أن أصحاب السلطة قد تفشّى فيهم الفساد، مؤكّداً أنه هو وحده من يستطيع هزيمة الفساد الذي «أصبح مثل أخطبوطٍ عملاقٍ أطبق مخالبه على كل أذرع الحكومة»[٢٥]. وفي النهاية انزلقت فنزويلا إلى الدكتاتورية بفعل «التسلّط» عام ٢٠٠٥، ومثلها البيرو عام ١٩٩٢، ومثلهما بيلاروسيا عام ١٩٩٤.

الرسالة الشعبوية **الثالثة** أن الإعلام والخبراء، أو كليهما، لا يمكن الوثوق بهم. والغاية من هذا هو الطعن بمصداقية مصادر المعلومات والتشكيك بصحة ادعاءاتهم. فإن لم يكن الإعلام والخبراء جديرين بالثقة، فليس هناك ما يدعونا إلى تصديق أيٍّ من الأدلة التي يتحدّون بها رواية الحكومة. وبهذا يهدف الترويج لرسالةٍ تشكّك بالإعلام والخبراء إلى إضعاف قدرة المواطنين على تقييم سياسات الحكومة وأدائها تقييماً متبيّناً وناقداً.

يقدّم الشعبويون أنفسهم على أنهم «صوت الشعب»، الذين يعرفون بقلوبهم الفرق بين الحقّ والباطل والذين لا يحتاجون إلى الإعلام والخبراء

---

(٢٣) "World Summit in Quotes," BBC News, 4 September 2002 <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2231001.stm> (accessed 14 November 2017).

(٢٤) Rex A. Hudson, "The 1990 Campaign and Elections," in: *Peru: A Country Study* (Washington, DC: Library of Congress, 1992).

(٢٥) "Anti- Corruption Crusader Wins Belarus Vote: Runoff: Alexander Lukashenko Is Elected in a Landslide. He Will Be the Former Soviet Republic's First President," *Los Angeles Times*, 11/7/1994, <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1994-07-11-mn-14295-story.html> (accessed 14 November 2017).

لدعم مواقفهم(٢٦).

تعارض كل هذه الرسائل الشعبوية الكلاسيكية روح الديمقراطية السليمة التي تصبح في خطر متى ما اعتمدت على فردٍ أو مجموعةٍ واحدة لتحديد السياسات بدلاً من الاعتماد على المؤسّسات، أو إذا كانت المنافسات الانتخابية تقوم على الشخصية بدلاً من هيكلة الأحزاب السياسية، أو إن لم يكن بمقدور الناخبين الوصول إلى إعلامٍ حرٍّ ودقيق وإلى المعلومات المهمة لاختيار ما يدعمونه من خيارات سياسية.

وحتى إن لم تؤدِّ الشعبوية إلى حدوث انتقالٍ كاملٍ إلى الدكتاتورية، فإنها قد أضعفت الديمقراطية في عددٍ من البلدان(٢٧). ومن هذه البلدان الفيليبين مثلاً؛ حيث استخدم الرئيس «رودريغو دوتيرتي» خطاباً شعبوياً خلال حملته الانتخابية عام ٢٠١٦. وبعد وصوله إلى الحكم شنّ «دوتيرتي» حملةً شعواء على المخدّرات أودت بحياة آلاف المواطنين، كما أن هجومه على الإعلام كان شرساً جداً لدرجة أن الفيليبين تُعدّ اليوم أحد أخطر البلدان على الصحافيين في العالم(٢٨). ونتيجةً لكل ذلك تقف الفيليبين اليوم على حافة الانزلاق إلى الدكتاتورية، أو أنها قد أصبحت بالفعل دولةً دكتاتورية، باختلاف رأي المراقبين(٢٩).

وهناك أيضاً المجر التي استخدم فيها رئيس الوزراء الحالي «فيكتور أوربان» خطاباً شعبوياً للوصول إلى السلطة عام ٢٠١٠، وتبع ذلك تبنّيه تعديلاتٍ لقوانين الانتخابات قبيل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤، وهو ما

---

(٢٦) "Is "Populist International" Undermining Western Democracy?," *Democracy Digest* (7 November 2016), <https://www.demdigest.org/populism-undermining-western-democracy/> (accessed 14 November 2017).

(٢٧) Kendall-Taylor and Frantz, "How Democracies Fall Apart: Why Populism Is a Pathway to Autocracy".

(٢٨) Florence Peschke, "Journalists Still under Pressure in Duterte's Philippines," International Press Institute, 10 February 2017, <https://ipi.media/journalists-still-under-pressure-in-dutertes-philippines/> (accessed 15 November 2017).

(٢٩) Richard Javad Heydarian, "Rodrigo Duterte's Path to Dictatorship in the Philippines," The National Interest, 1 June 2017, <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/rodrigo-dutertes-path-dictatorship-the-philippines-20952>.

ضمن على أرض الواقع فوز حزبه «الاتحاد المدني المجري»[٣٠] كما أغلق «أوربان» أبواب أشهر صحيفةٍ في البلاد (*Nepszababsag*) عام ٢٠١٦ بعد نشرها تقارير عن عددٍ من فضائح الفساد التي كان الحزب الحاكم متوّرطاً فيها[٣١]. كما وجّهت المنظّمات الدولية المختصّة بالشفافية انتقاداتٍ لحكومة «أوربان» لهيمنتها غير المعقولة على الإعلام وجهات الإعلانات التي تُضعف موقف خصوم الحكومة إلى حدٍّ كبير[٣٢].

وفي نيكارغوا وصل الرئيس «دانييل أورتيغا» إلى الحكم بانتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهةٍ عام ٢٠٠٦ باستخدامه خطاباتٍ شعبوية. إلا أن «أورتيغا» قد أقدم على خطواتٍ أضعفت روح الديمقراطية في السنوات الأخيرة، كان منها مثلاً تعيينه لزوجته وأبنائه وبناته في مناصب حساسة، وأيضاً تعديل الدستور عام ٢٠١٤ ليسمح لنفسه بالترشّح لولايةٍ رئاسيةٍ ثالثة، فضلاً عن إقصائه لصنّاع القوانين من المعارضة من الجمعية العمومية الوطنية عام ٢٠١٦[٣٣].

صحيحٌ أن الخطاب الشعبوي لا يترتّب عليه بالضرورة حدوث «التسلّط»، إلا أنه يقترن به بصفةٍ خاصة، وبانحدار الديمقراطية بصفةٍ عامة[٣٤].

لماذا يصبح التسلّط يوماً بعد يوم نقطة الانطلاق للدكتاتورية الشخصانية؟

يُظهر ما بين أيدينا من أدلة أن «التسلّط» يُستخدم اليوم بصورةٍ متزايدة لإسقاط الأنظمة الديمقراطية، وغالباً ما يكون ذلك باستخدام رسائل شعبوية تشدّد على تركيز السلطة والقيادة القوية وغير ذلك من الجوانب. وبدوره

(٣٠) Kim Lane Scheppele, “Hungary: An Election in Question,” *The New York Times, 28/2/2014*, <*https://nyti.ms/3HDkuZi*> (accessed 15 November 2017)

(٣١) Eszter Zalan, “Journalists Furious as Hungary’s Largest Newspaper Closes,” *EU Observer* (10 October 2016), <https://euobserver.com/political/135416> (accessed 15 November 2017).

(٣٢) “Hungary: Freedom in the World 2017,” Freedom House, 2017, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/hungary> (accessed 15 November 2017).

(٣٣) “Nicaragua: Freedom in the World 2017,” Freedom House, 2017, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/Nicaragua> (accessed 15 November 2017).

(٣٤) Cas Mudde, “The Problem with Populism,” *The Guardian*, 17/2/2015, <https://bit.ly/30C1x8q> (accessed 14 November 2017).

يؤدّي «التسلّط» اليوم، وبصورةٍ متزايدة، إلى وصول أخطر أنواع الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة ـ الدكتاتوريات الشخصانية[٣٥].

تُظهر البيانات أن ٤٤ في المئة من سيناريوهات «التسلّط» أدّت إلى وصول دكتاتوريات شخصٍ إلى الحكم بين عامي ١٩٤٦ و١٩٩٩، وقد قفزت هذه النسبة إلى ٧٥ في المئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠[٣٦]، بما يشكّل زيادةً لافتة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك في الفترة الأخيرة فنزويلا تحت حكم «تشافيز»، وروسيا تحت حكم «بوتين»، وتركيا تحت حكم «أردوغان».

وربما ليس من المفاجئ أن «التسلّط» الذي يقوم على الرسائل الشعبوية يؤدّي بنا إلى دكتاتورياتٍ تتمحور حول شخصٍ واحد نظراً إلى أن الرسائل الشعبوية تتجلّى عادةً في الدكتاتوريات الشخصانية التي تشدّد، مثلاً، على أهمية نظمٍ سياسيةٍ بقيادةٍ قوية، وهي طبعاً رسالةٌ شعبويةٌ محورية. كما أن الحكّام في دكتاتوريات الشخصانية يختارون موالين لهم لشغل المناصب الحساسة، وهو ما يتسق مع رسالةٍ شعبويةٍ أخرى مضمونها عدم الثقة بالخبراء. وأيضاً تحرص دكتاتوريات الشخصانية على تقريب الأقارب والحلفاء ووضعهم في مناصب مؤثّرة، وهو ما يتسق أيضاً مع هجوم الخطاب الشعبوي على المؤسّسة السياسية التقليدية. تؤسّس دكتاتوريات الشخصانية أيضاً أحزاباً وحركاتٍ سياسية جديدة إذا سنحت لها الفرصة، بما يعكس الرسالة الشعبوية التي تقول إن الأحزاب الموجودة غير قادرةٍ على إصلاح مشاكل المواطنين.

ولهذه الأسباب على الأرجح تحوّلت حالات «التسلّط»، التي تشهد تزايداً اليوم بحدّ ذاتها، إلى مطيةٍ تُوصل الدكتاتوريات الشخصانية إلى السلطة. ولو استذكرنا المآلات السياسية السلبية التي تقترن بدكتاتوريات الشخصانية والتي ناقشناها في الفصول السابقة، فهذا بلا شكّ يشكّل تهديداً على السلام والديمقراطية في العالم.

---

(٣٥) Kendall-Taylor and Frantz, “How Democracies Fall Apart: Why Populism Is a Pathway to Autocracy”.

(٣٦) المصدر نفسه.

الفصل السابع

استراتيجيات البقاء

ما الأدوات التي تُعين الأنظمة السلطوية على البقاء في السلطة؟

مهمّة البقاء في السلطة هي مشكلةٌ تؤرّق أي حكومة مهما كان نوعها، وتتفاقم هذه المشكلة عندما تكون الحكومة حكومةً سلطوية تفتقر إلى الشرعية الانتخابية التي تحمي سلطتها، فيبقى الخوف من الإطاحة بالسلطة حاضراً دائماً في أذهان الأنظمة السلطوية. تلجأ الأنظمة السلطوية إلى أداتين رئيستين لتحصين سلطتها، وهما: القمع (Repression)، والاستقطاب (Co-Optation)[1].

اقترنت هاتان الوسيلتان بالسلطوية منذ أن عرف العالم مفهوم السلطوية نفسه، ولا أدلّ على ذلك مما كتبه «نيكولو مكيافيلي»[*] في كتابه الشهير **الأمير** قبل قرونٍ عديدة، بأنه إن أراد الأمير أن يصون نظام دولته، «فيجب أن نلاحظ أن الرجال إما أن يُستمالوا أو تتمّ إبادتهم»[2][**]. لا شكّ في أن استعمال الأنظمة السلطوية لوسيلتَي القمع والاستقطاب قد طرأت عليه تغييراتٌ عديدة منذ زمن «مكيافيلي»، إلا أنهما لا يزالان أهم وسيلتين تلجأ إليهما الأنظمة السلطوية لردع ما يواجه حكمها من تحديّات.

---

(1) Ronald Wintrobe, *The Political Economy of Dictatorship* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998).

(*) نيكولو مكيافيلي (Niccolò Machiavelli) (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧)، هو فيلسوف ودبلوماسيٌّ ومؤرّخٌ إيطالي يُعرف بتأليفه لكتابه **الأمير**، الذي كتب فيه عن أسفاره وما تعلّم واستخلص منها عن الشعوب والحكّام والممالك. كان مكيافيلي بنظر الكثيرين الأب الروحي للفلسفة السياسية الحديثة والعلوم السياسية، وإليه ترجع الفلسفة المشهورة: «الغاية تبرّر الوسيلة». (المترجم)

(2) Niccolo Machiavelli, *The Prince*, translated by George Bull (London: Penguin Books, [1514] 1995), p. 8.

(**) الترجمة مأخوذة من ترجمة: أكرم مؤمن، **كتاب الأمير لميكافيلي** (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٤)، ص٢٦. (المترجم)

يوازن الحكّام السلطويون بين ثمن هاتين الوسيلتين ومكاسبها في خطط بقائهم ولا توجد دراسة (فيما أعلم أنا مؤلّفة الكتاب) حاولت أن تقارن بين المخاطر التي تتكبّدها الأنظمة السلطوية باستخدامهما لكل وسيلةٍ من هاتين الوسيلتين، ولكن يرى معظمها أن القمع هو الوسيلة الأكثر تكلفة[٣].

ما القمع وما الغاية منه؟

القمع هو أحد الصفات التي تُعرف بها الأنظمة السلطوية. ويُعرّف القمع بأنه «استخدام العقوبات الجسدية أو التهديد باستخدام العقوبات الجسدية بحقّ فردٍ أو منظّمةٍ ضمن الولاية الإقليمية للدولة بغية معاقبتهم أو ردع أنشطةٍ معيّنة»[٤]. قد يكلّف القمع الشديد حكومةً ديمقراطيةً السلطة، ولكن، على النقيض من ذلك، تستطيع الحكومات السلطوية اللجوء إلى القمع من دون أن تواجه أي عواقب. ولهذا السبب نرى أن الأنظمة السلطوية تلجأ إلى القمع أكثر بكثير من الحكومات الديمقراطية لصون النظام[٥]؛ بل لا يوجد هناك نظامٌ سلطوي (فيما ما أعلم أنا مؤلّفة الكتاب) إلا ولجأ إلى العنف في فترةٍ أو أخرى خلال وجوده في السلطة.

ولعل ذلك هو ما يفسّر الارتباط الوثيق بين الوحشية والحكم السلطوي. ونستطيع أن نجد في صدّام حسين مثالاً على ذلك حينما استخدم الغاز السام لقتل ما يقارب ٥ آلاف مواطنٍ في القرية الكردية حلبجة عام ١٩٨٨ أو إعدامه لـ١٧ شخصاً على أساس مزاعم بأنهم جواسيس إسرائيليون في ساحةٍ عامةٍ في بغداد عام ١٩٦٩ خلال فترة حكم نظام البعث التي سبقت ولايته الرئاسية[٦]. وطبعاً يبقى هذان المثالان من أفظع وأشهر الأمثلة على استخدام الأنظمة السلطوية للعنف، وهي من الأمثلة التي تتصدّر عناوين

---

(٣) Johannes Gerschewski, "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Cooptation in Autocratic Regimes," *Democratization*, vol. 20, no. 1 (2013), pp. 13- 38.

(٤) Christian Davenport, "State Repression and Political Order," *Annual Review of Political Science*, vol. 10, no. 1 (2007), p. 2.

(٥) Steven Poe and Neal Tate, "Repression of Human Rights to Personal Integrity in the 1980s: A Global Analysis," *American Political Science Review*, vol. 88, no. 4 (1994), pp. 853- 872.

(٦) Neil MacFarquhar, "Saddam Hussein, Defiant Dictator Who Rules Iraq with Violence and Fear, Dies," *The New York Times*, 30/12/2006, <http://www.nytimes.com/2006/12/30/world/middleeast/30saddam.html> (accessed 17 November 2007).

الأخبار وتشدّ انتباه العالم، فليست كل الأنظمة السلطوية على هذا القدر من الوحشية. ولكن حتى من يُعرفون باسم الدكتاتور الطيب عُرف عن أنظمتهم استخدام قدرٍ من القمع. ومن الأمثلة على ذلك دولة بنما تحت رئاسة «عمر توريخوس»، الذي كان ألين وأهون بكثير من خلفه «مانويل نورييغا»، ولكن مع ذلك لجأ نظام «توريخوس» إلى التعذيب وحتى قتل بعض الناشطين والصحافيين والطلاب خلال سنواته الأولى من الحكم(٧).

تلجأ الأنظمة السلطوية إلى العنف لتقليص تأثير ما يرونه تهديداً لحكمهم. والفكرة هنا هي أن مهمة صون النظام ستكون أسهل بالتخلّص من هذه التهديدات أو تكميمها أو منعها من الوصول إلى مرحلة التنظيم. وطبعاً لو كان خيار القمع سهلاً، لكانت الأنظمة السلطوية أراحت بالها منذ زمنٍ طويل من همّ المعارضة. ولكن القمع يمكن أن يكون في بعض الأحيان خياراً باهظاً يستلزم حكومةً تملك قوةً كافية(٨). ويمكن أيضاً أن ينقلب القمع على النظام نفسه. فاستخدام القمع من دون هوادة يمكن أن يستثير ردة فعلٍ على النظام تقوّي المعارضة وتخلق حالةً من الاضطراب الشعبي(٩). فلا بد من استخدام القمع بحذر على الرغم من أن القمع هو خيارٌ لا مفرّ منه إذا ما أرادت الأنظمة السلطوية أن تواجه المعارضة الحتمية لحكمها.

ما الطرائق التي تستخدمها الأنظمة السلطوية للقمع وكيف تُقاس؟

للقمع عدة أشكال، ويمكن جمع هذه الأشكال تحت تصنيفين رئيسين: قمعٌ شديدٌ (High-intensity repression)، وقمعٌ ناعم (low-intensity repression)(١٠). ويختلف هذان التصنيفان بناءً على الجهة المستهدفة بالقمع

---

(٧) Ezer Vierba, "Panama's Stolen Archive," NACLA, <https://nacla.org/article/panama%E2%80%99s-stolen-archive> (accessed 17 November 2007).

(٨) Lucan A. Way and Steven Levitsky, "The Dynamics of Autocratic Coercion After the Cold War," *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 39, no. 1 (2006), pp. 387-410.

(٩) Stathis Kalyvas, *The Logic of Violence in Civil Wars* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006), and Mark Irving Lichbach, "Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 31, no. 2 (1987), pp. 266-297.

(١٠) Way and Levitsky, Ibid.

ونوع العنف الذي استخدمَ لتحقيق هذا القمع. يُقصد بـ«القمع الشديد» العنف الصريح الذي يستهدف أسماء أو جماعاتٍ معروفة. ومن الأمثلة على ذلك القتل الجماعي الذي يستهدف المتظاهرين وأيضاً اغتيال قادة المعارضة[١١]. ومما يُوصف «بقمع شديد»، مثلاً، قتل الحكومة الصينية لمئات الطلاب المتظاهرين في ساحة تيانانمن عام ١٩٨٩، وأيضاً قتل المتظاهرين في أوزبكستان عام ٢٠٠٥ على يد الاستخبارات الأوزبكية. وبطبيعة الحال يسهل تمييز «القمع الشديد» سواء على الساحة المحلية أم العالمية، وصعبٌ على الحكومات السلطوية التكتّم عليه بصورةٍ كاملة.

ولكن علنية «القمع الشديد» لا تعني أن قياسه أمرٌ سهل، بل هو أصعب مما قد يُخيّل إلى القارئ، لأن من مصلحة الحكومات المسؤولة عن هذا القمع أن تتكتّم على ما فعلته وتُخفي العدد الفعلي للمتضرّرين؛ ولهذا فإن قياسات «القمع الشديد» بعيدةٌ عن الدقة[١٢]. ولكنها تعطينا لمحةً عن أنماط سلوكيات الحكومات المختلفة. إحدى الطرائق الدارجة التي يستخدمها الباحثون لقياس «القمع الشديد» هي النظر إلى انتهاكات السلامة الشخصية، وهي ما تقوم به الحكومة من أفعالٍ تستهدف سلامة الفرد (أي إنها تشكّل تهديداً مباشراً على حياته)، ويشمل ذلك عمليات القتل الجماعي والتعذيب[١٣]. يُوجد عددٌ من المقاييس العالمية التي تختصّ بانتهاكات السلامة الشخصية القائمة على دوافع سياسية، ومنها مقياس الإرهاب السياسي (Political Terror Scale "PTS")، ومؤشّر سينغرانيلي وريتشارد لحقوق السلامة الجسدية (Cingranelli and Richards' Physical Integrity "CIRI")[١٤].

أما «القمع الناعم»، في المقابل، فله طبيعةٌ أنعم ويستهدف عادةً شريحةً

---

(١١) المصدر نفسه، ص٣٩٢.

(١٢) Christopher J. Fariss, "Respect for Human Rights Has Improved Over Time: Modeling the Changing Standard of Accountability in Human Rights Documents," *American Political Science Review*, vol. 108, no. 2 (2014), pp. 297- 318.

(١٣) Christian Davenport, "State Repression and the Tyrannical Peace," *Journal of Peace Research*, vol. 44, no. 4 (2007), pp. 485- 504.

(١٤) انظر على التوالي: Mark Gibney [et al.], "The Political Terror Scale 1976-2015," 2016, <http://www.politicalterrorscale.org> (accessed 17 November 2017), and David L. Cingranelli, David L. Richards, and K. Chad Clay, "The CIRI Human Rights Dataset," 2014, <http://www.humanrightsdata.com> (accessed 17 November 2017).

أوسع (المعارضة بصفةٍ عامة)، ومن الأمثلة عليه فرض مراقبة على نشاطات المعارضة، واستخدام الدعاوى القضائية ورفعها على المعارضة، واحتجاز الناشطين والصحافيين لفتراتٍ قصيرة(١٥). ويمكن اعتبار ما تستعمله الصين من طرائق معقّدة لمراقبة الإنترنت والتجسّس على مواطنيها مثالاً على «القمع الناعم»، وهناك أيضاً لجوء الحكومة السنغافورية إلى دعاوى التشهير لتكميم أفواه معارضيها. ولا يشدّ «القمع الناعم» الانتباه بقدر «القمع الشديد» نفسه لأنه أقل حدّة، فضلاً عن أنه عبارةٌ عن سلسلة من الأحداث الصغيرة الفردية، على النقيض من حدثٍ واحدٍ كبير. وتتعقّد الأمور أكثر إذا ما استعانت الحكومة بأطراف خارجية للقيام بذلك (كمنظّماتٍ شبه عسكرية) بدلاً من أن تلطّخ أيديها.

قياس «القمع الناعم» أصعب من «القمع الشديد» لأنه أخفّ وله صورٌ مختلفة. فهناك عدة طرائق تعمل بها الحكومات لتقمع شعوبها قمعاً ناعماً، ويعتمد ذلك على قدرة الحكومات على الإبداع. ولهذا تركّز مقاييس «القمع الناعم» على طريقةٍ محدّدةٍ واحدة. وأكثر الطرائق الدارجة هي النظر إلى تقييد حقوق التمكين (Empowerment Rights)، وهو محاولات الحكومة للحدّ (بالاعتقال أو فرض العقوبات أو الحظر مثلاً) من حقوق التعبير والتنظيم والتجمّع والاعتقاد(١٦). وأهم المقاييس العالمية لهذه الصور من القمع هو الدرجة التي تعطيها منظّمة «فريدوم هاوس» للحقوق المدنية، والتي تشمل «حقوق التعبير والاعتقاد والحقوق التنظيمية وسيادة القانون والاستقلال الشخصي عن الدولة»(١٧).

كيف يختلف القمع بين الأنظمة السلطوية؟

لا يتورّع أي نظام سلطوي عن استخدام القمع إلى حدٍّ أو آخر، ولكن بعض هذه الأنظمة يقمع أكثر من الآخر وبطرائق مختلفةٍ أيضاً. فعلى سبيل المثال، قامت جميع الدكتاتوريات بعد الحرب العالمية الثانية بلا استثناء

---

(١٥) Davenport, "State Repression and the Tyrannical Peace".

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) "Freedom in the World 2010, Methodology," *Freedom House*, 2010, <http://www.freedomhouse.org/report/freedom--world-2010/methodology> (accessed 17 November 2017).

بتقييد «حقوق التمكين» بطريقةٍ أو بأخرى، وجميعها أيضاً انتهكت حقوق السلامة الشخصية في فترةٍ أو أخرى خلال ولايتها[١٨].

ولكن مع ذلك كان هناك فروقٌ منهجيةٌ باختلاف النظام السلطوي بناءً على نوع النظام[١٩]. فتقوم الدكتاتوريات الشخصانية، على وجه الخصوص، بقمع «حقوق التمكين» أكثر من غيرها من الأنظمة السلطوية، وفي المقابل تُعرف الدكتاتوريات العسكرية بانتهاكها حقوق السلامة الجسدية أكثر من الأنواع الأخرى من الأنظمة السلطوية. مهمٌّ أيضاً أن ندرك أن دكتاتوريات الحزب الأوحد هي الأقل قمعاً من بين جميع أنواع الأنظمة السلطوية بالاستناد إلى ما بين يدينا من أدلة، ويسري ذلك على القمع بنوعيه.

تؤكّد النتاجات البحثية أيضاً أن دكتاتوريات الحزب الأوحد هي الأقل قمعاً من بين جميع أنواع الأنظمة السلطوية، لأنها تنطوي على خصائص ديمقراطية يُعتقد أنها تُسهم في تقليل القمع، وتحديداً إدخالها لشريحةٍ أوسع من الشعب في العملية السياسية[٢٠]. فتستعمل أنظمة الحزب الأوحد طرائق أخرى لتوجيه شعوبها غير القوة لأنها أكثر تقبّلاً لإعطاء مساحةٍ عامة يعبّر فيها المواطنون عن رأيهم بالنظام.

ما تأثير القمع في بقاء الأنظمة السلطوية؟

غاية القمع هي مساعدة الحكومات على صون النظام، ولكن المفاجئ أن الأعمال التي بحثت في مدى صحة ذلك على أرض الواقع زهيدة. وكما قال عالمٌ عام ٢٠٠٧: «أحد التفسيرات لاستخدام الدول للقمع هو أن السلطات تلجأ إلى القمع للبقاء في السلطة، ولكن لا يوجد أي عملٍ يحتوي بحثاً منهجياً لصحة هذا الادعاء»[٢١]. ومما يصعّب محاولة البحث في هذه العلاقة هو صعوبة تحديد فيما إن كان القمع هو ما يزيد قوة النظام أو

---

(١٨) Erica Frantz and Andrea Kendall-Taylor, "A Dictator's Toolkit: Understanding How Cooptation Affects Repression in Autocracies," *Journal of Peace Research*, vol. 51, no. 3 (2014), pp. 332- 346.

(١٩) Davenport, "State Repression and the Tyrannical Peace".

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٧.

العكس. فواردٌ جداً أن الأنظمة الدكتاتورية التي تملك من أسباب القوة ما يكفي لتقمع شعوبها ستبقى في الحكم فترةً طويلةً لأنها أصلاً أنظمةٌ قوية.

لا يُوجد (فيما أعلم أنا مؤلّفة الكتاب) أي دراسةٍ تبحث تأثير القمع في بقاء الأنظمة السلطوية، ولكن يُوجد من بحث في تأثيره في بقاء حكّام الأنظمة السلطوية. ويُظهر ما بين يدينا من أدلة أن القمع هو الحليف الأفضل للدكتاتور الذي يريد البقاء في السلطة، فكلما كان الحاكم أشدّ قمعاً زادت قدرته على التمسّك بالحكم(٢٢). وأيضاً يلجأ الحكّام الدكتاتوريون الذين يواجهون خطر الخروج من السلطة إلى زيادة مستويات القمع.

في المحصلة لا نعرف إن كان القمع يساهم في إطالة عمر الأنظمة السلطوية، وهي الغاية التي تُراد من اللجوء إلى القمع. ولكننا نستطيع أن نستخلص أن القمع يمكن أن يُطيل عمر النظام بزيادته لفرص بقاء الحاكم الذي يجلس على رأس هذا النظام.

كيف تغيّر استخدام الأنظمة السلطوية للقمع مع مرور الوقت؟

تختلف الأنظمة السلطوية المعاصرة عن الأنظمة السلطوية في الماضي في كيفية قمعها. فتستخدم الأنظمة اليوم طرائق أقل علنيةً وأكثر غموضاً لتكميم معارضيها وردعهم وتفكيكهم بدلاً من استخدام القوة الغاشمة. وفي هذا يحقّق النظام السلطوي عدداً من المكاسب، فذلك أقل جلباً للانتباه، ويستطيع النظام أيضاً أن ينكر تورّطه فيما حدث، كما أن ذلك يبعثر أوراق المعارضة التي ستدرك أنه من الصعب الردّ على ذلك رداً حاسماً، وفي المقابل يساعد ذلك النظام على التظاهر بامتثاله بالقيم الديمقراطية.

ويبرز هذا التطور التاريخي لسلوكيات القمع في سياقاتٍ مختلفة(٢٣)، أحدها الاستعانة بجهاتٍ مستقلةٍ في ظاهرها للقيام بالقمع كما ظهر على الأنظمة السلطوية التي قامت في فترة ما بعد الحرب الباردة، على النقيض

(٢٢) Abel Escriba-Folch, "Repression, Political Threats, and Survival Under Autocracy," *International Political Science Review*, vol. 34, no. 5 (2013), pp. 543- 560.

(٢٣) الأمثلة المناقشة هنا مأخوذة من: Erica Frantz and Lee Morgenbesser, ""Smarter" Authoritarianism: The Survival Tools of Dictators," paper presented at the Southern Political Science Association Annual Meeting, New Orleans, LA (2017).

من أنظمة الماضي التي استعانت بجماعاتٍ لها صلاتٌ علنيةٌ بالنظام للقيام بالقمع. فاستعان النظام الإيراني، على سبيل المثال، بقوات الباسيج(*) (يُترجم اسمها الرسمي كاملاً إلى قوات تعبئة الفقراء والمستضعفين)، التي تصدّرت حملة قمع الاحتجاجات التي اندلعت في أعقاب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩. ويسمح ذلك للنظام بإنكار صلته بأي دماءٍ أُريقت وتوجيه اللوم إلى جهاتٍ أخرى.

وأيضاً تلجأ الأنظمة المعاصرة إلى استخدام طرائق أكثر تأدّباً لتكميم أفواه معارضيها، كرفع دعاوى قضائية عليهم بدلاً من الزجّ بهم في السجون. وكان ممن استخدم هذا الأسلوب رئيس بيلاروسا «ألكسندر لوكاشينكو» الذي رفع دعوى تشهير جنائية على المعارض بافيل ماروزاو (Pavel Marozau) الذي رسم رسوماً كرتونيةً انتقد فيها أداء الحكومة[٢٤]. وعُرف عن حزب العمل الشعبي في سنغافورة استخدامه لهذا الأسلوب بغزارة كما ذكرنا سابقاً؛ حيث يستغلّ الحزب ذلك لإفلاس خصومه. وبعد خسارتهم للدعوى (وهو ما يحصل دائماً إلا فيما ندر) يترتّب على المعارض دفع مئات الآلاف لتعويض الأضرار، وهو ما يستنزف جميع موارده المالية[٢٥]. وإحدى الطرائق الناعمة المشابهة لما سبق تسجيل انتهاكات تنظيمية بحق منظّمات المعارضة، كانتهاكات قوانين الصحة والسلامة، وفرض حظرٍ على السفر على قادة المعارضة. والغاية من ذلك هو تقديم النظام بمظهر المتسامح مع من يعارضونه ويخالفونه بدلاً من صورة نظامٍ وحشيٍّ لا يرحم.

كانت الأنظمة السلطوية في الماضي أيضاً تفرض قوانين رقابةٍ صارمة لتكميم الأفواه وتفرقة منتقديها، أما اليوم فهي تسمح للمعارضين بممارسة

(*) **الباسيج، أو قوات تعبئة الفقراء والمستضعفين**: هي جماعةٌ شبه عسكرية تأسّست عام ١٩٧٩ بتوجيهٍ من روح الله الخميني، ويعود أصلها إلى مجموعةٍ من المدنيين تطوّعوا للقتال في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. وتشكّل اليوم إحدى الأذرع الخمس للحرس الثوري الإيراني. شاركت قوات الباسيج في عددٍ من الأحداث في السنوات الأخيرة، منها قمع المتظاهرين عام ٢٠٠٩ في إيران والأزمة السورية. (المترجم)

(٢٤) George Ayittey, *Defeating Dictators: Fighting Tyranny in Africa and Around the World* (New York: Palgrave Macmillan, 2011).

(٢٥) Kelley Bryan and Howard Rubin, "The Misuse of Bankruptcy Law in Singapore," Lawyers' Rights Watch Canada (2012), <http://www.lrwc.org/ws/wp-content/uploads/2012/03/MisuseOfBankruptcyLaw.pdf> (accessed 26 November 2017).

نشاطاتهم في مساحةٍ حرة في ظاهرها مستعيضةً عن استراتيجيات الماضي باستراتيجياتٍ أكثر إبداعاً لمراقبة معارضيها. ومن الأمثلة على ذلك استخدام نظام الرئيس الأوغندي السابق «يوري موسفني» لبرنامج خبيث (Malware) للتنصّت على قادة المعارضة خلال الاحتجاجات التي اندلعت في أعقاب الانتخابات الرئاسية[٢٦]. وقام أحد المراكز البحثية الموالية للرئيس «بوتين» في روسيا بتصميم برنامج رقميٍّ يسمح للنظام بالتنبّؤ بالاحتجاجات من خلال مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي[٢٧]. تمكّن هذه التقنيات المعقّدة الأنظمة من تتبّع أنشطة معارضيها وجمع معلوماتٍ عن نواياهم وكسر شوكتهم من دون الحاجة إلى قوانين رقابةٍ فجّة.

يفسّر تطوّر طرائق القمع التي تستخدمها الأنظمة السلطوية انحدار استخدام المؤشّرات التقليدية مع مرور الزمن[٢٨]. فلم يكن ذلك لأن الأنظمة الدكتاتورية اليوم بريئةٌ من القمع ولكن لأنها تقمع بطرائق مختلفة عمّا عُرف عنها فيما مضى.

ما الاستقطاب وما الغاية منه؟

تستخدم الأنظمة السلطوية أيضاً الاستقطاب للحفاظ على السلطة ولكن بصورٍ مختلفةٍ للغاية. يُعرّف الاستقطاب بأنه فعلٌ مقصود يُراد منه كسب ولاء من يُخشى من تحديّهم للحكم من خلال ضمّهم إلى شبكة المنتفعين[٢٩]. ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك هو بناء شبكة عملاء يحصل أفرادها المختارون على سلعٍ وخدمات مقابل دعمهم السياسي. والغاية من

(٢٦) "Ugandan Government Deployed FinFisher Spyware to "Crush" Opposition, Track Elected Officials and Media in Secret Operation during Post-Election Protests, Documents Reveal," Privacy International (2015), <https://www.privacyinternational.org/node/657> (accessed 26 November 2017).

(٢٧) Gregory Maus, "Eye in the Skynet: How Regimes Can Quell Social Movements Before They Begin," *Foreign Affairs*, 1 July 2015, <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-07-01/eye-skynet> (accessed 26 November 2017).

(٢٨) Fariss, "Respect for Human Rights Has Improved Over Time: Modeling the Changing Standard of Accountability in Human Rights Documents".

(٢٩) Jeff Corntassel, "Partnership in Action? Indigenous Political Mobilization and Cooptation During the First UN Indigenous Decade (1995-2004)," *Human Rights Quarterly*, vol. 29, no. 1 (2007), pp. 137- 166.

الاستقطاب هو إقناع الفاعلين الرئيسين بالامتناع عن استخدامهم «قوتهم لإعاقة الحكم»[٣٠].

يُعدّ الاستقطاب استراتيجيةً مفيدةً بيد الدكتاتوريات، وذلك لعددٍ من الأسباب؛ **أولها** هو أنه يقوم بوأد احتمالية الانشقاق من الدائرة الداخلية للنظام وأيضاً داعمي النظام من ذوي الرتب الدنيا، فإذا كان مؤيّدو النظام يتنعّمون تحت ظلّ النظام فليس لديهم سببٌ للانسحاب منه. وطبعاً يبدو هذا أمراً بدهياً ولكن ما يجعل هذا عاملاً أكثر حسماً هو أن هؤلاء المؤيّدين قد تسوء أحوالهم كثيراً إذا ما انتهت السلطة إلى نظام جديد. وبهذا يتحوّل بقاء النظام إلى مصلحةٍ محقّقةٍ، ما يخلق دافعاً قوياً لدعم استمراريته[٣١].

الاستقطاب فعّالٌ أيضاً لأنه يستطيع زرع الانقسامات بين الخصوم المحتملين للنظام الذين يواجهون خياراً صعباً بين «قبول» المنافع التي يقدّمها أو رفضها. ويحمي هذا النظام بزعزعة صفوف المعارضة التي تحاول تنسيق موقفها[٣٢]. إحدى صور الاستقطاب هي السماح للأحزاب المعارضة بخوض الانتخابات. فصحيحٌ أن هذا الخيار هو أحد الأشياء التي يتطلّع إليها السياسيون الصاعدون، ولكن ذلك أيضاً قد يكسر صفوف المعارضة نظراً إلى بعض شخصياتها قد يرون أن من الأفضل مقاطعة الانتخابات.

سببٌ آخر يجعل من الاستقطاب سلاحاً ثميناً بيد النظام هو تقليل أي زخم يمكن أن تكتسبه نوبات الاضطراب المدني، وهو أمرٌ شائع تحت حكم الأنظمة الدكتاتورية ولكن نادراً ما يتحوّل إلى تهديدٍ حقيقي[٣٣]. فإذا تملّك السخط قلوب شرائح واسعة من الشعب فأي حدثٍ صغير قد يشعل شرارةً يمكن أن تتحوّل إلى حركةٍ معارضةٍ واسعة تهدّد الحكم. ولهذا فإن نشر بعض المنافع بين شرائح مختارة من الشعب يمنع حدوث ذلك بتقليل مستويات السخط الشعبي.

---

(٣٠) Andrei Shleifer and Daniel Treisman, *Without a Map: Political Tactics and Economic Reform in Russia* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000), p. 8.

(٣١) Wintrobe, *The Political Economy of Dictatorship.*

(٣٢) Beatriz Magaloni and Ruth Kricheli, "Political Order and One- Party Rule," *Annual Review of Political Science*, vol. 13, no. 1 (2010), pp. 123-143.

(٣٣) Timur Kuran, "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics*, vol. 44, no. 1 (1991), pp. 7- 48.

وبالطريقة نفسها قد تستثير أخبار ارتكاب النظام للقمع غضب المعارضة وقد تؤدّي إلى ردّة فعلٍ شعبية، أما الاستقطاب فلا ينطوي على هذا الخطر، وهو ما يجعله استراتيجيةً «أسلم» من أكثر من ناحية مقارنةً بالقمع[٣٤].

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاستقطاب لا يخلو من قدرٍ من المخاطرة. فعندما تعطي المعارضين شيئاً له قيمته، فأنت قد تزيد من قوة الأسماء التي يحاول النظام كسب ودّها. الهدف من الاستقطاب هو كسب ولاء أشخاصٍ بعينهم مقابل ما يحصلون عليه من منافع، ولكن هذا لا يمنع قيام هؤلاء الأفراد باستغلال المنافع التي اكتسبوها والتخلّي عن النظام. فمتى ما حصل الأفراد على ما يريدونه من منافع فليس هناك أي ضمانٍ بأنهم لن يستخدموا ما اكتسبوه لبناء تحالفاتهم وتدعيمها[٣٥]. ولهذا ينطوي الاستقطاب على مخاطرةٍ لأن المستهدفين بهذه التصرّفات قد يستغلون ما حصلوا عليه لإضعاف النظام نفسه[٣٦].

ما الطرائق التي تستخدمها الأنظمة السلطوية للاستقطاب؟

تختلف صور الاستقطاب بين الأنظمة السلطوية، فيرادُ من بعضها صون ولاء نخب النظام، ومن بعضها الآخر كسب ودّ رموز المعارضة، وأخرى يُراد منها استمالة شرائح معيّنة من الشعب، وبعضها الآخر يحاول كسب ودّ كل هؤلاء. يُعدّ مؤيّدو النظام شريحةً تُستهدف بصورةٍ دائمةٍ لأنه ببساطة يمكن بسهولة أن يتحوّل أصدقاء اليوم إلى أعداء الغد، ومثلهم الخصوم الذين يمكن كسب ولائهم. فمثلاً قد يسعى نظامٌ سلطوي يستمدّ دعمه من مجموعةٍ عرقيةٍ معيّنة إلى ضمان ولاء المنتمين إلى هذه المجموعة، ويمكن أيضاً أن يحاول النظام نفسه أن يكسب ودّ مجموعةٍ عرقيةٍ معادية سعياً لتشتيت أي محاولاتٍ لإسقاطه.

تتنوّع المنافع التي يحصل عليها المنتفعون من الاستقطاب، من

---

(٣٤) Frantz and Kendall-Taylor, "A Dictator's Toolkit: Understanding How Cooptation Affects Repression in Autocracies".

(٣٥) Beatriz Magaloni, "Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule," *Comparative Political Studies*, vol. 41, nos. 4-5 (2008), pp. 715- 741.

(٣٦) Magaloni and Kricheli, "Political Order and One- Party Rule".

المكاسب الاقتصادية مثل تعبيد الطرق أو نسبٍ ضريبيةٍ مغرية، إلى المكاسب السياسية مثل القدرة على توجيه السياسات أو اختيار الموظّفين ومن يتمّ تعيينهم في المناصب الحكومية. ويتمّ تحصيل هذه المنافع إما بطرائق غير رسمية (مثل شبكات المحسوبية) أو عبر قنواتٍ مؤسّساتيةٍ رسمية.

تتنوّع صور الاستقطاب باختلاف الأنظمة الدكتاتورية. ميّز العلماء استخدام المؤسّسات السياسية على وجه الخصوص كأحد أدوات الاستقطاب. فيقوم حزبٌ سياسيٌّ موالٍ للنظام بحشد الدعم الشعبي للنظام، وهو أيضاً وسيلةٌ لتوزيع منافع السلطة[٣٧]. وبهذه الطريقة يصبح أفراد الحزب معنيين ببقاء النظام وهو ما يقلّص من احتمالية انقلابهم على النظام. وتؤدي المؤسّسات التشريعية في الأنظمة السلطوية دوراً مشابهاً في هذا السياق، فهي تعطي الفاعلين السياسيين الرئيسين مساحةً للتفاوض على الصفقات والاتفاق على السياسات[٣٨]. وينطبق هذا تحديداً على المؤسّسات التشريعية متعدّدة الأحزاب أو المؤسّسات التي يملك فيها أفراد المعارضة نسبةً من التمثيل. فتوسّع هذه المؤسّسات قاعدة دعم النظام وتقلّص أي احتماليةٍ لإسقاطه لأنها تسمح بإدخال الخصوم في آلة النظام[٣٩]. ويمكن أيضاً أن تكون الانتخابات تحت ظلّ الأنظمة الدكتاتورية أداة استقطاب للسياسيين الصاعدين[٤٠]. فإدارة الانتخابات وتحديد قواعد التأهّل للانتخابات يسمح للنظام الدكتاتوري بخلق «أرضية شقاق» بين المحرومين من المنافسة في الانتخابات وبين من سُمح لهم بدخول الانتخابات[٤١]. فيصبح من يُسمح لهم بالتنافس على المقاعد الانتخابية، وتحديداً الذين فازوا بالانتخابات، جزءاً من النظام، ومن ثَمّ يصبّ بقاء النظام في مصلحتهم.

---

(٣٧) Beatriz Magaloni, *Voting for Autocracy* (New York: Cambridge University Press, 2006).

(٣٨) Jennifer Gandhi and Adam Przeworski, "Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats," *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 11 (2007), pp. 1279-1301.

(٣٩) Jennifer Gandhi, *Political Institutions Under Dictatorship* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008).

(٤٠) Jennifer Gandhi and Ellen Lust-Okar, "Elections Under Authoritarianism," *Annual Review of Political Science*, vol. 12, no. 1 (2009), pp. 403- 422.

(٤١) Ellen Lust-Okar, *Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents*, Opponents, and Institutions (New York: Cambridge University Press, 2005).

يُوجد طبعاً أدواتٌ أخرى للاستقطاب غير المؤسّسات الرسمية، منها فرص العمل في القطاع الحكومي التي يمكن استعمالها كوسيلةٍ لاستقطاب البعض. تُشير بعض الأدلة في الصين مثلاً إلى أن الحزب الشيوعي الصيني يقوم باستقطاب الأقليات العرقية (أحد أخطر التهديدات على الحكم) من خلال خلق فرص عملٍ كثيرة في القطاع الحكومي في مناطق هذه الأقليات الإثنية[٤٢]. وعلى الشاكلة نفسها نجح النظام الدكتاتوري العسكري في الأرجنتين بكسب ود مسؤولين رفيعين بالسماح لهم بإدارة مشاريع حكومية[٤٣]. ويمكن أن يأتي الاستقطاب بأبسط صوره بتقديم السلع والمال. ومن الأمثلة على ذلك قيام الاتحاد السوفياتي بتخصيص سياراتٍ (والتي كانت نادرةً في ذاك الوقت) لبعض الموالين لـ«ستالين» لصون ولائهم[٤٤]. وفي المكسيك عُرف عن نظام الحزب الثوري المؤسّساتي استخدام الحوالات المالية لمكافأة النخب. وكما يقول أحد سياسيي الحزب: «السياسي الذي يبقى معدوماً مهاراته السياسية معدومة»[٤٥].

تُوجد طرائق متنوّعة تستخدمها الأنظمة السلطوية لاستقطاب حلفائها ومن تشك بعداوتهم كما نرى من هذه الأمثلة، ويعتمد كل ذلك على قدرة النظام على الإبداع.

كيف يختلف الاستقطاب بين الأنظمة السلطوية؟

تستخدم معظم الأنظمة السلطوية وسائل استقطابٍ مختلفة للبقاء في السلطة. وليس هناك، على حدّ علمي أنا مؤلّفة الكتاب، أي دراساتٍ منهجيةٍ تناولت اختلافات الأنظمة السلطوية في استخدامها للاستقطاب، ولكن يمكننا الإشارة إلى بعض التوجّهات العريضة[٤٦].

(٤٢) Yuen Yuen Ang, "Cooptation and Clientelism: Nested Distributive Politics in China's Single- Party Dictatorship," *Studies in Comparative International Development*, vol. 51, no. 3 (2016), pp. 235-256.

(٤٣) David Rock, *Argentina, 1516-1987: From Spanish Colonization to Alfonsin* (Berkeley, CA: University of California Press, 1987), p. 371.

(٤٤) Valery Lazarev and Paul Gregory, "Commissars and Cars: A Case Study in the Political Economy of Dictatorship," *Journal of Comparative Economics*, vol. 31, no. 1 (2003), pp. 1- 19.

(٤٥) Magaloni, *Voting for Autocracy*, p. 47.

(٤٦) نجد في نظرية الانتقاء تطبيقاتٍ في سلوكيات الاستقطاب ـ فهي تتنبّأ أن حكّام الأنظمة =

أولاً، تعتمد جميع الأنظمة السلطوية، إلا النادر منها، على الاستقطاب غير الرسمي - الذي يتجلّى في شبكات المحسوبية - لشراء دعم سياسي، ولكن يُعرف عن الدكتاتوريات الشخصانية استخدامها لهذه الوسائل أكثر من غيرها. فقد اشتُهر نظام «فرديناند ماركوس» في الفيليبين «بأنه ليس أكثر من شبكات محسوبية وحكم لصوص»[٤٧]. فالمؤسّسات السياسية في الدكتاتوريات الشخصانية تُعرف بضعفها، وهو ما يجعل من الصعب على النظام استخدامها كقنواتٍ رسميةٍ لمنح الموالين ما قُسم لهم من منافع السلطة. ولهذا السبب لا بد من وجود شبكات محسوبية لتوزيع المنافع وضمان ولاء النخب السياسية[٤٨]. ويتسق ما بين أيدينا من أدلةٍ مع ذلك - فيفوق معدّل الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (وهو إحدى قنوات المحسوبية) في الدكتاتوريات الشخصانية المعدّل في أنواع الأنظمة السلطوية[٤٩]. ولا تجد دكتاتوريات الشخص مشكلةً في استخدام هذه الاستراتيجيات لأنها لا تحتاج في العادة إلى شبكةٍ كبيرةٍ من المؤيّدين للبقاء في السلطة؛ إذ إن تحالف السلطة في هذه الدكتاتوريات يكون أضيق عادةً من غيره من الأنظمة الدكتاتورية، بحيث إن خيار استقطاب الفاعلين السياسيين من خلال منحهم المنافع بصورةٍ غير رسمية هو خيارٌ معقول. تعتمد الدكتاتوريات الشخصانية أيضاً على وسائل استقطابٍ أخرى، ولكنها أقرب في العادة إلى شبكات المحسوبية غير الرسمية التي يُراد منها تأمين الولاء السياسي.

= ذوي التحالفات الفائزة الأصغر بالحجم من المنتقى سيكونون قادرين على «شراء» ولاء أعضاء التحالف بسعر أقل، ولكن من الصعب تطبيق النظرية في سياقات سلطوية، ولذلك فقد ابتعد الكتاب عن مناقشتها هنا. حول نظرية الانتقاء، انظر: Bruce Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: MIT Press, 2003).

لنقدٍ عميق لتطبيقات النظرية على بيئات سلطوية، انظر: Mary E. Gallagher and Jonathan K. Hanson, "Power Tool or Dull Blade? Selectorate Theory for Autocracies," *Annual Review of Political Science*, vol. 18, no. 1 (2015), pp. 367- 385.

(٤٧) Benjamin Smith, "Life of the Party: The Origins of Regime Breakdown and Persistence under Single-Party Rule," *World Politics*, vol. 57, no. 3 (2005), p. 447.

(٤٨) Natasha M. Ezrow and Erica Frantz, *Dictators and Dictatorships Understanding Authoritarian Regimes and Their Leaders* (London: Bloomsbury Publishing, 2011).

(٤٩) Abel Escriba-Folch and Joseph Wright, "Dealing with Tyranny: International Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers," *International Studies Quarterly*, vol. 54, no. 2 (2010), pp. 335-359.

ثانياً، يُعرف عن الأنظمة الدكتاتورية، بمختلف تصنيفاتها، تخصيصها مشاريع حكومية لمن تريد كسب ولائهم من الفاعلين السياسيين المهمّين، إلا أن الأنظمة الدكتاتورية العسكرية تهوى هذا النوع من الاستقطاب على وجه الخصوص. فالدكتاتوريات العسكرية أقل ميلاً إلى تقديم واجهة حزبٍ سياسي مقارنةً بالأنظمة المدنية، ولهذا فعليها اللجوء إلى مؤسّسات حكوميةٍ أخرى لتحقيق مآربها من الاستقطاب. وتختار الدكتاتوريات العسكرية تحديداً السماح للضباط العسكريين (الذين لا غنى عن ولائهم إذا أراد النظام البقاء في السلطة) بإدارة مشاريع حكومية وتحصيل الأرباح منها. ففي تايلند، مثلاً، كانت اللجنة العسكرية الحاكمة «قد استولت بصورةٍ شبه رسمية على ٥٦ شركة تملكها الدولة» بعد وصولها إلى السلطة في انقلابٍ عسكري عام ٢٠١٤[٥٠]. كما تنتفع «الخونتا» في ميانمار أيضاً من المشاريع المختلفة التي تملكها الدولة، والشركات التي تمّت خصخصتها تعود ملكيتها إلى إمبراطورتين تجارتين يتحكّم بهما ضباطٌ عسكريون[٥١]. ونجد في تجارب أمريكا اللاتينية مزيداً من الأدلة على هذه السلوكيات، فقد اقترن الحكم العسكري بالريادية العسكرية بين الثلاثينيات والثمانينيات، أو بالأحرى ارتبط بـ«تملّك العسكر أو إدارته أو امتلاكه لأسهم المشاريع الاقتصادية»[٥٢]. وطبعاً لا تقتصر وسيلة استغلال المشاريع الحكومية لكسب ولاء الفاعلين السياسيين على الدكتاتوريات العسكرية، إلا أنها الأميل إلى فعل ذلك.

أخيراً هناك الأحزاب السياسية التي يمتطيها الكثير من الأنظمة السياسية لتدعيم سلطتها، ولكن دكتاتوريات الحزب المهيمن هي الأكثر ميلاً إلى استغلال الحزب لاستقطاب السياسيين الطموحين والصاعدين، ويعود ذلك إلى أن الحزب مؤسّسةٌ قويةٌ في هذه الأنظمة أصلاً، ما يجعله مؤسّسةً فعّالة لاستقطاب المؤيّدين ومكافأتهم. فيمكن لدكتاتوريات الحزب المهيمن أن

---

(٥٠) Jake Maxwell Watts and Nopparat Chaichalearmmongkol, "In Thailand, a Struggle for Control of State Firms," *The Wall Street Journal*, 17/6/2014, <https://www.wsj.com/articles/in-thailand-a-struggle-for-control-of-state-firms-1402930180> (accessed 28 November 2017).

(٥١) Lex Rieffel, "State- Owned Enterprises and the Future of the Myanmar Economy," The Brookings Institution, 16 September 2015, <https://www.brookings.edu/blog/up-front/2015/09/16/state-owned-enterprises-and-the-future-of-the-myanmar-economy/> (accessed 28 November 2012).

(٥٢) Kristina Mani, "Military Entrepreneurs: Patterns in Latin America," *Latin American Politics and Society*, vol. 53, no. 3 (2011), p. 25.

تستغل مناصب الحزب لضمان دعم الأشخاص الضالعين في السياسة[٥٣]. وعلى المستوى الشعبي تتحوّل عضوية الحزب إلى ورقةٍ بيد النظام تمكّنه من توزيع منافع بسيطة على المواطنين العاديين، ما يجعلهم معنيين ببقاء النظام. وهذا ما يقوم به الحزب الحاكم في الصين، على سبيل المثال؛ حيث يحشد النظام مسؤولين من ذوي الرتب الدنيا في الحزب لمساعدة المرشّحين في الانتخابات المحلية ومناصرة حكّامٍ معيّنين. وبذلك يمنح النظام الأفراد حسّاً بالفاعلية السياسية والاعتقاد بأنهم يستطيعون التأثير في السياسات[٥٤]. وفي دولٍ أخرى قامت الأحزاب المسيطرة بتوزيع مكافآتٍ للمواطنين العاديين الذين صوّتوا لها، وهي طريقةٌ فعّالةٌ لـ«إلصاق» الناخبين الفقراء بالنظام ودفعهم إلى دعمه لأن أقواتهم متوقّفةٌ على هذه المكافآت[٥٥]. أما على مستوى النخب فالمناصب العليا في الحزب تجلب معها ثمار السلطة وفي بعض الحالات القدرة على توجيه السياسات. ولا يمكن للنخب حصد هذه المنافع إلا إن بقي النظام في السلطة، ولهذا فليس من مصلحتهم الانشقاق عنه ومحاولة خلعه[٥٦]. ولهذا فإن «الاستقطاب، وليس الإقصاء، هو الأصل» في دكتاتوريات الحزب المهيمن[٥٧].

ما تأثير الاستقطاب في بقاء الأنظمة السلطوية؟

توزيع المنافع على من يُعتقد أنهم قد يشكّلون تهديداً على النظام هو من الطرائق البسيطة التي تُعين الأنظمة السلطوية على الحفاظ على سلطتها. فبإعطاء الأفراد منافع يسعون لتحصيلها ويرغبون في الحصول عليها دائماً، تستطيع الأنظمة الدكتاتورية كفّ هؤلاء الأفراد عن محاولة خلع النظام وجعل بقاء النظام من مصلحة هؤلاء الأفراد في الكثير من الحالات. وإذا نجح النظام في تحقيق مراده، فإن الاستقطاب يحوّل المنتفعين منه من خصومٍ

---

(٥٣) Ezrow and Frantz, *Dictators and Dictatorships Understanding Authoritarian Regimes and Their Leaders.*

(٥٤) Andrew Nathan, "Authoritarian Resilience," *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 1 (2003), p. 14.

(٥٥) Magaloni and Kricheli, "Political Order and One-Party Rule," p. 128.

(٥٦) Magaloni, *Voting for Autocracy.*

(٥٧) Barbara Geddes, "What Do We Know about Democratization After Twenty Years?," *Annual Review of Political Science*, vol. 2, no. 1 (1999), p. 129.

يسعون إلى خلع النظام إلى حلفاء يملكون دافعاً إلى إبقاء النظام في السلطة.

ولكن طبعاً موارد الاستقطاب ليست غير محدودة، ولهذا فإن هذه الوسيلة تساعد الأنظمة السلطوية على البقاء في السلطة ما دام النظام يستطيع تأمين المنافع. كما أن الاستقطاب ليس استراتيجية تخلو من المخاطرة كما بيّننا سابقاً. ففي استقطاب من يُخشى تهديدهم للسلطة، يمكّن النظام الأفراد أنفسهم الذين يخشى أن يقوموا بالانشقاق عنه.

وطبعاً تتفاوت طرائق الاستقطاب في خطورتها باختلاف الأنظمة السلطوية، وبعضها أيضاً أصعب من غيرها. ولكن لا يوجد الكثير من الأبحاث التي تناولت فاعلية طرائق الاستقطاب المختلفة في تعزيز فرص بقاء النظام.

ركّزت الدراسات التي تقيّم أثر الاستقطاب وعلاقته ببقاء الأنظمة الدكتاتورية على تأثير المؤسّسات السياسية المستخدمة على وجه الخصوص. وقد خَلُصت هذه الدراسات إلى أن الأنظمة الدكتاتورية التي تنطوي على مؤسّساتٍ سياسية، كالأحزاب السياسية والمؤسّسات التشريعية والانتخابات، تبقى في السلطة فترةً أطول من الأنظمة التي تخلو من هذه المؤسّسات[٥٨].

صحيحٌ أن هناك أدلة قويةً تؤكّد وجود علاقةٍ إيجابيةٍ بين وجود مؤسّساتٍ سياسيةٍ في سياق الاستقطاب وقدرة النظام على البقاء، ولكن تحديد اتجاه العلاقة يبقى أمراً صعباً. فيمكن، مثلاً، أن الأنظمة السلطوية «القوية» أقدر على إيجاد وإدارة هذه المؤسّسات أصلاً[٥٩]. وبصرف النظر عن اتجاه العلاقة، تبقى الأنظمة السلطوية التي تنطوي على هذه المؤسّسات أقدر على البقاء في السلطة من الأنظمة التي لا تُوجد فيها مؤسّساتٌ سياسية.

---

(٥٨) انظر: Erica Frantz, "Autocracy," *Oxford Research Encyclopedia of Politics* (2016), <http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-3> (accessed 2 October 2017).

(٥٩) Thomas Pepinsky, "The Institutional Turn in Comparative Authoritarianism," *British Journal of Political Science*, vol. 44, no. 3 (2014), pp. 631- 653.

كيف تغيّر استخدام الأنظمة السلطوية للاستقطاب مع مرور الوقت؟

لجأت الأنظمة السلطوية منذ الحرب العالمية الثانية إلى استقطاب من تعتقد أنهم سيهدّدون حكمها من خلال تكتيكاتٍ أثبتت فعاليتها، مثل الاعتماد على شبكات محسوبية لتقسيم منافع السلطة، ولكن توسّعت الطرائق التي تستقطب بها الأنظمة الفاعلين السياسيين؛ فقد أوجدت الأنظمة السلطوية المعاصرة طرائق جديدة مبتكرةً تستقطب بها من قد يهدّدون حكمها استعاضت بها عن الطرائق التقليدية(٦٠). ومعظم هذه الطرائق مستمدةٌ من الأعراف والمؤسّسات الموجودة عادةً في الأنظمة الديمقراطية ولكن يُعمل بها في الأنظمة السلطوية في خدمة بقاء النظام.

ومن ذلك العدد المتزايد من الأنظمة الدكتاتورية التي تستخدم المؤسّسات السياسية لاستقطاب الفاعلين المهمّين (كما يبيّن الجزء الأخير من هذا الفصل). وتختار الأنظمة الدكتاتورية عادةً مؤسّسات الأحزاب والانتخابات والمؤسّسات التشريعية، ولكن أنظمة اليوم وسّعت هذه القائمة لتضمّ مؤسّساتٍ أخرى أيضاً. فهناك روسيا، على سبيل المثال، حيث أوجد «بوتين» عام ٢٠٠٥ الغرفة العامة (Public Chamber) لاستقطاب أهم الفاعلين. الغرفة هي بمثابة منتدىً استشاريٍّ يتألّف من ممثّلين من المجتمع المدني يُطلب منهم الإدلاء بآرائهم في قضايا تمسّ التشريعات وقضايا السياسة(٦١). وتمنح المؤسّسات السياسية من هذا القبيل الناشطين موقعاً رسمياً يستطيعون فيه تمثيل احتياجات المواطنين العاديين ومصالحهم، ولكن مع محافظة النظام على سيطرته اللصيقة على الرواية الرسمية(٦٢).

بعيداً عن المؤسّسات السياسية، أوجدت الأنظمة السلطوية اليوم طرائق مبتكرة مختلفة لاستقطاب من قد يشكّلون تهديداً لحكمها؛ ففي سنغافورة أوجدت الحكومة ريتش (REACH -Reaching Everyone for Active Citizentry Home)، وهو مركزٌ يمكّن المواطنين من الإدلاء إلكترونياً بآرائهم

---

(٦٠) Frantz and Morgenbesser, "“Smarter” Authoritarianism: The Survival Tools of Dictators".

(٦١) William Dobson, *The Dictator's Learning Curve: Inside the Global Battle for Democracy* (New York: Doubleday, 2012), pp. 23- 24.

(٦٢) Samuel A. Greene, *Moscow in Movement: Power and Opposition in Putin's Russia* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2014), p. 103.

في القضايا المهمة(٦٣). وبهذا نجح النظام بإشعار مواطنيه بأنه يهتمّ باحتياجاتهم، فضلاً عن قدرته على جمع المعلومات عن ميولهم. كما أسّست أنظمةٌ دكتاتوريةٌ في بلادٍ مختلفة، كالصين وكازاخستان وبيلاروسيا وكوبا، منظّماتٍ غير حكومية تتحكّم بها الحكومة (يُشار لها بمُسمّى غونغو (GONGO-Government-Organized Non Governmental Organizations)، وهي في جوهرها منظّمات مجتمعٍ مدنيٍّ زائفة يعمل فيها حلفاء النظام(٦٤). ويُوحي وجود هذه المنظّمات بأن النظام يرحّب بالمجتمع المدني مع أنها وسيلةٌ لتجفيف منابع المعارضة الحقيقية(٦٥).

ليس هذا إلا بعضاً من الطرائق المتنوّعة التي وسّعت بها الأنظمة السلطوية اليوم وسيلة استقطاب الفاعلين السياسيين المهمّين. وتقرّب الكثير من هذه الطرائق الجديدة الأنظمة الدكتاتورية من صورة نظام ديمقراطي، ولكن ما يهمّ هو المضمون. ويتسق هذا مع التوجّهات العامة للأنظمة السلطوية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تحاول تقليد الأنظمة الديمقراطية لتعزيز فرص بقائها(٦٦).

ما العلاقة بين الاستقطاب والقمع؟

يتفق معظم العلماء على أن الأنظمة السلطوية تزاوج بين الاستقطاب والقمع فيما تستخدمه من استراتيجيات للبقاء في السلطة. ولكننا لا نعرف الكثير عن موازنات استخدام هاتين الأداتين. وعلى الرغم من الأعمال المحدودة التي تناولت ذلك، يُوجد من الأدلة ما يؤكّد وجود علاقةٍ عكسيةٍ بين القمع والاستقطاب، وينطبق ذلك تحديداً على الاستقطاب المؤسّساتي الذي يؤدّي إلى الاعتماد على قمع حقوق التمكين بدرجةٍ أقل(٦٧). فالأنظمة

(٦٣) Frantz and Morgenbesser, ""Smarter" Authoritarianism: The Survival Tools of Dictators".

(٦٤) Alexander Cooley, "Countering Democratic Norms," *Journal of Democracy*, vol. 26, no. 3 (2015), pp. 49- 63.

(٦٥) Sohrab Ahmari and Nasser Weddady, *Arab Spring Dreams: The Next Generation Speaks Out for Freedom and Justice from North Africa to Iran* (New York: Macmillan, 2012), p. 161.

(٦٦) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 4 (2014).

(٦٧) Gandhi, *Political Institutions Under Dictatorship*.

الدكتاتورية التي تنطوي على أحزابٍ سياسيةٍ متعدّدةٍ وعلى جهازٍ تشريعي أقدر على تحديد أبرز الخصوم؛ حيث تساعد هذه المؤسّسات على تقييم شعبية المسؤولين في النظام (الذي يمكن أن ينشقّوا عنه) وأيضاً على استمالة رموز المعارضة وإدخالهم في مؤسّسات الدولة(٦٨). فالنظام الذي يملك معلوماتٍ أفضل عن الأسماء المحدّدة التي تشكّل التهديد الأبرز على سلطته يستطيع بكل بساطة استهداف هذه الأسماء وقمعها ومن ثم تخفيف القيود على حقوق التعبير والتجمّع؛ إذ إن هذه القيود تستفزّ معارضةً شعبيةً أصلاً. وهذا ما يؤكّده فلاديمير ميلوف (Vladimir Milov)، أحد قادة المعارضة في روسيا: «إنهم [أي الدكتاتوريين] ينأون عن فرض ضغوطٍ كبيرةٍ على العامة، ويفضّلون تركيز ضغطٍ كبيرٍ على القلة القليلة من الناس الذين يجسّدون مشاعر المعارضة»(٦٩).

وخلاصةً يوجد من الأدلة ما يؤكّد أن زيادة الاستقطاب يؤدّي إلى تقليل صورةٍ بحدّ ذاتها من صور القمع، ولكن ما زال هناك حاجةٌ إلى المزيد من الأبحاث لفهم هذه العلاقة فهماً أفضل.

هل الأنظمة السلطوية اليوم أكثر صلابة من نظيراتها في الماضي؟

تطوّرت الأنظمة السلطوية اليوم في استخدامها لأهم أدوات البقاء ـ القمع والاستقطاب. فالأنظمة اليوم تنأى بنفسها عن القمع العلني الفظّ مستعيضةً عن ذلك بتقنياتٍ أنعم لا تُثير الغضب والشجب بالقدر نفسه. كما أنها وسّعت من الطرائق التي تستخدمها لاستقطاب الخصوم، ويكون ذلك غالباً باستنساخٍ استراتيجي للمؤسّسات والأعراف التي نراها في الأنظمة الديمقراطية.

ويُردّ هذا التطوّر في جزءٍ منه إلى تقديم الديمقراطية على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. فأصبح من مصلحة الأنظمة الدكتاتورية التظاهر بامتثالها بالأعراف والقيم الديمقراطية في ظلّ الضغط، الدولي والمحلي على حدٍّ سواء، نحو تبنّي الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه تدلّ المؤشّرات على أن الأنظمة السلطوية المعاصرة تعمل بهذه التكتيكات لأن ذلك أيضاً في مصلحتها. فقد «تعلّمت» هذه

---

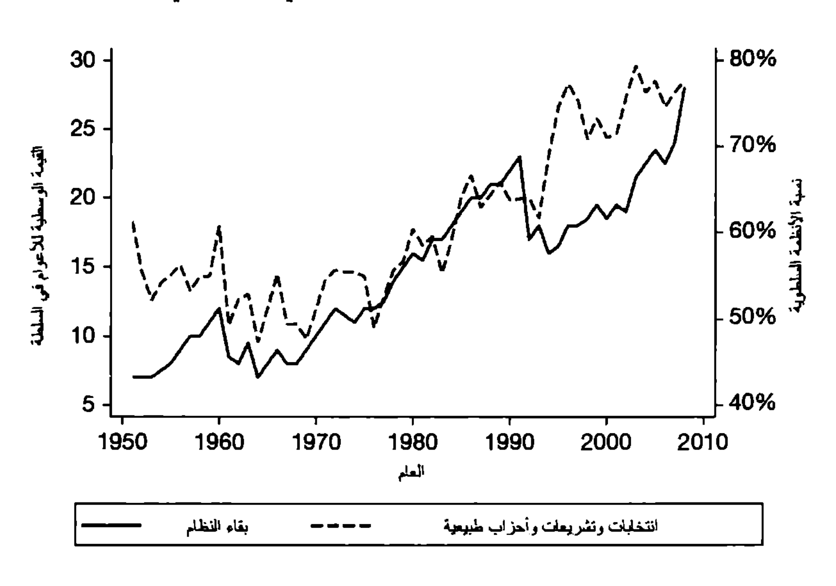
(٦٨) Frantz and Kendall-Taylor, "A Dictator's Toolkit: Understanding How Cooptation Affects Repression in Autocracies".

(٦٩) Dobson, *The Dictator's Learning Curve: Inside the Global Battle for Democracy*, p. 121.

الأنظمة أن استخدام استراتيجياتٍ من قبيل الاستقطاب المبتكر والقمع المبهم يساعدها على البقاء في السلطة[٧٠]. فالمؤسّسات الديمقراطية الزائفة، على سبيل المثال، تساعد الأنظمة السلطوية على ارتداء عباءة الديمقراطية وتساعدها أيضاً على البقاء في السلطة من خلال استقطاب الأسماء التي قد تشكّل تهديداً على سلطتها. يُظهر الرسم الرقم (٧ ـ ١) نسبة الأنظمة الدكتاتورية التي تُجري انتخاباتٍ تشريعيةٍ وانتخاباتٍ منتظمة (كل ستة أعوام على الأقل) تتنافس فيها أحزابٌ متعدّدة، ويتبيّن من الرسم زيادة نسبة هذه الأنظمة مع مرور الوقت وأيضاً زيادة معدّل سنوات بقاء الأنظمة الدكتاتورية في السلطة[٧١]. وتذهب الأبحاث التي تناولت استراتيجيات البقاء الحديثة إلى نتائج مشابهة ـ تتمتع الأنظمة الدكتاتورية التي طوّرت من أدوات بقائها بمعدّلات بقاءٍ أطول من الأنظمة الرجعية[٧٢].

الرسم الرقم (٧ ـ ١)

المؤسّسات الديمقراطية الزائفة ومعدّلات صمود النظام في السلطة في الفترة ١٩٥١ ـ ٢٠٠٨



---

(٧٠) Erica Frantz and Andrea Kendall-Taylor, "The Evolution of Autocracy: Why Authoritarianism Is Becoming More Formidable," *Survival*, vol. 59, no. 5 (2017), pp. 57- 68.

(٧١) Kendall-Taylor and Frantz, "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies".

بيانات الأنظمة السلطوية المتاحة تبدأ من ١٩٤٦، لكن عام البداية هنا هو ١٩٥١ ليصبح من الممكن حساب ما إن كان النظام قد أجرى انتخابات في الأعوام الستة الأخيرة.

(٧٢) Frantz and Morgenbesser, ""Smarter" Authoritarianism: The Survival Tools of Dictators".

تؤكّد الأدلة إذاً أن الأنظمة السلطوية اليوم أطول عمراً من أنظمة الماضي. ولعل صمود الأنظمة الدكتاتورية اليوم مقارنةً بالماضي سببه التغيّرات المعقّدة في ما تستخدمه أنظمة اليوم من استراتيجياتٍ محورية للبقاء في السلطة، ومعظمها تُقدّم هذه الأنظمة بمظهر الأنظمة الديمقراطية، على النقيض من أنظمة الماضي.

الفصل الثامن

كيف تسقط الأنظمة السلطوية

كيف تسقط الأنظمة السلطوية؟

تحتلّ مهمة تحديد نقاط ضعف الأنظمة السلطوية أهميةً محوريةً لدى الكثير من دول العالم لمّا كانت الدول الدكتاتورية نقطةً مركزيةً في الأجندة الخارجية لهذه الدول. وإحدى الطرائق التي يمكن بها معرفة نقاط الضعف هي دراسة كيفية سقوط الأنظمة السلطوية.

سقط ٢٣٩ نظاماً سلطوياً بين عامي ١٩٤٦ و٢٠١٠. وتميّز الأبحاث سبعة سيناريوهاتٍ رئيسة لسقوط الأنظمة (ستةٌ من هذه السيناريوهات تعكس السيناريوهات التي وصلت بها الأنظمة السلطوية إلى السلطة تاريخياً التي أتى تفصيلها في الفصل السادس). هذه الطرائق هي: الانقلابات، والانتخابات، والانتفاضات الشعبية، وحركات التمرّد، وتغيير القواعد بما يغيّر تركيبة الكتلة الحاكمة، وتنصيب نظام سلطوي على يد قوى خارجية، وانحلال الدولة[١].

الانقلابات هي **أول** وأكثر هذه السيناريوهات شيوعاً في سقوط الدكتاتوريات وهي تمثل ثلث (٣٣ في المئة) حالات سقوط الأنظمة السلطوية. ومن الأمثلة على ذلك انقلاب الجنرال «عيدي أمين» عام ١٩٧١ في أوغندا الذي أطاح بالنظام الدكتاتوري الذي ترأّسه «ميلتون أوبوتي». وسرعان ما قتلت طريقة حكم «أمين» الأمل الذي أعمّ الشعب الأوغندي بالإطاحة بنظام «أوبوتي»، حيث قام «أمين» بحلّ البرلمان وقتل مئات الضباط

(١) البيانات حول انهيار الأنظمة السلطوية مأخوذة من: Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, *How Dictatorships Work* (New York: Cambridge University Press, 2018).
إضافة إلى تحديثاتي لقاعدة البيانات هذه. روايات أحداث الفشل معتمدة على: Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Regimes Code Book," Version 1.2, *Autocratic Regime Data*, 2014, <https://bit.ly/3HpLnA6> (accessed 12 October 2017).

العسكريين المقرّبين من نظام «أوبوتي»[٢].

ثاني السيناريوهات وروداً هو سقوط الأنظمة السلطوية بالانتخابات، وهو ما حصل في ما يقارب ربع حالات سقوط الأنظمة السلطوية (٢٨ في المئة). ويحصل ذلك لأن الحاكم الحالي لم يخض الانتخابات، أو قرّر التنحّي عن الحكم، أو أنه خاض الانتخابات من دون أن تُكلّل حملته بالنجاح ومن ثم تقبّل خسارته[٣]. ومن الأمثلة على ذلك تنحّي النظام «السانديني» بعد خسارته الانتخابات التنافسية عام ١٩٩٠. خرج وقتها الرئيس الحالي «دانييل أورتيغا» بعد إعلان نتائج الانتخابات بقليل وقال إنه «سينزل عند الرأي الشعبي الذي تجلّى في نتيجة الانتخابات»[٤]. على الرغم من وجود مخاوف من رفض النظام «السانديني» للفوز المفاجئ للمعارضة.

الانتفاضات الشعبية هي **ثالث** السيناريوهات وروداً بنسبةٍ تُقدّر بـ ١٨ في المئة من جميع حالات سقوط الأنظمة السلطوية. ومن الأمثلة على ذلك الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حينما أدّت أشهرٌ من الاحتجاجات الشعبية العنيفة إلى إسقاط نظام الشاه، الذي فرّ إلى مصر، وهو ما ترافق مع دعواتٍ بعودة آية الله روح الله الخميني من منفاه في فرنسا. وسرعان ما أعلن الخميني إيران جمهوريةً إسلاميةً ليضع أسس نظامٍ ثيوقراطي لا يزال في الحكم حتى اليوم (على الرغم من أن الانتفاضاتِ الشعبية هي أحد أكثر السيناريوهات شيوعاً، لا بد من الإشارة إلى الندرة النسبية لنجاح الانتفاضات الشعبية. فعلى سبيل المثال، ما نسبته ١٠ في المئة فقط من جميع الثورات التي تقوم على الحكومات تنجح في إسقاط النظام)[٥].

تشكّل الانقلابات والانتخابات والانتفاضات الشعبية جملة سيناريوهات

---

(٢) Henry Lubega, "Amin's Downfall Begins After 20 Months in Power," *Daily Monitor*, 16/1/2017, <https://bit.ly/3DzTLL1> (accessed 30 November 2017).

(٣) في قاعدة البيانات المستخدمة هنا، الانتخابات لا تعد تغيير نظام إذا فاز بها أصحاب المنصب السلطويون، حتى إن كانت حرّةً ونزيهة نسبياً.

(٤) Mark A. Uhlig, "Turnover in Nicaragua; Nicaraguan Opposition Routs Sandinistas; U.S. Pledges Aid, Tied to Orderly Turnover," *The New York Times*, 27/2/1990, <https://nyti.ms/30CBq1K> (accessed 30 November 2017).

(٥) بيانات الثورات ضد الحكومة مأخوذة من:

Erica Chenoweth and Orion Lewis, "Unpacking Nonviolent Campaigns: Introducing the NAVCO 2.0 Dataset," *Journal of Peace Research*, vol. 50, no. 3 (2013), pp. 415-423.

سقوط الأنظمة السلطوية بنسبة ٧٩ في المئة. وتتوزّع النسبة المتبقيّة بين حركات التمرّد وتغيير القواعد بما يغيّر تركيبة النظام (ما نسبته ٨ في المئة و٧ في المئة على التوالي). ومن الأمثلة على حركات التمرّد التي نجحت في إسقاط النظام الحركة التي قامت في كوبا عندما نجح «فيدل كاسترو» بهزيمة النظام الدكتاتوري الذي ترأسه «فولغينسيو باتيستا» بعد حربٍ دامت ست سنوات، والصومال التي نجح فيها المتمرّدون بإسقاط نظام محمد سياد بري لتبدأ حقبةٌ امتدت لعقدين من الزمن لم ينجح فيها أي تكتلٍ بفرض سيطرته على معظم أرض الصومال[٦]. وتتغيّر القواعد التي تغيّر تركيبة النظام عندما تغيّر الكتلة الحاكمة القواعد الانتخابية بما يسمح للشريحة الأكبر من الفاعلين بالمشاركة في الانتخابات (وهو ما يعني تغيير الفاعلين الذين يتحكّمون بسياسة البلاد) أو عندما يقوم الحاكم بتغيير القواعد التي تحدّد ماهية النظام بعد وصوله إلى السلطة. من الأمثلة على ذلك اعتماد إسبانيا لقانون الإصلاح السياسي عام ١٩٧٦ في أعقاب سقوط نظام «فرانكو»، وقد نصّ القانون على حقّ الاقتراع العام لجميع الشعب ومهّد الطريق لانتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهةٍ أُجريَت في العام التالي. أما الحالة الثانية فمن الأمثلة عليها انتقال مدغشقر عام ١٩٧٥ من نظام دكتاتوريةٍ عسكريةٍ جماعية إلى نظام قاعدته مدنيةٌ ـ عسكرية. اختارت المؤسّسة العسكرية نائب الأدميرال «ديديّيه راتسيراكا»[*] لرئاسة النظام بعد ذاك العام. قام «راتسيراكا» بعد ذلك بتغيير هوية الكتلة التي تُفرز الفاعلين السياسيين المهمين باستخدام استفتاءٍ شعبي أُسّست بموجبه الجمهورية الثانية مع تأسيس حزب سياسي هو «طليعة الثورة الملغاشية» (Vanguard of the Malagasy Revolution)[٧].

باقي حالات سقوط الأنظمة السلطوية هي تدخّل القوى الخارجية وانحلال الدولة (يشكّل السيناريوهان ما نسبته ٤ في المئة و٢ في المئة على التوالي). ومن الأمثلة على تدخّل قوى خارجية للإطاحة بنظامٍ سلطوي غزو

---

(٦) "Somalia Profile-Timeline," BBC News, 4 September 2017, <https://www.bbc.com/news/world-africa-14094632> (accessed 30 November 2017).

(*) ديدييه راتسيراكا (Didier Ratsiraka) (١٩٣٦ ـ ٢٠٢١)، هو الرئيس السابق لدولة مدغشقر من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٣ وفي ولايةٍ ثانيةٍ من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢. (المترجم)

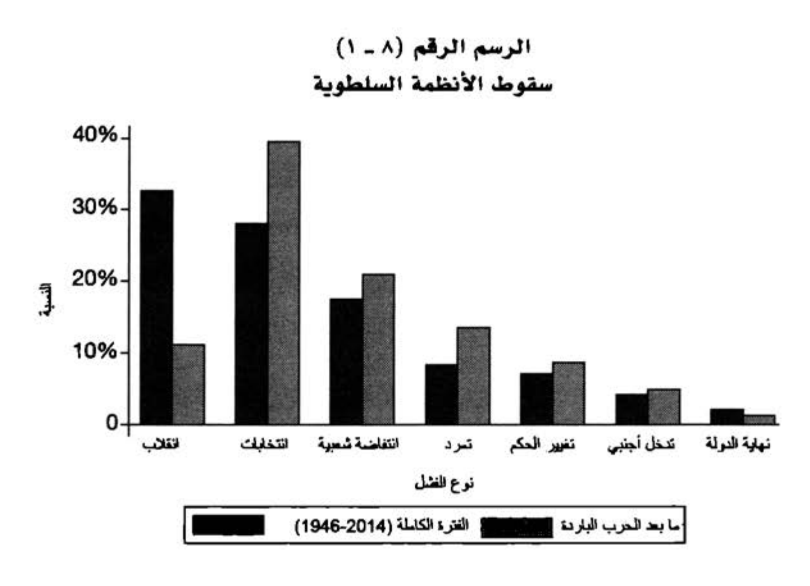
(٧) Maureen Covell, *Madagascar: Politics, Economics and Society* (London: Francis Pinter, 1987).

الولايات المتحدة لبنما (الذي أدّى إلى الإطاحة بالحاكم المستبد «مانويل نورييغا» عام ١٩٨٩)، وغزو الولايات المتحدة لأفغانستان (الذي أطاح بحكومة طالبان عام ٢٠٠١)، وغزو الولايات المتحدة لهايتي (الذي أجبر «الخونتا» على التنحّي عام ١٩٩٤). يحدث انحلال الدولة عندما ينعدم وجود النظام السلطوي الحاكم بسبب انقسامه إلى عدة دول أو اندماجه في دولةٍ أخرى. حدث السيناريو **الأول** عام ١٩٩١ عندما انهار الاتحاد السوفياتي منهياً بذلك حقبة الحكم الشيوعي، **والثاني** في فيتنام عام ١٩٧٥ عندما استولت القوات الشيوعية على سايغون منهيةً بذلك النظام السلطوي الذي حكم ما كان يُعرف بدولة فيتنام الجنوبية.

كيف تسقط الأنظمة السلطوية اليوم؟

شهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة عدداً من التغييرات المهمة في سياق انهيار الأنظمة السلطوية، وأهم هذه التغييرات يتسق مع ديناميات الأنظمة السلطوية التي تناولها هذا الكتاب. يلخّص الرسم الرقم (٨ ـ ١) السيناريوهات المختلفة التي سقطت بها الدكتاتوريات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنذ انتهاء الحرب الباردة.

الرسم الرقم (٨ ـ ١)
سقوط الأنظمة السلطوية



ما يهمّ في الرسم هو أن الانقلابات والانتخابات والانتفاضات الشعبية لا تزال تشكّل النسبة الأكبر من سيناريوهات سقوط الأنظمة السلطوية (٧١ في المئة)

في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠، ولكن تواتر هذه السيناريوهات اختلف بصورةٍ لافتة. فحلّت الانتخابات مكان الانقلابات وباتت السيناريو الأكثر وروداً لسقوط الأنظمة السلطوية، بنسبةٍ تصل إلى ٣٩ في المئة. وفي معظم هذه الانتقالات كانت النتيجة دمقرطة الدولة، وهو أمرٌ متوقّع نظراً لأن الحاكم الحالي هو من يسمح بذلك. ويُردّ ذلك بصورةٍ رئيسةٍ إلى موجة الدمقرطة العالمية التي شهدها العالم في أعقاب الحرب الباردة.

شهد سيناريو الانتفاضات الشعبية زيادةً طفيفةً أيضاً منذ نهاية الحرب الباردة؛ إذ إنها تشكّل الآن ما يزيد على خمس حالات سقوط الأنظمة السلطوية (٢١ في المئة). ويتسق ذلك مع الأدلة التي تؤكّد أن الحكام السلطويين أضعف اليوم أمام الحركات التي تستند إلى الشعب مما كانوا عليه في الماضي[٨].

وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة الانقلابات بصورةٍ لافتةٍ في العقود الأخيرة، فهي لا تشكّل اليوم أكثر من ١١ في المئة من جميع حالات سقوط الأنظمة السلطوية. وهذا أمرٌ متوقّع في ظلّ انخفاض محاولات الانقلاب في العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما أتى تفصيله في الفصلين الرابع والسادس.

لم تشهد السيناريوهات الأخرى تغيّراتٍ كبيرةً منذ عام ١٩٩٠؛ فحركات التمرّد، وتغيير القواعد بما يغيّر تركيبة الكتلة الحاكمة، وتنصيب نظام سلطوي على يد قوى خارجية، أصبحت أكثر شيوعاً اليوم ولكن الفارق ليس كبيراً. وبقيت معدّلات انحلال الدول كما هي بالمجمل.

نستخلص من جملة هذه الأرقام أن الأنظمة السلطوية أصبحت اليوم أضعف في مواجهة التهديدات التي تستند إلى التجمّعات الشعبية مما كانت عليه في الحرب الباردة عندما كانت الانقلابات العسكرية هي التهديد الأكبر الذي يؤرّق الأنظمة السلطوية. ويتسق هذا مع سيناريوهات رحيل الحكّام السلطويين التي ناقشها الفصل الرابع.

---

(٨) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "How Autocracies Fall," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 1 (2014).

هل يعني الانقلاب دائماً نهاية الأنظمة السلطوية؟

تُعرّف الانقلابات بأنها محاولة «الجيش أو نخبٍ أخرى داخل جهاز الدولة لخلع الرئيس الحالي للنظام بطرائق غير دستورية»[٩]. والهدف من الانقلابات بصورةٍ شبه دائمة هو تغيير قيادة النظام، ولكن غالباً ما يكون لمدبّري الانقلابات طموحاتٌ أكبر وغالباً ما يحاولون تحقيق تغييرٍ سياسيٍّ أكبر؛ بل إن ما نسبته الثلثان تقريباً (٦٣ في المئة) من جميع الانقلابات على أنظمةٍ دكتاتورية تنتهي بانهيار النظام، ويعني ذلك في المقابل أن ثلث الانقلابات لا تنجح في تحقيق مرادها[١٠]. تبيّن هذه الأرقام، بصياغةٍ أخرى، أن الانقلابات لا تعني بالضرورة تغيّر النظام ولا يمكن أن نتوقّع حدوث ذلك مع كل انقلاب.

ربما يُصاب القارئ بالحيرة من فكرة استمرار النظام في الحكم بعد الانقلاب عليه، ولكن الواقع هو أن الانقلابات هي ببساطة الطريقة المختارة لتغيير القيادة في بعض الأنظمة السلطوية. فالانقلابات التي «تعيد ترتيب القيادة» هو أمرٌ شائعٌ في الدكتاتوريات العسكرية على وجه الخصوص؛ حيث يسعى المسؤولون في النظام إلى استبدال دكتاتوريٍّ عسكري بآخر ويجدون أن أسهل طريقةٍ لفعل ذلك هي الانقلاب[١١]. ومن الأمثلة على ذلك انقلابا عام ١٩٧٠ و١٩٧١ خلال حقبة الدكتاتورية العسكرية في الأرجنتين التي بقيت في الحكم من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٣، وأيضاً انقلابا عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ داخل النظام الدكتاتوري العسكري في غواتيمالا الذي بقي في الحكم من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٥. وفي كلتا الحالتين خلع الانقلاب قائد «الخونتا» من دون تغيير الكتلة التي تُفرز الحكّام وتوجّه السياسة.

انخفضت نسبة حدوث الانقلابات التي تعيد ترتيب القيادة مع انخفاض

---

(٩) Jonathan M. Powell and Clayton L. Thyne, "Global Instances of Coup from 1950 to 2010: A New Dataset," *Journal of Peace Research*, vol. 48, no. 2 (2011), p. 252.

(١٠) بيانات الانقلابات (المتاحة خلال فترة ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠) مأخوذة من: Powell and Thyne, Ibid.

(١١) Deniz Aksoy, David B. Carter, and Joseph Wright, "Terrorism in Dictatorships," *Journal of Politics*, vol. 74, no. 3 (2012), pp. 810- 826.

شعبية الأنظمة الدكتاتورية العسكرية. فمنذ نهاية الحرب الباردة لم تتجاوز نسبة الانقلابات التي تقوم بتغيير قيادة النظام الخُمْس فقط (١٨ في المئة)، أما النسبة الأكبر من الانقلابات فقد أدّت إلى انهيار النظام بالكامل. ولكن مع ذلك لا يمكننا أن نفترض أن كل الانقلابات تؤدّي إلى انهيار النظام.

كيف يؤثّر نوع الأنظمة السلطوية في احتمالات سقوطها؟

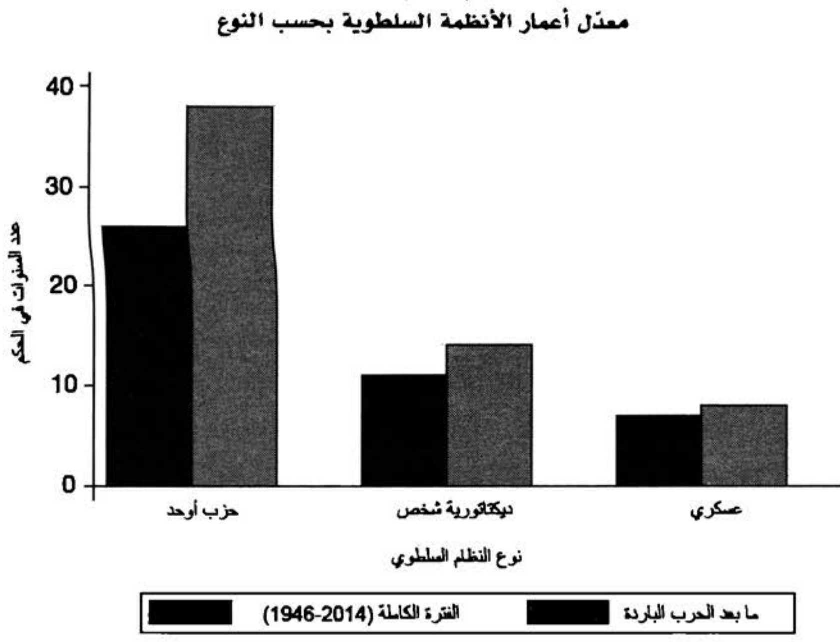
تبرز اختلافاتٌ منهجيةٌ بين أنواع الأنظمة السلطوية من ناحية احتمالية انهيارها(١٢). يُظهر الرسم الرقم (٨ ـ ٢) معدّل عدد سنوات حكم الأنظمة السلطوية بحسب نوع النظام. ويُلاحظ على الرسم أن الدكتاتوريات العسكرية هي الأكثر هشاشة، حيث يُقدّر معدّل سنوات حكمها بسبع سنوات. أما أنظمة الحزب المهيمن فهي صاحبة العمر الأطول بمعدّلٍ يصل إلى ٢٦ عاماً. وفي المنتصف نجد الدكتاتوريات الشخصانية التي تملك معدّل بقاءٍ يصل إلى ١١ عاماً. ويؤكّد الرسم ما ذهب إليه الفصل السابع من هذا الكتاب بأن الأنظمة الدكتاتورية اليوم تتمتّع بقدرةٍ أعلى على الصمود من أنظمة الماضي، إذ ارتفع معدّل عمر الأنظمة الدكتاتورية بأنواعها الثلاثة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

تبقى الأنظمة الدكتاتورية العسكرية هي الأقرب إلى الانهيار بسبب المصالح الفريدة التي تختصّ بها الكتلة الحاكمة. فنخب الأنظمة العسكرية، وهم ضباطٌ عسكريون، يهمّهم أكثر بقاء المؤسّسة العسكرية. ولهذا فإن أخطر تهديدٍ على حكم الأنظمة الدكتاتورية العسكرية هو انقسام المؤسّسة العسكرية إلى فصائل متنازعة واندلاع حربٍ أهلية. ولهذا السبب فإن انقسامات النخب، وهو أمرٌ دارج الحدوث في جميع الأنظمة السلطوية، تزعزع الأنظمة الدكتاتورية العسكرية على وجه الخصوص. فعندما تتفاقم الخلافات والانقسامات بين النخب تترك هذه الأنظمة الحكم بإرادتها، ولا يتبع ذلك تداعيات خطيرة لأن معظم أفراد النظام يمكنهم بكل بساطة العودة إلى مناصبهم العسكرية من دون أن يتأثّر مشوارهم المهني. ولهذا فإن

(١٢) هذه الأفكار مأخوذة من: Barbara Geddes, *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003).

الأنظمة الدكتاتورية تحمل بداخلها «بذور دمارها» ولا تبقى سوى سنواتٍ قليلةٍ في الحكم[١٣].

الرسم الرقم (٨ ـ ٢)
معدّل أعمار الأنظمة السلطوية بحسب النوع



تختلف دوافع النخب في أنظمة الحزب المهيمن اختلافاً كبيراً؛ فسياسيو الأحزاب يفضّلون البقاء في السلطة على شاكلة أصحاب الأمر في الأنظمة الديمقراطية. وسقوط النظام يعني انتهاء مسيرة معظم المسؤولين في أنظمة الحزب المهيمن. ولهذا فإن نخب الحزب، حتى من يعارض منهم توجّهات النظام، يفضّلون البقاء مع النظام على محاولة إضعافه. فالجميع حالهم أفضل ما بقي النظام في السلطة. وأيضاً تتميّز الأحزاب القوية بقواعد واضحة (حتى لو لم تكن رسمية) تحدّد آليات الاستخلاف، وهو ما يجعل أنظمة الحزب المهيمن أبعد عن الانهيار إذا ما تغيّرت القيادة. فما نسبته الربع (٢٦ في المئة) من دكتاتوريات الحزب المهيمن تترك السلطة مع رحيل حكّامها مقارنةً بما تتجاوز نسبته النصف (٥٦ في المئة) من الأنظمة العسكرية وما تصل نسبته إلى ٧١ في المئة من دكتاتوريات الشخص. ولهذه الأسباب

(١٣) المصدر نفسه، ص١٣١.

تتمتّع أنظمة الحزب المهيمن بقدرةٍ أعلى على الصمود من أنواع الأنظمة السلطوية الأخرى.

الدكتاتوريات الشخصانية عمرها أقصر من دكتاتوريات الحزب المهيمن ولكنها أقل هشاشةً من الدكتاتوريات العسكرية. وكغيرها من الأنظمة السلطوية تبقى التكتّلات أمراً شائعاً في الدكتاتوريات الشخصانية إلا أن التكتّلات المتنازعة «عندها من الأسباب ما يدفعها إلى الاستمرار بدعم النظام وحاكمه»[١٤]. فنخب هذه الأنظمة تستطيع حماية نفسها ببقاء النظام في السلطة أكثر بكثير من وقت انهيار النظام. تواجه نخب الدكتاتوريات الشخصانية مصيراً قاتماً بعد انهيار النظام، على العكس من نخب أنظمة الحزب المهيمن التي يمكنها التنافس في الانتخابات في حال سقوط النظام. ولهذا فإن مستقبل نخب الدكتاتوريات الشخصانية مرهونةٌ بمصير الحاكم الذي يواجه العقاب عادةً بعد ترك السلطة لما اقترفه خلال فترة حكمه. وهذا يعطي نخب هذه الأنظمة دوافع قوية للاستمرار في دعم النظام حتى لو لم يكونوا راضين عنه. وعلى هذا تبقى الدكتاتوريات الشخصانية في الحكم لفترةٍ أطول من الدكتاتوريات العسكرية. وفي الوقت نفسه تبقى الدكتاتوريات الشخصانية عرضةً للانهيار في حال تغيّرٍ في قيادة النظام (كما بيّننا سابقاً). فتفتقر هذه الأنظمة إلى إطارٍ عمليٍّ يُدير عملية الاستخلاف لما تُعرف به مؤسّساتها من ضعف. وإذا تنحّى الحاكم عن السلطة فهذا يعني غالباً انهيار النظام معه، وهو ما يجعل الدكتاتوريات الشخصانية أقصر عمراً من دكتاتوريات الحزب المهيمن.

ما العوامل الأخرى التي تؤثّر في سيناريوهات سقوط الأنظمة السلطوية؟

يُوجد عددٌ من العوامل المختلفة التي تُؤذن بانهيار النظام، من حدوث أمرٍ غير متوقّع، مثل حرق محمد بوعزيزي لنفسه في مدينة سيدي بوزيد عام ٢٠١٠ ليشعل شرارة احتجاجاتٍ شعبيةٍ أودت بالنظام الدكتاتوري التونسي في العام الذي يليه، إلى القرارات الخاطئة مثل قرار النظام الدكتاتوري العسكري في الأرجنتين بغزو جزر فوكلاند عام ١٩٨٢ الذي أشعل شرارة حربٍ مع

(١٤) المصدر نفسه، ص١٣٠.

بريطانيا التي أثبتت علو كعبها العسكري الواضح في وجه الأرجنتين. تطول قائمة العوامل التي تزعزع حكم الأنظمة العسكرية[(١٥)].

ولكن بصفةٍ عامة توجد بضعة عوامل تزيد بصورةٍ كبيرةٍ من احتمالية انهيار الأنظمة السلطوية. وبمفاهيم تقنية ما يلي هي العوامل التي يجب على أي نموذج تجريبي أن يأخذها بعين الاعتبار إذا ما أُريد له دراسة فرص بقاء الأنظمة السلطوية. فَغَيْر نوع النظام السلطوي، هناك التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والموارد الطبيعية، والاحتجاجات، والنزاعات (الأهلية وبين الدول). العوامل الثلاثة الأولى تزيد من استقرار الأنظمة السلطوية، على العكس من العاملين الأخيرين اللذين يُضعفان استقرار الأنظمة السلطوية.

ترتبط التنمية الاقتصادية المنخفضة ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة السلطوية غير المستقرة (وكذلك الأمر للأنظمة الديمقراطية غير المستقرة)[(١٦)]. فالدكتاتوريات الغنية أقدر على كسب رضى مواطنيها ونخبها، وهو ما يخفّف من احتمالية إسقاطها. ويساعدنا ذلك على تفسير صمود الأنظمة السلطوية الغنية مثل سنغافورة تحت حكم حزب العمل الشعبي وسلطنة عمان، وفي المقابل هشاشة الدكتاتوريات الفقيرة كما كانت الحال في بينين التي حكمها عددٌ من الدكتاتوريات المتتابعة من وقت استقلالها عام ١٩٦٠ حتى مرورها بمرحلة دمقرطة بدأت عام ١٩٩١.

يؤثّر النمو الاقتصادي الضعيف أيضاً في استقرار الأنظمة السلطوية. فالازدهار الاقتصادي يساعد الأنظمة السلطوية على البقاء، وفي المقابل تزيد الانتكاسات الاقتصادية من فرصة إسقاطها[(١٧)]، وهذا أمرٌ بدهيٌّ نسبياً. فعندما تكون الأحوال طيبة لا يجد المواطنون العاديون أسباباً كثيرة تدفعهم لمحاولة إسقاط أنظمتهم الدكتاتورية وليس هناك ما يُغري النخب بالانشقاق عن النظام، وفي المقابل تغيّر الأزمات الاقتصادية هذه الحسابات. فإن لم

---

(١٥) لمراجعة شاملة للأدبيات التي تغطي هذه العوامل، انظر: Jeffrey Conroy-Krutz and Erica Frantz, “Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism,” USAID, 1 September 2017, <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications>.

(١٦) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000).

(١٧) Geddes, Wright, and Frantz, *How Dictatorships Work*.

يكن بمقدور المواطن العادي أن يكسب قوته وقوت عائلته فسوف يجد سريعاً سبباً يدفعه إلى الخروج إلى الشارع للاحتجاج ومحاولة إسقاط النظام، وهذا بدوره يُغري النخب للانشقاق عن النظام تحديداً إن تقلصّت المنافع التي يحصدونها من السلطة. وعلى ذلك يُوجد أمثلةٌ لا تُحصى على أزماتٍ اقتصادية ساهمت في إسقاط أنظمة دكتاتورية، منها الاتحاد السوفياتي ونظام «سوهارتو» في إندونيسيا.

وهناك أيضاً تجربة المكسيك تحت حكم الحزب الثوري المؤسّساتي، فبعدما نعمت المكسيك بعقودٍ طويلةٍ من النمو الاقتصادي، فيما عُرف باسم «المعجزة المكسيكية» التي انتهت في منتصف السبعينيات. تلا ذلك إعلانٌ للحكومة المكسيكية عام ١٩٨٢ قالت فيه أنها عاجزة عن سداد ديونها، مما أدّى إلى انكماشٍ اقتصاديٍّ حاد. ومع مرور الزمن لم يعد بمقدور حكومة الحزب أن تُرضي شبكة محسوبيتها في ظل جدب الموارد، مما أدّى إلى تعبئة المعارضة وفي النهاية إلى سقوط الحزب عام ٢٠٠٠[١٨]. كان الازدهار الاقتصادي هو ما قوّى أركان النظام وكانت الأزمة الاقتصادية هي من قوّضته.

الموارد الطبيعية هي عاملٌ آخر يُساهم في استقرار الأنظمة السلطوية. فعلى شاكلة التنمية الاقتصادية، تساهم ثروات الموارد الطبيعية (وهي الدخل الناتج من موارد كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن) بإطالة عمر الأنظمة السلطوية[١٩]. تعزّز الموارد الطبيعية فرص الأنظمة السلطوية في البقاء بتوفير مكاسب قيّمة يمكن المواطنين الاستفادة منها (مثل الوقود الرخيص) والنخب أيضاً (مثل العقود الحكومية المجزية). كما أن النظام يمكنه بفضل وفرة الموارد الطبيعية تخصيص نسبةٍ أكبر للأجهزة التي تملك القوة، وهو ما يُكسب النظام رضا الجيش وغيره. فيمكن للأنظمة الدكتاتورية التي تتمتّع بثرواتٍ طبيعية أن «تشتري» فعلياً ولاء الفاعلين السياسيين المهمين. وهذا يفسّر العمر الطويل لبعض الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط التي رُزقت

(١٨) Beatriz Magaloni, *Voting for Autocracy* (New York: Cambridge University Press, 2006).

(١٩) Joseph Wright, Erica Frantz, and Barbara Geddes, "Oil and Autocratic Regime Survival," *British Journal of Political Science*, vol. 45, no. 2 (2015), pp. 287- 306.

بثرواتٍ وافرةٍ من الموارد الطبيعية، كقطر والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين.

الاحتجاجات في المقابل هي عاملٌ يزعزع استقرار الأنظمة السلطوية. الاحتجاجات الصغيرة هي أمرٌ شائع في الدول التي تحكمها الأنظمة السلطوية، ولكن تناميها وتحوّلها إلى حركاتٍ شعبيةٍ كبيرة يزيد من فرصة انهيار النظام زيادةً هائلة. وهذا أمرٌ متوقّع، فإن امتلأت الشوارع بمواطنين غاضبين يعبّرون عن سخطهم على النظام فهذه علامةٌ واضحة على وجود مشاكل حقيقية. وتؤكّد الأدلة أن الاحتجاجات السلمية على وجه الخصوص تزعزع الأنظمة السلطوية، ولكن حتى الاحتجاجات التي يتخلّلها العنف تزيد من فرصة انهيار النظام(٢٠). وطبعاً لا تؤدّي كل الاحتجاجات إلى انهيار النظام، وهناك الكثير من الأمثلة على أنظمةٍ سلطويةٍ نجحت في البقاء في السلطة على الرغم من الاحتجاجات الشعبية الواسعة، منها النظام الإيراني عام ٢٠٠٩ بعد الانتخابات الرئاسية التي أثارت جدلاً واسعاً، والمغرب عام ٢٠١١ خلال الربيع العربي. صحيحٌ أن الاحتجاجات لا تعني بالضرورة انهيار الأنظمة السلطوية، إلا أنها تزيد احتمالية سقوط النظام.

أخيراً تزيد النزاعات من فرصة انهيار الأنظمة السلطوية، سواء النزاعات الأهلية أو النزاعات بين الدول. ولو نظرت إلى الأنظمة السلطوية في أي عام، فستجد أن خُمسها تقريباً منخرطٌ في نزاعات؛ أي إن النزاعات ظاهرةٌ منتشرةٌ في عالم الأنظمة السلطوية، واندلاعها لا يؤذن بانهيارٍ حتميٍّ للنظام. وفي الوقت نفسه لا شيء يزيد من احتمالية انهيار النظام مثل خسارته في النزاعات. وما يدلّ على ذلك أن ١٢ في المئة من الأنظمة الدكتاتورية تترك السلطة بفعل حركات التمرّد والتدخّل المباشر لقوى أجنبية، كما ناقش هذا الفصل في بدايته. نجحت بعض الأنظمة السلطوية في الصمود في نزاعاتٍ طويلة، مثل نظام الأسد الذي بقي في السلطة في سوريا على الرغم من الحرب الأهلية المدمّرة التي بدأت عام ٢٠١١. ولكن هناك أمثلة كثيرة على أنظمةٍ سلطويةٍ انهارت تحت ضغوطات النزاع، مثل نظام «أمين» عام ١٩٧٩

(٢٠) Mauricio Rivera Celestino and Kristian Skrede Gleditsch, "Fresh Carnations or All Thorn, No Rose? Nonviolent Campaigns and Transitions in Autocracies," *Journal of Peace Research*, vol. 50, no. 3 (2013), pp. 385-400.

بعد هزيمة أوغندا في الحرب مع تنزانيا. تزيد النزاعات من احتمالية انهيار الأنظمة السلطوية لأن خسارة الأنظمة في هذه النزاعات تُؤذن بنهاية حقبتها في معظم الحالات.

يُوجد عوامل أخرى كثيرة تؤثر في احتمالية انهيار الأنظمة السلطوية ولكن نوع النظام، والتنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والموارد الطبيعية، والاحتجاجات، والنزاعات، هي بعضٌ من أشهر وأهمّ العوامل التي تبرز في مختلف الحالات.

ماذا يحدث بعد سقوط الأنظمة السلطوية؟

يؤدّي انهيار النظام السلطوي إلى ثلاثة سيناريوهاتٍ يمكن حدوثها(٢١). **الأول** هو قيام نظام سلطويٍّ آخر، كما حدث في أرمينيا عام ١٩٩٨ بعد إسقاط النظام الدكتاتوري الذي ترأسه «ليفون تير - بيتروسيان» ليخلفه بعد ذلك «روبرت كوتشاريان». والاحتمال **الثاني** هو الانتقال إلى الديمقراطية، كما حدث في قيرغيزستان عام ٢٠١٠ بعد انهيار نظام «كرمان بيك باكاييف» في ظلّ احتجاجاتٍ شعبيةٍ حاشدة عمّت البلاد بعدما ضاق ذرع الشعب بالفساد المنتشر والإدارة الاقتصادية السيئة. وشهدت البلاد انتخاباتٍ ديمقراطية بعد ذلك بفترةٍ وجيزة. والاحتمال **الثالث** هو سقوط الدولة أو انعدامها تماماً، كما حدث بعد انهيار نظام باري في الصومال عام ١٩٩١ أو انهيار الاتحاد السوفياتي في العام نفسه.

أدّى انهيار الأنظمة السلطوية إلى قيام أنظمةٍ سلطويةٍ أخرى في نصف سيناريوهات انهيار الأنظمة السلطوية في الفترة ١٩٤٦ - ٢٠١٠، وفي النصف الآخر أدّى انهيار النظام السلطوي إلى قيام نظام ديمقراطي، ولم يكن هناك سوى حالات نادرة أدّى فيها انهيار النظام السلطوي إلى انهيار الدولة نفسها(٢٢). ويعني هذا أن انهيار النظام السلطوي قد يمهّد الطريق لقيام نظامٍ ديمقراطي ولكن قد لا يحدث ذلك أيضاً بالنسبة نفسها.

---

(٢١) Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," *Perspectives on Politics*, vol. 12, no. 2 (2014).

(٢٢) المصدر نفسه.

ولكن تقلّصت نسبة قيام أنظمةٍ سلطوية من ركام أنظمةٍ سلطويةٍ منهارة في فترة ما بعد الحرب الباردة في ظل موجة الدمقرطة العالمية التي شهدناها. فمنذ عام ١٩٩٠ أدّى انهيار الأنظمة السلطوية إلى الدمقرطة في ما نسبته ٧٠ في المئة من كل الحالات، وهو ما يشكّل زيادةً كبيرة[٢٣]. ولكن تعني هذه النسبة أيضاً أن ٣٠ في المئة من انهيار الأنظمة السلطوية يُفسح المجال لقيام أنظمةٍ سلطويةٍ أخرى أو ربما انحلال الدولة.

لماذا يجب أن نفهم أن الدمقرطة ليست السيناريو الوحيد الذي قد يحدث بعد سقوط الأنظمة السلطوية؟

في بعض الحالات يؤذن انهيار النظام السلطوي ببداية حقبةٍ ديمقراطية، ولكن في حالاتٍ أخرى يقوم نظامٌ سلطويٌّ جديد أو لا يقوم أي نظام، وهو الاحتمال الأسوأ. ومن المهم أن نركّز على ذلك لسببين اثنين.

أولاً، إذا كنا مهتمين بفهم العوامل التي تؤثّر في انهيار الأنظمة السلطوية بصفةٍ عامة وكنا نفترض مسبقاً أن انهيار الأنظمة السلطوية سيتبعه الدمقرطة فسيؤدّي هذا بنا إلى نتائج مضلّلة. فالتركيز بصورةٍ كاملة على تحليل حالات انهيار الأنظمة السلطوية التي تتبعها الدمقرطة يُهمل دراسة العوامل التي أدّت إلى الانتقال من نظام سلطويٍّ إلى نظام سلطويٍّ آخر من دون انتقال البلاد إلى الديمقراطية. ومنَ الأمثلة على ذلكَ تُبيّن الأبحاث أن الاحتجاجات العنيفة تزيد من فرصة انهيار الأنظمة السلطوية لأنها تزيد من احتمالية الانتقال من نظام دكتاتوريٍّ إلى نظام دكتاتوريٍّ آخر[٢٤]. ولكن ليس للاحتجاجات العنيفة أثرٌ في فرص الدمقرطةً بحد ذاتها. فإذا نظرنا إلى آثار الاحتجاجات العنيفة في الانتقالات الديمقراطية فسنرى عدم بروز أي علاقة وسنستخلص استخلاصاً خاطئاً مضمونه أن الاحتجاجات العنيفة لا تشكّل تهديداً لحكم الأنظمة السلطوية.

---

(٢٣) على الرغم من أن هذا المسعى قد يؤدي إلى زيادة تفاؤل المدافعين عن الديمقراطية العالمية، إلا أنه يجب ملاحظة أن الديمقراطيات تُستبدل بدكتاتوريات تقريباً بالقدر نفسه الذي تحل به ديمقراطيات محل دكتاتوريات، كما كان النقاش في الفصل الأول.

(٢٤) Celestino and Gleditsch, "Fresh Carnations or All Thorn, No Rose? Nonviolent Campaigns and Transitions in Autocracies".

ثانياً، إن كنا مهتمين بتحديد العوامل التي تصوغ فترات الدمقرطة وافترضنا أن جميع حالات انهيار الأنظمة السلطوية تنتهي بالدمقرطة فسنواجه مشكلةً معاكسةً تماماً؛ إذ إننا سنخلط بين العوامل التي تؤدّي إلى الانتقال إلى نظام دكتاتوريٍّ جديد والعوامل التي تؤدّي إلى الانتقال إلى الأنظمة الديمقراطية. وقد تؤثّر هذه العوامل في كلا السيناريوهين، ولكن كما يبيّن المثال السابق لا يمكننا أن نفترض هذا دائماً. وما يترتّب على ذلك من سياسة أمرٌ بدهي، فالضغوطات الخارجية قد تسرّع من عجلة انهيار نظامٍ سلطويٍّ عُرف بشراسته ولكن لا يضمن ذلك قيام نظامٍ ديمقراطيٍّ مكانه.

ما الدمقرطة؟

تُعرف الدمقرطة بأنها عملية الانتقال من نظام سياسيٍّ آخر ـ غالباً الدكتاتورية ـ إلى نظامٍ ديمقراطيٍّ في طبيعته. يستلزم إذاً، إذا أردنا أن نحدّد متى تحصل الدمقرطة، أن نحدّد ما يجعل دولةً ما دولةً ديمقراطية.

يُوجد تعريفاتٌ كثيرةٌ للديمقراطية، ولكن التعريف المُعتمد في هذا الكتاب ـ وفي جملة الأعمال البحثية المُستشهد فيها في هذا الفصل ـ هو التعريف الإجرائي. وبهذا فإن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يختار فيه المواطنون حكومتهم في منافساتٍ انتخابيةٍ حرّةٍ ونزيهة(٢٥). فإجراء انتخابات هو شرطٌ جوهريٌّ لقيام حكم ديمقراطي، ولكنه ليس الشرط الوحيد. فمعظم بلدان العالم تُجري انتخاباتٍ منتظمة، ولكن يجب أن تكون المنافسات الانتخابية حرّةً ونزيهةً في آنٍ معاً كي نعتبر الدولة دولةً ديمقراطية، ويترتّب على الحرية والنزاهة أن يكون بإمكان معظم المواطنين البالغين الإدلاء بصوتهم، وأن تكون المنافسة منافسةً حقيقيةً على أهمّ المناصب السياسية، وأن يستطيع المواطنون التعبير بحقّ عن اختيار من سيمثّلهم، إضافةً إلى معايير أخرى.

تُضيف بعض تعريفات الديمقراطية شرطاً آخر إلى التنافسية الانتخابية، وهو أن تمثّل الحكومة مصالح المواطنين وأن تكون مسؤولةً أمامهم. ولا

---

(٢٥) لنقاش متعمّق عن هذه القضايا، انظر: Conroy-Krutz and Frantz, "Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism".

شكٌّ أن الأغلبية تتفق على أن التمثيل والمحاسبية هما قيمتان مرغوبٌ فيهما، ولكنهما لا تضمنان الديمقراطية. فالكثير من الأنظمة السلطوية تملك القدرة على الإيفاء بهذه الشروط من دون أن تسمح لمواطنيها باختيار من سيمثّلهم، ولهذا فإن التعريف الإجرائي أقدر على تجنّب هذه المشكلة.

تستخدم معظم تجميعات البيانات التي تقيس الديمقراطية صياغةً أو أخرى للتعريف الإجرائي للديمقراطية، ولهذا فهناك تطابقٌ كبير بينها (يصل في معدّله إلى ٨٥ في المئة)[٢٦]، ولكن طبعاً هناك بعض الحالات القليلة التي يقع عليها اختلافٌ كبيرٌ بين الخبراء. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك دولة بوتسوانا. يعتبر هذا الكتاب، كغيره من كتبٍ أخرى، دولة بوتسوانا دولةً سلطويةً منذ استقلالها عام ١٩٦٦، ولكن هناك دراسات أخرى تعتبرها دولة ديمقراطية خلال الفترة نفسها. وفي هذه الحالة يتمحور الخلاف حول الانتخابات وفيما إن كانت تعطي للخصوم مساحةً عادلةً للتنافس في ظل غياب التمويل الحكومي للأحزاب السياسية المعارضة وقدرتها المحدودة على الظهور على شاشات الإعلام، وبعض جوانب النظام الانتخابي التي تحابي الحزب الديمقراطي البوتسواني الحاكم[٢٧]. فنعم الانتخابات في بوتسوانا هي انتخاباتٌ حرة، ولكن السؤال هو إن كانت هذه الانتخابات انتخاباتٍ نزيهة. ولكن هذه التضاربات الكبيرة بين تجميعات البيانات هي أمرٌ نادرٌ في المجمل.

قياس الانتقال إلى الديمقراطية هو أمرٌ أصعب. فمن ناحية لا يكتمل الانتقال إلى الديمقراطية إلا حينما تُجرى انتخاباتٌ حرّةٌ ونزيهة. فلربما ترك النظام السابق المنهار السلطة بطريقةٍ غير انتخابية (مثلاً عن طريق انقلاب أو انتفاضةٍ شعبية)، ولكن لا بد من أن تُجرى انتخاباتٌ ديمقراطية في النهاية. ولعل

(٢٦) Hans Lueders and Ellen Lust, "Multiple Measurements, Elusive Agreement, and Unstable Outcomes in the Study of Regime Change," V- Dem Institute Working Paper, September 2017 <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3042470> (accessed 1 December 2017).

(٢٧) Log Raditlhokwa, "Botswana: Dictatorship in a Democracy," AllAfrica, 8 August 2004, <http://allafrica.com/stories/200408091208.html> (accessed 30 November 2017), and Nicola de Jager, "Why Elections in Botswana and South Africa Can Be "Free" But Not "Fair"," Democracy in Africa, 14 January 2014, <http://democracyinafrica.org/elections-bostwana-south-africa-can-free-fair/> (accessed 1 December 2017).

هذا يجعل الإجابة عن سؤال الدمقرطة أمراً سهلاً تحديداً في ظل الانتشار الكبير للمجموعات الدولية التي تراقب الانتخابات في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تُصدر بياناتٍ عن حريّة المنافسات الانتخابية ونزاهتها. ولكن من الناحية الأخرى قد تنشأ خلافاتٌ كبيرةٌ حول وقت حدوث الانتقال إلى الديمقراطية. فمثلاً يرى بعض المراقبين أن الدمقرطة حدثت في تشيلي عام ١٩٨٩ عندما فاز «باتريسيو أيلوين»(*) بالانتخابات الرئاسية، ولكنْ هناك آخرون يرون أن الدمقرطة تمّت عام ١٩٩٠ بتنحّي الجنرال «أوغستو بينوشيه». وصحيحٌ أن هذه الاختلافات اختلافاتٌ بسيطة (لا يتجاوز الفرق في هذه الحالة سنةً واحدة بين التجميعة والأخرى)، إلا أنها تُخفّض نسبة التطابق بين تجميعات البيانات في تحديد الانتقالات الديمقراطية، ما يؤدّي بدوره إلى نتائج متضاربة في نتاج بحوث الدمقرطة[٢٨].

هل الدمقرطة واللبرلة السياسية شيءٌ واحد؟

يُستخدم مصطلحا الدمقرطة (Democratization) واللبرلة السياسية (Political Liberalization) في السياق نفسه، ولكنهما يُشيران إلى عمليتين متمايزتين[٢٩]. تُعرّف اللبرلة السياسية بأنها «أيُّ تغييرٍ في نظامٍ سياسيٍّ يجعل سياسة هذا النظام أكثر تشاركية أو تنافسية أو كلتيهما»[٣٠]. وهذه التغييرات قد تكون جزءاً من الانتقال إلى الديمقراطية، ولكن غالباً ما تحدث في سياقٍ منفصل. ومن الأمثلة على ذلك ما نراه كثيراً من لبرلةٍ سياسيةٍ في أنظمةٍ سلطويةٍ مخضرمة، مثلما فعل «موبوتو» عندما دشّن انتخاباتٍ تشارك فيها أحزابٌ متعدّدةٌ في جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي كانت تُعرف باسم زائير وقتها) عام ١٩٩٠، ولكنه مع ذلك بقي يحكم البلاد بالمنهجية نفسها في المجمل حتى الإطاحة به عام ١٩٩٧. نرى اللبرلة السياسية أيضاً في

(*) باتريسيو أيلوين (Patricio Aylwin) (١٩١٨ ـ ٢٠١٦)، هو أول رئيسٌ منتخبٌ لدولة تشيلي. حكم أيلوين البلاد من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤. (المترجم)

(٢٨) Lueders and Lust, "Multiple Measurements, Elusive Agreement, and Unstable Outcomes in the Study of Regime Change".

(٢٩) هذه الأفكار معتمدة على: Conroy-Krutz and Frantz, "Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism".

(٣٠) المصدر نفسه، ص٦.

الديمقراطيات المخضرمة، كما فعلت الولايات المتحدة عام ١٩٧١ بتخفيضها عمر التصويت لتشمل الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٠ عاماً بموجب تعديلٍ دستوريٍّ. يمكن أن تحدث اللبرلة السياسية في سياقاتٍ سياسيةٍ مختلفة، وهي في بعضها فقط تجسّد انتقالاً للديمقراطية. تشتمل الدمقرطة على اللبرلة السياسية ولكن العكس ليس صحيحاً دائماً.

ما خطورة الخلط بينهما؟

من الخطورة بمكان الخلط بين الدمقرطة واللبرلة السياسية لأن بعض الإصلاحات التي يمكن اعتبارها علامات على اللبرلة السياسية ما هي إلا وسيلةٌ أخرى يُطيل فيها النظام السلطوي عمره. فتشيّد الكثير من الأنظمة السلطوية المؤسّسات نفسها التي اعتبرناها تاريخياً من أركان الأنظمة الديمقراطية كما بيّن هذا الكتاب في مواضع سابقة، ومنها الانتخابات والأحزاب والهيئات التشريعية، حتى لو لم يكن لدى هذه الأنظمة أي نيةٍ لاستخدام هذه المؤسّسات لغاياتٍ ديمقراطية. هذه المؤسّسات الديمقراطية الزائفة وغيرها تساعد فصائل المعارضة على التنظيم والتحرّك والتعبئة ولكن ثمن ذلك زيادة كفاءة الأنظمة السلطوية في التصدّي للتهديدات التي يواجهها حكمها. وهناك من الأدلة الكثيرة ما يؤكّد، مثلاً، أن الانتخابات التي تشارك فيها أحزابٌ متعدّدة ما هي إلا فرصٌ للأنظمة السلطوية تساعدها على معرفة ميول خصومها السياسيين ومواطنيها، وهي معلوماتٌ يمكن أن يستخدمها النظام السلطوي لإطالة عمره[٣١].

لا يعني هذا طبعاً أن خصوم الأنظمة لا يستفيدون شيئاً من اللبرلة السياسية؛ بل إن الكثير منهم يفضّل مواجهة النظام في بيئةٍ سياسيةٍ تشاركيةٍ وتنافسيةٍ بدلاً من بيئةٍ تخلو من هذه الجوانب. ويمكن أن يرى المواطنون أن هذه المكاسب تبرّر ثمنها حتى لو كان هذا الثمن تأجيل الدمقرطة.

---

(٣١) انظر مثلاً: Andreas Schedler, *The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism* (Oxford: Oxford University Press, 2013); Jennifer Gandhi, *Political Institutions Under Dictatorship* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008), and Grigore Pop-Eleches and Graeme B. Robertson, "Information, Elections, and Political Change," *Comparative Politics*, vol. 47, no. 4 (2015), pp. 459-495.

صحيحٌ أيضاً أن هناك حالاتٍ تحدث فيها إصلاحاتٌ تنصبّ في سياق اللبرلة السياسية من دون أن تتحوّل إلى دمقرطة، إلا أنها محاولاتٌ جادة للتحوّل إلى الديمقراطية. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في بوتان؛ حيث أرادت العائلة المالكة أن تتنحّى عن الحكم في فترةٍ ما مع نقل البلاد إلى حكمٍ ديمقراطي عندما أجرت أول انتخاباتٍ محلية عام ٢٠٠٢(٣٢). ولكن كان من الصعب وقتها معرفة النوايا الحقيقية وراء هذه القرارات. في المقابل تسرّع الكثير من المراقبين وأكّدوا أن الانتخابات التي أُجريَت في ميانمار عام ٢٠١٥ كانت علامةً على حدوث الدمقرطة بعد عقودٍ من حكم الجيش، ولكن أثبتت التطوّرات بعد ذلك، مثل تصعيد الجيش حملة التطهير العرقي بحقّ الروهينغا، أن الجيش حافظ على قوته السياسية، ما دفع الكثير من المراقبين إلى تغيير رأيهم(٣٣).

هل تؤثّرُ المؤسّسات الديمقراطية الزائفة في احتمالات الدمقرطة؟

تهوى الأنظمة السلطوية اليوم تشييد مؤسّساتٍ تبدو ديمقراطية في ظاهرها، مثل الأحزاب السياسية والانتخابات والهيئات التشريعية. ولكن يرى معظم الخبراء أن هذه ما هي إلا جزءٌ محسوبٌ من استراتيجيات البقاء وليست محاولةً جادةً لدمقرطة البلاد كما بيّن هذا الفصل. وبالفعل تؤكّد الأدلة أن الأنظمة السلطوية التي تشيّد مؤسّساتٍ ديمقراطية زائفة عمرها أطول من الأنظمة التي لا تلجأ إلى ذلك(٣٤).

ولكن مع أن الأنظمة الدكتاتورية التي تشيّد مؤسّساتٍ ديمقراطية تتمتّع بعمرٍ أطول من تلك التي تغيب عنها هذه المؤسّسات، تُبيّن بعض الأدلة أن

(٣٢) Marian Gallenkamp, "Democracy in Bhutan: An Analysis of Constitutional Change in Buddhist Monarch," Institute of Peace and Conflict Studies (March 2010), <http://www.ipcs.org/pdf_file/issue/RP24-Marian-Bhutan.pdf> (accessed 1 December 2017).

(٣٣) Mark Farmaner, "This Burma Is a Democracy Now? Think Again," *The World Post* (8 November 2015), <https://www.huffingtonpost.com/mark-farmaner/burma-election-democracy_b_8505384.html> (accessed 1 December 2017), and Max Fisher, "Myanmar, Once a Hope for Democracy, Is Now a Study in How It Fails," *The New York Times*, 19/10/2017, <https://nyti.ms/3kNdrna> (accessed 1 December 2017).

(٣٤) Andrea Kendall-Taylor and Erica Frantz, "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies," *Washington Quarterly*, vol. 37, no. 4 (2014).

احتمال حدوث الدمقرطة بعد انهيار الأنظمة الدكتاتورية التي تشيّد هذه المؤسّسات أكبر[٣٥]. أي إن ذات المؤسّسات الديمقراطية الزائفة التي تُطيل عمر الأنظمة الدكتاتورية ترسم مساراً أفضل للبلاد للتحوّل إلى الديمقراطية.

ومن الأمثلة على ذلك المكسيك تحت حكم الحزب الثوري المؤسّساتي وتايوان تحت حكم حزب «الكومنتانغ». فقد استنسخ النظامان تجارب ديمقراطية بإجرائهما انتخاباتٍ دورية والسماح لأحزاب المعارضة بالحصول على مقاعد في الجهاز التشريعي، وكلا النظامين صمد لفترةٍ طويلةٍ جداً، فقد بقي الحزب الثوري المؤسّساتي في الحكم من عام ١٩١٥ حتى عام ٢٠٠٠، وحزب «الكومنتانغ» من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٠٠. وفي كلتا الحالتين انهار النظامان وأفسحا المجال لقيام أنظمةٍ ديمقراطية.

هل تؤثّرُ معالم عملية الانتقال في احتمالات الدمقرطة؟

تحتلّ خصائص عملية خروج الأنظمة السلطوية من السلطة مكانةً محوريةً في تحديد ما سيأتي بعدها[٣٦] فأولاً إذا أُجبر النظام السلطوي على ترك السلطة، على النقيض من تركه للسلطة طواعيةً، فيُلاحظ أن فرص حدوث الدمقرطة تنخفض قليلاً. فبين عامي ١٩٤٦ و٢٠١٤ تبع خروج النظام السلطوي بالقوة (ويشمل ذلك تنصيب قوىً خارجية لنظام حكمٍ جديد، والانقلابات، والانتفاضات الشعبية، وحركات التمرّد) حدوث الدمقرطة في حالةٍ من بين خمس حالات، أما عندما ترك النظام السلطوي السلطة من دون استخدام القوة (ويشمل ذلك الانتخابات والقواعد التي تغيّر تركيبة النخبة الحاكمة) فقد تبع ذلك حدوث الدمقرطة في ما نسبته ٧٥ في المئة من الحالات.

وعلى الشاكلة نفسها يُعد وقوع العنف خلال الانتقال مؤشّراً مهمّاً على ما سيأتي. فالانتقالات السلمية تتبعها الدمقرطة في ما نسبته ٥٤ في المئة من الحالات، مقارنةً بنسبة ٤٠ في المئة للانتقالات غير السلمية.

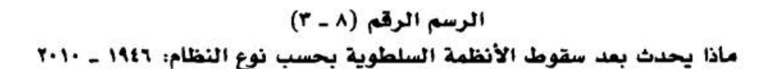
---

(٣٥) Daniela Donno, "Elections and Democratization in Authoritarian Regimes," *American Journal of Political Science*, vol. 57, no. 3 (2013), pp. 703- 716.

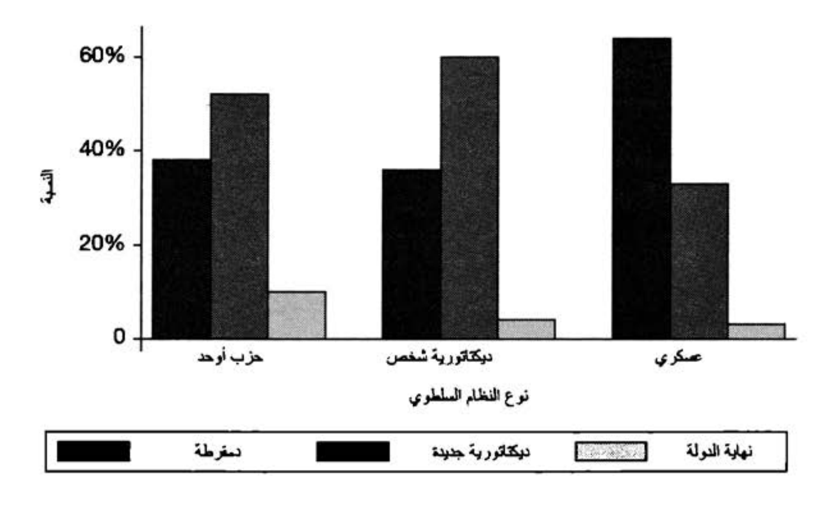
(٣٦) Geddes, Wright, and Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set".

هل يؤثّرُ نوع الأنظمة السلطوية في احتمالات الدمقرطة؟

تساعد تصنيفات الأنظمة الديمقراطية على تحديد فرص انهيار الأنظمة الدكتاتورية المختلفة، كما أنها تساعد أيضاً على تحديد فرص دمقرطتها. فالدكتاتوريات العسكرية هي الأقرب إلى الدمقرطة، وعلى النقيض منها الدكتاتوريات الشخصانية، فيما تقع أنظمة الحزب المهيمن في المنتصف. يلخّص الرسم الرقم (٨ ـ ٣) هذه النقاط، ويُظهر أن ٦٤ في المئة من الأنظمة العسكرية تتحوّل بلادها إلى أنظمةٍ ديمقراطية بعد رحيلها عن السلطة، مقارنةً بما نسبته ٣٨ في المئة من دكتاتوريات الحزب المهيمن و٣٦ في المئة من الدكتاتوريات الشخصانية.



الرسم الرقم (٨ ـ ٣)
ماذا يحدث بعد سقوط الأنظمة السلطوية بحسب نوع النظام: ١٩٤٦ ـ ٢٠١٠



ويوجد تفصيلان يساعداننا على تفسير هذه الفروق مأخوذان مما ناقشه هذا الفصل حتى الآن(٣٧). **الأول** هو أن الدكتاتوريات العسكرية هي الأميل من بين جميع أنواع الأنظمة الدكتاتورية إلى التفاوض حول مسألة انتقال السلطة، وهذه الانتقالات التي تخلو من استخدام القوة تمهّد الطريق

(٣٧) Geddes, *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics.*

للدمقرطة. ومن الأمثلة على ذلك ترك الجيش التشيلي للسلطة عام ١٩٨٩، الذي كان بعد استفتاءٍ شعبيٍّ حول بقاء الجيش في السلطة، وأيضاً قرار الجيش البرازيلي بالتنحّي عن كرسي الحكم عام ١٩٨٥ بعد خسارة مرشّحه الرئاسي في انتخاباتٍ أُجريَت بنظام المجمع الانتخابي. وفي كلتا الحالتين تبع خروج النظام السلطوي من السلطة حدوث عملية الدمقرطة.

ثاني هذه التفصيلات هو أن الدكتاتوريات الشخصانية يُعرف عنها تمسّكها بالسلطة حتى آخر رمق لأن الاحتمال الأرجح هو ملاقاتها لمصيرٍ مشؤومٍ بعد ترك السلطة، كالسجن أو المنفى أو الموت. ولهذا لا تخلو عملية إجبار الدكتاتوريات الشخصانية من استخدام القوة ووقوع العنف في العادة، وتُضعف هذه الظروف فرص الدمقرطة. وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ على ذلك، منها خلع معمر القذافي في ليبيا خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في البلاد عام ٢٠١١، والإطاحة بـ «فولغينسيو باتيستا» على يد المتمرّدين الشيوعيين في كوبا عام ١٩٥٩، ولم يتبع كلتا الحالتين قيام نظام ديمقراطي.

هل تؤثّرُ الانقلابات في احتمالات الدمقرطة؟

عندما تستولي المؤسّسات العسكرية على السلطة عن طريق الانقلاب، تجري العادة بأن يصدر الجيش بياناتٍ تؤكّد وعودهم بنقل البلاد إلى الديمقراطية قريباً. فقد أعلن الجيش في بوركينا فاسو، مثلاً، بعد الإطاحة بالحاكم المستبد «بليز كومباوري» من عرشه: «نحن لسنا هنا للبقاء في السلطة. بمجرّد ما تتحقّق الظروف المواتية سنسلّم السلطة لـ [مدنيين]»[(٣٨)]. ويُوفي الجيش بهذه الوعود في بعض الحالات، كما حدث في بوركينا فاسو، حيث أُجريَت انتخاباتٌ حرّةٌ ونزيهةٌ في العام نفسه. وقد دفعت هذه التجربة وغيرها من التجارب المشابهة بعض المراقبين إلى اعتبار الانقلابات فرصةً لحدوث الدمقرطة، قائلين بأن «الانقلابات والتهديد بحدوث الانقلابات يمكن أن يكون سلاحاً مهمّاً بيد من يسعون إلى إنماء الديمقراطية»[(٣٩)].

---

(٣٨) "Burkina General Says Ex- president Compaore Not Linked to Coup," Reuters, 17 September 2015, <https://www.yahoo.com/news/burkina-general-says-ex-president-compaore-not-linked-151309050.html> (accessed 2 December 2017).

(٣٩) Paul Collier, "In Praise of the Coup," *New Humanist* (4 March 2009), <https://newhumanist.org.uk/articles/1997/in-praise-of-the-coup> (accessed 2 December 2017).

وصحيحٌ أن الانقلابات في الأنظمة السلطوية تزيد من احتمالية حدوث الدمقرطة من خلال خلق فرصٍ للإصلاح السياسي لم تكن لتُوجد لولا حدوث الانقلاب. وقد حدث ما يُسمّى بانقلابات الدمقرطة في بعض البلدان، مثل النيجر عام ٢٠١٠ عندما استولى الجيش على القصر الرئاسي وقام باحتجاز الرئيس وقتها «محمد تانجا»(*)، وأسّس الجيش بعد ذلك مجلس استعادة الديمقراطية الذي أشرف على الانتخابات الديمقراطية التي أُجريَت في العالم التالي. وقع انقلاب دمقرطةٍ أيضاً في البرتغال عام ١٩٧٤، ومالي عام ١٩٩١، وغينيا بيساو عام ٢٠٠٣، وغيرها أيضاً.

تخلق الانقلابات على الأنظمة السلطوية فرصةً للتغيير السياسي تؤدّي في النهاية إلى الدمقرطة في بعض الحالات، ولكن انتهت معظم الحالات ببساطة إلى تغييرٍ في قيادة النظام أو تدشين نظام سلطويٍّ جديد(٤٠). وتبيّن الأدلة أن مدبّري الانقلابات يسعون إلى إزالة الحاكم السلطوي ووضع حاكم آخر مكانه أو تغيير النظام كله. وهذا ما حدث بالفعل في معظم الحالات، كغينيا عام ٢٠٠٨، وساحل العاج عام ١٩٩٩، والنيجر عام ١٩٩٦.

وخلاصةً تزيد الانقلابات من احتمالية حدوث الدمقرطة ولكنها أيضاً تزيد، وبنسبةٍ أكبر، قيام نظامٍ سلطويٍّ آخر.

هل يؤثّرُ مخزون الموارد الطبيعية من احتمالات الدمقرطة؟

لاحظ المراقبون منذ فترةٍ من الزمن وجود رابطٍ بين مخزون الموارد الطبيعية وعمر السلطوية (وهو أحد فروع حقلٍ عُرف باسم لعنة الموارد «Resource Curse»)(٤١). ومن الأمثلة على ذلك روسيا، والمملكة العربية السعودية، وإيران، وأنغولا. تذهب أعمال حقل لعنة الموارد إلى أن الثروات الطبيعية تُطيل عمر السلطوية بوجود ضغطٍ أقل باتجاه الانتقال إلى

(*) محمد تانجا (Mamadou Tandja) (١٩٣٨ ـ ٢٠٢٠)، هو الرئيس السابق لدولة النيجر من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٠. (المترجم)

(٤٠) George Derpanopoulos [et al.], "Are Coups Good for Democracy?," *Research and Politics*, vol. 3, no. 1 (2016), pp. 1- 7.

(٤١) Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?," *World Politics*, vol. 53, no. 3 (2001), pp. 321- 365.

الديمقراطية، إلا أن ما كُتب في السنوات الأخيرة من أبحاث لم يجد سوى شيء بسيط من الأدلة على ذلك[٤٢]. والواقع هو أن الدكتاتوريات التي تتمتّع بثرواتٍ طبيعيةٍ وفيرة تبقى في الحكم فتراتٍ طويلة لأنها تستطيع استخدام مواردها لشراء دعم الفاعلين السياسيين المهميّن مع تدعيم القطاع الأمني، ما يقلّل من احتمالية وجود جماعاتٍ معادية تسعى إلى إسقاطها. وبعبارةٍ أخرى، تزيد الموارد الطبيعية من عمر النظام لأنها تقلّل من احتمالية الانتقال إلى نظامٍ سلطويٍّ جديد، وليس لأنها تقلّص آفاق الدمقرطة[٤٣].

أحد أهم الفوائد المستخلصة من ذلك هو أن الموارد الطبيعية تساعد الأنظمة السلطوية على البقاء في الحكم. وهذا لا يعني بالضرورة أن هذه الموارد لعنة على المواطنين الذين يعيشون في هذه البلدان؛ فصحيحٌ أن هؤلاء المواطنين قد يعيشون حياةً أفضل تحت جناح دولةٍ ديمقراطية، ولكن قد تكون حياتهم أسوأ ربما لو عاشوا في بلدٍ تتعاقب عليه الأنظمة السلطوية مرةً بعد أخرى. ولك أن تتخيّل مثلاً الواقع السياسي في اليمن، الذي يملك مخزوناً زهيداً من الموارد الطبيعية، والذي عاصر عدة حكوماتٍ سلطوية تعاقبت على مدار العقود الماضية وجاءت إلى الحكم غالباً نتيجة انتقالاتٍ دمويةٍ عنيفة، وقارن بينه وبين جارته المملكة العربية السعودية، التي تملك ثروة موارد طبيعيةٍ كبيرة، والتي حكمها نظامٌ ملكيٌّ سلطويٌّ منذ يوم استقلالها.

هل تؤثّرُ العقوبات في احتمالات الدمقرطة؟

يكمن هدف معظم العقوبات الاقتصادية التي تُفرض على الأنظمة السلطوية في تجفيف موارد قياداتها التي يستندون إليها للحفاظ على النظام وصون ولاء مؤيّديهم. ولكن يوجد الكثير من المراقبين الذين يشكّكون في فاعلية العقوبات، مُشيرين إلى أمثلةٍ مثل حظر الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا الذي لم يشكّل فارقاً كبيراً زعزع عرش دكتاتورية «كاسترو»، ولكنه آذى

(٤٢) Stephen Haber and Victor Menaldo, "Do Natural Resources Fuel Authoritarianism? A Reappraisal of the Resource Curse," *American Political Science Review*, vol. 105, no. 1 (2011), pp. 1-26.

(٤٣) Wright, Frantz, and Geddes, "Oil and Autocratic Regime Survival".

المواطنين الكوبيين العاديين، أو العقوبات الدولية المفروضة منذ زمنٍ طويلٍ على كوريا الشمالية ردّاً على برامجها النووية التي لم تؤثّر في شيء مما يبدو على حكم عائلة «كيم»، مع أنها أرهقت اقتصاد كوريا الشمالية بكل تأكيد(٤٤).

تبقى مسألة فاعلية العقوبات كأحد أدوات السياسات الخارجية مسألةً مهمةً نظراً إلى استخدامها المتزايد، فلم يعرف العالم سوى ١٢ حالةً من العقوبات بين عامي ١٩١٤ و١٩٤٥، ليقفز هذا الرقم إلى أكثر من ٥٠ حالة عقوبات في التسعينيات(٤٥).

تبيّن الأعمال البحثية التي تناولت أثر العقوبات في بقاء الحكام السلطويين أنها تنجح أحياناً في زعزعة حكم الدكتاتوريين ولكن ليس دائماً. ويتوقّف ذلك على نوع النظام المستهدف. فتُعدّ العقوبات سلاحاً فعّالاً عند استخدامه مع دكتاتوريات الشخص على وجه الخصوص دوناً عن غيره من أنواع الأنظمة السلطوية(٤٦). فالحكّام في دكتاتوريات الشخص يعتمدون أكثر على شبكات المحسوبية لصون النظام وهو ما يجعلهم أكثر تأثّراً بفقدان مصادر الدخل الخارجي. وعندما تجفّف العقوبات الموارد التي تستخدمها هذه الدكتاتوريات لإرضاء شبكة مواليها، لا تجد دكتاتوريات الشخص مؤسّساتٍ تسعفها وتمكّنها من تنفيذ استراتيجيةٍ أخرى. وربما تلجأ هذه الدكتاتوريات في هذه الحالة إلى رفع درجة القمع، ولكن قد ينقلب هذا الخيار على النظام نفسه ويؤدّي إلى تهديد سلطته. ولهذا السبب يمكن للعقوبات أن تزعزع أنظمة دكتاتوريات الشخص ولكن تنخفض قدرتها على زعزعة استقرار حكّام الأنواع الأخرى من الأنظمة السلطوية.

ولكن هذا لا يخبرنا الكثير عن آثار العقوبات على آفاق الدمقرطة، نظراً

---

(٤٤) Eleanor Albert, "What to Know About the Sanctions on North Korea," Council on Foreign Relations, 27 November 2017, <https://www.cfr.org/backgrounder/what-know-about-sanctions-north-korea> (accessed 3 December 2017).

(٤٥) Hossen G. Askari, John Forrer, Hildy Teegen, and Jiawen Yang, *Economic Sanctions: Explaining Their Philosophy and Efficacy* (Westport, CT: Praeger, 2003).

(٤٦) Abel Escriba-Folch and Joseph Wright, "Dealing with Tyranny: International Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers," *International Studies Quarterly*, vol. 54, no. 2 (2010), pp. 335- 359.

إلى أن تغيّر قيادة النظام لا تؤدّي دائماً إلى تغيّر النظام، وتغيّر النظام لا يعني دائماً الانتقال إلى الديمقراطية. وتذهب الأدلة في هذا السياق إلى نتائج متضاربة؛ ففي بعض الحالات نجحت العقوبات في رفع أسهم الديمقراطية، وفي أخرى لم يكن لها أي أثر، وفي حالاتٍ أخرى أيضاً كان لها أثرٌ عكسي. ولكن تؤكّد الأدلة أن العقوبات الديمقراطية، التي يُراد منها تحديداً رفع مستويات الديمقراطية، تزيد من مستويات اللبرلة السياسية[(٤٧)]. لا تضمن اللبرلة السياسية الوصول ببلدٍ ما إلى الديمقراطية ـ بل ربما على العكس من ذلك كما بيّنّا سابقاً في هذا الفصل ـ ولكنها تعني مشاركةً سياسيةً وتنافسيةً أفضل. ومن الأمثلة على ذلك فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتٍ على البيرو عام ١٩٩٢ بسحبها المعونات العسكرية والاقتصادية بعد حلّ الرئيس وقتها «ألبيرتو فوجيموري» للهيئة التشريعية والبدء بعملية الانقلاب الذاتي. لم تتمّ عملية الدمقرطة في البيرو قبل عام ٢٠٠٠ عندما أجبرت فضيحة فساد «فوجيموري» على التنحّي عن السلطة، ولكن زادت مستويات اللبرلة السياسية على الأقل مع مرور السنوات تحت حكم «فوجيموري»[(٤٨)].

وفي المحصلة، ليس هناك إجماعٌ حول أثر العقوبات في تحوّل الأنظمة السلطوية إلى أنظمةٍ ديمقراطية، ولكن ما نعرفه هو أن العقوبات تُضعف الدكتاتوريات الشخصانية، وأن العقوبات التي يُراد منها تحديداً رفع أسهم الديمقراطية تنجح في زيادة معدّلات اللبرلة السياسية.

هل تؤثّرُ المعونات الخارجية في احتمالات الدمقرطة؟

المعونات الخارجية هي أداة سياسةٍ خارجيةٍ أخرى تستخدم غالباً لفرض الضغط على الأنظمة السلطوية باتجاه القيام بإصلاحات. يمنح المتبرّعون معوناتٍ خارجية للدول على أمل إغرائها بالعمل بالسياسات المرجوة.

تظهر الإحصائيات زيادة نسب توزيع المعونات الخارجية؛ فلو نظرنا

---

(٤٧) Christian von Soest and Michael Wahman, "Are Democratic Sanctions Really Counterproductive?," *Democratization*, vol. 22, no. 6 (2015), pp. 957- 980.

(٤٨) Stephen D. Collins, "Democracy Sanctions: An Assessment of Economic Sanctions as an Instrument of Democracy Promotion," *Taiwan Journal of Democracy*, vol. 5, no. 2 (2009), pp. 69- 96.

فقط إلى إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلاً، فسنرى أن معدّل المعونات الخارجية للفرد قد زاد من دون الخمسين دولاراً في عام ١٩٩٧ إلى ما يقارب ٨٥ دولاراً عام ٢٠٠٧، مع زيادة نسبة المعونات الخارجية المخصّصة لهذا الإقليم بنسبةٍ تفوق الضعف[٤٩]. وأكثر الحاصلين على المعونات الخارجية هم الأنظمة السلطوية.

وُجّهت انتقاداتٌ كثيرةٌ إلى سياسات استغلال المعونات الخارجية كوسيلةٍ لتشجيع الأنظمة على القيام بإصلاحات. فهناك في النهاية الكثير من الحالات الشهيرة التي قوّت فيها المعونات الغربية حكم دكتاتوريين مشهورين، وهذا ما حصل على الأرجح في جمهورية زائير السابقة تحت حكم «موبوتو». وما يدعم هذه الانتقادات الأعمال البحثية الكثيرة التي تُبرزُ براعة الأنظمة السلطوية في استغلال المعونات الخارجية لإطالة أمد حكمها[٥٠].

وفي المقابل لا تقوم جميع الأنظمة السلطوية بإهدار المعونات الخارجية التي تصلها؛ بل إن الأدلة تؤكّد أن بعض الأنظمة السلطوية أقدر على استخدام المعونات الخارجية في ما يُراد لها من غايات. فالمعونات الخارجية التي تُمنح لدكتاتوريات الحزب المهيمن على وجه الخصوص تؤدّي في الغالب إلى الدمقرطة. فالفاعلون السياسيون المهمّون في دكتاتوريات الحزب المهيمن يملكون فرصةً معقولةً بالفوز بالانتخابات لو تنحّوا عن السلطة. وبعبارةٍ أخرى، قد لا يتكلّف هؤلاء الفاعلون كثيراً في تركهم للسلطة. وقد تُغري هؤلاء الضغوطات المرهونة بالمعونات الخارجية في ظلّ قدرتهم على الرجوع للسلطة في حال مرور البلاد بمرحلة لبرلةٍ سياسية[٥١].

كما أن المعونات الخارجية تختلف في أنواعها. ركّز المانحون منذ

---

(٤٩) Simone Dietrich and Joseph Wright, "Foreign Aid and Democratic Development in Africa," in: Danielle Resnick and Nicolas van de Walle, eds., *Democratic Trajectories in Africa: Unraveling the Impact of Foreign Aid* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 57.

(٥٠) لمراجعة لهذه الأدبيات، انظر: Conroy-Krutz and Frantz, "Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism".

(٥١) Abel Escriba- Folch and Joseph Wright, *Foreign Pressure and the Politics of Autocratic Survival* (Oxford: Oxford University Press, 2015).

نهاية الحرب الباردة على دعم الديمقراطية تحديداً في منحهم للمعونات الخارجية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نمت برامج تعزيز الديمقراطية بنسبةٍ هائلةٍ بلغت ٥٣٨ في المئة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، فيما زاد حجم المساعدات بنسبةٍ لم تتجاوز ١٩ في المئة[(٥٢)]. وتبيّن الدراسات التي تتناول أثر هذه المعونات تحديداً أنه يمكن لهذه المعونات الخارجية أن تترك أثراً إيجابياً بالفعل وتساهم في عملية اللبرلة السياسية[(٥٣)]. فتزيد المعونات الخارجية الداعمة للديمقراطية من فرص خلق حياةٍ سياسيةٍ تشارك فيها أحزابٍ متعدّدة مع تقليلها أيضاً للسلوكيات الانتخابية السلبية[(٥٤)]. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات قد لا تشكّل أي تهديدٍ للنظام السلطوي الحاكم للأسباب نفسها التي بيّنها هذا الفصل.

وفي المجمل تؤكّد الأدلة أن فاعلية المعونات الخارجية وقدرتها على تحفيز الدمقرطة تتوقّف على السياق. فيمكن للمعونات الخارجية أن تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية عندما يكون هدفها دكتاتوريات الحزب المهيمن. كما أن المعونات قد تزيد من مستويات اللبرلة السياسية إذا ما كانت موجّهةً لغايات تقوية المؤسّسات السياسية والمجتمع المدني. ولكن لا تزال هناك حاجةٌ إلى مزيدٍ من الدراسة للتيقّن من قدرة هذا النوع من المعونات الخارجية على زيادة آفاق الدمقرطة.

هل تؤثّرُ الاحتجاجات السلمية في احتمالات الدمقرطة؟

تفشل معظم الاحتجاجات في إزاحة الأنظمة السلطوية، ولكنها تزيد من احتمال انهيارها كما بيّنا في بداية هذا الفصل. ولكن ما يهمّنا هنا هو أن الاحتجاجات السلمية لا تمهّد الطريق لقيام نظام ديمقراطي دائماً عندما تنجح في إسقاط الأنظمة السلطوية. وهناك من الأدلّة الكثير الذي يدلّ على أن الاحتجاجات دشّنت أنظمةً سلطويةً جديدة، كما حدث في الثورة الإيرانية

(٥٢) Steven E. Finkel, Anibal Perez- Linan, and Mitchell A. Seligson, "The Effects of U.S. Foreign Assistance on Democracy Building, 1990-2003," *World Politics*, vol. 59, no. 3 (2007), pp. 404-440.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) Simone Dietrich and Joseph Wright, "Foreign Aid Allocation Tactics and Democratic Change in Africa," *Journal of Politics*, vol. 77, no. 1 (2014), pp. 216- 234.

التي أسقطت نظام الشاه ولكنها أوصلت بعد ذلك نظاماً ثيوقراطياً إلى السلطة عام ١٩٧٩، والاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في ميانمار وأدّت إلى حدوث انقلابٍ أزاح أحد تكتّلات الجيش عن السلطة ليحلّ مكانه تكتّلٌ آخر، وأيضاً الاحتجاجات الواسعة في قيرغيزستان التي أدّت إلى استقالة «عسكر آكاييف»[*]، رئيس البلاد في ذاك الوقت، لتُجرى بعد ذلك انتخاباتٌ مزوّرة ضمنت فوز «كرمان بيك باكاييف» عام ٢٠٠٥.

وفي هذه الأمثلة الثلاثة كان العنف حاضراً في الاحتجاجات. ولم يكن ذلك محض مصادفة، فالاحتجاجات العنيفة تزيد من فرصة انهيار الأنظمة السلطوية وقيام أنظمةٍ سلطويةٍ مكانها. وفي المقابل تزيد الاحتجاجات السلمية من فرص انتقال الدولة إلى نظامٍ ديمقراطي[٥٥].

وتساعد تجربة الفيليبين تحت حكم «فرديناند ماركوس» على فهم هذه الجزئية. فبعد قتل النظام لنينوي أكينو (Ninoy Aquino)، الذي كان سياسياً معارضاً لنظام «ماركوس»، قرّرت المعارضة دعم زوجته، كورازون أكينو (Corazon Aquino)، في الانتخابات الرئاسية التي أُجريَت عام ١٩٨٦ التي أسفرت عن فوز «ماركوس» ولكن بعد عملية احتيالٍ هائلة أشعلت شرارة احتجاجاتٍ واسعة نالت دعماً من فاعلين مهمّين كالكنيسة الكاثوليكية وبعض الضباط الرفيعين في الجيش[٥٦]. وشدّدت «أكينو» على ضرورة بقاء الاحتجاجات سلمية في حديثها للحشود: «أنا لا أريد منكم ثورةً عنيفة. هذا ليس الوقت المناسب لذلك. لقد قلت في مناسباتٍ كثيرة إننا نحتاج الآن إلى نضالٍ سلميٍّ لتحقيق العدالة»[٥٧]. تعاظمت الضغوطات ورفضت القوات الموالية لـ «ماركوس» أن تُطلق النار على المتظاهرين، وبعد أربعة أيام أُجبر

(*) عسكر آكاييف (Askar Akayev) (١٩٤٤ ـ)، هو أول رئيس لدولة قيرغيزستان من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥ حينما استقال عقب اندلاع انتفاضات شعبية واسعة عُرفت باسم ثورة التوليب. (المترجم)

(٥٥) Celestino and Gleditsch, "Fresh Carnations or All Thorn, No Rose? Nonviolent Campaigns and Transitions in Autocracies".

(٥٦) "How Filipino People Power Toppled Dictator Marcos," BBC News, 17 February 2016, <http://www.bbc.com/news/av/magazine-35526200/how-filipino-people-power-toppled-dictator-marcos> (accessed 4 December 2017).

(٥٧) Peter Ackerman and Jack DuVall, *A Force More Powerful: A Century of Non- Violent Conflict* (New York: Palgrave Macmillan, 2000), p. 384.

«ماركوس» على الهرب من البلاد. واستلمت «كورازون أكينو» منصب الرئاسة بعد فترةٍ وجيزة وسارعت بالمصادقة على دستورٍ جديد وتأسيس برلمانٍ جديد مدشّنةً بذلك حقبة جديدة تسودها الديمقراطية.

تُضعف الاحتجاجات بمختلف أشكالها حكم الأنظمة السلطوية، إلا أن معرفة مستويات العنف مسألةٌ مهمّةٌ لأنها تحدّد طبيعة النظام الجديد الذي سيحلّ مكان النظام الساقط.

الفصل التاسع

خلاصة



ماذا تعلّمتُم من هذا الكتاب؟

الكثير، أو هذا هو أملنا على الأقل. أُريد لهذا الكتاب أن يمنح القرّاء أرضيةً أكثر صلابة يستندون إليها لفهم السياسة السلطوية. وفي ذلك يصف الكتاب المشهد السياسي في السياقات السلطوية وكيف تؤثّر في النتائج التي تهمّنا.

رسم **الفصل الأول** مقدّمةً لهذا الكتاب حدّدت أهم مواضيعه. وشرح الفصل أهمية السلطوية وركّز على التحديات المتجذّرة في دراسة السلطوية. وأرسى الكتاب الأسس لعددٍ من المفاهيم الرئيسة، كمفهوم «النظام السلطوي»، مع إلقاء نظرةٍ عامةٍ على تطوّر هذه المفاهيم. كما أسّس أيضاً لأحد المحاور المركزية التي تناولها الكتاب، وهو أهمية النظر إلى تطوّر التوجّهات عبر التاريخ في سياق تحليل الأنظمة السلطوية. فتختلف دكتاتوريات اليوم في سلوكياتها عمّا كانت عليه في الماضي. وصحيحٌ أن تحديد النقاط المشتركة بين الأنظمة السلطوية عبر التاريخ هو مسألةٌ مهمة، ولكنْ مهمٌّ أيضاً أن نُبرز التطوّرات والمعالم التي تختصّ بها الأنظمة الدكتاتورية المعاصرة.

قدّم **الفصل الثاني** معلوماتٍ أساسية عن السياسة السلطوية وجّهت ما يأتي من محاور وموضوعات. فلخّص الفصل أهم الفاعلين في الأنظمة السلطوية وحدّد أهدافها الرئيسة. وتناول الفصل أيضاً علاقات هؤلاء الفاعلين ببعضهم بعضاً مع إبرازه للطبيعة الدينامية للحكم السلطوي. وانتقل الفصل بعد ذلك إلى بيان أهمية التفريق بين الأنظمة السلطوية والحكّام السلطويين، وأيضاً التفريق بين الأنظمة السلطوية وحقب تتابع الأنظمة

السلطوية؛ فالعراق، مثلاً، لم يعرف سوى الحكم السلطوي منذ استقلاله عام ١٩٣٢؛ إذ تعاقب على حكمه حتى اليوم ستة أنظمة سلطوية مختلفة و١٠ حكّام سلطويين مختلفين. والخلط بين هذه المفاهيم قد يؤدّي إلى فهم مغلوطٍ لسقوط وقيام الأنظمة السلطوية والحكّام الذين يترأسون هذه الأنَظمة.

ألقى **الفصل الثالث** نظرةً عامّةً على المشهد السلطوي، وبيّن الأماكن التي ظهرت فيها الأنظمة السلطوية تاريخياً منذ الحرب العالمية الثانية. جميع الأنظمة السلطوية الموجودة في العالم اليوم، باستثناء أربعة أنظمة، موجودةٌ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتطرّق الفصل إلى هذه الجزئية مفسّراً أسباب انتشار السلطوية في العالم النامي، كما تحدّث أيضاً عن أسباب ومواقيت موجات الدمقرطة والموجات المضادة. كما قدّم الفصل أدلةً تبيّن أننا نعيش اليوم صحوةً طفيفةً للسلطوية بعد سنواتٍ طويلةٍ من الانحسار، مع أن ذلك قد يكون نتيجةً لانخفاض مستويات اللبرلة السياسية في الأنظمة السلطوية والأنظمة الديمقراطية على النقيض من تحوّلاتٍ من الديمقراطية إلى الدكتاتورية.

ركّز **الفصل الرابع** على قيادات الأنظمة السلطوية وحدّد أهم الاستراتيجيات التي يعمل بها حكّام الأنظمة السلطوية لصون هيمنتهم، وبيّن الفصل أيضاً سبب ظهور بعض الحكّام على أنهم أقوى من غيرهم، وناقش الفصل ظاهرة الشخصنة، أو تركيز السلطة بيد فردٍ واحد، وبيّن علامات حدوثها لما لها من تبعاتٍ تمسّ عدداً من السياقات المهمة. لخّص الفصل الرابع أيضاً سيناريوهات ترك الحكّام للسلطة وما طرأ عليها من تغيّرات مع مرور الزمن، وما للخوف من العقاب من أثرٍ في سلوكيات الحكّام وهم في السلطة. فصحيحٌ أن بعض الدكتاتوريين ينعمون بحياةٍ هادئةٍ بعد تركهم للسلطة، إلا أن بعضهم الآخر يلاقي مصيراً مشؤوماً. ويتمسّك الحكّام الدكتاتوريون الذين يعتقدون أنهم سيلاقون مصير السجن أو المنفى أو القتل وهو في السلطة حتى آخر رمق حتى لو أدّى ذلك إلى إغراق بلادهم في حروبٍ دمويةٍ.

يأتي **الفصل الخامس** في بدايته على بيان الفروق المهمة بين الأنظمة

السلطوية وكيفية تصنيفها. ويؤسّس الفصل للتصنيف المستخدم في باقي الكتاب ـ تصنيف الأنظمة السلطوية إلى دكتاتوريات شخصانية، ودكتاتورياتٍ عسكرية، ودكتاتوريات حزبٍ مهيمن، ودكتاتورياتٍ ملكية ـ ويبيّن كيف لهذه الفروق أن تُثري فهمنا لعددٍ من النتائج السياسية المهمة. ويبيّن الفصل أيضاً التغييرات التي طرأت على توزيع الأنظمة السلطوية مع مرور الزمن، بحيث أصبحت دكتاتوريات الشخص شائعةً أكثر على حساب الدكتاتوريات العسكرية. وتُشير جميع المؤشّرات إلى أن ذلك سيستمر في ظلّ قيام عددٍ من الدكتاتوريات الشخصانية في السنوات الأخيرة، مثل تركيا عام ٢٠١٦، وبوروندي عام ٢٠١٠.

يتناول **الفصل السادس** صيرورة الأنظمة السلطوية من صعودها للسلطة وما تستخدمه من استراتيجيات لإطالة فترة الحكم ومن ثَم كيفية سقوطها. كما يدرس كيف يستولي الحكّام السلطويون على السلطة. كانت الانقلابات تاريخياً هي أكثر طريقةٍ دارجة أوصلت الأنظمة السلطوية إلى السلطة، ولكن هناك من المؤشّرات ما يدلّ على أن هذا سيتغيّر. زاد التسلّط، وهو العملية التي يستغل فيها الحكّام منصبهم لتركيز سيطرتهم، منذ نهاية الحرب الباردة وسيتفوّق على الانقلابات في شيوعه. يشرح الفصل السادس أيضاً هذه الديناميات، ويفصّل علامات التسلّط، ويشرح كيف يمهّد الخطاب الشعبوي الطريق للاستيلاء على السلطة. ويقدّم الفصل السادس أدلةً مهمةً أيضاً على أن التسلّط يؤدّي بصورةٍ متزايدة إلى قيام دكتاتوريات شخصٍ كما يبيّن مثالا تركيا وبروندي.

يركّز **الفصل السابع** على استراتيجيات البقاء التي تعمل بها الأنظمة السلطوية، وتحديداً القمع والاستقطاب. ويعرّف الفصل كلتا هاتين الوسيلتين ويتناول كيفيات استخدامهما في الأنظمة السلطوية، مبيّناً اختلافات استخدامهما باختلاف أنواع الأنظمة السلطوية. ويوثّق الفصل تطوّر استخدامات القمع والاستقطاب مع مرور الزمن. وأحد تجليّات هذا التطوّر هو نأي الأنظمة السلطوية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبصورةٍ متزايدة، عن استخدام التكتيكات القمعية المباشرة، ولجوؤها إلى أشكال قمعٍ أكثر نعومةً وغموضاً. فقد تستخدم الأنظمة الدعاوى القضائية لتكميم أفواه المعارضين، مثلاً، بدلاً من الزجّ بهم في السجون. وعلى الشاكلة نفسها

وسّعت الأنظمة السلطوية اليوم استخدامات الاستقطاب؛ فقد توسّعت التكتيكات التي تعتمد عليها الأنظمة لضمان ولاء من قد يشكّلون تهديداً للنظام، ومنها تأسيس منظّماتٍ غير حكومية تتحكّم بها الحكومة لاستقطاب مجموعات المجتمع المدني. ومعظم هذه التغيّرات تقدّم الأنظمة السلطوية بمظهرٍ أكثر ديمقراطية، ولو أن ذلك في الظاهر فقط، إلا أن ذلك يرتبط بإطالة عمر النظام السلطوي.

يقدّم **الفصل الثامن** معلوماتٍ أساسية عن سيناريوهات ترك الأنظمة السلطوية للسلطة. كانت الانقلابات هي أكثر السيناريوهات شيوعاً، ولكن حلّت مكانها الانتخابات منذ نهاية الحرب الباردة. أصبحت الانتفاضات الشعبية أيضاً أكثر شيوعاً، وهي اليوم تشكّل ما نسبته الخُمس من حالات انهيار الأنظمة السلطوية. يتناول هذا الفصل أيضاً العوامل الرئيسة التي تزيد من احتمالية خروج النظام السلطوي من السلطة، التي تشمل نوع النظام والظروف الاقتصادية. ويشدّد الفصل أيضاً على أن انهيار الأنظمة السلطوية يتبعه قيام نظام سلطويٍّ آخر في ما نسبته النصف تقريباً من مجموع الحالات؛ أي إن قيام نظامٍ ديمقراطيٍّ مكان النظام السلطوي المنهار ليس أمراً مضموناً على الإطلاق. ويركّز الفصل بعد ذلك على الدمقرطة، ويبيّن ما هي الدمقرطة وما هي العوامل التي تؤثّر فيها، مع التشديد على التفريق بين الدمقرطة واللبرلة السياسية بصفةٍ عامة. هناك الكثير من الأمور التي نعرف أنها تدفع الأنظمة السلطوية إلى زيادة مساحة التشاركية السياسية والانفتاح أكثر على المنافسات السياسية، ولكننا لا نستطيع أن نفترض أن هذه العوامل نفسها لها أن تزيد من احتمالية الدمقرطة.

ماذا يتبع في حقل السلطوية؟

ما زلنا نبحث عن إجاباتٍ لعددٍ من الأسئلة المهمّة التي تمسّ فهمنا للسياسة السلطوية. **أولاً**، نحن نعرف أن الدكتاتوريات الشخصانية في تصاعد، ونعرف أيضاً أنها ترتبط بنتائج سيئة. فالدكتاتوريات الشخصانية أكثر ميلاً إلى شنّ الحروب، والتصرّف بطرائق غير متوقّعةٍ وعدوانية، وهي أيضاً لا تتورّع عن السرقة من مقدّرات الدولة، ويُستبعد إقدامها على الدمقرطة، وما هذه إلا بعضٌ من التبعات السياسية لهذا النوع من الأنظمة السلطوية.

ولكننا نعرف أقل عن الظروف التي تحفّز صعود الدكتاتوريات الشخصانية، على النقيض من الأنواع الأخرى من الأنظمة الدكتاتورية. تمهّد التكتّلات التي تستولي على الحكم والتي تعاني التشقّق وغياب المؤسّساتية الطريق لصعود الدكتاتوريات الشخصانية بعد استيلائها على الحكم، ولكن ما العوامل المرتبطة بقدرة هذه التكتّلات على الاستيلاء على الحكم أصلاً مقارنةً بتكتّلاتٍ أفضل هيكلةً وأكثر تنظيماً[1].

ثانياً، أصبح التسلّط أحد أكثر السيناريوهات شيوعاً التي تؤدّي إلى انهيار الأنظمة الديمقراطية واستبدال أنظمةٍ دكتاتورية بها. وفي سيناريوهات التسلّط يفكّك النظام شيئاً فشيئاً المؤسّسات السياسية الديمقراطية التي وصلت إلى الحكم فيما مضى عبر انتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة. والنتيجة النهائية لهذه العملية هي ميلاد حكم سلطوي. ويصعب الحشد لمنع هذا النوع من التحوّلات بحكم طبيعته ألتدريجية والمبهمة. كما أن التسلّط يؤدّي في معظم الحالات إلى قيام الدكتاتوريات الشخصانية. ولهذا فإن اكتساب فهم أفضل للظروف التي تؤدّي إلى التسلّط هو أمرٌ يحتلّ أهمية خاصة. هناكَ بعض الأدلة التي تؤكّد أن الثروات الطبيعية والأنظمة الرئاسية تزيد من احتمالية حدوث ذلك، ولكن لا بد من المزيد من الدراسات التي تتناول هذه الديناميات لتحديد العوامل المهمة الأخرى[2]. فتحصيل فهم أفضل لهذه القضايا سيردم فجوةً في النتاجات الأكاديمية في حقل السلطويةً، وهو أيضاً سيُوعّي استراتيجيات المعارضة ومناصري الديمقراطية الذين يسعون لمحاربة محاولات الكتلة الحاكمة لتفكيك الأنظمة الديمقراطية التي يترأّسونها.

ثالثاً، تطوّرت الأنظمة الدكتاتورية المعاصرة بطرائق لافتة في العقود الماضية. وتتبنّى هذه الأنظمة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى بعض سمات الأنظمة الديمقراطية، ولو أن ذلك في الظاهر فقط في سبيل إطالة فترة حكمها. تبيّن معظم الأدلة أن هذه الاستراتيجية هي استراتيجيةٌ فعّالة؛

(١) Barbara Geddes, Joseph Wright, and Erica Frantz, *How Dictatorships Work* (New York: Cambridge University Press, 2018).

(٢) Milan Svolik, "Which Democracies Will Last? Coups, Incumbent Takeovers, and the Dynamic of Democratic Consolidation," *British Journal of Political Science*, vol. 45, no. 4 (2014), pp. 715- 738.

فالأنظمة السلطوية التي تشيّد مؤسّساتٍ ديمقراطية زائفة، مثلاً، أطول عمراً من غيرها. ولكن هذه الأنظمة أيضاً أقرب إلى الدمقرطة بعد تركها للسلطة، وتكون هذه الانتقالات عادةً بعد انتظارٍ طويل. والمقصود هنا أن اللبرلة السياسية، التي تتجلّى في مستوياتٍ أفضل من التنافسية والتشاركية والتي تقترن عادةً بتبنّي مؤسّساتٍ مثل الأحزاب السياسية والانتخابات والهيئات التشريعية، قد تكون مجرد حيلةٍ ذكيةٍ تقوم بها الأنظمة السلطوية وليست جهوداً صادقةً للقيام بإصلاحاتٍ سياسية. ولهذا من الصعب تحديد الغاية وراء اللبرلة السياسية في الأنظمة السلطوية. فمتى نستطيع أن نستشفّ أن الديمقراطية أصبحت قريبة؟ هل هناك جوانب معيّنة في اللبرلة السياسية تسرّع عجلة الدمقرطة؟ طبعاً لن نستطيع أن نكشف عن عقول الدكتاتوريين لمعرفة حقيقة نواياهم، ولكننا نستطيع أن نتبيّن إن كان هناك جوانب في اللبرلة السياسية تزيد من احتمالية الدمقرطة على المدى القريب.

رابعاً، تتحوّل بعض الأنظمة السلطوية إلى أنظمةٍ ديمقراطية لتنهار بعد ذلك بفترةٍ وجيزة ويحلّ مكانها من جديد نظامٌ دكتاتوري، كما حدث في التجربة الديمقراطية الوجيزة في مصر تحت حكم الرئيس محمد مرسي الذي بدأت بانتخابات عام ٢٠١٢ وانتهت بانقلابٍ عسكريٍّ أطاح به عن كرسي الحكم. وسرعان ما تبدّدت تطلّعات الديمقراطية على الرغم ممن نادوا لفترةٍ طويلةٍ بحاجة مصر إلى حكمٍ ديمقراطي. وبالفعل كان مرسي هو أول رئيسٍ يتمّ انتخابه بصورةٍ حرّةٍ ونزيهةٍ في تاريخ البلاد. شهدت بلادٌ أخرى كثيرة هذه التجربة الديمقراطية الوجيزة، مثل أذربيجان عامي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، وبروندي في الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦، ومرةً أخرى في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، وجمهورية الكونغو في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧. وهذا يُبرز الحاجة إلى فهمٍ أفضلٍ لعملية التركيز الديمقراطي، وهي العملية التي تحوّل ديمقراطية قامتْ حديثاً إلى ديمقراطيةٍ باقية. نحن نعرف بعض الظروف التي تُعين على التركيز الديمقراطي[٣]، ولكننا لا نعرف سوى القليل القليل عن العلاقة بين خصائص النظام السلطوي السابق وعملية التركيز الديمقراطي. فمعظم الدراسات في

---

(٣) انظر مثلاً: Mark J. Gasiorowski and Timothy J. Power, "The Structural Determinants of Democratic Consolidation: Evidence from the Third World," *Comparative Political Studies*, vol. 31, no. 6 (1998), pp. 740-771.

حقل السلطوية تدرس العوامل التي تزيد من فرص حدوث انتقالٍ ديمقراطي ولكنها لا تقيّم إن كانت هذه العوامل قادرةً على زيادة فرص تأصيل نظام ديمقراطيٍّ باقٍ. اكتساب فهمٍ أفضلٍ لهذه المسائل سيكون له قيمته وسيكونَ له أيضاً أن يمهّد الطريق لاستراتيجياتٍ واعيةٍ أكثر في الديمقراطيات الحديثة تحمي بها نفسها من عودة السلطوية.

هذه بعضٌ من الأسئلة التي لا تزال من دون إجابة في حقل السلطوية، وهناك طبعاً أسئلةٌ أخرى، إلا أن الإجابة عن الأسئلة التي ذكرناها سيردم فجواتٍ مهمّةً موجودة منذ فترةٍ طويلةٍ في هذا الحقل.

نختتم هذا الكتاب بتذكير القارئ بأن الأنظمة السلطوية لن تختفي في أي وقتٍ قريب مما يبدو لنا. ما يقارب ٤٠ في المئة من مجموع سكان العالم يعيشون تحت صورةٍ من صور الحكم السلطوي، والخُمس تقريباً يعيشون تحت قبضة النظام الشيوعي في الصين. تحكم أنظمةٌ سلطويةٌ ثلث بلاد العالم، وهذا استناداً إلى تقديراتٍ متحفّظة. صحيحٌ أن هذا يشكّل انخفاضاً عمّا كانت عليه الحال خلال حقبة الحرب الباردة، ولكن يُوجد بعض المؤشّرات التي تدلّ على أن الانخفاض في استمرار، من دون أن يقلّل هذا مطلقاً من أهمية تحسين فهمنا للسياقات السياسية في هذه الأنظمة.

قائمة بأهم المصطلحات في الكتاب وترجمتها

Actor	فاعل
Authoritarianism	سلطوية
Authoritarianization	تسلّط
Autocracy	أوتوقراطية
Box Plots	رسم صندوقي
Categorical Typology	تصنيف فئوي
Communism	شيوعية
Concentration of Power	تركيز السلطة
Continuous Typology	تصنيف مستمر
Co-Optation	استقطاب
Coup	انقلاب
Democratic Backsliding	انتكاس ديمقراطي
Democratic Consolidation	التركيز الديمقراطي
Democratic Liberalization	لبرلة ديمقراطية
Democratization	دمقرطة
Developing World	عالم نامٍ
Dictatorship	دكتاتورية
Dominant-Party/One-Party (Regime/Dictatorship)	دكتاتورية حزبٍ مهيمن
Empowerment Rights	حقوق التمكين

Failed States	دول ساقطة
Foreign Aid	معونات خارجية
Grey Zone	مساحة رمادية
High-intensity repression	قمع شديد
Hybrid Regime	نظام هجين
Leader	حاكم
Low-intensity repression	قمع ناعم
Military (Regime/Dictatorship)	دكتاتورية عسكرية
Oligarchy	حكم الأقلية
Patronage	محسوبية
Personalist (Regime/Dictatorship)	دكتاتورية شخصانية
Personalization	شخصنة
Plebiscite	استفتاء شعبي غير رسمي/ استشاري
Populist Rhetoric	خطاب شعبوي
Pseudo-Democratic	ديمقراطية زائفة
Public Goods	مقدّرات عامة
Referendum	استفتاء شعبي رسمي
Repression	قمع
Reverse Waves	موجات مضادة
Support Party	حزب مؤيّد
Sycophant	متملّق
The Autocratic Regimes Data Set	تجميعة بيانات الأنظمة الأوتوقراطية
Totalitarianism	شمولية

المراجع

١ ـ العربية

كتاب

مؤمن، أكرم. كتاب الأمير لميكافيلي. القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Ackerman, Peter and Jack DuVall. *A Force More Powerful: A Century of Non- Violent Conflict*. New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Ahmari, Sohrab and Nasser Weddady. *Arab Spring Dreams: The Next Generation Speaks Out for Freedom and Justice from North Africa to Iran*. New York: Macmillan, 2012.

Alexander, Robert Jackson and Eldon M. Parker. *A History of Organized Labor in Panama and Central America*. Westport, CT: Praeger, 2008.

Arendt, Hannah. *The Origins of Totalitarianism*. New York: Schocken Books, 1951.

Askari, Hossen G. John Forrer, Hildy Teegen, and Jiawen Yang. *Economic Sanctions: Explaining Their Philosophy and Efficacy*. Westport, CT: Praeger, 2003.

Ayittey, George. *Defeating Dictators: Fighting Tyranny in Africa and Around the World*. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

Boix, Carles and Susan Carol Stokes (eds.). *The Oxford Handbook of Comparative Politics*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Bratton, Michael and Nicolas van de Walle. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997.

Brooker, Paul. *Non- Democratic Regimes: Theory, Government, and Politics*. London: Macmillan Press, 2000.

Chiozza, Giacomo and Hein E. Goemans. *Leaders and International Conflict*. Cambridge, UK: Cambridge Press, 2011.

Covell, Maureen. *Madagascar: Politics, Economics and Society*. London: Francis Pinter, 1987.

Crassweller, Robert D. *Peron and the Enigmas of Argentina*. New York: W. W. Norton, 1987.

De Mesquita, Bruce Bueno [et al.]. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, MA: MIT Press, 2003.

Dobson, William. *The Dictators Learning Curve: Inside the Global Battle for Democracy*. New York: Doubleday, 2012.

Escriba-Folch, Abel and Joseph Wright. *Foreign Pressure and the Politics of Autocratic Survival*. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Ezrow, Natasha M. and Erica Frantz. *Dictators and Dictatorships Understanding Authoritarian Regimes and Their Leaders*. London: Bloomsbury Publishing, 2011.

_______ and _______. *Failed States and Institutional Decay: Understanding Instability and Poverty in the Developing World*. London: Bloomsbury, 2014.

_______, _______, and Andrea Kendall-Taylor. *Development and the State in the 21st Century: Tackling the Challenges of the Developing World*. London: Palgrave Macmillan, 2015.

Fitzpatrick, Sheila. *On Stalins Team: The Years of Living Dangerously in Soviet Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015.

Frantz, Erica and Natasha Ezrow. *The Politics of Dictatorship: Institutions and Outcomes in Authoritarian Regimes*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2011.

Gandhi, Jennifer. *Political Institutions Under Dictatorship*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008.

Geddes, Barbara. *Paradigms and Sand Castles*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003.

_______, Joseph Wright, and Erica Frantz. *How Dictatorships Work*. New York: Cambridge University Press, 2018.

Greene, Samuel A. *Moscow in Movement: Power and Opposition in Putins Russia*. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2014.

Helms, Ludger. *Comparing Political Leadership*. New York: Palgrave Macmillan, 2012.

Hill, Fiona and Cliff Gaddy. *Mr. Putin: Operative in the Kremlin*. Washington, DC: Brookings Institute Press, 2013.

Huntington, Samuel P. and Clement H. Moore. *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One- Party Systems*. New York: Basic Books, 1970.

Isaac, Jeffrey C. *Democracy in Dark Times. Ithaca,* NY: Cornell University Press, 1998.

Kalyvas, Stathis. *The Logic of Violence in Civil Wars.* Cambridge, UK:Cambridge University Press, 2006.

Kuhonta, Erik and Allen Hicken (eds.). *Party Institutionalization in Asia: Democracies, Autocracies and the Shadows of the Past.* New York: Cambridge University Press, 2015.

Kurtz, Lester R. and Jennifer E. Turpin (eds.). *Encyclopedia of Violence, Peace and Conflict.* San Diego, CA: Academic Press, 1999.

Library of Congress. *Uganda: A Country Study.* Washington, DC: Federal Research Division, 1992.

Lust-Okar, Ellen. *Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions.* New York: Cambridge University Press, 2005.

Machiavelli, Niccolo. *The Prince.* Translated by George Bull. London: Penguin Books, [1514] 1995.

Magaloni, Beatriz. *Voting for Autocracy.* New York: Cambridge University Press, 2006.

Moghaddam, Fathali M. (ed.). *The SAGE Encyclopedia of Political Behavior.* Thousand Oaks, CA: SAGE, 2017.

Moore, Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.* London: Penguin, 1967.

Perlmutter, Amos. *The Military and Politics in Modern Times.* New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Peru: A Country Study. Washington, DC: Library of Congress, 1992.

Przeworski, Adam [et al.]. *Democracy and Development: Political Institutions and Well- Being in the World, 1950-1990.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000.

Rabasa, Emilio. *La Constitución y la Dictadura: Estudio Sobre la Organización Política de México.* Mexico City, Mexico: Porrúa, [1912] 1976.

Resnick, Danielle and Nicolas van de Walle (eds.). *Democratic Trajectories in Africa: Unraveling the Impact of Foreign Aid.* Oxford: Oxford University Press, 2013.

Rock, David. *Argentina, 1516-1987: From Spanish Colonization to Alfonsin.* Berkeley, CA: University of California Press, 1987.

Schedler, Andreas. *The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism.* Oxford: Oxford University Press, 2013.

________ (ed.). *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006.

Schmitt, Carl. *Dictatorship.* Cambridge, UK: Polity Press, [1921] 2013.

Shleifer, Andrei and Daniel Treisman. *Without a Map: Political Tactics and Economic Reform in Russia*. Cambridge, MA: MIT Press, 2000.

Svolik, Milan. *The Politics of Authoritarian Rule*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2012.

Tansey, Oisín. *The International Politics of Authoritarian Rule*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Taubman, William. *Krushchev: The Man and His Era*. New York: W. W. Norton, 2003.

Tullock, Gordon. *Autocracy*. Boston, MA: Kluwer, 1987.

Weingast, Barry and Donland Wittman (eds.). *The Oxford Handbook of Political Economy*. Oxford, UK: Oxford University Press, 2006.

Wintrobe, Ronald. *The Political Economy of Dictatorship*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998.

Periodicals

Aksoy, Deniz, David B. Carter, and Joseph Wright. "Terrorism in Dictatorships." *Journal of Politics:* vol. 74, no. 3, 2012.

Ang, Yuen Yuen. "Cooptation and Clientelism: Nested Distributive Politics in Chinas Single- Party Dictatorship." *Studies in Comparative International Development*: vol. 51, no. 3, 2016.

"Anti-Corruption Crusader Wins Belarus Vote: Runoff: Alexander Lukashenko Is Elected in a Landslide. He Will Be the Former Soviet Republics First President." *Los Angeles Times:* 11/7/1994.

Barkey, Henri. "Turkey Will Never Be the Same after This Vote." *The Washington Post:* 11/4/2017.

Birchall, Frederick T. "Hitler Endorsed by 9 to 1 in Poll on His Dictatorship, but Opposition Is Doubled." *The New York Times:* 19/8/1934.

"Botswanas Ian Khama to Step Down Next Year." *The East African*: 21 March 2017.

Bratton, Michael and Nicolas van de Walle. "Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa." *World Politics:* vol. 46, no. 4, 1994.

Celestino, Mauricio Rivera and Kristian Skrede Gleditsch. "Fresh Carnations or All Thorn, No Rose? Nonviolent Campaigns and Transitions in Autocracies." *Journal of Peace Research*: vol. 50, no. 3, 2013.

Chang, Eric and Miriam A. Golden. "Sources of Corruption in Authoritarian Regimes." *Social Science Quarterly:* vol. 91, no. 1, 2010.

Cheibub, José Antonio, Jennifer Gandhi, and James Raymond Vreeland. "Democracy and Dictatorship Revisited." *Public Choice:* vol. 143, nos. 1-2, April 2010.

Chenoweth, Erica and Orion Lewis, "Unpacking Nonviolent Campaigns: Introducing the NAVCO 2.0 Dataset," *Journal of Peace Research*: vol. 50, no. 3, 2013.

Collier, Paul. "In Praise of the Coup." *New Humanist*: 4 March 2009.

Collins, Stephen D. "Democracy Sanctions: An Assessment of Economic Sanctions as an Instrument of Democracy Promotion." *Taiwan Journal of Democracy:* vol. 5, no. 2, 2009.

Cook, Steven A. "How Erdogan Made Turkey Authoritarian Again." *The Atlantic:* 21/7/2016.

Cooley, Alexander. "Countering Democratic Norms." *Journal of Democracy:* vol. 26, no. 3, 2015.

Corntassel, Jeff. "Partnership in Action? Indigenous Political Mobilization and Cooptation During the First UN Indigenous Decade (1995-2004)." *Human Rights Quarterly:* vol. 29, no. 1, 2007.

Corrales, Javier. "The Authoritarian Resurgence: Autocratic Legalism in Venezuela." *Journal of Democracy:* vol. 26, no. 2, 2015.

_______ and Michael Penfold-Becerra. "Venezuela: Crowding Out the Opposition." *Journal of Democracy*: vol. 18, no. 2, 2007.

Davenport, Christian. "State Repression and Political Order." *Annual Review of Political Science*: vol. 10, no. 1, 2007.

________. "State Repression and the Tyrannical Peace." *Journal of Peace Research:* vol. 44, no. 4, 2007.

________ and David A. Armstrong II. "Democracy and the Violation of Human Rights: A Statistical Analysis from 1976 to 1996." *American Journal of Political Science:* vol. 48, no. 3, 2004.

Deacon, Robert T. "Public Good Provision under Dictatorship and Democracy." *Public Choice:* vol. 139, no. 1, 2009.

Debs, Alexandre and Hein E. Goemans. "Regime Type, the Fate of Leaders, and War." *American Political Science Review*: vol. 104, no. 3, 2010.

Decalo, Samuel. "African Personalist Dictatorships." *Journal of Modern African Studies*: vol. 23, no. 2, 1985.

Derpanopoulos, George [et al.]. "Are Coups Good for Democracy?." *Research and Politics*: vol. 3, no. 1, 2016.

Diamond, Larry. "A Fourth Wave or False Start?." *Foreign Affairs:* 22 May 2011.

________. "Is Pakistan the (Reverse) Wave of the Future?." *Journal of Democracy:* vol. 11, no. 3, 2000.

_______. "Thinking About Hybrid Regimes." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 2, 2002.

Dietrich, Simone and Joseph Wright. "Foreign Aid Allocation Tactics and Democratic Change in Africa." *Journal of Politics*: vol. 77, no. 1, 2014.

Donno, Daniela. "Elections and Democratization in Authoritarian Regimes." *American Journal of Political Science*: vol. 57, no. 3, 2013.

Douglas, Steve. "Referendum: Hitlers "Democratic" Weapon to Forge Dictatorship." *Executive Intelligence Review:* vol. 4, no. 14, 2005.

Eisner, Peter. "Manuel Noriega, Panamanian Strongman Toppled in U.S. Invasion, Dies at 83." *The Washington Post:* 30/5/2017.

Escriba-Folch, Abel. "Repression, Political Threats, and Survival Under Autocracy." *International Political Science Review*: vol. 34, no. 5, 2013.

_______ and Joseph Wright. "Dealing with Tyranny: International Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers." *International Studies Quarterly:* vol. 54, no. 2, 2010.

_______ and _______. "Human Rights Prosecutions and Autocratic Survival." *International Organization:* vol. 69, no. 2, 2015.

Fariss, Christopher J. "Respect for Human Rights Has Improved Over Time: Modeling the Changing Standard of Accountability in Human Rights Documents." *American Political Science Review:* vol. 108, no. 2, 2014.

Farmaner, Mark. "This Burma Is a Democracy Now? Think Again." *The World Post*: 8 November 2015.

Finkel, Steven E., Anibal Perez- Linan, and Mitchell A. Seligson. "The Effects of U.S. Foreign Assistance on Democracy Building, 1990-2003." *World Politics:* vol. 59, no. 3, 2007.

Fisher, Max. "Myanmar, Once a Hope for Democracy, Is Now a Study in How It Fails." *The New York Times*: 19/10/2017.

Fjelde, Hanne. "Generals, Dictators, and Kings: Authoritarian Regimes and Civil Conflict, 1973-2004." *Conflict Management and Peace Science*: vol. 27, no. 3, 2010.

Forsythe, Michael. "Q. and A.: Carl Minzer on the Shift to Personalized Rule in China." *The New York Times*: 24/5/2016.

Fox, Martin Stuart. "Laos: Politics in a Single- Party State." *Southeast Asian Affairs:* 2007.

Frantz, Erica. "Democracy Dismantled: Why the Populist Threat Is Real and Serious." *World Politics Review:* 14 March 2017.

_______ and Andrea Kendall-Taylor. "A Dictators Toolkit: Understanding How Cooptation Affects Repression in Autocracies." *Journal of Peace Research:* vol. 51, no. 3, 2014.

_______ and _______. "The Evolution of Autocracy: Why Authoritarianism Is Becoming More Formidable." *Survival:* vol. 59, no. 5, 2017.

_______, _______, and Natasha Ezrow. "Autocratic Fate: How Leaders Post- Tenure Expectations Influence the Behavior of Dictatorships." *Whitehead Journal of International Diplomacy:* vol. 15, no. 1, 2014.

Gallagher, Mary E. and Jonathan K. Hanson. "Power Tool or Dull Blade? Selectorate Theory for Autocracies." *Annual Review of Political Science:* vol. 18, no. 1, 2015.

Gandhi, Jennifer and Adam Przeworski. "Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats." *Comparative Political Studies:* vol. 40, no. 11, 2007.

_______ and Ellen Lust- Okar. "Elections Under Authoritarianism." *Annual Review of Political Science*: vol. 12, 2009.

Gasiorowski, Mark J. and Timothy J. Power. "The Structural Determinants of Democratic Consolidation: Evidence from the Third World." *Comparative Political Studies:* vol. 31, no. 6, 1998.

Geddes, Barbara. "What Do We Know about Democratization After Twenty Years?." *Annual Review of Political Science:* vol. 2, no. 1, 1999.

_______, Erica Frantz, and Joseph G. Wright. "Military Rule." *Annual Review of Political Science*: vol. 17, no. 1, 2014.

_______, Joseph Wright, and Erica Frantz. "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set." *Perspectives on Politics:* vol. 12, no. 2, 2014.

Gerschewski, Johannes. "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Cooptation in Autocratic Regimes." *Democratization:* vol. 20, no. 1, 2013.

Gleditsch, Kristian Skrede. "Expanded Trade and GDP Data." *Journal of Conflict Resolution*: vol. 46, no. 5, 2002.

_______ and Michael D. Ward. "Diffusion and the International Context of Democratization." *International Organization:* vol. 60, no. 3, 2006.

Goemans, Hein, Kristian Gleditsch, and Giacomo Chiozza. "Introducing Archigos: A Data Set of Political Leaders." *Journal of Peace Research:* vol. 46, no. 2, 2009.

Haber, Stephen and Victor Menaldo. "Do Natural Resources Fuel Authoritarianism? A Reappraisal of the Resource Curse." *American Political Science Review*: vol. 105, no. 1, 2011.

Harden, Blaine. "Zaires President Mobutu Sese Seko: Political Craftsman Worth Billions." *Washington Post*: 10/11/1987.

"How Polands Government Is Weakening Democracy." *The Economist:* 25 July 2017.

Huntington, Samuel P. "Democracys Third Wave." *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2, 1991.

Hyde, Susan D. and Nikolay Marinov. "Which Elections Can Be Lost?." *Political Analysis:* vol. 20, no. 2, 2012.

"Is "Populist International" Undermining Western Democracy?." *Democracy Digest:* 7 November 2016.

Jervis, Robert. "Do Leaders Matter and How Would We Know?." *Security Studies:* vol. 22, no. 2, 2013.

Kailitz, Steffen. "Classifying Political Regimes Revisited: Legitimation and Durability." *Democratization*: vol. 20, no. 1, 2013.

Kendall-Taylor, Andrea and Erica Frantz. "How Autocracies Fall." *Washington Quarterly*: vol. 37, no. 1, 2014.

_______ and _______. "How Democracies Fall Apart: Why Populism Is a Pathway to Autocracy." *Foreign Affairs:* 5 December 2016.

_______ and _______. "Mimicking Democracy to Prolong Autocracies." *Washington Quarterly*: vol. 37, no. 4, 2014.

_______ and _______. "When Dictators Die." *Journal of Democracy:* vol. 27, no. 4, 2016.

_______, _______, and Joseph Wright. "The Global Rise of Personalized Politics: Its Not Just Dictators." *Washington Quarterly:* vol. 40, no. 1, 2017.

Knack, Stephen and Philip Keefer. "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures." *Economics and Politics:* vol. 7, no. 3, 1995.

Kuran, Timur. "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989." *World Politics:* vol. 44, no. 1, 1991.

Kurczy, Stephen. "5 Reasons Why Haitis Jean- Claude Duvalier Is Infamous." *Christian Science Monitor:* 20/1/2011.

Lazarev, Valery and Paul Gregory. "Commissars and Cars: A Case Study in the Political Economy of Dictatorship." *Journal of Comparative Economics:* vol. 31, no. 1, 2003.

Lederman, Daniel, Norman V. Loayza, and Rodrigo R. Soares. "Accountability and Corruption: Political Institutions Matter." *Economics and Politics:* vol. 17, no. 1, 2005.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. "The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 2, 2002.

Lewis, Paul H. "Salazars Ministerial Elite, 1932?1968." *Journal of Politics:* vol. 40, no. 3, 1978.

Lichbach, Mark Irving. "Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent." *Journal of Conflict Resolution:* vol. 31, no. 2, 1987.

Liden, Gustav. "Theories of Dictatorships: Subtypes and Explanations." *Studies of Transition States and Societies:* vol. 6, no. 1, 2014.

Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review:* vol. 53, no. 1, 1959.

Lubega, Henry. "Amins Downfall Begins After 20 Months in Power." *Daily Monitor:* 16/1/2017.

Lupogo, Herman. "Tanzania: Civil-Military Relations and Political Stability." *African Security Review:* vol. 10, no. 1, 2001.

MacFarquhar, Neil. "Saddam Hussein, Defiant Dictator Who Rules Iraq with Violence and Fear, Dies." *The New York Times:* 30/12/2006.

Magaloni, Beatriz. "Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule." *Comparative Political Studies:* vol. 41, nos. 4-5, 2008.

________ and Ruth Kricheli. "Political Order and One- Party Rule." *Annual Review of Political Science:* vol. 13, no. 1, 2010.

Magee, Christopher S. P. and John A. Doces. "Reconsidering Regime Type and Growth: Lies, Dictatorships, and Statistics." *International Studies Quarterly*: vol. 59, no. 2, 2014.

Mander, Benedict. "Venezuela: Up in Smoke." *Financial Times:* 16/9/2012.

Mani, Kristina. "Military Entrepreneurs: Patterns in Latin America." *Latin American Politics and Society:* vol. 53, no. 3, 2011.

Marinov, Nikolay and Hein Goemans. "Coups and Democracy." *British Journal of Political Science:* vol. 44, no. 4, 2013.

Mattes, Michaela and Mariana Rodriguez. "Autocracies and International Cooperation." *International Studies Quarterly:* vol. 58, no. 3, 2014.

Mattes, Michaela and Mariana Rodriguez. "Autocracies and International Cooperation." *International Studies Quarterly:* vol. 58, no. 3, 2014.

Maus, Gregory. "Eye in the Skynet: How Regimes Can Quell Social Movements Before They Begin." *Foreign Affairs:* 1 July 2015.

Mudde, Cas. "The Problem with Populism." *The Guardian:* 17/2/2015.

Mundy, Simon. "Kim Jong Un Purge Suggests Struggle for Loyalty in North Korea." *Financial Times:* 14/5/2015.

Nathan, Andrew. "Authoritarian Resilience." *Journal of Democracy:* vol. 14, no. 1, 2003.

Pak Hung Mo. "Corruption and Economic Growth." *Journal of Comparative Economics:* vol. 29, no. 1 2001.

Payne, Stanley G. "Twentieth-Century Dictatorships: The Ideological One-Party States." *American Historical Review:* vol. 101, no. 4, 1996.

Peceny, Mark, Caroline C. Beer, and Shannon Sanchez- Terry. "Dictatorial Peace?." *American Political Science Review:* vol. 96, no. 2, 2001.

Pepinsky, Thomas. "The Institutional Turn in Comparative Authoritarianism." *British Journal of Political Science:* vol. 44, no. 3, 2014.

Poe, Steven and Neal Tate. "Repression of Human Rights to Personal Integrity in the 1980s: A Global Analysis," *American Political Science Review:* vol. 88, no. 4, 1994.

Pop-Eleches, Grigore and Graeme B. Robertson. "Information, Elections, and Political Change." *Comparative Politics:* vol. 47, no.4, 2015.

Powell, Jonathan M. and Clayton L. Thyne. "Global Instances of Coup from 1950 to 2010: A New Dataset." *Journal of Peace Research*: vol. 48, no. 2, 2011.

Reiter, Dan and Allan C. Stam. "Identifying the Culprit: Democracy, Dictatorship, and Dispute Initiation." *American Political Science Review:* vol. 97, no. 3, 2003.

"Robert Mugabe Could Contest Election as Corpse, Says Wife." *The Guardian:* 17/2/2017.

Ross, Michael L. "Does Oil Hinder Democracy?." *World Politics:* vol. 53, no. 3, 2001.

Rowley, Storer H. "If Hussein Is the "Godfather" Republican Guard Is the "Family"." *Chicago Tribune:* 27/1/1991.

Scheppele, Kim Lane. "Hungary: An Election in Question." *The New York Times:* 28/2/2014.

Schmitter, Philippe C. and Terry Lynn Karl. "What Democracy Is and Is Not." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 3, 1991.

Smith, Benjamin. "Life of the Party: The Origins of Regime Breakdown and Persistence under Single-Party Rule." *World Politics:* vol. 57, no. 3, 2005.

Snyder, Richard and James Mahoney. "The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change." *Comparative Politics:* vol. 32, no. 1, 1999.

Svolik, Milan. "Which Democracies Will Last? Coups, Incumbent Takeovers, and the Dynamic of Democratic Consolidation." *British Journal of Political Science:* vol. 45, no. 4, 2014.

"Turkey Referendum: Erdogan Wins Vote Amid Dispute over Ballots- As It Happened." *The Guardian:* 17/4/2017.

Uhlig, Mark A. "Turnover in Nicaragua; Nicaraguan Opposition Routs Sandinistas; U.S. Pledges Aid, Tied to Orderly Turnover." *The New York Times:* 27/2/1990.

Ulfelder, Jay. "Contentious Collective Action and the Breakdown of Authoritarian Regimes." *International Political Science Review:* vol. 26, no. 3, 2005.

Von Soest, Christian and Michael Wahman. "Are Democratic Sanctions Really Counterproductive?." *Democratization:* vol. 22, no. 6, 2015.

Wahman, Michael, Jan Teorell, and Axel Hadenius. "Authoritarian Regime Types Revisited: Updated Data in Comparative Perspective." *Contemporary Politics:* vol. 19, no. 1, 2013.

Watts, Jake Maxwell and Nopparat Chaichalearmmongkol. "In Thailand, a Struggle for Control of State Firms." *The Wall Street Journal:* 17/6/2014.

Way, Christopher and Jessica L. Weeks. "Making It Personal: Regime Type and Nuclear Proliferation." *American Journal of Political Science,* vol. 58, no. 3, 2014.

Way, Lucan A. and Steven Levitsky. "The Dynamics of Autocratic Coercion After the Cold War." *Communist and Post-Communist Studies:* vol. 39, no.1, 2006.

Weeks, Jessica L. "Strongmen and Straw Men: Authoritarian Regimes and the Initiation of International Conflict." *American Political Science Review:* vol. 106, no. 2, 2012.

Woods, Kevin, James Lacey, and Williamson Murray. "Saddams Delusions: The View from the Inside." *Foreign Affairs:* vol. 85, no. 3, 2006.

Wright, Joseph. "Do Authoritarian Institutions Constrain? How Legislatures Affect Economic Growth and Investment," *American Journal of Political Science:* vol. 52, no. 2, 2008.

________. "How Foreign Aid Can Foster Democratization in Authoritarian Regimes." *American Journal of Political Science:* vol. 53, no. 3, 2009.

________, Erica Frantz, and Barbara Geddes. "Oil and Autocratic Regime Survival." *British Journal of Political Science:* vol. 45, no. 2, 2015.

Zalan, Eszter. "Journalists Furious as Hungarys Largest Newspaper Closes." *EU Observer:* 10 October 2016.

Studies Published on Internet

Albert, Eleanor. "What to Know About the Sanctions on North Korea." Council on Foreign Relations, 27 November 2017, <https://www.cfr.org/backgrounder/what-know-about-sanctions-north-korea>.

"Botswana." Transparency International, <https://www.transparency.org/country/BWA>.

Brown, Jeremy. "Terrible Honeymoon: Struggling with the Problem of Terror in Early 1950s China." 1 May 2010, <https://ucsdmodernchinesehistory.wordpress.com/2010/05/01/1045/>.

Bryan, Kelley and Howard Rubin. "The Misuse of Bankruptcy Law in Singapore." Lawyers Rights Watch Canada (2012), <http://www.lrwc.org/ws/wp-content/uploads/2012/03/MisuseOfBankruptcyLaw.pdf>.

"Burkina General Says Ex- president Compaore Not Linked to Coup." Reuters, 17 September 2015, <https://www.yahoo.com/news/burkina-general-says-ex-president-compaore-not-linked-151309050.html>.

"Closing Doors? The Narrowing of Democratic Space in Burundi." Human Rights Watch, November 23, 2010, <https://www.hrw.org/report/2010/11/23/closing-doors/narrowing-democratic-space-burundi>.

Conroy-Krutz, Jeffrey and Erica Frantz, "Theories of Democratic Change Phase II: Paths Away from Authoritarianism." USAID, 1 September 2017, <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications>.

"Democracy in the Former Soviet Union: 1991?2004," Eurasianet org, 2 January 2005, <http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp010305.shtml>.

"Elections in Benin." African Elections Database, <http://africanelections.tripod.-com/bj.html>.

"Factbox: Gaddafi Rule Marked by Abuses, Rights Groups Say." Reuters, 22 February 2011, <https://www.reuters.com/article/us-libya-protest-abuses/factbox-gaddafi-rule-marked-by-abuses-rights-groups-say-idUSTRE71L1NH20110222>.

Fossato, Floriana. “Russia: Analysis-Reasons Behind Yeltsins Resignation.” RadioFreeEurope/RadioLiberty, 9 December 1999, <https://www.rferl.org/a/1093002.html>.

Frantz, Erica. “Autocracy.” Oxford Research Encyclopedia of Politics (2016), <http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-3>.

“Freedom in the World 2017.” Freedom House, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017>.

“Freedom in the World 2017: Poland.” Freedom House (2017), <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/Polan>.

Gallenkamp, Marian. “Democracy in Bhutan: An Analysis of Constitutional Change in Buddhist Monarch,” Institute of Peace and Conflict Studies (March 2010), <http://www.ipcs.org/pdf_file/issue/RP24-Marian-Bhutan.pdf>.

Geddes, Barbara, Joseph Wright, and Erica Frantz. “Autocratic Regimes Code Book.” Version 1.2, Autocratic Regime Data, 2014, <https://bit.ly/3HpLnA6>.

Heydarian, Richard Javad. “Rodrigo Dutertes Path to Dictatorship in the Philippines.” The National Interest, 1 June 2017, <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/rodrigo-dutertes-path-dictatorship-the-philippines-20952>.

“Hissene Habre: Chads Ex- ruler Convicted of Crimes against Humanity.” BBC News, 30 May 2016, <http://www.bbc.com/news/world-africa-36411466>.

“How Filipino People Power Toppled Dictator Marcos,” BBC News, 17 February 2016, <http://www.bbc.com/news/av/magazine-35526200/how-filipino-people-power-toppled-dictator-marcos>.

“Human Development Report 2016: Congo (Democratic Republic of the).” United Nations Development Programme, 2016, <http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/COD.pdf>.

“Hungary: Freedom in the World 2017.” Freedom House, 2017, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/hungary>.

“Idi Amin.” The Scotsman, 18 August 2003 <http://www.scotsman.com/news/obituaries/idi-amin-1-660737>.

“Is Irans Presidential Election Free and Fair?” Radio Free Europe/Radio Liberty, 1 May 2017 <https://www.rferl.org/a/is-irans-presidential-election-free-and-fair/28457503.html>.

Jager, Nicola de. “Why Elections in Botswana and South Africa Can Be “Free” But Not “Fair”.” Democracy in Africa, 14 January 2014, <http://democracyinafrica.org/elections-bostwana-south-africa-can-free-fair/>.

Keating, Joshua. “European Countries Are Backsliding on Democracy, and the EU Is Powerless to Stop Them.” Slate, 13 January 2016, <https://bit.ly/3CHssgF>.

Kirby, Paul. “Turkey Coup Attempt: Whos the Target of Erdogans Purge.” BBC News, 20 July 2016, <http://www.bbc.com/news/world-europe-36835340>.

"Laos Comes Up Short Again on Annual International Press Freedom Ranking." Radio Free Asia, 20 April 2016, <http://www.rfa.org/english/news/laos/laos-comes-up-short-again-on-annual-international-press-freedom-ranking-04202016161328.html>.

"Laos Country Profile." BBC News, 14 June 2017, <https://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-15351898>.

Lueders, Hans and Ellen Lust. "Multiple Measurements, Elusive Agreement, and Unstable Outcomes in the Study of Regime Change," V- Dem Institute Working Paper, September 2017, <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3042470>.

Lust, llen and David Waldner. "Theories of Democratic Change Phase I: Unwelcome Change: Understanding, Evaluation, and Extending Theories of Democratic Backsliding." USAID, 11 June 2015, <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications>.

Massarenti, Joshua. "Przeworski: "No Democracy without Free, Competitive Elections"." Afronline, 12 April 2011, <https://www.afronline.org/?p=14539>.

"Medvedev Insists Hes the Boss in Russia." Reuters, 29 March 2009 <https://www.reuters.com/article/us-russia-medvedev-power/medvedev-insists-hes-the-boss-in-russia-idUSTRE52S0W720090329>.

Morton, Ella. "Golden Statues and Mother Bread: The Bizarre Legacy of Turkmenistans Former Dictator." Slate (6 February 2014), <https://slate.com/human-interest/2014/02/saparmurat-niyazov-former-president-of-turkmenistan-has-left-quite-the-legacy-in-ashgabat.html>.

Nagdy, Mohamed and Max Roser. "Civil Wars." Our World in Data, 2016, <https://ourworldindata.org/civil-wars/>.

"New Man, New Discipline." Africa Confidential: 11 April 2008, <https://bit.ly/3nsbDSr>.

"Nicaragua: Freedom in the World 2017." Freedom House, 2017, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/Nicaragua>.

Peschke, Florence. "Journalists Still under Pressure in Dutertes Philippines." International Press Institute, 10 February 2017, <https://ipi.media/journalists-still-under-pressure-in-dutertes-philippines/>.

"Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2015." Polity IV, <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>.

Raditlhokwa, Log. "Botswana: Dictatorship in a Democracy." AllAfrica, 8 August 2004, <http://allafrica.com/stories/200408091208.html>.

Rieffel, Lex. "State- Owned Enterprises and the Future of the Myanmar Economy." The Brookings Institution, 16 September 2015, <https://www.brookings.edu/blog/up-front/2015/09/16/state-owned-enterprises-and-the-future-of-the-myanmar-economy/>.

Sahimi, Muhammad. "Analysis: Ahmadinejad-Khamenei Rift Deepens into Abyss." Frontline PBS, 7 May 2011, <https://to.pbs.org/3olugGW>.

"Somalia Profile-Timeline." BBC News, 4 September 2017, <https://www.bbc.com/news/world-africa-14094632>.

"State Security Chief U Tong Chuk Promoted." North Korea Leadership Watch, 14 April 2010, <http://www.nkleadershipwatch.org/2010/04/14/state-security-chief-u-tong-chuk-promoted/>.

"Ugandan Government Deployed FinFisher Spyware to "Crush" Opposition, Track Elected Officials and Media in Secret Operation during Post-Election Protests, Documents Reveal." Privacy International (2015), <https://www.privacyinternational.org/node/657>.

"Venezuela: Chavez Allies Pack Supreme Court." Human Rights Watch, 13 December 2004, <https://www.hrw.org/news/2004/12/13/venezuela-chavez-allies-pack-supreme-court>.

Vierba, Ezer. "Panamas Stolen Archive." NACLA, <https://nacla.org/article/panama%E2%80%99s-stolen-archive>.

"World Summit in Quotes," BBC News, 4 September 2002 <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2231001.stm>.

"Zambia: Elections and Human Rights in the Third Republic." Human Rights Watch, 1996, <https://www.hrw.org/reports/1996/Zambia.htm>.

"Zimbabwe." Transparency International, <https://www.transparency.org/country/ZWE>.

